تطور الحركة الوطنية المصرية

شهدي عطية الشافعي



شهدي عطية الشافعي

تطور الحركة الوطنية المصرية

١٨٨٢ - ١٩٥٦

الطبعة الأولى

١٩٥٧

تمهيـــد

لا نقصد بهذا الكتاب تاريخا للحركة الوطنية المصرية، فهذه مهمة لا يستطيع الاضطلاع بها فرد واحد .

وقد آن لنا أن يقوم معهد قومى بأسره يملك من المال والجهد ما يستطيع به أن يؤرخ للحركة الوطنية تاريخا كاملا من وجهة نظر الجماهير لا الحكام ، ومن وجهة نظر الشعب ، لا الملوك والوزراء .

وإنما يكتفى هذا الكتاب بدراسة المعالم الرئيسية للحركة الوطنية فى تطورها منذ ١٨٨٢ إلى يومنا هذا .

ولنا منهج واضح فى هذه الدراسة ، منهج على قوامه أن تاريخ التطور الاجتماعى ، هو ، أولا وقبل كل شيء ، تاريخ الشعوب .

وإن التاريخ لا يمكن أن يكون علما حقا ، إذا قصر نفسه على دراسة أعمال الملوك وقواد الجيوش ، وأخبار الغزاة ، وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات .

نعم ، إن للزعماء والقادة دورهم فى التاريخ ، ولكنهم لا يستطيعون أن يلعبوا هذا الدور إلا بمقدار ما يمثلون مصالح شعوبهم ، إلا بمقدار إدراكهم لقوانين التطور للمجتمع ، إلا بمقدار ما يمثلون قوة متقدمة قد تهيأ لها ظروف النضج ، بحيث تستطيع فعلا أن تسير بالمجتمع خطوة إلى الأمام .

ومع هذا يستمر المحرك الحقيقى للتاريخ هو الشعوب ، وتحركاتها ، وثوراتها ، وتنظيمها . ولا نعنى بها هذه التحركات العفوية الطارئة ، التى ما إن تهب حتى تخمد ، إنما هذه التحركات العميقة المنتظمة التى تعبر عن أن نظاما اقتصاديا وسياسيا معينا أصبح لا يصلح للبقاء ، أصبح معرقلا لتقدم القوى الإنتاجية ، أصبح محطما لمستوى المعيشة للشعب وثقافته . ومن ثم يتعين وجود نظام آخر سياسى ، ونظام آخر اقتصادى ، تهب الملايين بقيادة زعمائهم من أجل تحقيقه .

هذا هو المنهج السائد فى هذا الكتاب .

وقد حاولنا فى هذا الكتاب ألا نفرط فى التحليل ، وألا نفرط فى الوقت نفسه فى سرد الوقائع ، وذلك بأن نجمع ما بين التحليل وعرض الوقائع ، والتحليل يتطلب عرض البواعث الاقتصادية والسياسية والفكرية ، والتحليل أيضا يتطلب دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف ، واستخلاص الدروس من تاريخنا الوطنى .

ولكن هذا الكتاب لم يكتب ليكون مجرد دراسة ، أو مجرد تفسير لتاريخنا ، أو مجرد عظة وعبرة ، وإنما كتب وهو يضع عينه على المستقبل ، يضع عينه على تحديد الخطوط العامة لهذا المستقبل ، وأن يستفيد من خبرة الماضى والخبرة العالمية ليضع الخطوط العامة التى يمكن أن يسير عليها الشعب فى كفاحه الدائب ضد الاستعمار وضد الاقطاع ، وضد الاحتكار ، ومن أجل رفع مستواه المادى والثقافى ، ومن أجل حريته وديموقراطيته .

ونحن نعترف أن هذا الكتاب ليس إلا محاولة فى تطبيق المنهج العلمى على دراسة تاريخنا ، وهو شأن كل محاولة — وخاصة إذا كانت المحاولة الأولى — لن يخل من أخطاء ، ولن يخل من تقصير ، ولن يخل من تفسير غير سليم ، ولا شك أنه يشوبه كثير من النواقص .

ولهذا ، فنحن نرحب بكل نقد ، نرحب بكل تصحيح ، نرحب حتى بأوجه النظر المخالفة لرأينا ، حتى نستطيع أن نستكمل هذا النقص فى الطبعات التالية .

ونحن لا نقتصر على الترحيب بالنقد فحسب ، وإنما نلح فى طلب هذا النقد إلحاحا شديداً .

ونرجو أن يشجعنا القارىء فى مصر والسودان وسوريا ولبنان، وكل مكان فى الشرق العربى ، على استكمال ما فى هذا الكتاب من نواقص كثيرة .

المؤلف

ديسمبر ١٩٥٦

الفصل الأول

الاستعمار والسيطرة الاقتصادية

احتلال مشئوم

فى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ ، أعطى الأميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلق الأسطول الانجليزى أول قنبلة على قلاعنا المصرية فى الأسكندرية .

فكان ذلك إيذانا ببدء الاحتلال الانجليزى البغيض .

وفى الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ١٣ يونيو عام ١٩٥٦ ، رحل آخر جندى انجليزى عن منطقة القنال .

أربعة وسبعون عاما من الاحتلال الأجنبى لبلادنا .

وأربعة وسبعون عاما من الكفاح الشعبى ضد هذا الاحتلال .

تحطيم الصناعات

فماذا كانت خطة الاستعمار بالنسبة لاقتصادنا القومى ؟

كانت أولا : تحطيم صناعتنا القائمة ، فقد أغلق أبواب المصانع الحكومية : مصنع الورق ببولاق ، دار صك النقود ، فأصبحت نقودنا تصك فى انجلترا ، كما باع مغازل القطن ومصانع النسيج التى كانت باقية منذ عهد محمد على ، وعطل الترسانة لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر . وباع البواخر النيلية بأرخص الأثمان ، وعطل الحوض البحرى لاصلاح السفن .

وكانت خطة الاستعمار ثانيا : تحطيم الحرف الصغيرة ، حتى تحل سلعه الانجليزية محل المصنوعات المحلية حتى بين أفراد الجماهير الكادحة ، فكان أن شرد — كما يقول الدكتور هيطه — مائتى ألف من صغار الحرفيين ، بما فرضه عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة .

ثالثا : كما حطم الاستعمار الاكتفاء الذاتى فى الريف ، فأجدادنا يذكرون كم كان يمتلىء ريفنا بالصناعات المنزلية ، من مغازل ومناسج يدوية ، سرعان ما تحطمت فى ظل الاحتلال .

ولم يكن تحطيم الحرف ، والصناعات المنزلية أمرا ضاراً فى حد ذاته ، فهى تمثل نوعا من الاقتصاد متخلفا بالنسبة للصناعة الحديثة . . ولكن بشرط أن تحل محل هذه الحرف صناعة مصرية متقدمة .

ولكن هذا ماحاربه الاستعمار الانجليزى كل الحرب . فقد قالها كرومرحاكم مصر إذ ذاك : « إنه ليكون ضارا بمصالح كل من انجلترا ومصر تشجيع أية صناعة قطنية محمية فى مصر ! »

لقد قال روذستين فى عام ١٩١٠ : « إن الانجليز فى الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر ، لم يكتفوا بعدم إنشائهم ولو صناعة واحدة فحسب ، بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى » .

لقد كان رؤساء المصالح الحكومية من الانجليز ، يفضلون شراء السلع البريطانية ، بل كان المكتب الرئيسى لمشتريات الحكومة المصرية قائما فى لندن وليس فى القاهرة ! أما موظفوه فانجليز وليسوا بمصريين !

وفتح الاستعمار أبواب الجمارك المصرية على مصراعيها للسلع الأجنبية ، لا لتحطم كل صناعة قائمة فحسب ، بل ولتحطم كل صناعه يمكن أن تقوم .

لقد قالها ملنر : « إن السوق المصرية هامة لتصريف البضائع الانجليزية ، بسبب المنافسة المتزايدة لبضائعنا فى التجارة الدولية ! »

بل أخذ الاستعمار يحارب الصناعة المصرية بالوسائل الفكرية ، فأصبحت صبية المدارس تتلقن أول ما تتلقن ، أن مصر بلد زراعية ، وأنها لا يمكن أن تكون صناعية ، بسبب عدم وجود الفحم والحديد بها !

وقد اعترف كرومر بنتيجة سياسته هذه فى تقرير له يقول : « من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ ١٥ سنة ، يرى فرقا ضخما ؛ فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعى أحذية ... قد أصبحت مزدحمة بالقهاوى والدكاكين

المليئة بالبضائع الاوربية ، أما الصانع المصرى ، فقد تضاءل شأنه ، وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات فى مفاخر الصناعة » .

نعم ! المقاهى والبضائع الأوربية بدلا من المصنوعات المصرية ! ثم ينسى كرومر السبب : السياسة الاستعمارية المناهضة لنشأة صناعة مصرية !

وإن كانت قد نشأت بعض صناعات ، فهى هذه الصناعات التى لا مفر منها ، كشركات المياه والنور اللازمة لتحقيق الرفاهية للأجانب المقيمين فى مصر وللمترفين من المصريين ، أو بعض الصناعات التى كان لا بد منها لمصلحة المستعمر نفسه ، كالمحالج والمكابس ، إذ أن نقل القطن غير محلوج أو مكبوس إنما يمثل عبئاً كبيراً فى نقلها البحرى ، أو مد خطوط حديدية جديدة ، والسكك الحديدية التى أنشأها المستعمرون إنما قد انشئت أساسيا لخدمة نقل القطن إلى الموانى ، لا لتسهيل النقل والتجارة الداخلية ، فقد لاحظ الدكتوران شربينى وشريف أن شبكة السكك الحديدية إلى يومنا هذا لازالت قاصرة على الوادى الضيق للنيل ، بشكل موازى لمجرى النهر ، مجتهدة أن تربط البلاد بموانى التصدير ، فليست هناك شبكة فى عرض البلاد تربط الريف بالمدن .

وقد اجتهد الاستعمار أن تكون كل الشركات التى أنشأها أو سمح بها ، شركات أجنبية أساسا ، حتى « أصبح النشاط الاقتصادى يتركز — كما يقول صبحى وحيدة — فى يد العناصر الأجنبية التى تمول وتشرف عليه ، فيما عدا الأعمال البسيطة ، وأصبحت الثروة المنقولة ، معظمها ، فى يد هؤلاء الأجانب ، بينما انكمش المصريون فى نطاق الزراعة » .

مزرعة قطنية رخيصة

لقد أراد الاستعمار أن تكون مصر مزرعة قطنية ، تمد مصانعه فى انجلترا بالقطن المصرى بأرخص الأسعار ، فنرى أن المساحة المزروعة قطنا قد زادت من نصف مليون فدان عام ١٨٧١ إلى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ فدان عام ١٩١٣ وارتفعت نسبة صادرات القطن من ٧٠٪ من جملة الصادرات عام ١٨٧٠

أيام اسماعيل إلى ٩٣ ٪ فيما بين ١٩١٠ — ١٩١٤ .

هذا وقد استولى الاستعمار على القطن المصرى بأرخص الأسعار . ويكفى أن نقارن ما بين صادرات عام ١٨٧٠ ، وعام ١٨٩٨ . فنى عام ١٨٧٠ صدرت مصر قطنا مقداره ثلاثة ملايين وربع مليون قنطار قيمتها ثمانية ملايين وربع مليون جنيه. وفى عام ١٨٩٨ بلغ مقدار ما صدرته مصر ٦ ملايين قنطار قيمتها ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه.. أى ضعف المقدار من القطن مقابل نفس الكمية من النقود !

وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المنسوجات فى عام ١٨٧٠ ما قيمته ٦٢ ألف جنيه ، إذا بها تستورد من المنسوجات ما قيمته تسعة ملايين ونصف مليون جنيه عام ١٩١٦ . . وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المواد الغذائية بما يقدر بمليونين من الجنيهات عام ١٨٧٠ ، أصبحت تستورد من المواد الغذائية ما قيمته ستة مليون من الجنيهات عام ١٩١٦ .

* القطن على حساب المواد الغذائية ، غذاء الشعب .
* القطن على حساب الصناعة المصرية ، كساء الشعب .
* ثم ضعف الكمية من القطن لقاء نفس الكمية من النقود .
* ثم اعتماد الاقتصاد المصرى كله على محصول واحد إذا هبطت أثمانه ، اهتز كيان الاقتصاد بأسره .

وهكذا أصبحت مصر مزرعة قطنية رخيصة .

* وهكذا كانت سياسة الاستعمار .

والرطل الكامل من اللحم

كما كانت سياسة الاستعمار المالية فى مصر قائمة على أن تؤدى مصر أرباح الديون التى اقترضتها كاملة .

لقد أقرضنا الاستعمار ١٠٠ مليون جنيه ، لم تنتفع مصر منها فى شكل مشروعات بأكثر من خمسين مليون فى أحسن الأحوال ، وذهب الباقى هباء فى شكل سمسرة ، أو عمولة ، أو تبذير من جانب اسماعيل .

أتدرى كم تقاضى منا الاستعمار مقابل الخمسين المليون هذه ، أرباحا لها وفوائد؟

لقد بلغ مجموعها ٢٥٠ مليون جنيه ، فيما بين ١٨٧٦ و ١٩٤٣ !

ومع كل مادفعناه فقد استمر الدين الأصلى حتى ١٩٤٤ ، قرابة ٨٧ مليونا من الجنيهات ! اشتريناها نحن بأموالنا بموجب قانون التحويل الذى صدر فى سبتمبر عام ١٩٤٣ !

إن شيلوك الانجليزى لم يتقاض منا الرطل الكامل من اللحم فحسب ! وإنما تقاضاه أيضا من الدم ، دم الملايين من الفلاحين والعمال !

أعلى ربح ممكن

وقد أراد الاستعمار أن تكون مصر مصدر ربح لرؤوس أمواله ، أعلى ربح ممكن .. فقد بلغ ماوظفه من أموال أجنبية فى بلادنا ٢٥٠ مليون جنيه وفق تقدير صادر فى سنة ١٩١٣ ... كانت تبلغ أرباحها فى العام الواحد ٢٥ مليون جنيه ، تذهب معظمها إلى جيوب المموّلين فى الخارج لا مصر .

أتدرى أن قرابة مائة مليون من هذه الأموال كانت موظفة أساسيا فى شركات الرهن العقارى وما شابهها ! مائة مليون مهمتها سرقة الفلاح الصغير والمالك المتوسط والكبير بما تفرضه من فوائد فاحشة تنتهى فى أكثر الأحيان إلى المصادرة ، حتى لقد بلغت الأطيان المرهونة أوائل ١٨٩١ أكثر من مليون وثلث مليون فدان ! وبلغت الرهونات على هذه الأطيان كما قدرها كرساتى ٥١ مليون جنيه بخلاف القروض التى يعقدها المرابون ومعظمهم من الأجانب .

ثم المائة والخمسون مليونا الباقية ! ماشأنها ؟ . لقد كانت توظف معظمها فى تمويل القطن وحلج وكبس القطن وتصدير القطن ... ثم بعض المرافق العامة من نور ومياه للسادة المترفين .

هذا فى الوقت الذى اجتهد فيه الاستعمار أن يربط نقدنا بالعملة البريطانية ، فكان الغطاء للبنكنوت المصرى مكونا أساسا من أذونات الخزانة البريطانية وسندات الحرب البريطانية . وكان البنك الأهلى المصرى اسما ، البريطانى فعلا ، يوظف أكثر من ٧٠ ٪ من أصوله فى أوراق مالية ، غالبيتها الساحقة مؤلفة من سندات الحكومة البريطانية ، فكانت أية هزة تصيب الاقتصاد البريطانى لها رد فعلها بلا مبرر على اقتصادنا .

هكذا كانت سياسة الاستعمار الاقتصادية .

* مصر مزرعة قطنية رخيصة .
* وسوق لسلع الاستعمار الاحتكارية .
* ومورد ربح فاحش ، أعلى ربح ممكن لرؤوس أمواله المصدرة . ثم الرطل الكامل من اللحم والدم ، مقابل الديون التى أقرضها .

وهكذا كانت سياسة الرأسمالية التى تطورت إلى مرحلة الاحتكار .. مرحلة الاستعمار .. سياستها فى كل مكان استطاعت أن تحتله أو تسيطر عليه سياسيا أو اقتصاديا .

الفصل الثانى
الاستعمار والسيطرة السياسية

الحاكم بأمره

وكما أصبح للاستعمار السيطرة الاقتصادية، فقد أمست له السيطرة السياسية أيضا، فالمعتمد البريطانى هو الحاكم بأمره، والدستور الذى فاز به الشعب عام ١٨٨٢ قد حطم، والبرلمان المنتخب قد ألغى، وأصبحت مصر بلا برلمان أو دستور.

كما حطم الجيش المصرى، فجرد جميع الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية من رتبة ملازم ثانى إلى يوزباشى من رتبهم. وحوكم كبار الضباط بجريمة العصيان ... العصيان ضد التدخل الاستعمارى والاحتلال! وكون جيش هزيل برئاسة ضباط انجليز ليكون أداة مسخرة فى يد الاحتلال ضد شعب مصر وضد شعب السودان. كما سيطر الانجليز على البوليس، فأصبح له ضباط ومفتش عام كلهم من الانجليز.

وأصبحت السيطرة للانجليز فى كل شىء. المستشار المالى انجليزى، والمستشار القضائى انجليزى، والمستشار فى وزارة المعارف وسكرتيرها العام انجليزى، والمستشار فى وزارة الداخلية انجليزى، بل والنائب العام أصبح انجليزيا هو الآخر!

لقد زاد عدد الموظفين البريطانيين من ١٠٠ موظف أوائل سنى الاحتلال إلى ١٦٠٠ فى عام ١٩١٩!

كما قلّ نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة من ٨ر٢٧ ٪ سنة ١٩٠٥ إلى ١ر٢٣ ٪ سنة ١٩٢٠، أى أقل من الربع!! فى الوقت الذى زاد فيه عدد الموظفين البريطانيين فى هذه الوظائف من ٢ر٤٢ ٪ إلى ٣ر٥٩ ٪ فيما بين ١٩٠٥ - ١٩٢٠!!

وأصبحت الوزارة المصرية تأتمر بأمر الانجليز، مجرد «نمر» توضع على مسرح السياسة المصرية، فقد أرسل وزير خارجية انجلترا برقيته المشهورة فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤:

« مادام الاحتلال البريطانى قائما فى مصر فلابد من اتباع النصائح التى ترسلها حكومة جلالة الملكة (ملكة انجلترا) إلى الخديو ... ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التى تراها . ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لايسير وفقا لهذه السياسة ... وإذا اقتضى الأمر استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو ، بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة . »

وهكذا انحدرت هذه الفئة من المصريين .. !

سند الاستعمار

وكان سند الاستعمار هم فئة كبار ملاك الأرض ، طبقة الاقطاعيين الذين يستغلون الفلاحين عن طريق إيجار الأرض ... لقد ارتفع فى ظل الاحتلال عدد الملاك الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانا من ١١٫٢٢٠ مالكا سنة ١٨٩٤ إلى ١٢٫٤٨٠ مالكا سنة ١٩١٤ ، وزادت أملاكهم من ١٫٩٩٧٫٠٠٠ فدانا فى سنة ١٨٩٤ إلى ٢٫٣٩٧٫٠٠٠ فدانا فى سنة ١٩١٤ !

ومن هؤلاء جند الاستعمار الوزراء ! ومن هؤلاء كان ما يسمى بالذوات والكبراء !

وهؤلاء هم الذين وصفهم محمد فريد بقوله : «لوكان ذواتنا وكبراؤنا من ذوى الشرف وأصحاب النخوة لامتنعوا عن قبول الوظائف العالية بهذه الحالة ، ولكن الكل يغار على ماهيته وأبهته أكثر مما يغار على اسمه واستقلال وطنه . وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الانجليز على احتلال بلادهم ، ويساعدونهم الآن على إكمال ضمها لأملاكهم » .

وهكذا كان الاقطاعيون فى مصر سند الاحتلال ودعامة الحكم الأجنبى ...

وهكذا بلغت المهانة بالحكم فى مصر ، المعتمد البريطانى والموظفون الانجليز على رأس البلاد . ومن ورائهم عدد ضخم من الأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات الأجنبية التى كانت تخول لهم قتل المصرى دون عقاب . وربح أكبر ربح ممكن دون أن يجرؤ أحد على فرض ضريبة واحدة ، ثم تهريب أرباحهم خارج مصر ،

ثم الاستهتار بكل قانون ، والعبث بكل نظام تحت حماية قناصلهم .. فهم فوق القانون وفوق النظام ..

ثم من وراء هؤلاء جميعا .. الاقطاعيون والمأجورون .. وعلى رأسهم الخديو !

ثقافة مصر

وكما حطم الاستعمار اقتصاد مصر ، وحرية مصر ، وكرامة الحكم فيها ، فقد حطم ثقافتها .. لقد تحول التعليم إلى كتاتيب ؛ لقد أصبح التدريس حتى فى المدارس الابتدائية فى بعض المواد باللغة الانجليزية ! ولم يكن هم المدارس المصرية إلا تخريج الكتبة لدواوين الحكومة .

واستبعد من التعليم دراسة التاريخ القومى ، وهبط مستوى التعليم الثانوى ، « فأصبح يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا » ، كما يقول ناظر مدرسة الحقوق المصرية الفرنسى .

ولقد كان كل ما أنفق على التعليم فى الخمسة والعشرين السنة الأولى من عهد الاحتلال ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه من ميزانية بلغت فى نفس الفترة ٢٥٨ مليون ، أى بنسبة ١٪ فقط من ميزانية الحكومة ، ولم تزد نسبة ما ينفق على التعليم أكثر من ٣٪ من ميزانية الحكومة بأى حال ... بل ألغيت المجانية وزيدت مصروفات المدارس الثانوية .

وأغلقت الجرائد الوطنية ، إذ صودرت « مرآة الشرق » ، وجريدة « الزمان » و « السفير » ، وحرم على مجلة « العروة الوثقى » أن تدخل مصر ، ولم يبق إلا صحف تمجد الاحتلال .

لقد ظهرت « الأهرام » فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ « حاملة على العاصى عرابى ورفاقه البغاة » ، ناشرة صورة فى صدرها للجنرال ولسلى قائد الحملة الانجليزية على مصر ! !

واستقبلت صحيفة « الوطن » الاحتلال استقبالا منقطع النظير ... فتراها تقول فى أحد أعدادها : « إن جريدة الوطن دون غيرها طالما وافقت على سياسة انجلترا ، ونشرت مآثر أهلها ومكارم أخلاقهم » !!

هكذا بلغ الانحدار بالثقافة الوطنية والصحف المحلية !!

الفصل الثالث
انبعاث الحركة الوطنية

معارضة هزيلة

رحب الاقطاعيون المصريون — وعلى رأسهم الخديو — بالاحتلال الانجليزى .

لقد أصدر توفيق أمراً فى ١٤ أغسطس ١٨٨٢ قائلا :

« ليكن معلوما .. أن أميرال الأسطول الانجليزى، وقائد الجيوش البريطانية العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها . ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ! »

وعاد توفيق إلى القاهرة يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تحيطه حراب خمسة آلاف جندى بريطانى، ويجلس على يساره فى مركبته المذهبة الدوق أوف كنوت ، وأمامه الجنرال ولسلى ، قائد الحملة ، والسير إدوار مالت !

وارتفعت من مشربيات البيوت الأرستقراطية الزغاريد !!

وكان الاقطاعيون ينتظرون كل الخير على يد قوات الاحتلال ، كانوا ينتظرون مشاركة لبريطانيا فى حكم مصر ، ولكن الاستعمار أبى إلا أن ينفرد بالحكم ، وأبى إلا أن يكون له كل النفوذ السياسى . حتى ليقول الرافعى أن محمد سلطان باشا وهو من كبار الخونة الذين طعنوا الثورة العرابية من الخلف ، وسار على رأس قوات الاحتلال يدلهم على الطريق ، « قد ندم على موقفه فى الحرب العرابية وانضمامه إلى الانجليز ، ومساعدته لهم على التغلغل فى البلاد ، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض ألح عليه » .

ومن ثم بدأت بعض المعارضة من جانب الاقطاعيين .

وفى الوقت نفسه كان الاستعمار الفرنسى حاقداً على الاستعمار الانجليزى أن انفرد بالسيطرة على مصر .. ولهذا بدأت أمواله تغدق على الصحف ..

وبدأت الأهرام تنحرف كما يقول الدكتور ابراهيم عبده « عن الاحتلال

ودعاته منذ سنة ١٨٨٤ ، وأخذت تنشر مآسي مصر ، فتقول على لسان صحيفة بريطانية « يلوح أن حالة مصر في الحاضر أسوأ منها يوم تولى الانكليز إدارة السياسة المصرية » ، وتنعى على من وافق على اخلاء السودان بناء على أوامر الانجليز ، وتنشر حديثا لمدير الأهرام مع ولسن عن حالة مصر ، فاذا ماسأله ولسن عن حال البلاد أجابه بأنها سيئة « بفعال أبناء بلدته » .

ويرحب الأقطاعيون بهذه المعارضة الصحفية من جانب الأهرام ، فتنشر الأهرام في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ خطابا من علماء ووزراء ونواب شورى وغيرهم من الاسكندرية يمدحون لها موقفها من مصالح مصر ..

وتنال « الأهرام » من أجل هذا بر الدولة العثمانية بها وعطف فرنسا . . فاذا ماعطلتها الحكومة المصرية شهرا احتجت القنصلية الفرنسية .

وهكذا كانت خطة الاقطاعيين الاستعانة بنفوذ فرنسا والاستعانة بتركيا من أجل الفوز ببعض النفوذ السياسي في حكم مصر .

ومات توفيق ، وتولى عباس ، فاشتدت المعارضة الاقطاعية . فقد وجد عباس الشاب أنه لايملك ولايحكم وإن الأمر كله بيد كرومر .

وإليك مايقوله لطفي السيد في حديث له : « لقد كنا سبعة فكونا جمعية سرية تحت رعاية الخديو عباس . وكانت الكلمة في تحرير مصر يومئذ في أوربا على العموم وفرنسا على الخصوص . ومن أجل هذا تقرر أن أوفد إلى سويسرا للحصول على الجنسية السويسرية حتى أعود إلى مصر وأقوم بتحرير صحيفة تحميها الامتيازات الأجنبية ! » .

ولم يعد يكفي الإقطاعيون معارضة «الأهرام» الضعيفة الهزيلة ، فكان أن قامت جريدة المؤيد في ديسمبر عام ١٨٨٨ لصاحبها الشيخ علي يوسف . وتكون حول الجريدة شبه حزب ، حزب السراى .. إذ كان التناقض قد بلغ أشده مابين عباس وكرومر ، بل وما بين رياض رئيس الوزارة وكرومر .

ولكن الاستعمار الانجليزي كان الأقوى عسكرياً واقتصاديا ، فلم تستطع المعارضة الفرنسية أن تستمر طويلا .. وتم الاتفاق بين الاستعماريين في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ على ألا تعرقل فرنسا عمل انجلترا في مصر ، وعلى ألا تعرقل انجلترا

عمل فرنسا فى مراكش !

إنه التقسيم لمناطق النفوذ بين حفنة من الدول الاستعمارية الكبرى ..

وسرعان ما خفت صوت الأهرام . بل خفت صوت المؤيد . أستغفر الله! لم يخفت فحسب ، ولكن صاحبها الشيخ على يوسف ذهب فى زيارة إلى لندن ليقول : « إن لوندرة كعبة المصريين السياسية» !

ولم يجف حبر الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا ، حتى نجد رياض باشا ، رئيس وزارة مصر ذاك الزمان ، يقوم فى احتفال فى ٢٣ مايو عام سنة ١٩٠٤ ليقول: «جناب المحتشم، اللورد كرومر ، اعتذر اليوم عن الحضور فى هذا الحفل والكل يعلم ماله من المقام الأرفع والنفوذ الشامل فى هذه البلاد ! وبالأخص ماله من اليد الطولى فى كل ماله مساس بالمصالح والمنافع العمومية ، فهو اليد الفعالة ! وقد شملتنا ، وهى التى كانت لنا معوانا » .

كلمات تنزى بالخيانة ، ويفوح منها نتن الصديد ! قالها رياض أمام عباس خديو مصر نفسه ، فلم يغضب عباس ، ولم ينسحب ، ولم يحتج !

لقد انزوى الكبار والذوات ، وعلى رأسهم عباس ، وآثروا الانضواء تحت لواء الاحتلال والتسليم التام للانجليز .

واشتدت الحركة الوطنية كما سنرى ، وبرز الحزب الوطنى ، تحت قيادة مصطفى كامل . فماذا صنع الإقطاعيون !

لقد أخرجوا صحيفة تسمى «الجريدة» ، وظهر حزب سمى نفسه بحزب الأمة . فتكون كما قال لطفى السيد أحد زعمائه « من سراة البلاد وأعيانها وأذكيائها » .

ومن أهم مؤسسيه محمود سليمان باشا وحسن باشا عبد الرازق من كبار ملاك الأرض ومن أصدقاء الاحتلال .

وماذا كان برنامج حزب الأمة ؟ .. « تحقيق الأمانى الوطنية باتفاق يتم بين الاحتلال وبين الأعيان المصريين وحدهم » . وحدهم ! ولماذا ؟ لأن هؤلاء الأعيان هم أصحاب المصالح الحقيقية ، وهم يرضون بالقليل ، والقليل جدا مما يتفضل به الاحتلال ، « حتى تتوافر الكفايات للحكم الذاتى » .

وما هو الحكم الذاتى ؟ هو حكم الأعيان فى ظل الاحتلال !

فالحزب يقول فى جريدته : « لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية ، لأن استقلالها ثابت معترف به بالمعاهدات الدولية ! ولكن الذى نطالب به هو استرداد حقوق الأمة الطبيعية ، بأن تكون لها فى مصر كل السلطة التشريعية تدريجياً ، أما الاحتلال الانجليزى فإنه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة ، وتذهب إلى ظروف سياسية مرتبة كذلك » .

وماهى الأمة فى نظر كبار الملاك هؤلاء ، الذين يطالبون لها بالسلطة التشريعية؟

« أن الأمة لا تتكون من الأفراد ، بل تتكون من العائلات . والإعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون ، لأنهم رؤساء العائلات ! » ، كأن ليس فى الأمة رؤساء عائلات فقيرة عاملة وكادحة !

وكيف السبيل حتى لتحقيق هذه المطالب الإصلاحية التافهة ؟.. « إنها الطرق السلمية المشروعة التى لا تمس مصلحة الأجانب ، ولا تجعل للانجليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم فى مصر » .

أما « التطرف من جانب الجمهور » فالحزب لا يوافق عليه ، لأنه « يؤدى إلى العناد والقسوة من جانب الاحتلال القوى » ! ولأننا « نظلم الانجليز إذا لم نعترف بالتحسين المادى والإدارى الذى وصل إلى مصر فى عهد الاحتلال » !

التحسين المادى ! لم يصل إلى مصر ! وإنما وصل إلى كبار الملاك هؤلاء ، لقد زادوا عدداً ، كما زادت أراضيهم اتساعاً !

هذه النغمة ، سنسمعها مرة أخرى فى ١٩٢٢ من حزب الأحرار الدستوريين حزب أصحاب المصالح الحقيقية ، حزب عدم إغضاب الانجليز ، والتفاهم معهم بأى شكل .. نفس الرجال ، بل نفس الطبقة و نفس العقلية ! وإن اختلفت الظروف !

قيادة الحركة الوطنية

لم تظهر قيادة الحركة الوطنية كشىء مستقل بارز أول الأمر ، إنما ظهرت أول ما ظهرت خلال المعارضة التى قام بها الإقطاعيون . لقد ظهر صوت مصطفى كامل أول ما ظهر على صفحات جريدة الأهرام ، وكان مصطفى كامل أحد أعضاء الجمعية السرية التى أشار اليها لطفى السيد ، والتى كانت تعمل تحت رعاية الخديو

عباس ، وكانت الاتصالات وثيقة أول الأمر بين مصطفى كامل والخديو عباس. ولهذا تأثر أسلوب القيادة الجديدة للحركة الوطنية بأسلوب المعارضة الإقطاعية . فكان مصطفى كامل يعلق كبير الأمل على مساعدة فرنسا ، وكان يرجو كثيراً من الخير على يد تركيا . وكان مركز الثقل فى دعايته الوطنية أول الأمر فى الخارج لا فى مصر ، فى فرنسا وسويسرا ولندن واستانبول ، لا فى القاهرة !

ولكن صوت القيادة الجديدة للحركة الوطنية بدأ يتمايز عندما تراجع الاستعمار الفرنسى أمام قوة الاستعمار الانجليزى . وعندما أخذ عباس والكبراء والذوات يتراجعون عن المعارضة ويستسلمون ..

وقالها مصطفى كامل فى حديث له .. « إننا لم نيأس ولن نيأس أبدا من مستقبل الوطن العزيز .. ولكننا .. يائسون كل اليأس فى أى تعضيد يأتينا من أوربا ، وأصبحنا نوجه همتنا ونشاطنا لتعليم الأمة وتربيتها بإنشاء المدارس فى أنحائها ، حيث ينشأ الشباب على أشرف المبادىء الوطنية .. ويتعلمون من الصغر تاريخ العظمة السالفة ويربون على الثقة بالمستقبل » .

لقد بدأ مركز الثقل لقيادة الحركة الوطنية فى دعايتها ، يتجه إلى الشعب المصرى لا أوربا ، وليس مصادفة أن تظهر جريدة اللواء ، جريدة مصطفى كامل فى يناير سنة ١٨٩٩ ، وليس مصادفة أن تنشأ مدرسة مصطفى كامل عام ١٨٩٩ « لتخريج رجال خلائقهم محبة الوطن والارتباط بعضهم ببعض والتفانى فى خدمة البلاد» .

ليس مصادفة كل هذا ، إذ أن هذين الحادثين لم يتما إلا بعد حادثة فاشودة أواخر سنة ١٨٩٨ ، حين تراجع الاستعمار الفرنسى أمام الاستعمار الانجليزى ، وحين انسحب من فاشودة فى أقصى السودان .. وحين أخذ الخديو ومعه الكبراء والذوات فى التراجع هم الآخرين عن معارضة الاحتلال الانجليزى . .

وأخذ منبر القيادة للحركة الوطنية يزداد وضوحاً ، فلم يقتصر على الدعوة للجلاء ، وإنما امتد إلى المطالبة بالدستور ، فكتب مصطفى كامل فى أكتوبر سنة ١٩٠٠ :

« إن هذه البلاد فى حاجة إلى مجلس نيابى يكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير إرادته .. إن بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصرياً أو أجنبياً يضر بالبلاد كثيرا ويجر عليها الوبال » .

إذن فقد بدأ انفصال قيادة الحركة الوطنية عن المعارضة الإقطاعية ، وعن الخديو ... وأصبحت موجهة ضد الاحتلال والإقطاع معاً .. وبدأ مصطفى كامل يخاطب الطبقة التي يمثلها بكلام واضح صريح فيقول: « متى تخلصت التجارة من الملل الذي يسببه لها الاحتلال الانجليزي فستفتح لنا آفاقا ذهبية ... ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التي يخنقها لها الانجليز في الجمارك .. فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر » . كما صرح « اللواء » في عددها الأول الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٠٠ قائلة إن خطة الجريدة هي « ترقية التجارة والصناعة » .

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠ يكتب اللواء « إن الاهتمام بالصناعات يخلق روح الصناعة ، وهو بلامراء أسمى خدمة تقدم اليها وأكبر سعادة تجهز لرجال الغد » .

وهكذا كانت القيادة الجديدة للحركة الوطنية ، قيادة تمثل المثقفين الذين يعبرون عن التجار الذين أصابهم الضيق بسبب سيطرة الاحتلال ، والصناعة الناشئة التي كان الاستعمار يحاول تحطيمها بكافة الأساليب .. ثم أثرياء الريف الذين كان يضرهم كل من الاستعمار والإقطاع .

وزادت القطيعة بين قيادة الحركة الوطنية وممثلي الإقطاع ، إثر اتفاق انجلترا وفرنسا على اقتسام كل من مصر ومراكش عام ١٩٠٤ : فيرتفع صوت مصطفى كامل مغضبا : « لقد استسلمت حكومتنا للاحتلال استسلاماً أبعد عنها كل محب لها .. كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه ، نحن نخاطب الامة ونوجه مساعينا اليها » .

تنظيم وتحريك

ولم تكتف قيادة الحركة الوطنية بالخطب والحملات الصحفية ، إنما بدأت بالتنظيم للشباب المثقف في سنة ١٩٠٥ ، وذلك بإنشاء نادي المدارس العليا الذي كان يجمع ما بين طلبة هذه المدارس وخريجيها .

وحين أضرب طلبة كلية الحقوق ، ضيقاً بالنظام الاستبدادي الذي وضعه لهم دنلوب الانجليزي ، اتجه الطلبة نحو جريدة اللواء واتخذوها لسان حالهم ، وكان أن اتصل الطلبة بالحركة الوطنية ، وبدأ تشبعهم بالمبادىء الاستقلالية .. لقد أصبحوا جنود اللواء ، ومصطفى كامل .

دنشواى :

وقد كانت مجزرة دنشواى إيذاناً باشتعال الحركة الوطنية .. فما هى مجزرة دنشواى ؟

بضع ضباط من الانجليز يصطادون الحمام ، فى أجران القمح ، فتصيب رصاصاتهم الطائشة امرأة ، تسقط متخبطة فى دمائها ، وتشتعل النار فى الجرن ، ويقبل الرجال والنساء والأطفال صائحين : « الخواجة قتل المرأة ، الخواجة حرق الجرن » ، وأطلق الانجليز النار على الجمع ، فأصابوا شيخ الخفر الذى جاء يتقدمهم ، وحمل الفلاحون على الضباط الانجليز بالطوب والعصى الغليظة ، وكان أن أصيب انجليزى بكسر فى ذراعه وجرح آخران ، ومات ثالث وهو فى الطريق إثر إصابته بضربة شمس .

وهب الاحتلال مزمجرا ، ونصب المشانق قبل أن تعقد المحاكمة ! وشكلت محكمة برياسة بطرس غالى وزير الحقانية ، وعضوية انجليزيين وعضوية فتحى زغلول رئيس محكمة مصر الابتدائية .

وصدر الحكم بإعدام حسن على محفوظ ، شيخ طاعن فى السن يبلغ الخامسة والسبعين ، ويوسف حسن سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش زهران .. ثم الحكم بالأشغال الشاقة على عدد كبير .

ونفذ الشنق على مرأى من أهل المشنوقين بين ولولة النساء وصراخ الأطفال ولعنات الرجال : « لعنة الله على الظالمين » .

وحزنت مصر كلها .

وارتفع صوت مصطفى كامل مدويا فى صحف أوربا يكشف عن فظاعة الاحتلال .

لقد تركت مجزرة دنشواى جرحاً غائرا ، لم تغتفره مصر ، ولن تغتفره للاحتلال البغيض .

وكان أن اشتد ساعد الحركة الوطنية .

الحزب الوطنى

وأخذت الحركة الوطنية تنظم صفوفها ، وأعلن عن تكوين الحزب الوطنى فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧ .

وارتفع صوت مصطفى كامل فى خطبة الافتتاح واضحا : لقد قطع الأمل من العون الأجنبى ، لقد قطع الأمل فى الكبار والذوات ، لقد انقطع ما بينه وبين الخديو ، ولم يبق إلا الشعب .

فهو يقول : « إن العزلة التى صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديدة .. إن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ، ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها .. ليخرج من الجماهير المئات والألوف بدل الآحاد للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الأهلية والاستقلال المقدس » .

كما أصبح واضحاً لدى قيادة الحركة الوطنية أن تحقيق الديمقراطية الحقة فى ظل الاحتلال أمر مستحيل ، إذ يقول مصطفى كامل : « باطلا يعتقد البسطاء أن الإنجليز يقبلون منح أهلها حكومة دستورية ، إن إعطاء المصريين مجلساً نيابياً حقيقياً لا صورة يراد بها السخرية وذر الرماد فى العيون ، هو تجريد للاحتلال من كل سلطة » .

هذا فى الوقت الذى خضع فيه الخديو عباس وكبار الملاك للاحتلال البريطانى ، واكتفوا بالمطالبة بإصلاحات هزيلة لا تغير من جوهر الاحتلال ، ولا تمنحنا استقلالا ولا ديموقراطية ، ومن ثم أصبحت الأمة فى جانب ، والاحتلال والاقطاع فى جانب آخر .

محمد فريد

وتابع محمد فريد زعامة الحركة الوطنية إثر موت مصطفى كامل ، وكان أن وجهها إلى مزيد من الشعبية ..

فقطع تماماً ما بين الحركة الوطنية ورأس الإقطاع فى مصر ، الخديو . لقد استدعاه الخديو إثر انتخابه رئيسا للحزب الوطنى ، « ثم عرض على — كما يقول محمد فريد — استعداده للمساعدة بالمال ، فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره ، وانصرفت .. رأى الرجل عقب ذلك بأنى لست ممن يطيعون أوامره .. فأخذ يدس الدسائس لإسقاطى من جهة ، ويظهر لى التودد من جهة أخرى » .

وسجن محمد فريد ، وأرسل له الخديو ، فى سجنه ، الدكتور عثمان غالب يعرض عليه العفو ، فقال فريد : « أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمح لأحد من عائلتى بطلبه عنى ، وإذا صدر العفو فلن أقبله » .

ولم يعد يكتفى الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد بالحملة الصحفية من أجل الدستور ، وإنما أخذ يجمع التوقيعات بطلب مجلس نيابى .

وكان أن جمع أكثر من ٦١ ألف توقيع ، رفعها إلى الخديو عباس . حتى لينعكس الأمر فى مجلس شورى القوانين ، مجلس الأعيان والذوات . ففى ديسمبر سنة ١٩٠٨ نرى المجلس يصدر قراراً « يطلب من حكومة الجناب العالى إعداد مشروع قانون يمنح الأمة الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية . »

وكان لهذا أثره فى الشعب فلقد بدأت التحركات الشعبية ، إذ تجمع طلبة كلية الحقوق يوم عرض الجيش الانجليزى الذى كان يفرضه الاحتلال إذلالا لمصر كل عام ، تجمع الطلبة يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وأخذوا يهتفون : « يعيش الاستقلال » . وكان لهذا فعل السحر فى الجموع التى احتشدت لتشاهد العرض فرددوا الهتاف . وتجددت المظاهرة فى العام التالى وفى نفس المناسبة ، وصاح الجنود الانجليز : « ليحيي الملك » ، ملك انجلترا طبعا ، فرد الشعب المحتشد « ليحيي الاستقلال » ! « لتحيي الحرية ! »

كما قامت مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديو بطنطا . إذ اصطف طلبة طنطا ، لاستقبال الخديو ، فما أن وقف القطار حتى صاح الطلبة جميعا : « ليحيي الدستور » .. « لتحيي مصر » .. وكان الهتاف للدستور معدوداً فى ذلك الوقت عملا عدائيا ! فقبض على الكثيرين من الطلبة ، واتهموا بأنهم أعضاء فى جمعية سرية ، وكان ذلك فى ٢٤ نوفمبر ١٩١٠ .

واتصلت أفكار محمد فريد بالتيار الاشتراكى فى أوربا ، ومن ثم بدأ يتجه بالحركة الوطنية وجهة جديدة ، ألا وهو الربط أو محاولة الربط ما بين حركة المثقفين وحركة الطبقة العاملة الناشئة ، فزاد اهتمام الحزب الوطنى بإنشاء مدارس الشعب الليلية « لتعليم الصناع مجانا » ، كما جاء فى تقرير لمحمد فريد ، وأنشئت أربع مدارس يحتوى كل منها على قرابة ١٢٠ تلميذ فى مختلف الحرف . وقد ساهم نادى المدارس العليا فى هذه الحركة التعليمية .

وأكثر الحزب من الاهتمام بنقابات العمال ، فساهم فى وضع قانون لنقابة

عمال المصانع اليدوية فى سنة ١٩٠٩ .

وكان محمد فريد واضحا حين قال فى خطبة له : « اشرحوا للعامل .. أخرجوه من الظلمات إلى النور . اشرحوا له حالة إخوانه بأوربا ، وماهم فيه من سعادة نسبية بفضل العز والاتحاد والتضامن . »

وكان لهذا أثره فى زيادة قوة الحركة الوطنية . لقد هب الشعب متظاهراً فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩ ضد القيود الحديدية التى فرضها الاحتلال على الصحافة ... وتجمع آلاف الشباب من طلبة المدارس العليا والأزهر وطوائف التجار والصناع ، وساروا فى مظاهرة احتجاج .. تجددت فى أكثر من يوم ، حيث اصطدم المتظاهرون برجال البوليس ..

وهكذا استطاع الحزب الوطنى أن يجذب الصناع إلى المعركة السياسية نتيجة اشتغاله بين صفوفهم .

بل اهتم محمد فريد بالعمال الزراعيين ، فجاء فى حديث له : « يجب إيجاد النقابات الزراعية حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الاطيان وتحسين حال الفلاح .. حيث لاخلاص له من بؤسه وشقائه إلا بتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة ، وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الايجارات بمناسبة وغير مناسبة ، وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة » .

لقد أدرك محمد فريد إذن قيمة العمل بين صفوف القوتين الرئيستين للحركة الوطنية : العمال والفلاحين .

وقد ربط محمد فريد الحركة الوطنية المصرية بحركة السلام العالمية ، فدعا سنة ١٩١١ إلى تأسيس جمعية السلام فى وادى النيل تكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم فى أوربا . وكان محمد فريد أول من قال بأن الجلاء عند مصر هو خدمة للسلام العالمى ، وأن مصلحة السلام العالمى أن تستقل مصر وأن تنال حكومة ديمقراطية » .

كما ربط محمد فريد قضية استقلال مصر بقضية الاشتراكية الدولية ، فلم يترك وهو فى منفاه فى أوربا مؤتمراً دولياً اشتراكيا إلا وقدم له مذكرة بمطالب مصر ، كمؤتمر بروكسل سنة ١٩١١ ، ومؤتمر برن فبراير سنة ١٩١٩ ، ومؤتمر لوسرن فى اغسطس سنة ١٩١٩ .

وقد استطاع فى مؤتمر بروكسل أن يفرز بالقرار الآتى : « يظهر المؤتمر تأييده للأمة المصرية ، التى تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية ، ويرى أن مبادىء الحق والعدالة وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، تقضى باستقلال مصر وحيدتها ، وأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية . »

لقد أحس فريد ، وفى وقت مبكر بأن قضية مصر الوطنية هى جزء فى قضية الاشتراكية العالمية .

وكان محمد فريد أول من شخص القضية المصرية فى دقة علمية فوصفها فى حديث له بأنها حركة وطنية ديمقراطية دستورية .

انتصار

وقد سجلت الحركة الوطنية أكبر انتصار لها على السياسة الاستعمارية ، حين ارتأت هذه مد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى — مقابل أن تدفع الشركة للحكومة ٤ مليون جنيه على أربعة اقساط سنوية !

لقد هاجت الصحافة الوطنية وشددت النكير على الاحتلال ، وتزعم محمد فريد هذه الحملة . فقد ظل هذا المشروع فى طى الخفاء قرابة عام ، وكان فى عزم الوزارة ، وزارة بطرس غالى أحد الاقطاعيين ، إقراره فى سرعة ، حتى لايزعجها أحد . ولكن محمد فريد تمكن من الحصول على نسخة المشروع فى أكتوبر سنة ١٩٠٩ فبادر إلى نشره فى « اللواء » ، وهاجم المشروع فى قسوة قائلا : « كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر اطالة أمد الشركة مع علمها أن هذه القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ؟ وكل مصرى حر يتوق لأن يراها ملكا لمصر حتى لايبقى لأوربا وجه للتداخل فى أمورنا . »

وكان نداء محمد فريد بمثابة صيحة الخطر فقامت الأمة بطوائفها وصحافتها تنادى بوجوب عرض المشروع على الجمعية العمومية قبل البت فيه ، وأن يكون رأى الجمعية العمومية قاطعا رغم أنها جمعية استشارية .

وتحت ضغط الرأى العام ، اضطرت الجمعية العمومية لرفض المشروع .

الحركة العمالية

وكما ظهرت حركة مثقفين ، حركة وطنية رأسمالية ناشئة ، مقاومة للاحتلال ،

ظهرت أيضا حركة الطبقة العاملة الناشئة بدورها . كانت تتخذ شكل كفاح اقتصادى ، ولكنه كان كفاحاً اقتصاديا لا يخلو من مضمون وطنى ، إذ كان معظم أصحاب الشركات والمؤسسات من الأجانب ، وسرعان ما ارتبطت الحركتان العمالية الاقتصادية وحركة المثقفين الوطنية .

وكما سجل مصطفى كامل فى سنة ١٨٩٩ أول اتجاه له للدعاية الوطنية فى صفوف الشعب ، سجلت الحركة العمالية هذا العام أول إضراب لعمال السجاير ، وقد كان عدد مؤسساتها أربعين يشتغل فيها ٣٠ ألف عامل .

وكما سجلت سنوات ١٩٠٠-١٩١٠ موجة وطنية ، فقد سجلت أيضا سلسلة إضرابات قام بها عمال السكك الحديدية ، وعمال الطباعة .

وكما بدأت الحركة الوطنية تنظم صفوفها فيما بين سنة ١٩٠٧ و ١٩١٢ فقد بدأت الطبقة العاملة تنظم صفوفها فى نقابات . فأنشأ عمال مانوسيان نقابة لهم سنة ١٩٠٨ ، وتأسست نقابة الترام سنة ١٩٠٨ ، ثم نقابة عمال الصنائع اليدوية سنة ١٩٠٩ ببولاق ، وأصبح لها ١١ فرعاً تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين .

ولكن الطبقة العاملة لم تكتف بالكفاح الاقتصادى وحده ، فقد اشتركت كما رأينا وبقوة فى المظاهرات السياسية التى قامت محتجة على الاستعمار ، للقيود التى فرضها على الصحافة .

لقد كانت هناك جبهة وطنية بين العمال والمثقفين . كما أصبح الحزب الوطنى تحت قيادة محمد فريد على ارتباط وثيق بالنقابات الناشئة .

فـزع

ولقد اشتد فزع الاستعمار يومئذ واتجه إلى كافة ألوان الضغط والارهاب ، يعاونه فى ذلك خديو مصر والحكومة الاقطاعية .

لقد أدرك الاستعمار خطورة التطور الذى طرأ على الحركة الوطنية !

وبدأت حملة الاعتقال ، وبدأت محاكمة الصحفيين ، وسجن محمد فريد ستة شهور . كما سجن الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير « اللواء » ، وشددت القيود على الصحافة ، وعطل « اللواء » ثم « العلم » من بعد « اللواء »

واعلن قانون النفى الادارى ، مما خول السلطات نفى الأشخاص الذين ترى فيهم خطرا على الأمن !

وسلط الاستعمار صوت الأرهاب على الطبقة العاملة فى نقاباتها ، فاستبعد كثيرا من العناصر الثورية العمالية التى رحلت إلى الريف ، كما نفيت العناصر الأجنبية من العمال الواعين ، وشرد كثير من قادة العمال المخلصين ، وأغرى الآخرين بمراكز حكومية.

ولم يكتف الاستعمار بالارهاب ، ولكنه التجأ إلى الدس والوقيعة ـ سياسة « فرق تسد » كالدس بين المسلمين والأقباط ... فعقد مؤتمر قبطى ... وآخر مسلم برئاسة رياض باشا ... ثم تبودلت الشتائم بين المؤتمرين . وابتسم المستعمرون ، إذ كانت هذه المؤتمرات تجتمع وتنفض ، فلا تدور فيها كلمة واحدة ضد الاحتلال! ولا طلب واحد للدستور . لقد اتهم محمد فريد هذه المؤتمرات أنها من صنع الانجليز وبناء على إيحائه .

• • •

لقد كان الحزب الوطنى يمثل عدم النضج للطبقة القائدة للحركة الوطنية : ضعفها السياسى ، وضعفها الاقتصادى ؛ فقد كان دورها فى الاقتصاد ضئيلا صغيراً ، نطاقه محدود فى بعض التجار وأثرياء الريف ، كما كانت خبرتها السياسية قاصرة ، فتخبطت أول الأمر بين تركيا وفرنسا وأوربا والخديو عباس ، ولم تتجه إلى الشعب إلا بعد أن أدركت بخبرتها الذاتية عبث هذا الطريق ، ثم كان لها مواقف رجعية بالنسبة لتحرير المرأة ، وموقفاً خاطئاً من ثورة عرابى بإداتتها للكفاح المسلح ، ثم موقفاً خاطئاً آخر بوقوعها فى الاستفزاز الدينى .

ورغم اتجاه الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد إلى العمال والفلاحين إلا أن الاستعمار لم يسمح لهذا الاتجاه أن يدعم ، إذ سرعان ما أجبر محمد فريد على الهروب خارج القطر ، ومن ثم وقعت قيادة الحزب الوطنى فى المؤامرة التى دبرها لها الاستعمار ، مؤامرة تفرقة صفوف الأمة ، أقباطاً ومسلمين .

واستمرت الحركة الوطنية ، حركة مثقفين أساسياً ، فلم تنجح فى تكوين جذور قوية لها بين الطبقه العاملة ، كما لم يكن لها جذور بين جموع الفلاحين ؛

ولم يكن ثمت بعد تنظيمات شعبية واسعة النطاق .

كما كانت الطبقة العاملة المصرية بدورها ناشئة ، غارقة فى حرف يدوية أساساً ، إذا استثنينا عمال السجاير ، والسكك الحديدية ، وعمال الترام . ومن ثم كانت محدودة العدد ، ينقصها الوعى . فاستمرت حركتها النقابية تعاونية أكثر منها منظمات لقيادة الكفاح الاقتصادى ، واتخذ كفاحها السياسى طابع النوبات والانفجارات الوقتية المتباعدة ، فلم يكن له صفة الاستمرار . كما لم يكن لها منبرها المستقل ، وإنما كانت الطبقة العاملة من الناحية السياسية تابعة لقيادة المثقفين المكونين منهم الحزب الوطنى ، ولم تتابع هذه القيادة صلاتها بالعمال .

ومن ثم أعوز الحركة الوطنية أكبر قوتين لنجاحها : العمال والفلاحين ولهذا استحال على الحركة الوطنية أيام مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وخاصة فى ظروف السيطرة الاستعمارية على العالم كله ، فى ظروف توزيع الكرة الأرضية بين حفنة من الدول الكبرى ، أن تبلغ من القوة ما يتيح لها القضاء على الاحتلال ، أو التخفيف من قبضته . ولكن بذور الثورة الوطنية كانت قد بذرت ... وكانت الأرض طيبة حقا ... خصيبة فعلا ...

الفصل الرابع

ثورة سنة ١٩١٩

— ١ —

ظروف الثورة

تمزق

كان قد انتهى تقسيم العالم كله بين حفنة من الدول الاستعمارية: أمريكا وفرنسا وانجلترا وهولندا وبلجيكا على وجه الخصوص . ولكن دولا استعمارية جديدة كألمانيا وايطاليا ظهرت فى الميدان متأخرة فلم تفز بالقسط من مناطق النفوذ الذى يتفق وقوتها . وحين فشلت وسائل الحرب الاقتصادية ، أصبح لابد من حرب الدم والحديد. ولهذا اشتعلت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بين الدول الاستعمارية لإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ ولاقت مصر الأمرين فى هذه الحرب .

لقد تمزق المجتمع المصرى فى ظل الاحتلال وخلال الحرب كما لم يتمزق من قبل ...

لقد ازداد الأثرياء ثراء ، وازداد الفقراء فقراً على فقر . لقد تكدست ثروات ، قدرها كروتشلى بمائة وخمسون مليونا من الجنيهات خلال الحرب ... ولكنها ذهبت كلها إلى جيوب الأغنياء، بينما استمرت الأجور على حالها والمرتبات كما هى ، رغم ارتفاع أسعار الجملة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٩١٤ .

لقد زاد المجتمع استقطاباً : قلة من الأغنياء وكثرة ساحقة من الفقراء .

وفى الريف ، إزداد الاقطاعيون ثراء . وبجانب الاقطاعيين ازداد مركز أثرياء الفلاحين قوة ، أثرياء الريف الذين يشرفون على زراعة الأرض بأنفسهم ، وكثيرا مايستخدمون العمل نظير أجر ، وكثيرا مايشتغلون بالتجارة ، وكثيرا ماتكون لهم طواحين . وهكذا لم تعد طبقة أثرياء الريف ، الطبقة المزعزعة أيام عرابى وأوائل عهد الاحتلال .

وفى الناحية الأخرى ، تفتتت الملكية الصغيرة وزاد عدد فقراء الفلاحين . فقد بلغ عدد الذين يملكون أقل من فدان سنة ١٩١٠ قرابة ٧٢٠ ألفا مالكا ، فإذا بهم فى سنة ١٩١٦ يتجاوزون المليون ، متوسط ملكية كل منهم أقل من نصف فدان (٤٢ ٪ من الفدان على وجه التحديد) . وزاد عدد ما يسمى بالأجراء ، أو العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئا إلا قوة عملهم ، فسجل احصاء سنة ١٩٢٧ قرابة ٦٦٠ ألف من هؤلاء .

وفيما بينهما ، كانت هناك طبقة صغار الفلاحين ومتوسطيهم ، لا يحافظون على مراكزهم كمنتجين مستقلين إلا بشق الأنفس ، إلا بالعمل فى الحقول ليل نهار ، هم وأولادهم وزوجاتهم ، تتخطفهم الذئاب من كل جانب ... الضرائب ، المرابين ، تقلبات أسعار القطن ، مصادرة السلطات البريطانية لجمالهم وحميرهم وقمحهم ...

وفى المدن أثرى بعض التجار الوطنيين خلال الحرب .. فظهرت مصانع كانت تضم خمسين عاملا فأكثر ، وانشئت مصانع للغزل والنسيج ، وكثرت معاصر الزيوت ومصانع الدباغة ومطاحن الغلال وورش السبك ودكاكين التجارة . وثبتت مصانع كان مركزها متهاويا قبل الحرب . فقويت شركة الغزل الأهلية التى كانت تضم ٢٦٠ عاملا ، ومصنع الطرابيش بقها الذى كان يضم ١٨٠ عاملا وعاملة ، وشركة الطوب فى القاهرة التى كانت توظف ١٥٠ رجلا .

لقد تطورت الرأسمالية الوطنية المصرية إذن فى الريف والمدن ، وازدادت ثراء ، وازداد نفوذها الاقتصادى ، وأصبحت تتطلع خلال الحرب إلى الصناعة فلقد علمتها الحرب وانقطاع الواردات مقدار الأرباح التى يمكن أن تجنيها من هذا الباب . وزيادة نفوذها الاقتصادى جعلها تتطلع إلى مزيد من السلطان السياسى الذى يحقق لها مصالحها الاقتصادية . ومن ثم زاد التناقض بينها وبين الاستعمار كما زادت الطبقة العاملة المصرية فى المدن والريف عددا ، ولكنها ازدادت بؤسا .

الاستغلال الاستعمارى خلال الحرب

وازداد فى الوقت نفسه الاستغلال الاستعمارى خلال الحرب ، وأدركت الجماهير لا بالدعاية وحدها ، وإنما بخبرتها الذاتية المريرة . بشاعة الاستغلال الاستعمارى ، وضرورة التخلص منه .

لقد جند الانجليز مايزيد على المليون رجل من فلاحى وعمال مصر لحفر الخنادق وللقيام بأشق الأعمال خدمة للحرب الاستعمارية .

وإليك ماتقوله جريدة انجليزية فى ٣ إبريل سنة ١٩١٩ :

« كان رجال السلطات ينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم فى الغروب .. فيحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب وينتقون خيرهم للخدمة .. منهم غلمان فى الرابعة عشر ومنهم شيوخ فى السبعين ...

ثم كان الكرباج هو الوسيلة لتسخيرهم ، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية فى معسكرات هؤلاء المجندين ... وأى معسكرات !! لاخيام ... وسوء تغذية .. ورداءة كساء وقلة غطاء ، ثم أمراض تفترسهم افتراساً .. لقد كانوا يموتون كالذباب فى الصحراء ... وكثيرا مارفض السماح لهؤلاء المجندين بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء مدة خدمتهم »

ويقول الرافعى : « لقد كانوا يربطون بالحبال عند تجنيدهم ، ويساقون كالانعام ، وينقلون فى مركبات الحيوان » !

وعاد من عاش من هؤلاء المجندين ليقصوا لزهران وسليم وسليمان وزهرة فظاعة الاحتلال ... وأخذت الأغانى الشعبية تعبر عن آلام الشعب .

بـــلدى يا بـــلدى وأنا بدى أروح بلدى

بـــلدى يا بـــلدى والسلطة خدت ولدى

وأخذت السلطات البريطانية تصادر الحاصلات الزراعية ، واستولت عليها بأبخس الأثمان « بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها فى السوق ، بل بلغ بها الأمر أن تفرض مقداراً معينا من الحبوب يجب توريده لجيش الاحتلال بأبخس الاسعار .. فإذا لم يجد الفلاحون ما لديهم كافيا أضطروا إلى شرائه فى السوق بسعر عال ليقدموه كرها بالسعر البخس .. »

.. وأخذت السلطات نفسها تستولى على الدواب اللازمة للزراعة ، فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه وبأبخس ثمن .

.. وجمعت الأموال قسراً بحجة إعانة الصليب الأحمر البريطانى ، فكانت تفرض على الأهلين إتاوات ، يسمونها تبرعات !! يحصلونها إما بطريق التوريط

وإما بالتهديد ... ويدفعها الأهالى ساخطين ...

.. واشتدت الحكومة فى جمع الضرائب الحكومة المصرية اسما ، والتى فرضها الاستعمار فعلا — وذلك رغم انحدار أسعار القطن أوائل الحرب ، حين أصبح سعر القنطار عشرة ريالات !! وكثيراً ما كان يضطر الفلاح الصغير أن يبيعه بمئة وعشرين قرشا ، بل وستين قرشاً . ومع هذا تمضى حكومة الاحتلال فى جمع الضرائب فى قسوة وعنف ، فيضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحليهن ثم الماشية والدواجن ، أو الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش . .

.. وكان كل ما صنعته الحكومة إزاء هذا أن أصدرت الإعلان التالى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

« اتصل بالحكومة أن فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلى ذهبية كى يسددوا ماعليهم من الأموال الأميرية ، ولكنهم بسبب الاضطراب فى المعاملات لم يفلحوا فى الحصول على القيمة المطلوبة (الحقيقية) لهذه المصوغات ... ولهذا شرعت الحكومة فى تدبير طريقة لتعيين رجال رسميين يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور من المصوغات والحلى الذهبية نظير تسديد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة .. وبعد خصم مقدار الضرائب الأميرية من قيمتها ، يسلم أصحابها الباقى فوراً » !

وفى سنة ١٩١٨ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه ، وحددت سعر الشراء باثنين وأربعين ريالا للقنطار ، وكان سعر القطن فى الخارج وقت صدور هذا القرار نحو ٦٤ ريالا . لقد بلغت خسارة مصر من جراء هذا القرار نحو ٣٢ مليونا من الجنيهات !

وارتفعت أسعار الحاجات ارتفاعا متواليا من ١٠٠ عام ١٩١٤ ، إلى ٢١٦ عام ١٩١٨ ، ثم ٣١٢ عام ١٩٢٠ . ولاسيما أسعار الحبوب والأقمشة والوقود ، كما يقول ملنر فى تقريره : « فثقلت وطأة ذلك على الفقراء ولاسيما أن أجورهم لم تكن تكفى النفقات التى يقتضيها غلاء المعيشة ، فى حين أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم ، يجمعون الثروات الكبيرة .. مما أدى إلى الاستياء والقلق بين العمال فى المدن وجماهير الفلاحين فى القرى » .

.. لقد تجاوز عدد الوفيات فى ١٩١٨ ، عدد المواليد ! وبلغت الوفيات فى ذاك العام أكثر من نصف مليون ...

.. لقد كان المرجل يغلى ، حتى لقد سار الرديف الذى جمع عنوة فى شكل مظاهرة إلى عابدين يوم ٢٩ يناير ١٩١٦ محتجين على قسوة المعاملة ورداءة الغذاء .. ورغم كبت حركتهم ، إلا أنها كانت نذيرا بثورة الفلاحين ..

الكبت السياسى للاستعمار

وبجانب هذا الاستغلال الاقتصادى البشع، كان هناك كبت سياسى لا يقل بشاعة.

إذ أعلنت الحماية البريطانية فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وألغيت وزارة الخارجية المصرية ، وعطلت الجمعية التشريعية ، وفرضت الأحكام العرفية ، واضطهد رجال الحزب الوطنى ، فاعتقل منهم من اعتقل ونفى من نفى ، ووضع منهم تحت المراقبة من وضع . وحرمت الاجتماعات ، واعتبر تجمهرا كل اجتماع من خمسة أشخاص فى طريق أو محل عمومى ! حتى ولو لم يكن له قصد جنائى ! واشتدت الرقابة على الصحف ، حتى لتضطر جريدة « الشعب » ، جريدة الحزب الوطنى ، إلى الاحتجاب .

وفى هذا الجو الإرهابى ، وفى ظل الحماية البريطانية والاحتلال العسكرى، تولى السلطان فؤاد الحكم .

وجاء فى خطابه: « نعلم رعايانا ، أننا قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية» .. رعايانا ! يا للسخرية! والدولة الحامية! يا للذل والهوان ...

.. وكشف الاستعمار فى نهاية الحرب ، عما يبيته لمصر ، ولمستقبل مصر ، فوضع السير « وليم برونيت » فى نوفمبر سنة ١٩١٨ مشروعه لنظام الحكم فى مصر : «إنشاء مجلس نواب مصرى ، ولكنه استشارى محض لا قيمة له ، ثم مجلس شيوخ له السلطة التشريعية ، يعين معظم أعضائه ، وينتخب له ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا !!» :

وهذا كله فى ظل الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى طبعا ؟

.. نعم! لم تبق طبقة فى مصر إلا وعانت من الكبت الاستعمارى، الاقتصادى والسياسى .

أثرياء الريف ، بالاستيلاء على أقطانهم بالسعر البخس . تجار المدن وأصحاب المصانع الجديدة. بما تهدده السلع الأجنبية من إغراق للسوق المصرية إثر الحرب، حتى اضطرت صناعات كثيرة ناشئة إلى «إغلاق مصانعها وورشها» ،كما يقول أمين عفيفى.

المثقفون الوطنيون بسبب الاضطهاد والاعتقال من جهة ، والحرمان من الوظائف الهامة من جهة أخرى .

متوسطو الفلاحين بسبب ما استولت عليه السلطات العسكرية البريطانية من محصولات ودواب بأرخص الأثمان .

فقراء الفلاحين وأجرائهم بسبب تجنيدهم ومعاملتهم أبشع معاملة أثناء تجنيدهم فى الحرب . العمال بسبب الغلاء الفاحش وبقاء الأجور على ما كانت عليه، البلاد كلها بسبب الحماية ، وما فرض عليها من أحكام عرفية وسجن واعتقال ومصادرة لأبسط الحريات .

ثم كانت الأفكار التى بذرها جمال الدين الأفغانى ، وعبدالله نديم ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، والتى تبلورت فى كلمتين :

الاستقلال والدستور .

فالثورة كانت لا مفر منها ..

الظروف الدولية

.. وكان قد سبق ثورة مصر ثورة الشعب الروسى بقيادة الطبقة العاملة عام ١٩١٧ ، ثورة ضد القوى الاستعمارية ، ضد الاقطاع ، ضد الاحتكار . ونجحت الثورة . فاستطاعت لأول مرة فى تاريخ البشر ، أن تقيم دولة من نوع جديد ، دولة العمال متحالفة مع الفلاحين .

.. وكان نداء هذه الدولة الوليدة جديداً على البشرية : السلام بين الدول. أيها العمال اتحدوا ، ياشعوب المستعمرات تحرروا .. هانحن نبذل السلاح والعتاد والعون الأدبى والمادى لكل شعب يريد أن يتحرر ..

لقد ظهرت لأول مرة فى تاريخ الإنسانية ، دولة كبرى ، تشغل سدس الكرة الأرضية ، لا تبغى استعمار أحد ، ولا احتلال أحد ،ولا استغلال أحد،

تناصر كل القوى التحريرية فى العالم . لقد عرضت هذه الدولة الجديدة على سعد زغلول أن تمده بالسلاح ، فتهيب وكان جوابه : الرفض

.. وكان لظهور هذه الدولة ونداءاتها ، صداه فى جميع الشعوب وفى الطبقة العاملة فى كل مكان . وفى سكان المستعمرات وشبه المستعمرات فى كل بقعة من بقاع الأرض .

وفزعت الدول الاستعمارية من هذا الخطر الجديد ، فنادت أمريكا بمبادىء ولسن : « إن لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ، ورسم طريقه الذى يراه مؤديا إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب . لا فرق بين شعب ضعيف وآخر قوى » .

.. وقد صدق هذا النداء قادة الحركة الوطنية فى مصر ، وأملوا خيراً فى أمريكا ، كما أمل مصطفى كامل الخير فى فرنسا من قبل . فاقترح سعد زغلول فى اجتماع عقد فى ١٣ يناير سنة ١٩١٩ إرسال تلغراف تحية وإعجاب إلى الرئيس ولسن الأمريكى . عارضين عليه «قضية مصر التى يتسلط عليها الأجنبى تسلطا يأباه أهلها أجمعون » .

.. ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والهتاف بحياة الرئيس ولسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال ..

.. وكما فجع مصطفى كامل فى فرنسا وأمريكا من قبل ، فجع سعد زغلول فى أمريكا . ففى أبريل ١٩١٩ ، اعترف ولسن نفسه بالحماية البريطانية على مصر ، وبادرت دار الحماية البريطانية إلى إذاعة هذا الاعتراف فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ : « إن الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ، فإنه بالضرورة ، يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك ، وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار ، فيما يمس حقوق الولايات المتحدة .. والرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة ، لتوسيع نطاق الحكم الذاتى » .

العطف ! مع إقرار الاحتلال ، ومع البحث عن مصالح الولايات المتحدة ! يا للنفاق على الطريقة الأمريكية ، النفاق الاستعمارى .

— ٢ —

تكوين الوفد

بدأت قيادة الحركة الوطنية فى أواخر سنة ١٩١٨، متواضعة كل التواضع، متهادنة كل التهادن، مستعدة للتفاهم والمساومات.

بدأت بذهاب ثلاثة إلى دار الحماية البريطانية، وهم سعد زغلول، عبد العزيز فهمى، على شعراوى، ليقول سعد أنه «يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية، ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات».

وقال شعراوى: «إننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز، صداقة الحر للحر، لا العبد للحر».

وقال عبد العزيز فهمى: «نحن نطلب الاستقلال التام.. فالاستقلال التام ضرورى لرقينا».

وعاد سعد يقول: «متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام، فإننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا، ونعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس. بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود».

وقال شعراوى: «ويمكن بقاء المستشار الانجليزى، بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى».

وأضاف سعد: «نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دول العالم وأوسعها حرية، وإنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر، فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها، صداقة الحر للحر».

وانتهى الاجتماع مع المندوب السامى البريطانى، وشكره الثلاثة على حسن مقابلته، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشر!!.

مطالب متواضعة كل التواضع! وسبيلها أشد تواضعا التفاهم والمفاوضة والمساومة! ثم التحالف والضمانات..

وتساءل السير ونجت المندوب السامى البريطانى ، من هؤلاء الثلاثة الذين قابلونى ، وكيف يتحدث ثلاثة باسم أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم مايخولهم صفة التحدث باسمها !

. وبلغ الأمر سعداً .. وأخذ سعد وصاحباه يسعون إلى جمع توكيلات من الأمة تخوله صفة النيابة ، ووضعوا صيغة للتوكيل يطلبون عليها التوقيع « أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر . تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل ، التى تنشر رايتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

واحتج بعض المثقفين من الحزب الوطنى على هذه الصيغة فعدلت إلى «نحن الموقعين على هذا ، قد أنبنا حضرات سعد زغلول الخ .. فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما» .

لقد حذفوا «عدالة بريطانيا العظمى» ، وأضافوا «استقلالا تاما» ،ولكنهم أبقوا على الطرق السلمية المشروعة .

وتألف الوفد فعلا ، فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ . وأسمى الوفد ،إشارة منه إلى أنه وفد مصر للمطالبة باستقلالها . وكان أولى رجاله هم سعد زغلول ، رئيسا ، على الشعراوى باشا ، عبد العزيز فهمى بك . محمد محمود باشا ، أحمد لطفى السيد بك . محمد على علوبه بك ، عبد اللطيف المكباتى أعضاء .

وقد قال ملنر فى تقريره : « إن الهيئة .. المعروفة باسم الوفد ، والتى يرأسها سعد زغلول باشا .. مؤلفة من أعضاء أصلهم من حزب الأمة القديم ، الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا» .

أى حزب كبار الملاك والأعيان . ومن ثم كان السر فى تواضع مطالبه كل التواضع ، وإشارته إلى عدالة بريطانيا !

وانتشرت حركة التوقيع من المدن إلى الريف ،ولاقت اقبالا ، فقاومت السلطات العسكرية البريطانية حركة التوقيع هذه ، ولكنها استمرت ، لقد كانت تلاقى عطفا من حكومة رشدى القائمة إذ ذاك .

ورغم ان حركة التوقيع أثارت وعيا جماهيريا ، الا أن قيادة الوفد لم تفكر

فى تنظيم هذا الوعى فى لجان وفدية مثلا فى كل مدينة وقرية ؛ وإنما اتجهت أول ما اتجهت إلى طلب الترخيص لها بالسفر إلى انجلترا « لنكون — كما قال سعد — على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجليزى ، الذين لاشك فى تأثيرهم فى القرارات الحكومية — وسنعنى على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا إلى الرأى العام (الانجليزى طبعا !) ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية ، وحماية حقوق الضعفاء ، التى امتاز بها الرأى العام الانجليزى .

لازالت القيادة الرأسمالية الوطنية لا ترى الطريق — إنها تضع آمالها فى المفاوضة ! وليس فى كفاح الأمة المصرية . متأثرة بالعناصر الاقطاعية فى قيادة الوفد .

ورفض الانجليز حتى هذا الطلب المتواضع !

وأخذت قيادة الوفد تبلور مطالبها فى مذكرة إلى معتمدى الدول الأجنبية فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ : « الاستقلال التام ، حكومة دستورية ، تراعى حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من مصالح وتحترم امتيازات الأجانب بكل دقة . »

الخطاب لازال موجها أساسيا إلى معتمدى الدول الأجنبية لا إلى العمال المصريين ! إلى الرئيس ولسن ومبادئه ، لا إلى الفلاحين من أبناء مصر !

وصودرت إحدى الاجتماعات الكبيرة التى أراد الوفد عقدها ، واستقال رئيس الوزارة احتجاجا على التسويف فى الترخيص له وللوفد بالسفر إلى لندن للمفاوضة !

وأخذت تحركات الوفد تشتد ، ولكن لدى معتمدى الدول الأجنبية .

وأنذرت السلطة العسكرية الوفد لنشاطه هذا .. كيف يجرؤ على وضع مسألة الحماية موضع المناقشة والتساؤل ! ولكن الوفد لم يقف نشاطه وأرسل تلغراف احتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية : « إننا نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة » .

وغضبت السلطات البريطانية ، وكان أن اعتقلت سعد وصحبه فى ١٨ مارس سنة ١٩١٩

- ٣ -

اشتعال الثورة

وكان اعتقال سعد وصحبه إيذانا بانفجار البركان — البركان الذى تجمعت فيه خلال سنى الاحتلال وما قبلها ، وخلال الحرب ، كل المواد الملتهبة ، ولم يكن ينقصها إلا عود كبريت .

هب الشعب المصرى كله ثائرا ..

ولم تكن ثورة مثقفين فقط ، وإنما كانت ثورة عمال وفلاحين ..

واشترك فى هذه الثورة كافة أبناء الشعب .

اشترك فيها الطلبة . وكان لهم فضل المبادرة ، فهم أول من هبوا فى ٩ مارس سنة ١٩١٩ يعلنونها ثورة حمراء ، وهم استمروا فى المعركة حتى نهايتها ، فلم يتخلفوا قط ..

واشترك فيها العمال ، وسقط منهم مئات من القتلى والجرحى .

لقد أضرب عمال الترام فى يوم ١١ مارس ، أى بعد يومين من بدء مظاهرات الطلبة ، واستمر إضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الافراج عن سعد إثر اعتقاله الأول . كما أضرب عمال العنابر يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف ، ولم يعودوا إلا فى أواخر أبريل سنة ١٩١٩ . وأضرب عمال الفنارات والأحواض وورش الحكومة فى الاسكندرية .

كما اشترك فى الثورة مئات الألوف من الفلاحين . واشترك فيها آلاف من صغار التجار والحرفيين ، فلا تخلو أسماء الضحايا فى المدن من اسم تاجر صغير أو حرفى بسيط :

واشتركت النساء فى مظاهرات خرجن بها فى ١٦ مارس ، ثم فى ٢٠ مارس من عام ١٩١٩ .

واشترك المحامون ، الأهليون والشرعيون ، باضرابهم ، بل اشترك الموظفون بالحكومة آخر الأمر ، فى ٢ أبريل سنة ١٩١٩ .. ثم فى ١٦ أبريل من نفس العام .

لقد كانت ثورة ١٩١٩ تمثل قفزة كبرى فى تاريخ الحركة الوطنية بالنسبة لما كانت عليه أيام مصطفى كامل ومحمد فريد — فقد كانت الحركة الوطنية فى أيامهم حركة مثقفين أساسيا .

أما ثورة سنة ١٩١٩ فقدكانت ثورة على نطاق جماهيري اشترك فيها الملايين من العمال والفلاحين والطلبة والتجار، هبوا جميعا، وفي وقت واحد حول هدف واحد.

أساليب الكفاح

ولم تكتف ثورة سنة ١٩١٩ بالطابع السلمي، بل اتخذت أيضا طابعا عنيفا، بل ومسلحا في بعض الأحيان.

إضرابات الطلبة والعمال والمحامين والتجار ... مظاهرات من العمال والطلبة والحرفيين، اصطدام المتظاهرين بالقوات المسلحة البريطانية ... حواجز ومتاريس في أكثر الأحياء الشعبية لتعطيل سير السيارات الحربية الانجليزية ... حفر خنادق في الشوارع أشبه بخنادق الميدان، اتخذها المتظاهرون معاقل يلقون منها الطوب والحجارة على قوات الاحتلال.

وفي الريف اتخذت الثورة طابعاً أكثر عنفا: تقطيع خطوط السكك الحديدية وأسلاك التلغرافات والتليفونات، تدمير المحطات ..

وفي الصعيد، بلغ العنف أقصى ما بلغته الثورة، فهجم المتظاهرون على مكاتب الحكومة ومراكز البوليس. واتخذت الثورة شكلا مسلحا في الفيوم، حين هاجمت قوات الاحتلال، قوة كبيرة من البدو، وحين هاجم الفلاحون المسلحون في ديروط ودير مواس قطارا محملا بالضباط والجنود الانجليز، وحين هاجم الفلاحون في أسيوط مركز البوليس في المدينة واستولوا على السلاح، ثم هاجموا بهذا السلاح، القوات البريطانية الموجودة، التي كادت أن تلقى هزيمة ساحقة لولا الامدادات من الجو والبحر.

كما التجأت الثورة في المدن خاصة إلى سياسة المنشورات السرية والمطابع السرية، تغذى الثورة فكريا، وتمدها بالأخبار.

أساليب التنظيم

ولم تكن ثورة سنة ١٩١٩ كما يحلو للبعض أن يصورها ثورة غير منظمة لقد ألفت جموع المتظاهرين في القاهرة بوليسا وطنيا لحفظ النظام في أثناء المظاهرات والاجتماعات، منهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظمأ من

المتظاهرين. وكان الجمهور يستجيب لنداء البوليس الشعبي ويعمل بارشاداته طواعية.

بل أكثر من هذا استطاعت الثورة فى ذفتى أن تنشىء لجنة ثورية قامت بمهام الحكومة ، واستولت على مركز البوليس وعربات السكك الحديد ، ومكتب التلغراف ، وكانت مكونة من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين وصغار التجار . وأخذت تحصل الضرائب لتنفقها فى مشروعات إصلاحية ، كردم المستنقعات وإصلاح الشوارع والجسور ، فاشتغل فيها كثير من العمال المتعطلين ، ثم أصدرت جريدة أسمتها « الجمهور » .

كما أقامت بلدة المطرية بالدقهلية جمهورية مستقلة ! استولت على ٣٥ كيلو من السكك الحديدية ، وكانت لجنتها الوطنية مكونة أساسا من الصيادين . كما تكونت لجان وطنية أخرى فى المنيا وأسيوط ، تشرف على النظام ، وتحل محل الحكومة .

ولم تخل قرية واحدة أو مدينة ممن اشتركت فى الكفاح ضد الاستعمار من لجان قيادية مكونة أساسا من بعض الأعيان ، والمثقفين من محامين وطلبة ، هى التى تعد العدة لقطع السكك الحديدية ، وهى التى تنظم وسائل المقاومة .

لقد تمخضت عبقرية الشعب إذن ، عن أشكال من التنظيم السليم ، كان من شأنها دفع الثورة ألا وهى اللجان الوطنية ، تقوم هى بوظيفة الحكم ، وتتصل بالشعب اتصالا مباشر .

تردد القيادة

ولكن قيادة الثورة : الوفد ، لم تكن تملك النضج الكافى ، ولم تكن تملك الوعى ، كما لم تكن ثورية بالمعنى الثورى إلى النهاية . لهذا لم تكتشف فى هذه الأشكال من التنظيمات الشعبية أشكالا ثورية حقا للتنظيم لو شجعتها ودفعت بها إلى الأمام ، لاستطاعت أن تمضى الثورة خطوات أكبر إلى الأمام .

لقد كانت قيادة الثورة تخشى على أملاكها . ويزيد الأمر خطورة ، أن كان فيها أول الأمر كثيرمن كبار الملاك .

ولهذا أصابها التردد ، فكان صعبا أن تدرك أن السلاح ، وأن مزيدا من السلاح فى يد الشعب ، وأن الجرأة ، ثم مزيدا من الجرأة ، ثم مزيدا أيضا من الجرأة

هو السبيل الوحيد لنجاح الثورة .

لقد بلغ من ترددها ، أن ذهب بعض الطلبة إثر اعتقال سعد إلى أعضاء الوفد الباقين، فصادفوا عبدالعزيز فهمي عضو الوفد إذ ذاك ، وأعلنوا عزمهم على القيام بمظاهرات ، فماذا كان رد عبد العزيز فهمي ؟ : «إنكم تلعبون بالنار .. دعونا نعمل فى هدوء ، ولا تزيدوا غضب الانجليز» .

ولكن الطلبة لم يعبأوا بالنصيحة ، فانطلقوا هاتفين متظاهرين ... وانفجرت الثورة !! .

بل لم يمضى على الثورة ١٥ يوما ، حتى أصدرت قيادة الوفد مع كبار العلماء ، وبعض الوزراء السابقين والأعيان بيانا يقول :

« إن الإعتداء سواء على النفس أو الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية .. وإن قطع طرق المواصلات مضر بالبلاد إضرارا واضحا . إذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق، وتعطيل المعاملات ، والأخذ والعطاء » .. إنها لغة التجار وأصحاب الأملاك !

ثم مضى البيان يقول : « من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا أن من أقدس الواجبات الوطنية أن يناشدوا الشعب المصرى .. ألا يخرج أحد فى أعماله عن حدود القانون ، حتى لا يسد الطريق فى وجه الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة » .

أى قانون ؟ .. قانون الأحكام العرفية ! ثم ما هى الطرق المشروعة ؟ الرجاء والإلحاح فى الرجاء لدى المستعمر أن يفتح باب المفاوضة !!

ومضت الثورة لا تعبأ .. يسقط كل يوم منها شهداء . لقد كانت قيادة الثورة سياسيا وفكريا للوفد . ولكن القيادة الفعلية اليومية للتحركات الثورية كانت فى يد الطلبة وصغار التجار والمحامين وبعض متوسطى الملاك فى الريف وكان أن استمرت قرابة ثلاثة أعوام ، على فترات متقطعة .. تشتعل ثم تهدأ لتنفجر من جديد ..

الجند المجهولون

الجند المجهولون .. الشهداء من أبناء الشعب ! من أبناء بولاق وباب الشعرية

والخليفة والخرنفش وكرموز والعطارين وبركة السبع وكفر الشيخ وميت القرشي .. وديروط ، وديرمواس .. المجهولون أمثال الكردى ، وأبو سريع درويش ، فرحات ، غريب . السجينى ، من سكان بولاق ومن عمال العنابر .

محمد جاد ، هلالى جنيدى ، حسان مشرقى من أهالى ديروط وديرمواس .

شفيقة محمد وسيدة حسن من بولاق والخليفة . ثم رقية محمد متولى من تفهنا الأشراف ، وحنيفة أم عجوة من دنديط ، وأم محمد بنت جاد ، وعين بنت صبح من الزقازيق .

ثم مأمون عبد المعطى ، إبراهيم عطوة ، الحلوجى ، العوضى ، صالح الدسوقى القرشى ، سلامة محمد ، السيد سويلم ، عوض على مرسال ، القرموطى ، مبروك مبروك ، ابراهيم امبابى ، من أبناء الريف .

على أكتاف هؤلاء الملايين ، قامت الثورة ، ومن هؤلاء ، سقط ثلاثة آلاف شهيد . ومن هؤلاء حكم بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن على آلاف أخرى .

— ٤ —

الحركة العمالية

اشتركت الطبقة العاملة بكل قوتها فى ثورة ١٩١٩ ، ولكن كان مستحيلا ألا يكون لها حركتها الخاصة بها ، فكما اشتعلت الحركة الوطنية ، اتسعت الحركة النقابية عمقاً وعرضا .

فقد انتشرت النقابات فى كل مكان ، وكل صناعة وحرفة : نقابة حمالى الفحم ببورسعيد ، ونقابة عمال فن المعمار ، نقابات النسيج الخ ، حتى قيل أن عدد النقابات فى الاسكندرية وحدها زاد إلى ٢٣ نقابة ، وفى القاهرة إلى ٣٨ ، وفى القنال إلى ١٧ .

وقادت هذه النقابات حركات إضراب كثيرة ، احتلت فيها المصانع ، ورفعت فيها أحيانا الأعلام الحمراء . وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة فى الأجور لتقابل بعض الشىء الزيادة الضخمة فى تكاليف المعيشة .

لقد نضجت الحركة العمالية بعض الشىء ، فلم تصبح مجرد حركة تعاونية ، كما كانت أيام مصطفى كامل وفريد ، وإنما أصبحت حركة نقابية بمعناها الصحيح ،

تنظم الصفوف ، وتقود الاضرابات ، وتطالب بساعات عمل أقل .
وكان مستحيلا فى ظل حركة وطنية صاعدة ، ألا يظهر للطبقة العاملة ، حزب لها يقود نشاطها السياسى . لقد بدأت تتكون خلايا اشتراكية فى سنة ١٩١٨ ، فى القاهرة، والاسكندرية، وبورسعيد ، وتأسس الحزب الاشتراكى فى عام ١٩٢٠ ثم الحزب الشيوعى عام ١٩٢٢ ويقال أن اعضاءه بلغوا قرابة ألفين عضو عام ١٩٢٤ .
ونشرت الأهرام فى عددها الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ برنامج الحزب:
« يعمل الحزب على استقلال وادى النيل بأسره ، استقلالا خاليا من كل شائبة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

أولا

١ ــ جلاء الجنود الانجليزية عن مصر والسودان ، وعدم الاعتراف للغاصب بأى مركز ممتاز .
٢ ــ عدم الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقات التى أجريت خلسة من الشعب وعلى كره منه .
٣ ــ جعل قناة السويس ملكا للأمة .
٤ ــ تعديل الدستور وقانون الانتخاب ، حتى تصبح الأمة مصدر السلطة الحقيقة .
٥ ــ إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية ، كقانون الاجتماع والأحزاب

ثانياً

١ ــ الاعتراف بهيئات العمال رسميا بحقها فى الدفاع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا عن مصالحها .
٢ ــ تنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمين وضمهم فى اتحادات ، وضم الاتحادات إلى بعضها فى اتحاد وربطه بالاتحاد العام الدولى .
٣ ــ الدفاع عن قانون ٨ ساعات فى اليوم ، ومساواة العمال المصريين والأجانب فى عمل واحد .
وعمل تشريع لحماية العمال المرضى والعاطلين الخ .
٤ ــ تأليف تعاونيات للانتاج والتوزيع .
٥ ــ تمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلا صحيحا فى البرلمان .

ثالثاً

١ — للنساء التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
٢ — المطالبة بجعل التعليم اجباريا للجميع ، بنين وبنات ، مجانيا للفقراء ، مع إصلاح برامج التعليم الحالية .
٣ — محاربة الأمية بجميع الوسائل .

رابعاً

١ — تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات ، وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية .
٢ — إلغاء نظام ملكية العزب التى لا تختلف كثيراً عن نظام الإقطاعيات .
٣ — إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً .
٤ — إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب .
٥ — وضع ضرائب على مياه الرى للذين يملكون أكثر من ١٠٠ فدان .
٦ — إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين .

خامساً

١ — المطالبة بالاعتراف بحكومة الجمهورية الروسية .
٢ — العمل على التفريق بين الجرائم السياسية وغيرها أمام المحاكم المصرية ، والإفراج عن المسجونين السياسيين دون تفرقة .
٣ — طلب محاكمة أذناب الاستعمار من كبار المصريين ممن تقع عليهم مسئولية الإرهاب والاستبداد . ومعاونة الأجنبى على إخماد نهضة الشعب .

وكان للحزب مجلة علنية تدعى «الحساب» .

وقد ساعد هذا الحزب فى تنظيم كثير من النقابات ، بل ساعد فى تأسيس اتحاد عام لهذه النقابات قام فى الاسكندرية عام ١٩٢٠ .

وأدرك الاستعمار خطورة هذا الأمر ، إذ جاء فى خطبة وزير خارجية انجلترا فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ :

« لقد بدت علامات القلق فى شهر أغسطس بين دوائر العمال فى المدن ...

وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية ، ولكن المحرضين حرفوها إلى أهداف سياسية ... واتخذوا الاضراب سلاحا ، ومن ثم نشأت النقابات ؛ وكان للاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل فى إشعال جذوة القلق الذى كان قد شاع بين عمال المدن الكبرى » .

وفزعت الحكومة الاقطاعية، حكومة السراى وكبار الملاك، الحكومة التى كانت تقيمها وتقعدها إشارة من دار الحماية البريطانية، فأنشأت فى أغسطس سنة ١٩١٩ ما اسمته لجنة التوفيق ما بين العمال وأصحاب الأعمال. وجاء أول تقرير لهذه اللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ مشيرا إلى تسرب العناصر البلشفية إلى صفوف العمال .

ثم أصدرت الحكومة قانونا فى ١٩٢٣ أضاف إلى قانون العقوبات ، مادة جديدة ، تضع قيودا جنائية على نشاط الطبقة العاملة ، وتحظر الاضراب على العمال قبل إخطار السلطات بخمسة عشر يوما على الأقل ، وعد الاضراب المفاجىء جريمة .

ولكن إضرابات العمال لم تنقطع ، واستمر العمال فى تنظيم صفوفهم وتدعيم نقاباتهم ، وإنشاء الجديد من النقابات ..

— ٥ —

انقسام قيادة الوفد

تكون حزب الوفد أول ما تكون من عناصر تمثل الرأسمالية الوطنية الناشئة فى المدن والريف ، التجار وأصحاب المصانع الوطنية فى المدن ، ثم أثرياء الفلاحين فى الريف ، وأبناء هؤلاء . ولكن بجانب هؤلاء ، كانت قيادة الوفد تضم أيضا أول الأمر عناصر تمثل الاقطاعيين ، ومعظمهم ممن كانوا أعضاء فى حزب الأمة .

وكان لهؤلاء الأغلبية فى قيادة الوفد . وكان لسعد ممثل الرأسمالية الوطنية أقلية من الناحية العددية .

فماذا كانت خطة الإقطاعيين ؟

يروى الدكتور حسين هيكل فى مذكراته أنه ذهب إلى لطفى السيد فى الأيام الأولى لتكوين الوفد ، يسأله عن خطته : فأجاب هذا فى صراحة : « إن خطتنا

أن نسافر إلى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر لندن ، وأن تطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فإن أجبنا إلى مطلبنا كان ذلك ما نبغى، وإلا ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية » !

هكذا كانت خطة كبار ملاك الأرض !! تنظيم العلاقة فى حدود الحماية !!

ولكن كان لسعد خطة أخرى ، فحينما طلب الوفد ترخيصاً بالسفر للمفاوضة ، اشترط المندوب السامى أن تكون اقتراحاتهم بخصوص كيفية حكم مصر فى حدود الحماية . فكان رد سعد زغلول : « أنه لا اقتراحات .. غير مطابقة لإرادة الأمة المصرية ، المعبر عنها فى التوكيلات ، أى الاستقلال التام » .

ويندفع سعد مهاجماً الحماية ، مطالبا بإلغائها تماما ، فقد وقف يعلق فى محاضرة عامة ألقاها مستر برسيفال قائلا : « فى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها ، بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانوناً » .

فالانقسام كان واضحاً فى قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى من تكوينه ، بين ممثلى طبقتين : طبقة كبار الملاك الذين يرضون بتنظيم الحماية ، وبين ممثلى الرأسمالية الوطنية ، الذين يريدون الاستقلال التام .

وقد اشتد هذا الانقسام إثر اشتعال الثورة . لقد رأيت كم فزع كبار الملاك من الثورة الشعبية ، كم خشوا على أملاكهم ، فانطلقوا يسعون إلى تهدئة ثورة الشعب ، ولما يمضى على انطلاقها سوى خمسة عشر يوماً ! وقد زاد فزعهم أن مضى الشعب فى ثورته . لقد كانوا يرجون أن تأتى المسألة رفيقة هينة ، فتكون ثمت مفاوضات ، وثمت اتفاقات ، فتوفر لهم بعض السلطان السياسى ولو فى ظل الاحتلال.

ولكن ثورة سنة ١٩١٩ أخذت تهدد لا الاحتلال فحسب ، وإنما تهدد النفوذ الاجتماعى لكبار الملاك أيضا . ومن ثم أصبح شعارهم : "الاتفاق مع الاحتلال بأى ثمن .

وقد أحس الانجليز بهذا الانقسام منذ اللحظة الأولى ، فبعد أيام من نشوب الثورة ، وقف كيرزون وزير خارجية انجلترا يقول فى مجلس العموم : « إننى

الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية فى مجىء رشدى وعدلى إلى انجلترا .. فإننا نرى دائما أن من أهم الأمور أن نتفق معهما على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام . أما الحال مع سعد زغلول ، فيختلف كل الاختلاف . . لأنه هو وأنصاره هم الذين دبروا هذه الاضطرابات .. هم قوم غير مسئولين . غرضهم إخراج الانجليز من مصر .. فلا سبيل للمناقشة معهم . »

... وازداد هذا الانقسام هوة ، حينما عرض ملنر مشروعه على قيادة الوفد فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ فى لندن .

وقد وصف ملنر نفسه جوهر هذا المشروع فى حديث له خلال المفاوضات:

« إننا الآن فى مصر واضعون يدنا على كل شىء ... ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شىء واحد . هو أن تعترفوا بمركزنا ... لأنه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعيا ، مستندا إلى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة عام ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم » ! !

اى أراد ملنر بمشروعه أن يحافظ على جوهر الاحتلال والاستعمار ... وأن يضفى عليه الصفة الشرعية ! !

وكان عدلى يلعب فى هذه المفاوضات لعبة الوسيط البارع بين سعد والانجليز ، ففى جلسة من جلسات المفاوضات ، يلتفت ملنر إلى عدلى ، ويقول له بالانجليزية التى لا يعرفها سعد :

— ألا يكف هذا الرجل (أى سعد) عن عناده ؟

— لا فائدة .. هكذا كان رد عدلى .

ويضغط عدلى ، ويضغط أنصار عدلى فى قيادة الوفد على سعد ، ويتأزم الموقف ، فيقترح البعض خروجا من المأزق أن يعرض المشروع برمته على الأمة لتقول كلمتها فيه .

ويكتب سعد فى خطاب سرى إلى أعضاء الوفد فى مصر : « إننى لست من رأى المشروع ... لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره

الاستقلال . . وباطنه الحماية ... ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ... لأسباب قامت عندهم ... أهمها عدم وجود السندوالنصير لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وإنى أعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال» .

وأوفد أربعة من أعضاء الوفد ، هم : محمد محمود ، أحمد لطفى السيد، على ماهر عبد اللطيف المكباتى — كى يتولوا مهمة عرض المشروع على الأمة .

وذهب الأربعة إلى مصر يستفتون الأمة فى المشروع ، فلم يكتفوا كما وصفهم وزير خارجية بريطانيا « بشرح المشروع فحسب ، وإنما حبذوه لأشياعهم » !

وعقد الأعضاء القدامى للجمعية التشريعية التى كانت مكونة أساسا من كبار الملاك فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ اجتماعا لبحث المشروع ، وأقر منهم المشروع خمسة وأربعون ! وامتنع منهم اثنان من إبداء الرأى ، وعارضه اثنان فقط !

هذا فى الوقت الذى بدأت فيه تتوالى رسالات سعد السرية إلى النحاس والجزء الثورى من الوفد جاء فيها :

« اشتد الخلاف فى الوفد اشتدادا تعذر تلافيه ... لأن هذا الخلاف لا يرجع إلى أسباب شخصية . . ولكن يرجع إلى الاختلاف فى الغاية والشعور ، فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل .

بل أكثر من هذا ، نرى سعد يحدد طبيعة هؤلاء المخالفين له فى الرأى فيقول : «إن حزب الأمة عاد إلى بدايته . وانتهى إلى غايته ... إن الله لا يصلح عمل المفسدين » .

بل نراه يكشف صلاتهم بالإنجليز ، فهو يقول : «لقد كتب لورد ملنر خطابا لبعض أصدقائه بيدى نسخة منه ، جاء فيه أن أصحاب زغلول باشا بذلوا آخر ما فى وسعهم لإقناعه بالقبول فلم يقتنع ... فمن أين علم لورد ملنر بهذا المسعى؟ ليس منى بالطبع » !

كان حتما أن يقوم الانقسام فى داخل الوفد .

فمثلوا كبار الملاك فى داخل قيادة الوفد ، قد انسحبوا منتهزين أول فرصة

وجاءت هذه الفرصة حين أصر سعد فى عام ١٩٢١ أن تكون له رياسة هيئة المفاوضات الرسمية ، وأن يكون للوفد أغلبية هذه الهيئة . كما أصر سعد على مبادىء معينة للاشتراك فى وفد المفاوضات : «الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الداخلى والخارجى وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء فى المفاوضات » .

وأبى سعد أن تكون رئاسة المفاوضات وأغلبية هيئتها من وزارة ، وصفها بأنه قد « عينها السلطان ، بل عينها المندوب السامى أيضا ... والسلطان فؤاد يمثل سلطة الحماية ... ورئيس الوزارة المصرية ليس إلا موظفا من موظفى الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى» — أى لو تركت المفاوضات لوزارة كهذه فكأن « جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس» .

وكان سعد محقا فى كل هذا ، ولكن ممثلى كبار الملاك فى قيادة الوفد انتهزوا هذه الفرصة فأعلنوا استقالتهم من الوفد ، احتجاجا على موقف سعد من وزارة عدلى . فاستقال محمد محمود باشا وحمد باشا الباسل وأحمد لطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك وعبد العزيز فهمى بك وحافظ عفيفى بك وعبد الخالق مدكور باشا وجورج خياط بك .

وفى أكتوبر ١٩٢٢ ، كون المنقسمون حزب الأحرار الدستوريين تحت رئاسة عدلى .

ووضع هذا الحزب — كما يصفه الرافعى — «قاعدة التساهل مع الانجليز ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسمونها كياسة . . ولم يذكر فى برنامجه كلمة الجلاء» . ولم يتألف « استنادا إلى تأييد الشعب ، بل ارتكانا على سلطة الحكومة ... ومن ثم جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب ، وميله إلى إهدار سلطة الأمة كى يصل إلى مناصب الحكم » .

«وكان وجود هذا الحزب — كما يقول الرافعى أيضا — موضع اطمئنان السياسة البريطانية ، إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم فى حقوق البلاد ....»

لقد كان هذا الحزب متابعة لحزب الأمة قبل الثورة ، نفس السياسة ويكاد

يكون نفس الأشخاص .

فمحمد محمود باشا هو ابن محمود باشا سليمان ، أحد مؤسسى حزب الأمة . وحسن عبد الرازق باشا عضو مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين هو أحد مؤسسى حزب الأمة أيضاً . وأحمد لطفى السيد أحد المؤسسين لحزب الأحرار، كان رئيس تحرير «الجريدة» لسان حزب الأمة ...

وكانت استقالة ممثلى كبار الملاك من قيادة الوفد إيذاناً ببروز هذه القيادة كممثلة للرأسمالية الوطنية فى المدن والريف ، والمثقفين الوطنيين من أبناء هذه الرأسمالية.

لقد دعا سعد يوم ٧ ديسمبر الأمة إلى مواصلة الجهاد إثر فشل مفاوضات عدلى ـــ كيرزون ، وختم نداءه بقوله : «شعارنا : الاستقلال التام أو الموت الزؤام» . إنه لأول مرة يبرز هذا الشعار على لسان الوفد .

واعتقل سعد للمرة الثانية ، فاتخذ الوفد قراراً بمقاطعة التجارة الإنجليزية . وكانت هذه السياسة خير معبر عن طبيعة القيادة الوطنية لثورة ١٩١٩ .قيادة التجار وأصحاب المصانع وأثرياء الفلاحين إذ دعا الوفد فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ إلى مقاطعة البنوك الانجليزية ـــ و «أن يودع المصريون أموالهم فى بنك مصر .كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية ، ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها ،وتشجيع الإقبال عليها ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى ، أما التاجر الانجليزى فيجب مقاطعته مقاطعة تامة . ولكن يجب أن يعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الانجليزية ، مهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وماشا كلها، وثلاثة شهور للمواد الغذائية وما فى حكمها ، ثم يجب تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء،المصدرين منهم والموردين»

.. إن مصالح الطبقة واضحة فى هذه الدعوة ، طبقة التجار والصناعة المصرية الناشئة التى تتعارض مصالحها مع الاستعمار .

بل أكثر من هذا ، نرى الوفد يشير إلى الجلاء لأول مرة منذ تكوينه ،

بعد أن كان يكتفى بعبارة « الاستقلال التام » .

فهو ينتقد فى ٢ فبراير ١٩٢٢ بيانا لثروت باشا فيقول: « ومن أخطر الأمور فى هذا البيان ... أنه أغفل أهم المطالب ورأسها ؛ ألا وهو الجلاء ... إنه لن يمكن إغفال طلب الجلاء فى برنامج وطنى يقصد به الوصول إلى الاستقلال » .

قارن هذا البيان بالصيغة الأولى التى وضعها الوفد للتوكيل : « أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة لاستقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى » .

بل قارن بين موقف الوفد المصرى إزاء مشروع ملنر سنة ١٩٢٠ قبل انقسام كبار الملاك عنه ، وبين موقفه فى سنة ١٩٢٤ أثناء مفاوضته لماكدونالد ، وبعد انقسام ممثلى كبار الملاك عن قيادة الوفد .

لقد ذهب سعد إلى لندن فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد ، فلم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات . فقد طلب سعد سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس ، ثم طلب إلى جانب ذلك زوال السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما على العلاقات الخارجية .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات ، وانتهت المحادثات على إثر ذلك .

قارن بين موقف سعد هذا فى ١٩٢٤ بموقف الوفد المصرى حين تقدم بنفسه بمشروع فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ جاء فيه : « يوافق الطرفان على عقد محالفة دفاعية ، تتعهد فيها بريطانيا بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل معتد ، وعند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أية دولة أوربية ، ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر ، فان مصر تتعهد بأن تقدم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ماتحتاجه حربيا من تسهيلات — كما تتعهد مصر فوق هذا ألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى ، دون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى » !

« ولبريطانيا أن تنشىء على مصاريفها بالشاطىء الأسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على ماعساه يحصل من الهجمات على هذا القنال . »

إن الفارق عظيم بين مطالب الوفد فى سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٤ ..

إن قيادة الوفد بعد انفصال كبار الملاك من جهة ، وتحت ضغط الثورة الشعبية وارتفاع الوعى من جهة أخرى ، قد أصبحت أكثر تعبيرا عن مصالح الرأسمالية الوطنية فى المدن والريف . وقد كانت مصالح هذه الرأسمالية بعكس الاقطاعيين متضاربة مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم كان الوفد أقرب إلى التعبير عن الأمانى الوطنية لمجموع الشعب فى ظرف تاريخى معين .

ولهذا كان الوفد يعتبر نفسه قائد الشعب المصرى كله بكافة طبقاته وفئاته . وقد عبر سعد عن هذا الاتجاه ، فى حفلة أقامتها له نقابة عمال شركة السكك الحديدية ، وواحات عين شمس يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٤ إذ قال : « أفرح كثيرا وأسر كثيرا ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضا وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا « طبقة الرعاع » . وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم .. ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار ، ولما انتصر المبدأ الوطنى . فطبقة الرعاع هى الطبقة الأكثر عددا فى الأمة ، والتى ليس لها صالح خاص ، والتى مبدؤها ثابت على الدوام . مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . إن الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف فى المنصب العالى إذا قال : « يحيى الوطن » . فانما يقول « تحيى وظيفتى أو مصلحتى » ، ولذلك رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح ، ومن ذوى الوظائف ، تقلبوا أو تغيروا .. ولكن « الرعاع » أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم » .

وقد عبر سعد بهذا ، فى بساطة ساحرة ، عن الواقع الذى لمسه بنفسه . إن العمال والفلاحين من أصلب الطبقات عودا فى كفاحها الوطنى ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال ، بعكس أصحاب الأموال وأصحاب الوظائف الكبيرة .

ولكنك رغم هذا تحس بالتناقض القائم بين هذه الرأسمالية الوطنية الثائرة ، وبين الطبقات الشعبية ، إذ يقول سعد فى نفس الخطبة : « لا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلا فقيرا لاقوت عنده ينادى : « ليحيى الوطن » . وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو » !!

هنا موطن الضعف فى القيادة الرأسمالية للحركة الوطنية . فليس هناك من رجل فقير ، عامل أو فلاح يريد أن يعيش كما هو فقيرا فقرا بشعا ، سواء من الناحية المادية أو الثقافية . وإذا لم ترتبط الحركة الوطنية برفع مستوى العمال والفلاحين . فسرعان ماتفقد قوتها الدافعة ، وسرعان ماتنعزل القيادة عن القاعدة الجماهيرية ، فتفشل القيادة بذلك فى دفع الحركة الوطنية إلى الامام .

وهذا ماحدث كما سترى بالنسبة للوفد .

الفصل الخامس
نتائج الثورة

— ١ —
ماحققته الثورة

١ — الغاء الحماية

استطاعت ثورة ١٩١٩ أن تحقق بعض نتائج إيجابية. لقد اضطرت الاستعمار ، وأنفه راغم ، إلى الغاء الحماية .

لقد جاء تبليغ اللورد اللنبي فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ : « إن نظام الحماية قد أصبحت علاقة غير مرضية » !

وكان أن صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلنت فيه انجلترا إنهاء الحماية البريطانية على مصر ، وأن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكن الحكومة البريطانية احتفظت بتولى الأمور التالية بصورة مطلقة :

١ — تأمين مواصلات الأمبراطورية البريطانية فى مصر .

٢ — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

٣ — حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

٤ — السودان .

لقد كانت هذه التحفظات من شأنها أن تجعل استقلال مصر من الناحية السياسية ، إسميا أكثر منه واقعيا .

كما أن بقاء قوات الاحتلال ، والقبضة الاستعمارية على اقتصاد البلاد ، جعل من مصر شبه مستعمرة فعلا .

ولكن إلغاء الحماية على كل حال كان خطوة إلى الأمام .

٢ ـ اعلان الدستور والحياة النيابية

كما استطاعت الثورة أن تجبر الاستعمار والسراى وأمراء الإقطاع على وضع دستور وإقامة حكم نيابى . فألفت لجنة لوضع الدستور فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، وكانت اللجنة ممثلة أساسيا من كبار الملاك وكبار الماليين ، ولم يمثل فيها الوفد ولا الحزب الوطنى .

لقد وضع الدستور وسعد زغلول معتقل فى سيشل ، وأعضاء الوفد يحاكمون أمام محكمة عسكرية بريطانية .

ورغم أنه جاء دستورا ممثلا لمصالح هذه الطبقات أكثر منه دستور شعبى ، إلا أن فؤاد لم يكن راضيا عنه ، وكان ناقا على ما أسماه انتقاص لسلطة الملك !

وكم حبك من مناورات ومؤامرات لمسخ الدستور ، قبل أن يظهر إلى الوجود ، وكم حاول التدخل ، ولكن الضغط الشعبى والحملات الصريحة ضد محاولات الملك لتعديل الدستور ، أرغمته على إقراره كما هو .

لقد قال عبد العزيز فهمى فى خطاب له مفتوح لرئيس الوزراء يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٢٢ :

« إن سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة ، هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها ... وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء ... إن السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانكليز بعد الجهود والتصميمات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ... ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم ، فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك . فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء ، كهولا وفتيانا ، حتى الأجنة فى بطونهم » .

وجاء الدستور مشوها رغم هذا ، لايحقق للأمة سلطانا حقيقيا . فللملك حق حل مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وللملك تأجيل انعقاده (مادة ٣٩) ، وللملك حق إصدار مراسيم فى حالة غيبة البرلمان (مادة ١١) ، والملك يعين

الوزراء ويقيلهم (مادة ٤٩) .

ثم هناك مجلس شيوخ ، يعين الملك خمسهم وينتخب الباقون ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ١٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيها مصريا فى العام (مادة ٣٨ فقرة ٢) .

ورغم هذا كله فقد كان خطوة إلى الأمام . وكان يتيح للشعب أن ينظم صفوفه ، وأن يتقدم فى حركاته الثورية ، وأتاح هذا فعلا فى الفترات القليلة التى طبق فيها ، فكان الشعب يتنفس بعض الشىء ويفوز بقليل من مطالبه كما كانت الحياة البرلمانية بمثابة مدرسة يكشف فيها أعداءه وأصدقاءه . ولكن الاستعمار والسراى والإقطاعيين وكبار رجال المال عملوا على تحطيم الدستور المرة تلو المرة ، بل على تعطيل الحياة النيابية بأسرها ، على تزييفها وطبخ انتخاباتها وتدخل رجال الادارة السافر فى هذه الانتخابات، والالتجاء إلى القوة والبطش.

لقد فرض دستور سنة ١٩٢٣ على الشعب ، ولم يؤخذ رأيه فيه ، سواء فى لجنة تأسيسية أو غيرها . ولكن سرعان ما أصبح الشعب أشد الناس استمساكا به وإصرارا عليه ، وأصبح الدستوريون والسراى أشد الناس عداء له، فوصفه زعيم الدستوريين ولما يمض عام واحد على وجوده بأنه « ثوب فضفاض » ، ولم يتأخروا عن تعطيله وتزييفه هم والملك فى أكثر من مناسبة !

٣ — نهضة صناعية وتجارية

وكان من أهم ثمار الثورة المصرية البدء فى إنشاء صناعة وطنية قوية ، فقام بنك مصر عام ١٩٢٠ فى غمار الثورة المصرية نفسها ، ووسط المظاهرات والاضرابات السياسية . وظهر أول مشروع صناعى له فى ١٩٢٢ ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى أنشأ عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة وفق النظم الحديثة. وارتفعت المودعات فيه بشكل مستمر حتى بلغت ١٧ مليونا من الجنيهات عام ١٩٣٨ .

ولم يكن تطور بنك مصر وشركاته بالأمر السهل . فقد قامت الذئاب

الإحتكارية الأجنبية تحيطه من كل جانب ، وتحاول أن تضيق عليه الخناق ، لتنتهى إلى التهامه . ولكن البنك استطاع أن يصمد ، وبخلاف كافة البنوك الأخرى الأجنبية ، بما فيها البنك الأهلى ، وضع بنك مصر هدفا له تشجيع الصناعة والتجارة المصرية . ورغم أن رأس مال البنك لم يتجاوز المليون من الجنيهات ، إلا أنه استطاع أن يؤسس ١٨ شركة بلغت رؤوس أموالها سبعة مليون جنيه .

كما قام اتحاد الصناعات عام١٩٢٤ يضم أصحاب الأعمال فى التجارة والصناعة، المصريين والأجانب على السواء . وقد وضع على رأس مطالبه ، تعديل السياسة الجمركية وإنشاء وزارة للتجارة والصناعة .

وأصدرت الحكومات المصرية المتعاقبة وخاصة الوفدية منها تعليمات مختلفة فى سنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية فى الجودة والمتانة ، ولو زاد ثمنها بنسبة ١٠ ٪ وذلك فى العطاءات الحكومية .

وانتهت الاتفاقات الجمركية التى كانت تربطنا بنظام معين مع عديد من الدول فى سنة ١٩٣٠ . فكان أن قررت الحكومة الوفدية إلغاء النظام الجمركى القائم ، وإقامة نظام جديد ، يحمى الصناعة الوطنية الناشئة ، بأن يفرض ضرائب عالية نسبيا على المصنوعات الخارجية التى يمكن صنعها محليا .

فكان هذا القرار نقطة تحول فى تاريخ الصناعة المصرية . إذ وفر لها حماية لا بد منها إن أرادت أن تستقر وتقف على قدمها .

ثم كانت معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، مما أفسح المجال أيضا أمام الصناعة الوطنية لتنافس الصناعات الأجنبية القائمة فى مصر .

إن تاريخ معظم الصناعات الهامة القائمة ، إنما يرجع إلى ما بعد سنة ١٩٣٠ أو ما بعد سنة ١٩٣٧ .

فقد ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية من ٧ مليون جنيه سنة ١٩١٩ إلى ١٠ مليون سنة ١٩٣٠ ثم إلى ٢٢٫٥ مليون سنة ١٩٣٦ و ٢٤٫٥ مليون سنة ١٩٣٩ ، أى الضعف فى عشرين عاما .

كما زادت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات التجارية من٣ر٢مليون جنيه فى سنة ١٩٢٩ إلى ٢ر٢٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٠ .

وزاد الاهتمام بالتعليم الصناعى ، فارتفع عدد الطلبة فى المدارس الصناعية من ٦ آلاف فى سنة ١٩٢٥ إلى ٥ر٢٧ ألف عام ١٩٣٧ .

وكان أن ارتفع إنتاج المنسوجات القطنية من ٢٤ مليون متر اعام ١٩٣٠ إلى ٢٠٠ مليون مترا عام ١٩٣٩ . أى أكثر من سبعة أضعاف فى تسعة أعوام.

وزاد إنتاج الغزل من ٩ر٢ مليون طن سنة ١٩٣٩ إلى ٩ر٢٣ مليون طن عام ١٩٣٩ .

وزاد إنتاج السكر المحلى من ١٤٠ ألف طنا سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠٩ ألف طن سنة ١٩٣٧ .

ونقصت الواردات الأجنبية من الصابون من عشرة آلاف متوسط سنوات ١٩٢٤ — ١٩٢٨ إلى ٣ آلاف طن فى عام ١٩٣٧ نتيجة زيادة الانتاج المحلى .

وكان أن زاد عدد العمال فى أهم الصناعات من ٢٩٨ ألف عاملا وفق إحصاء ١٩٢٧ إلى ٣٤١ ألف عامل فى سنة ١٩٣٧ .

٤ — نهضة اجتماعية وأدبية

كما أن ثورة ١٩١٩ حققت ولا شك نتائج اجتماعية لها أهميتها ، لقد كانت إيذاناً بتحرير المرأة ، فالمرأة المكافحة فى المظاهرات ، والمرأة المستشهدة فى الصراع الوطنى ، خرجت لأول مرة سافرة ، واضطرت الرجل أن يفسح لها مكانا فى كافة مراحل التعليم ، وفى معظم الوظائف ، وكان هذا كسباً كبيراً للمجتمع المصرى .

كما أنه فى غمار الثورة ، نهضت الموسيقى المصرية والأغانى الشعبية كما لم تنهض من قبل ، ويكفى أن نذكر الموسيقار سيد درويش ، ثم بديع خيرى وبيرم التونسى . لقد أخذت ألحانهم وأناشيدهم تتناول الموضوعات التى تشغل بال الشعب ، وتعبر عن واقعه وتلهب حماسته ، دون كلفة .

وإليك مثلا لحن سيد درويش :

قــوم يامصرى مصر دايماً بتناديك
خــد بناصرى نصرى دين واجب‌عليك
رد سعـــدى قبل ما يروح من إيديك
أوعى مجـــدى يروح هدر قدام عنيك

.. ..

ليــه يامصـــرى كل أحوالك عجب .
تشـــكى فقـــرك وانت ماشى فوق دهب
مصر جنـــة طول ما فيها انت يانيل
عمـــر ابنـــك لم يعيش أبداً ذليل ... »

ومنها لحن لأبطال المظاهرات :

« لا سجون ومدافع رشاشة ولا خفنا عذاب فى جهاد باهر
نتصاب برصاص نربط شاشه ع الجرح ونرجع نتظاهر »

ومنها لحن حماسى :

دقت طبول الحرب ياخياله وآدى الساعة، دى ساعة الخيالة
أنظروا لأهلكم نظرة وداع نظرة مافيهش بعدها إلا اندفاع

والطلبة الذين تخطفتهم السجون . يغنى لهم سيد درويش :

« ياعم حمزه .
إحنا التلامذه .
ما يهمناش من السجن ده ، ولا المحافظة .
واخدين عالعيش الحاف ، والنوم من غير لحاف ... »

ومنها لحن عمال السلطة :

سالمة ياســلامة رحنا وجينا بالسلامة
شفنا الحرب وشفنا الضرب وشفنا الديناميت بعنينا
مهما يكون كله بيهون إلا وطننا مايهونش‌علينا ... »

ثم فى لحن آخر نجد تساؤل الرأسمالية الناشئة :

ثروتنا فين الاقتصادية وفين كبارنا وفين ألوفاتهم
حاطينها فى إيدين أفرنجية أهم يافرحتنا بكثرتهم
المصرى أولى بقرش المصرى يفضل فى بلده ما يتبعزقش
هم بمالهم واحنا بروحنا دى إيد لوحدها ما تصفقش»

كما تبلورت نهضة أدبية شاملة ، فى القصة والشعر والمقالة الصحفية والنقد الأدبى على أيدى طه حسين وتوفيق الحكيم وهيكل والعقاد والمازنى .

كما زاد عدد الطلبة فى المدارس من ٣٢٤ ألف عام ١٩٢٣ إلى ٩٤٢٫٠٠٠ عام ١٩٣٣ أى قرابة ثلاثة أضعاف فى مدى عشرة أعوام، ثم إلى ١٫٥٦٣٫٠٠٠ فى ١٩٣٩ — ١٩٤٠ .

كما زادت ميزانية وزارة المعارف العمومية من ١٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٠ حين كانت تمثل ٤٪ من الميزانية فقط إلى ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٥١، وبذا أصبحت تمثل ٢٣٪ من الميزانية .

كما زاد عدد طلبة الجامعات من لا شىء تقريبا فى ١٩١٣ إلى ٤١٫٠٠٠ طالبا عام ١٩٥١ .

لقد كانت هناك ولا شك نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية .

— ٢ —

ما لم تحققه ثورة سنة ١٩١٩

١ — سيطرة الاستعمار

ولكن ثورة ١٩١٩ فشلت فى تحقيق كثير من أهداف الحركة الوطنية .

١) فقد استمر الاحتلال قابعا . واستمرت السلطة السياسية فى يد المندوب السامى ، يقيم الوزارات ويقعدها ويتدخل فى أبسط شئون البلاد الداخلية . كان يكفى أن يقتل السير لى ستاك ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، حتى يرسل إنذار بريطانى ، أن تدفع الحكومة

المصرية غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، وأن يسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يبقى المستشار المالى والمستشار القضائى (وكلاهما انجليزيان طبعا) ، وأن تحترم سلطتهما ، وأن يحترم نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية ، وأن تقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ، وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، تتخذ حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) التدابير اللازمة فى الحال لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

ولم تنتظر حكومة جلالة الملك البريطانية الرد ؛ وإنما أصدرت التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية !

وكانت هذه خطوة لتقويض الحياة الدستورية الناشئة التى فاز بها الشعب إثر ثورة ١٩١٩ قبل أن يمضى عليها عام واحد . ثم للبدء فى سلسلة انقلابات ضد الدستور وضد الحريات !

وكان يكفى أن يفكر البرلمان المصرى فى زيادة وحدات الجيش المصرى وتحسين أسلحته ومهماته وترقية التعليم فى المدرسة الحربية والحد من سلطة المفتش العام الانجليزى حتى تحتج انجلترا ، وحتى ترسل بوارجها إلى الاسكندرية وبورسعيد عام ١٩١٧ ، فتضطر الحكومة المصرية للتراجع ، ومد خدمة سبنكس باشا المفتش العام للجيش ومنحه رتبة فريق وتعيين وكيل انجليزى له ، وتعيين ضباط انجليز جدد بالجيش .

وما أن ينظر مجلس النواب فى تعديل قوانين الاجتماع والمظاهرات وتخليصها من القيود الاستعمارية ، التى فرضت عليها ، حتى يأتى إنذار من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الوفدية فى ١٩ أبريل سنة ١٩٣٨ بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا ، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر . ويستمر الانذار يقول فى وقاحة : « ومالم يصله الرد قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو ، فان الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه » ! !

فتضطر وزارة الوفد ، « مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم — كما جاء فى ردها ! — إلى تأجيل المناقشات فى مشروع القانون إلى دور الانعقاد

القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك » .

.. إذلال لمصر ، والتجاء إلى استخدام القوة السافرة ، فى أبسط المناسبات وتهب المظاهرات فى كل مكان ضد تعسف وزارة صدقى سنة ١٩٣٠ وتحطيمها للحياة النيابية ،وكان مستحيلا أن يصل صدقى إلى الحكم دون رضاء الانجليز، ومع هذا يسارع رئيس الوزارة البريطانية بإرسال تبليغ يحمل مسئولية الأمن على كل من الوزارة الصدقية والنحاس ، وتصدر الأوامر إلى بارجتين حربيتين بالتحرك إلى الأسكندرية ، بحجة المحافظة على أرواح الأجانب !!

.. لقد استمر الانجليز الحكام الحقيقيين فى مصر ، وإن تركت السلطة الإسمية لحكام من مصر .

.. وقد كان مصدر السيطرة الانجليزية ، قبضتهم على الجيش المصرى ، وقبضتهم على البوليس المصرى ، فقد كان رؤساء ومفتشو أخطر جهازين للدولة فى يد الانجليز ، فكان الجيش والبوليس يستخدم باستمرار لضرب الحركة الوطنية ،ولفرض الإرادة البريطانية ، كما كان أخطر مصدر للسيطرة الانجليزية هى قوات الاحتلال ذاتها .

فقد قال لورد لويد فى كتابه « مصر منذ عهد كرومر » .

... « إنه من السخف المطبق أن نتصرف كما لو لم يكن لقوة الاحتلال البريطانية من وجود ، إن وجود هذا الجيش يعطينا بلا شك إمكانية السيطرة على مصر . . . ومن العبث النقاش فى أنه لا نية لنا فى استخدام موارد قواتنا . وليس هناك من مصرى يمكن أن يكذب حواسه فيقبل هذا الزعم ولو للحظة . إن مصر لا تنتظر منا أن ننسحب إلى خيامنا ، ولا نقوم بدور فى صراعها السياسى » !!

ولم تكن مصدر السيطرة البريطانية قوات الاحتلال لحسب ، والقبضة على الجيش والبوليس المصرى فقط، وإنما كانت هناك السيطرة الاقتصادية ، على قناة السويس والبنك الأهلى ، فقد كان بنكا مصريا بالاسم انجليزيا بالفعل ، يدار من لندن لا من القاهرة ، ثم بقية الشركات الاحتكارية الأجنبية » .

وكانت خطة الاستعمار واضحة رتيبة لا تكاد تتغير ، هى الاستعانة دائما

بالسراى وبالدستوريين وببعض رجال المال ، ثم بالسعديين فيما بعد ، لتحقيق مكاسبه وتدعيم سيطرته ، كلما أحس بخطورة الحركة الوطنية ، وبتفاقم الضغط الشعبي ، وجرأة مطالبه .

فاذا ما أدرك أن الشعب يوشك أن ينفجر ، أو أن الثورة وشيكة الوقوع أو أن خطراً أجنبياً يهدد مراكزه ، استعان بالوفد لتهدئة الشعب الثائر ، أو لدفع خطر خارجي أو لصبغ مركزه بالطابع الشرعى فى شكل معاهدة .

فاذا أدى الوفد مهمته ، فسرعان ما يركله من الحكم ، ليأتى بما أسمى حكومة الأقليات وحكومة السراى .

٢ـ سيطرة الاقطاع

وكما أن ثورة ١٩١٩ لم تستطع أن تقضى على السيطرة الاستعمارية ، فهى أيضا لم تستطع أن تقضى على سيطرة الاقطاع ، وعلى رأسه السراى .

فقد زاد عدد الأراضى التى يملكها الملك والأمراء والنبلاء حتى قاربت نصف مليون من الأفدنة .

واستمر ١٢٫٤٢٠ مالكا فى سنة ١٩٣٦ يملكون قرابة مليونين ونصف مليون فدان من مجموع الأراضى المصرية البالغ عددها خمسة ملايين ونصف مليون فدان .

. . وكان لهذه السيطرة الاقتصادية انعكاسها السياسى ، فالاستقلال الاسمى الذى فازت به مصر نتيجة ثورتها فى ١٩١٩ ، ذهبت ثماره إلى السراى وحزب الأحرار الدستوريين ، حزب كبار الملاك . والفتات من السلطان الذى سمح به الانجليز تحت ضغط الشعب وثورته ، احتكره هؤلاء .

وقد تآمرت السراى وكبار الملاك مع قوات الاحتلال من أجل تقويض الحياة النيابية والقضاء على الدستور ، وحكم البلاد حكما إرهابيا ، بلا دستور وبلا برلمان أحيانا ، أو بدساتير مزيفة وانتخابات مطبوخة أحيانا اخرى .

فلم يتح للوفد ، وهو حزب الأغلبية ولا شك ، أن ينفرد بالوزارة أكثر من ست سنوات وثمانية شهور ، وذلك فيما بين ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، ست سنوات متقطعة خلال أربعة وثلاثين عاما ! كان عمر الوزارة الوفدية فيها يستغرق

أحيانا ثمانية شهور ، أو ثلاثة شهور أحيانا أخرى ، أو سنتين وبضعة شهور على أكثر تقدير .

وحتى فى هذه السنوات الست المتقطعة التى كانت الوزارة فيها للوفد ، فقد كانت تقام فى سبيله ألوان من المؤامرات والمناورات والعقبات من جانب السراى ومن جانب الاستعمار ، ومن جانب كبار الملاك ، فكانت تعرقل معظم المشروعات التى يتقدم بها ، وتعطل كثيرا من المراسيم ، كقانون محاكمة الوزراء ، وقانون الاجتماعات ، وقانون زيادة عدد الجيش . وكانت الصفة العامة للحكم الوفدى ، هو سلسلة لا تنقطع من الأزمات ، سرعان ما تنتهى بإقالة أو استقالة الوزارات الوفدية ، بحيث لا يمكن أن نقول أن حزب الرأسمالية الوطنية استطاع حقا أن يشكل سياسة مصر الداخلية أو الخارجية ، أو ينفذ برامجه التى تتفق ومصالحه .

لقد كان الحكم الفعلى طوال ٣٤ عاما فى يد السراى وكبار الملاك وكبار رجال المال تحت سيادة انجلترا .

ونستطيع أن نقول أن مصر خلال هذه المدة كلها ، لم تتمتع بالحياة البرلمانية العادية ، التى نراها فى الدول الرأسمالية ، اللهم إلا فى فترات ضئيلة محدودة من حياتها .

حقاً كانت تقوم هناك تناقضات ما بين السراى والاستعمار أحيانا ، أو ما بين السراى وحزب الأحرار الدستوريين .

ولكنها كانت مجرد تناقضات بين الأقسام المختلفة فى داخل العصابة الحاكمة ذاتها .

فقد رأى المندوب السامى لورد لويد مثلا استفحال نفوذ السراى ونشأت باشا رئيس الديوان الملكى عام ١٩٢٥ ، واشتداد السخط ، فخشى الانفجار الشعبى ، وأشار على الملك فؤاد باستبعاد نشأت ، فلبى الملك صاغرا .

ورأت انجلترا فى ١٩٤٢ ميول السراى نحو المحور فعلا ، ونحو إيطاليا الفاشية بشكل خاص ، وخشيت على مصالحها ، وخاصة ورومل على أبواب مصر ، والمظاهرات المدبرة تدور فى الشوارع ، تهتف بحياة رومل ، فأصرت على مجىء النحاس باشا ، فخضع الملك خوفاً على عرشه .

لم يكن فى هذا التناقض بين مصالح انجلترا والسراى أى دليل على وطنية

السراى بأية حال من الأحوال ، وإنما كان تناقضا بينهما فى أيهما يكون له الحكم المطلق على مصر .

كما كان يحدث تناقضات بين السراى وحزب الأحرار الدستوريين ، حزب كبار الملاك ، فقد اشترك هذا الحزب فى أول وزارة انقلاب ، أبطلت الحياة النيابية فى ١٩٢٥ ، وصرح رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز فهمى : « لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض . »

ولكن حدث بعض تناقض بين الأحرار الدستوريين وهم فى الحكم وبين السراى ، فكان أن طرد وزيرهم ، دون أن يقدم استقالته ، طرد كما يطرد أصغر موظف فى الدولة . » وهنا وقف عبد العزيز فهمى ، نفس الرجل ، ليقول : « أنه من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار » !

ورضى الحزب إثر هذا ، بالتحالف مع الوفد لإعادة الحياة النيابية .

ولكن هذا الموقف من حزب كبار الملاك لم يكن حرصا منه على الحياة النيابية بتاتا ، ولا على الاستقلال ، فهو لم يتأخر فى سنة ١٩٢٨ عن إلغاء الحياة النيابية كلها ، وإعلانها بزعامة محمد محمود ، ديكتاتورية تستمر ثلاث سنوات قابلة للتجديد !

لقد كانت تناقضات بين الثالوث الذى يحكم مصر : الاستعمار والسراى وكبار الملاك .

ولكنها تناقضات لا تغير شيئا من تآمرها على الحريات والحياة الدستورية وخيانتها لقضية الاستقلال .

٣ — سيطرة كبار رجال المال

وفى ظل الاستقلال الاسمى الذى فازت به مصر ، ظهرت نواة بارزة من كبار الماليين المصريين ، المتصلين أوثق اتصال بالشركات الأجنبية ، وبرؤوس الأموال الاستعمارية . إذ رأت هذه الشركات أنه من الخير لها أن تعين من بين أعضاء مجالس إدارتها بعض مستوزرين سابقين ، أو بعض كبار الموظفين

ليستخدموا جهاز الدولة فى خدمة هذه الشركات .

كما أن بعض أثرياء التجار المصريين أمثال فرغلى ، وعلى أمين يحى — رأوا من صالحهم التعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق مزيد من الأرباح .

ومن ثم برزت فئة جديدة شاركت كبار الملاك، الحكم تحت سيطرة السراى والاستعمار .

ويكفى أن نذكر بعض أسماء الوزراء ورؤساء الوزارات، الذين لعبوا بجانب الأحرار الدستوريين ، دور الانقلابات الدستورية ، لنجدهم بلا استثناء ، أعضاء فى مجالس إدارة شركات أجنبية ، تتخذ أسماء مصرية حينا وتحتفظ حينا آخر بجنسيتها الأجنبية صراحة .

أحمد زيور

أول رئيس وزارة قامت بتحطيم دستور سنة ١٩٢٣ ، كان عضوا فى البنك الأهلى منذ سنة ١٩٢٥ ، ثم رئيسا للشركة المصرية الجديدة ذات الجنسية الانجليزية رسميا ، ثم عضو مجلس إدارة شركة أراضى كفر الزيات وهى انجليزية ، وشركة سكة حديد مصر ، وشركة الامنيبوس المصرية ، وشركة أقطان كفر الزيات الخ ، وكانت كلها شركات ذات رؤوس أموال أجنبية بشكل عام والانجليزية بشكل خاص .

اسماعيل صدقى

جلاد الشعب، الذى اشترك فى معظم وزارات الانقلاب . كان عضوا فى مجلس إدارة الشركة الانجليزية البلجيكية ! وشركة الغزل الأهلية التى يرأسها سلفاجو (وهى شركة انجليزية أساسا) ، وشركة الملح والصودا التى كان مقرها الرئيسى فى لندن ! وشركة وادى كوم امبو ، والشركة العقارية المصرية، وشركة الأشغال والمبانى التى كان يرأسها سبنكس باشا مفتش عام الجيش المصرى سابقا ، والشركة الانجليزية المصرية ، وشركة سكك حديد الفيوم ، ثم كان رئيس اتحاد الصناعات آخر الأمر ، ثم عضو شركة القنال ، وقد خدمها خدمة كبرى أثناء رياسته لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٦ .

حسين سرى

عضو مجلس إدارة البنك الأهلى ، وشركة كوم امبو ، وشركة المكابس الحرة ، والبنك العقارى المصرى ثم عضو شركة القنال فترة من الزمن . وقد أدى لها خدمة أيضا أثناء وزارته .

حافظ عفيفى

عضو مجلس إدارة البنك العقارى المصرى ، وشركة المكابس التى كان يرأسها كين بويد مدير الأمن العام سابقا ، وشركة السكر ، وشركة الملح والصودا ، والشركة العقارية المصرية ، ثم عضو البنك الأهلى منذ سنة ١٩٣١

على ماهر

عضو البنك الأهلى منذ سنة ١٩٢٩ ، وعضو مجلس إدارة البنك العقارى المصرى ، وهو مؤسسة انجليزية أساسا .

حلمى عيسى

عضو شركة صناعة الطحن المصرية ويرأسها موريس كوهين .

سابا حبشى

الوزير السعدى ، ورئيس البنك الإيطالى ، وعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة المصرية المالية والعقارية التى يرأسها كين بويد ، وشركة الفنادق الانجليزية الحبشية ، وشركة الجوت ونائب رئيسها كين بويد ، وشركة الأعمال والمباحث الأفريقية برئاسة البارون امبان .

محمد حافظ رمضان

رئيس الحزب الوطنى ، والذى تخلى عن مبادىء الحزب باشتراكه فى إحدى وزارة الانقلاب ، وكان نائب رئيس الشركة المصرية المالية للتجارة ، وعضو مجلس إدارة شركة مصر للهندسة والسيارات ، وشركة صناعة نسيج الألياف .

عبد الحميد بدوى

عضو مجلس إدارة شركة سكك حديد مصر الكهربائية التى كان البارون امبان

نائب رئيسها ، وشركة الأسكندرية للملاحة ، وشركة الاسكندرية للتأمين ، والشركتان الأخيرتان مزيج من رؤوس الأموال المصرية والأجنبية .

.. وهكذا إذا قلبت أسماء وزراء الانقلاب، فلن تجد واحدا منهم إلا كان بشكل أو آخر عضوا فى مجالس إدارة شركات أجنبية أمثال محمد توفيق رفعت، راغب حنا، نخلة المطيعى، توفيق دوس، محمد العشماوى، على الشمسى، حافظ حسن، محمود شكرى ، عطا عفيفى ، جعفر والى ، احمد مدحت يكن ، محمد محمود خليل فؤاد أباظه ، صادق وهبه ، زكريا مهران ، محمد افلاطون ، حسن مظلوم الخ .

هذه الحفنة من الباشوات والبكوات ، كانت تسيطر على مصر سياسيا ، منهم الوزراء ، ومنهم أعضاء مجلس الشيوخ ورؤسائه .

وهم جميعا أعضاء فى مجلس إدارة هذه أو تلك من الشركات الأجنبية .

هذه الفئة وأمثالها من كبار الماليين المتصلين أوثق اتصال بالاحتكارات الأجنبية، اجتهدت أول الأمر أن تنشىء لها أحزابا مستقلة ، كحزب الاتحاد عام ١٩٢٥ الذى كان يرأسه يحي ابراهيم باشا (من كبار الماليين) ونشأت باشا ، ثم حزب الشعب الذى كونه صدقى باشا ١٩٣١ ، ولكن هذه الأحزاب فشلت فشلا ذريعا ، لقد نشأت فى أحضان السراى و بقوة البوليس ورجال الإدارة ، فلم تنجح فى تضليل أحد ، وسرعان ما كانت تذبل وتموت بمجرد خروجها من الحكم .

ومن ثم اتبع كثير من كبار الماليين سياسة جديدة، هى البقاء خارج الأحزاب تحت «يافطة» المستقلين وتحت طلب السراى والاستعمار، كلما أراد انقلابا جديدا

٤ — ضعف الصناعة المصرية .

وقد كان لهذه السيطرة السياسية، سيطرة الاستعمار والاقطاع وكبار رجال المال، أثره فى عدم تقدم الصناعة المصرية ، التقدم المنشود لها فى ظل استقلال حقيقى .

لقد استمرت الصناعة المصرية صناعة استهلاكية أساسا ، صناعة غزل ونسيج وجلود وأغذية وسكر .

بل إن الصناعة المصرية ، رغم حمايتها بكل صنوف الحماية الممكنة ، كادت تتعرض فى عام ١٩٣٩ إلى الإفلاس، فبنك مصر نفسه كاد يغلق أبوابه فى أوائل

الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن أزمته راجعة إلى كثرة سحب المودعات إثر إعلان الحرب فحسب ، وإنما كانت راجعة أيضا ــ كما يقول الدكتور الجريتلي ــ إلى الأساليب الالتوائية والانتقامية الموجهة ضد البنك من جانب الوزارة القائمة إذ ذاك فى تلك الفترة ، وزارة على ماهر ، ثم حسن صبرى .

وفى الوقت الذى كانت تحاك فيه المؤامرات من جانب هاتين الوزارتين لبنك مصر ، نراهما قد اشتركتا فى مد امتياز البنك الأهلى قبل أن تنتهى مدة امتيازه الأول بأكثر من ثمانى سنوات ! مما أدى إلى اغتباط الدوائر البريطانية الاستعمارية ، حتى لتقول جريدة « التيمس » . « يبعد كثيراً أن يعرض على البنك الأهلى شروط خير من الشروط التى عرضت عليه لو تركت المسألة حتى ينتهى امتيازه سنه ١٩٤٨ ... إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ما تدعيه الروح الوطنية من حقوق وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائما تحت الرقابة البريطانية » ! .

كما تكدس المخزون لدى شركة المحلة سنة ١٩٣٩ ، حتى كادت أن تفلس ، هذا فى الوقت الذى لم تتأخر فيه حكومة محمد محمود أن تعقد اتفاقا مع لجنة تمثل مصانع لانكشير الانجليزية ، أساسه زيادة حصة مصر من واردات النسيج البريطانية ، وقد صدق مجلس النواب الدستورى السعدى على هذه الاتفاقية فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ !

... وقد وجدت الصناعة المصرية الكبيرة نفسها ، مضطرة إزاء ضغط الاستعمار والشركات الاحتكارية الأجنبية ، أن تتعاون مع الرأسمال الأجنبى . فقد انضمت شركة مصر للملاحة إلى مؤتمر ليفربول ، الذى يسيطر على نقل القطن المصرى إلى البلاد الأوروبية كى تفوز بحصة معينة من الملاحة .

كما تكونت شركة مصر للتأمين بمعونة مؤسسة بورنج البريطانية ، وشركة التأمين الإيطالية .

كما أن مصنع الغزل للقطن الرفيع فى كفر الدوار ، قد تم إنشاؤه هو وشركة البيضا بالاشتراك مع جماعة صباغى براودفور ، وهى من أقوى الاتحادات الاحتكارية فى بريطانيا .

كما أن شركة مصر للحرير الصناعى ، قد تعاونت مع رأس المال الأمريكى ، ولها عضو أمريكى فى مجلس إدارتها .

بل لو تصفحت مجالس إدارة معظم الشركات المساهمة المصرية فى أعوام ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ لوجدت كثيرا من الاجانب يحتلون مقاعد إدارتها .

هذا الاتصال بالرأسمال الاجنبى من جهة ، وتلك السيطرة لكبار رجال المال المتصلين بالاحتكارات الاجنبية من جهة أخرى ، كان من شأنها توجيه الصناعة المصرية فى الحدود التى لا تتعارض مع مصالح الرأسمالية الاحتكارية الاجنبية ، مع مصالح الاستعمار ، فاستمرت صناعة استهلاكية أساسا تعتمد فى الاتها ووقودها والمواد الكيمائية التى تحتاج اليها ، على الواردات الأجنبية التى كانت تبيعها لها الشركات الأجنبية بأغلى الأسعار .

ومن ثم استمرت الصناعة المصرية مهددة فى صميم كيانها ، كما سنفصل ذلك فيما بعد .

— ٣ —

لماذا لم تنجح ثورة سنة ١٩١٩ فى تحقيق أهدافها

لماذا لم تنجح ثورة سنة ١٩١٩ فى القضاء على أعدائها الثلاثة : الاستعمار والإقطاع ، وكبار رجال المال المتصلين بالاحتكار الأجنبى ؟

إن ما يحدد نجاح ثورة فى تحقيق أهدافها ، هو توازن القوى بين المعسكرين : معسكر الشعب ، ومعسكر أعداء الشعب .

وقد كان توازن القوى فى غير صالح الشعب .

فقد كان النظام العالمى السائد هو النظام الرأسمالى ، تسيطر عليه حفنة من الدول الكبرى الاستعمارية ، ولم يكن النظام الاشتراكى إذ ذاك إلا نظاما وليدا محصورا فى نطاق دولة واحدة ، يحيط بها الأعداء من كل جانب .

وقد كان هناك على أرض مصر قوى الاحتلال مسلحة بالطائرات والدبابات والمدافع ، فى مواجهة شعب مسلح بالعصى والأحجار وبعض البنادق القديمة !

وقد كان على رأس الدولة المصرية ملك ، يكتب لرئيس وزارته فى ١٠

! كتوبر سنة ١٩١٧ ، أن تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية ! فهو يدين بهذا العرش للمستعمر ، وهو يحفظ لقوى الاحتلال هذا الدين فى عنقه ، فيناصب الحركة الوطنية العداء ، ويرتجف أمام الثورة ، ويمين قوى الاحتلال ، ثم هو يفعل كل هذا باسم الشعب المصرى !

ثم كان هناك طبقة من كبار الملاك، لها حزبها ولها تنظيمها، قد استعدت قوى الاحتلال ، عند ما هب الشعب ثائرا بزعامة عرابى ، ثم رحبت به وهو يحتل أرضنا ، فقوبلت عساكره «بزغاريد سعيدة من مشربيات قصور الارستقراطية ومن حريم الإقطاعيين المصريين» ... ثم استمرت هذه الطبقة تسانده ... ولم تلبث أن طعنت ثورة ١٩١٩ من الخلف ، فتنكرت لها ، وهرعت إلى الاستعمار تستجديه ... ومن هؤلاء جند الاستعمار والملك ، وزارات الانقلاب ، المعادية للحركة الوطنية ، المعادية لحريات الشعب .

وهؤلاء أيضا يتكلمون باسم الشعب المصرى ، فيعقدون الاتفاقات مع الاستعمار ، ويمضون المعاهدات !!

ثم برزت هنالك فئة جديدة من كبار رجال المال لها قوتها الاقتصادية والسياسية ، مرتبطة أوثق الارتباط بالاحتكارات الأجنبية ، ومنها جند الملك والاستعمار وزراء ورؤساء وزارات يبطشون بطشا شديدا بكل تحرك شعبي وينفذون للاستعمار ماشاء الاستعمار ، وذلك باسم الشعب أيضاً .

ثم هناك أجهزة الدولة المصرية من جيش وبوليس . وكانا تحت القبضة الاستعمارية ، تسلطهما ضد الشعب .

..معسكر ضخم من الأعداء مزود بالمال والسلاح والخبرة وأجهزة الدعاية ومسيطر على الناحية الفكرية ، بما لهم من أدباء وكتاب مأجورين .

ضعف الوفد

ثم هناك القوى الشعبية ، العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وصغار التجار والملاك وأصحاب المصانع الصغيرة ، وهذه الطبقات الثورية فى حاجة إلى قيادة ، والقيادة الوحيدة الوطنية ، إذ ذاك، كانت فى يد الوفد ، فى يد ممثلى الرأسمالية الوطنية فى المدن وأثرياء الفلاحين الذين يقومون بإدارة أملاكهم فى الريف.

ولكن هذه الطبقة التي قادت الحركة الوطنية كانت ضعيفة إذذاك اقتصاديا، ضعيفة سياسيا، غير واضحة فكريا، فهي لا تدرك قوانين التطور، وهي لا تستطيع استخدام هذه القوانين لدفع الحركة الثورية إلى الأمام، ولا تستطيع بطبيعتها، بطبيعة أن لها أملاك، وأن لها متاجر وأرض ومصانع وبيوت، وما لها من ارتباطات بكبار الملاك وبكبار رجال المال، أن تمضي بالثورة إلى الأمام، وهي لا تستطيع لاستغلالها للشعب أن تطمئن للشعب كل الاطمئنان. إنها تخشى الدولة الاشتراكية الناشئة، فإذا ما عرض لينين على سعد زغلول إمداد مصر بالسلاح، رفض، خوفا أن يتهم بالشيوعية.

إنها تخشى وهي في باريس سنة ١٩٢٠، الاتصال بالأحزاب الاشتراكية الفرنسية، لتقوم بالدعاية للقضية الوطنية، خوف الاتهام بالشيوعية وتفضل أن ترسل مبعوثا إلى أمريكا للقيام بهذه الدعاية!

إنها تهيب الثورة المسلحة للشعب، وتؤثر عليها ما تسميه بالوسائل المشروعة، كما تؤثر الحملات الصحفية وهي في المعارضة، ثم أساليب المفاوضات والمساومات وهي في الحكم.

إنها تهيب عندما تكون في الحكم أن تتخذ أساليب جريئة لتحويل جهاز الجيش وجهاز البوليس إلى جهاز وطني حقا بتطهيره من العناصر الاستعمارية، فيستمر هذان الجهازان أدوات في يد الاستعمار والسراى.

إنها تخشى أي تنظيم ثوري حقيقي في المصانع والقرى والحواري، فتستمر اللجان الوفديه المختلفة، مجرد أجهزة للدعاية الانتخابية، وللتأييد أو الاحتجاج بالتلغراف!

إنها تخشى الطبقة العاملة، فلا تتأخر وزارة الوفد في سنة ١٩٢٤، وهي لأول مرة في الحكم، وأن تعطل الاتحاد العام لنقابات العمال والحزب الذي تكون لهم.

حقا لقد ارتكب هذا الحزب أخطاء خطيرة، بعدم فهمه طبيعة القضية الوطنية، وضرورة التعاون مع حزب الوفد، ممثل الرأسمالية الوطنية وقائد الكفاح الوطني وقتذاك، وبقيامه باضرابات استفزازية، اشتد عنفها في الاسكندرية واستمرت طره، حين احتل العمال المصانع أكثر من ثلاثة أيام.

إلا أن ضرب هذا الحزب ، أو ضرب الاتحاد العام للنقابات ، كان فيه إضعاف للتنظيم السياسى والنقابى للطبقة العاملة ، وفى ذلك إضعاف للثورة الوطنية ذاتها وشل لتطورها إلى الأمام .

كما كانت قيادة الوفد تخشى الفلاحين ، فحتى فى تشريع النقابات الذى أجازه الوفد عام ١٩٤٢ ، نجد فيه تحريما على الفلاحين ، عمالا وفقراء ، أن ينظموا صفوفهم فى نقابات خاصة بهم ، بل ترى قيادة الوفد تخشى أشد ماتخشى أى اصلاح زراعى وأى تحديد للملكية ، أو أى تخفيض حقيقى لإيجارات الأراضى الزراعية .. ويلتفت الفلاحون حولهم ، لقد هبوا ثائرين فى ١٩١٩ ، وسقط منهم آلاف الشهداء ، ورجوا الخير على يد سعد والنحاس .

فماذا وجدوا ؟

لقد زاد تفتت الملكية ، وزاد فقراء الفلاحين عددا وفقرا . فكان أن ارتفع عدد من يملكون أقل من فدان من مليون فى ١٩١٦ ، يملكون ٤٢٩ر٥٣٢ فدانا ، بمعدل ٤٢ر/٠ من الفدان لكل مالك ، إلى ٠٠٠ر٦٧٧ر١ مالكا لاتزيد ملكيتهم عن ٦٠٠ر٦٦٨ فدانا ، بمعدل ٤١ر/٠ من الفدان لكل مالك فى عام ١٩٣٦ .

بل نجد من هؤلاء ٠٠٠ر٣٠٠ر١ مالكا لاتزيد متوسط ملكية كل منهم عن ٣٠ر/٠ من الفدان ، أى أقل من ثلث فدان .

كما زاد عدد العمال الزراعيين من ٨٨٣ر٦٥٩ عام ١٩٢٧ ، إلى ٢٦٧ر٤٥٧ر١ عام ١٩٣٧ ، عمال تقل أجورهم الحقيقية بشكل مطرد ، وتتفشى بينهم البطالة الموسمية .

ومن ثم لم يعد يكفى أبداً ألفاظ الاستقلال والموت الزؤام التى هزت أفئدة الملايين فى ١٩١٩ ، ولم تعد تكفى الدعوة إلى الجهاد . إن الثورة الوطنية هى ثورة فلاحين أساسيا ، وثورة الفلاحين أصبحت مرتبطة أشد الارتباط بتوزيع الأرض ، بمصادرة الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الملايين الجائعة للأرض.

وكان مستحيلا على قيادة الوفد أن تنزل ببرنامج ثورى كهذا ، وخاصة كلما ازداد بعض أفراد هذه القيادة ثراء ، وأصبحوا من أصحاب العزب والأطيان ، أو كلما ضموا بعض كبار الملاك طمعا فى امتلاء الخزينة الوفدية بالأموال .

ولهذا نرى الوفد يركل من الحكم المرة تلو المرة ، فلا يتحرك الشعب لنصرته، ولا تجد نداءاته يستجاب الها إلا فى نطاق محدود — بعض مظاهرات هنا أو هناك ، وبعض تحركات ، ولكن فى المدن أساسا ، وقاصرة معظمها على الطلبة ، تحركات يسهل قمعها ، إذ لم يكن يسبقها أى تنظيم ثورى ولم يسبقها استجابة كافية لمطالب الشعب من جانب وزارات الوفد .

تهادن الوفد

ومن ثم يلجأ الوفد أحيانا إلى خصوم الوفد ، وخصوم الشعب ، كحزب كبار الملاك ، ليكون معه جبهة فى سنة ١٩٢٥ من أجل إعادة الحياة النيابية . بل لا يتأخر إذا طال عليه العهد وهو خارج الحكم خمس سنوات بأسرها ، فيما بين ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، أن يكون جبهة مع الأحرار الدستوريين ومع حزبى الشعب والاتحاد ومع المستقلين أمثال محمد محمود وصدقى ، يكون أول عملها خطابا إلى المندوب السامى ، جاء فيه « مذ بدأت الأزمة .. التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة. فالتعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة ، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية لمصر .

... ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ... كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين.»

وواضح من هذه المذكرة ، مقدار تهالك الجبهة على الوصول بأى ثمن إلى اتفاق مع الاستعمار .

ومن ثم ينتهى الأمر الى معاهدة ١٩٣٦ ، التى أعطت الاحتلال الصبغة الشرعية التى كان يرجوها منذ زمن بعيد ، والتى ربطت مصر فى تحالف رسمى مع انجلترا ، تحالف التابع للسيد .

ومع هذا لم تتأخر قيادة الوفد أن تصف المعاهدة بأنها معاهدة الشرف والاستقلال .

لقد كان عقد المعاهدة تتويجا لسلسلة التهادن التى قامت بها قيادة الوفد منذ ١٩٢٥

... حقا كانت هناك ظروف دولية وداخلية تدفع إلى هذا التهادن ، كبروز الفاشية فى المحيط الدولى ، وتهديدها لمصر ، وضغط انجلترا على مصر ضغطا شديدا ، واقصاء الوفد مدى خمس سنين عن الحكم ، وفقدانه الأمل أن يعود بواسطة هبة شعبية ... ثم انعزال القيادة الوفدية عن الجماهير العريضة من الشعب ، ثم بعض المكاسب التى تمت نتيجة هذه الاتفاقية ، كالغاء الامتيازات الأجنبية.

ولكن كل هذه الظروف لا يمكن أن تنزع صفة التهادن ، والتهادن السافر من جانب قيادة الوفد .

لقد بدأت قيادته تفقد كثيرا من الصفات الثورية التى كانت لها أيام ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ .

أحزاب جديدة

وقد كان هذا هو السر فى انفضاض كثير من الشباب والطلبة وصغار التجار والحرفيين — وخاصة من كان منهم فى المدن — عن الوفد . وتطلعهم الى قيادة جديدة ، وتنظيمات سياسية غير الوفد . ولم تكن قد برزت اذ ذاك قيادة شعبية حقة ، تستطيع أن تجذب اليها العمال والفلاحين والمثقفين الساخطين على سياسة الوفد . فنشأت هيئات وأحزاب أخرى يبدو لها صفة شعبية ولكن قيادتها كانت على جانب كبير من عدم النضج السياسى ، مما جعلها رغم وطنية جماهيرها تقع فريسة سهلة لبعض كبار ملاك الأرض وبعض كبار رجال المال ، كما لجأت كثيراً إلى استخدام الوسائل الارهابية والأساليب التهريجية واستخدام النعرة الدينية متأثرة فى هذا بالفاشية والنازية التى كانت قد حققت انتصارات موقوته فى أوروبا .

فلا يمكن أن نقول أن قيادة هذه الهيئات والأحزاب استطاعت أن تدفع بالحركة الوطنية إلى الأمام .

ولهذا استمر الوفد حتى عام ١٩٤٥ ، القيادة الرئيسية للحركة الوطنية . ورغم كافة أخطاء الوفد وتهادنه وتذبذبه وضعفه السياسى ، إلا أن الشعب كان يعود به إلى الحكم فى كل انتخابات حرة نسبيا ، وكان الشعب سليما فى عمله هذا . إذ أدرك بخبرته الذاتية ، أنه كان يستطيع التنفس فى ظل الوفد ، وتحقيق مكاسب

جزئية محدودة يستحيل عليه تحقيقها على يد السعديين والدستوريين .

كما أنه لم تكن قد ظهرت بعد قيادة شعبية مخلصة لها من النفوذ الجماهيرى ، ماتستطيع معه أن تضم العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وصغار التجار والحرفيين والرأسمالية الوطنية فى جبهة وطنية موجهة ضد الاستعمار والاقطاع والاحتكار . فلم يكن أمام الشعب المصرى سوى حزب واحد، يستطيع أن يطمئن إليه بعض الاطمئنان ، ألا وهو حزب الوفد .

ولكن حزب الوفد كان عاجزا كما رأينا أن يقود الشعب فى ثورة حقا ضد الاستعمار أو الاقطاع أو كبار رجال المال ...

الفصل السادس

التحركات الشعبية ما بين ١٩٢٤ – ١٩٤٥

— ١ —

الكفاح الديمقراطي

لم يعد الاستعمار البريطاني يحكم مصر حكما مباشرا كما كان يحكم قبل ١٩١٤ . لقد أصبح يحكم خلال الملك وأحزاب كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال .

ولهذا لم يكن غريبا ، أن يصبح مركز الثقل في الحركة الوطنية هو الكفاح الديموقراطي الموجه ضد السراي والاقطاع والاحتكار .

لقد بدأ سعد هذا الكفاح في وزارته عام ١٩١٤ ، حين أصر أن يكون تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من خصائص الوزارة ، ثم حين أصر على ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، أو تعيين موظفي السراي بغير موافقة الوزارة ، وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين تبعية حقيقية لوزارة الخارجية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراي رأسا .

واضطر الملك إلى الموافقة على هذه الأمور جميعا ، حين هدد سعد بالاستقالة ، إلا أنه ما إن سقطت وزارة سعد ، حتى استرجع الملك هذه الحقوق جميعا .

وقد تجلى كفاح الشعب من أجل الحياة النيابية في انتخابات ١٩٢٥ . فرغم تسخير وزارة زيور لرجال البوليس والادارة ، لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها ، ورغم تعديل معظم الدوائر الانتخابية وفق أهواء المرشحين الحكوميين ، ورغم إعادة نظام الانتخاب على درجتين مما يتيح تلاعبا كبيرا للحكومة المشرفة على الانتخابات ، ورغم إرهاب صدقي وزير الداخلية إذ ذاك . رغم هذا كله ، فقد استطاع الشعب أن يأتي ببرلمان وفدي مكون من ١٢٣ وفديا مقابل ٨٥ دستوري واتحادي !

وكان أن حل البرلمان ، بعد تسع ساعات فقط من انعقاده !

..كما تجلى الكفاح الديموقراطي للشعب ، فى حرص نوابه على الحياة الدستورية إذ اجتمع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه رغم أنف الحكومة فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، واجتمع فى فندق الكونتننتال ، وأخذت الجموع المحتشدة تحيي المجتمعين ، وزيور رئيس الوزارة نازل فى نفس الفندق ، لايدرى شيئا عما يدور حوله !!

وأعلن البرلمان المجتمع بمجلسيه عدم الثقة فى الوزارة ، ولكن الوزارة تحدت رغبة الشعب وممثليه ، فأصدرت قانونا جديدا للانتخاب . فكان أن سرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخاب ، وقامت حركة من كثير من العمد فى مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذ القانون الجديد للانتخاب ، وأرسلوا بذلك تلغرافات إلى وزارة الداخلية ، فقدم الممتنعون إلى المحاكمة ... ولكن الحركة كانت قد امتدت ، فاستقال كثير من العمد من وظائفهم إعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل .

وكانت حركة المقاطعة تلاقى تأييدا حاسما من جانب الشعب ،

وانتهت بالتطويح بوزارة زيور ، وإعادة الحياة النيابية .

وجاء محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، فعطل الحياة النيابية بأسرها عام ١٩٢٨ ، وألغى مائة رخصة صحفية ، وعطل وأنذر عشرات من صحف المعارضة ...

وهب الشعب مرة أخرى يكافح من أجل الدستور ، وأخذت الوفود من مختلف الطبقات تكتب العرائض طالبة إعادة الحياة النيابية ، وجاءت الوفود إلى القصر الملكى لتقديمها ، فاصطدم البوليس بها ، بل اعتدى البوليس بالضرب الشديد على بعض النواب والشيوخ فى ساحة عابدين .

وهب طلبة المدارس محتجين ، مضربين ، متظاهرين ، فكان أن أصدر محمد محمود قانون حفظ النظام فى معاهد التعليم ، يعاقب دعوة طلبة المدارس أو الكليات إلى القيام بمظاهرات ، أو الانقطاع عن المعاهد ، أو تأليف لجان أو جماعات سياسية ، أو حضور أى اجتماعات سياسية ، أو الاشتراك فيها ، سواء بالتحرير أو التوقيع ، أو طبع ونشر محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة إلى السلطات

بشأن مسائل ذات صبغة سياسية .

أى كان هدف محمد محمود عزل الطلبة ، وهم القوة الوطنية البارزة إذ ذاك ، عن الكفاح الوطنى !

واستطاع البرلمان المنحل أن يجتمع رغم أنف الديكتاتورية القائمة ، وأن يعلن احتجاجه على تسخير الحكومة للجيش فى منع انعقاده . وأن يقرر بالإجماع عدم الثقة بالوزارة .

وحظرت الوزارة على الصحف نشر هذا القرار ، أو إذاعة أى نبأ عن اجتماع المجلس ، ولكن النشرات السرية أغرقت البلاد ، معلنة اجتماع البرلمان وقراراته

وما لبث أن طوح بوزارة محمد محمود ، قبل أن تمضى السنوات الثلاث . التى حددتها لنفسها ، وقبل أن تجدد هذه السنوات .

كما قاوم الشعب وزارة صدقى سنة ١٩٣١ مقاومة عنيفة ملحة متصلة .

لقد أخذ الوفد يطوف بالأقاليم ، فيستقبله الشعب استقبالا حافلا رغم رصاص البوليس ، حتى ليقتل أربعه من أبناء الشعب فى المنصورة ، ويجرح ١٤٥ ويقتل ثلاثة من رجال البوليس والجيش .

كما قامت المظاهرات المعادية لصدقى فى بلبيس وبورسعيد والاسماعيلية والسويس، واشتدت فى الاسكندرية حتى ليبلغ عدد القتلى عشرين، والجرحى خمسمائة.

وقد قاطع الشعب الانتخابات التى فرضها صدقى ، واستقال كثير من العمد والمشايخ .

كما لعبت الطبقة العاملة دورا بارزا فى هذا الكفاح من أجل الدستور . لقد أدركت قيمة الحياة النيابية وأهمية الكفاح من أجلها ، فأضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية عن الاشتراك فى الانتخابات يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣١ ، وتظاهروا احتجاجا ، فقوبلت مظاهراتهم بمنتهى القسوة والعنف، وبلغ عدد القتلى وفق الإحصائيات الرسمية المزورة ثلاثة عشر قتيلا ، ويقرر الرافعى أن هذا العدد كان دون الحقيقه بكثير ، كما بلغ عدد الجرحى ١١٩ ، وبلغ من تعسف حكومة صدقى، أن حالت دون أهل الشهداء والحصول على جثث أبنائهم، وأصرت على دفنها فى أماكن غير معروفة فى الصحراء !

كما هب الفلاحون يدافعون عن الحياة الدستورية ، فوقعت حوادث دامية فى بعض القرى بسبب تصادم البوليس بأبناء الفلاحين . وبلغ عدد القتلى فى القطر أثناء الانتخابات المزورة مائة قتيل !

حركة سنة ١٩٣٥

ولم يكن الاستعمار يكتفى باللعب وراء الستار ، وإنما كثيراً ما كان يتدخل تدخلا سافراً فى شئون الحياة النيابية . فقد أصر الشعب إصراراً على إرجاع دستور ١٩٢٣ ، والتطويح بدستور صدقى المزيف ، فصرح صمويل هور وزير خارجية بريطانيا فى ٩ نوفبر سنة ١٩٣٥ بأنه : « عندما استشيرت الحكومة البريطانية فى شأن الدستور ، نصحت بألا يعاد دستور ١٩٢٣ ، ولا دستور سنة ١٩٣١ . إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل ، والثانى لا ينطبق على رغبات الأمة » !! .

وليس أوقح من هذا التدخل السافر فى شئون بلد معترف باستقلالها، ولو اسمياً .

وليس أحقر من وزارة مصرية، وزارة السراى ، وزارة نسيم التى لا تتحرك فى شىء من شئون البلاد إلا باستشارة الانجليز .

واحتج الشعب ، وزاد سخطه على وزارة السراى ، وقامت المظاهرات فى أنحاء القرى و بعض المدن ، احتجاجاً على تصريح هور ، وتعرض لها البوليس بالرصاص ، فكان أول من استشهد هو اسماعيل محمد الخالع ، احد العمال ، ثم قامت مظاهرة فى الجامعة استشهد فيها محمد عبد المجيد مرسى ، ومحمد عبد الحكيم الجراحى ، وعلى طه عفيفى من طلبة جامعة القاهرة ، ثم عبد الحليم عبد المقصود بالمعهد الدينى بطنطا .

وأعلن الحداد العام على الشهداء يوم ٢٨ نوفبر، فأغلقت المتاجر، واحتجبت الصحف ، وعطلت المصانع ، وأقام الطلبة نصباً تذكارياً لشهداء الجامعة ، أقيم له احتفال ضخم يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، تخلله مظاهرات كبيرة .

واستمرت المظاهرات لا تنقطع طوال شهرى نوفبر وديسمبر ، شعارها الاستقلال والحرية والدستور .

وقام الطلبة بدور لتوحيد صفوف الأحزاب فى جبهة وطنية . وكان أن تكونت الجبهة الوطنية من الوفد والأحرار الدستوريين وحزبى الشعب والاتحاد والحزب الوطنى وبعض المستقلين .

ولم تتكون هذه الجبهة لتطالب باعادة الدستور فحسب ، وإنما لتعقد معاهدة ١٩٣٦ !

وكانت معاهدة تحالف: « إنجاد انجلترا لمصر فى حالة الحرب ، وأن تقدم مصر لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها جميع التسهيلات والمساعدات ، بما فى ذلك استخدام الموانى والمطارات وطرق المواصلات وإعلان الأحكام العرفية ، وإقامة رقابة وافية على الأنباء ، وأن يرخص لقوات الاحتلال أن تبقى فى القنال لضمان الدفاع عنها ، وأن تبقى قوات الاحتلال فى القاهرة والاسكندرية ثمانى سنوات، حتى يتم بناء ثكنات فى منطقة القنال نهائياً » وأن تستمر المعاهدة عشرين عاماً ، يدخل بعدها الطرفان فى مفاوضات بقصد إعادة النظر فى نصوص المعاهدة ! »

ولكن حتى بعد عشرين عاماً ، وحتى عند إعادة النظر فى المعاهدة ، يجب أن « يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادىء المشار إليها» أى تحالف دائم ، وتبعية دائمة ، واحتلال دائم !

أثر معاهدة ١٩٣٦

.. ورغم عقد المعاهدة . فقد استمرت السيادة الحقيقية للمستعمر ، ولم تنقطع مؤامراته بالاشتراك مع السراى وكبار الملاك وكبار رجال المال ، من أجل العبث بالحياة النيابية .

فما لبثت أن أقيلت وزارة الوفد فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ . لقد انتهت المهمة المطلوبة منها ، ألا وهى عقد المعاهدة .

والواقع أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن حلا للقضية الوطنية، رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال ، بل قد زادت هذه المعاهدة القضية الوطنية تعقيدا فلم يفد من هذه المعاهدة ، إثر البدء فى إلغاء الامتيازات إلا بعض كبار

الماليين ، وبعض كبار ملاك الأرض ، فقد زاد توظيف أموالهم فى الصناعة ..
وعرفت الصناعة المصرية بعض الانتعاش والتمدد ، ولكن السيطرة الحقيقية على هذه الصناعات كانت لكبار رجال المال ، فما أن تقلب أسماء مجالس الإدارة للشركات الكبيرة المصرية حتى تجد فيها أسماء : حسين سرى ، واسماعيل صدقى . وعلى ماهر ، وفرغلى ، وعلى أمين يحى وحافظ عفيفى وعبد الحميد سليمان .

كما أن بعض كبار الملاك للأرض أمثال : عبدالغفار،وعبدالجليل أبو سمرة، وعبد السلام الشاذلى ، بدأوا يوظفون بعض أموالهم فى هذه الصناعات . .

ووجدت الصناعة المصرية الكبيرة تحت قيادة رجال المال هؤلاء ، أن من صالحها أن تهادن الاستعمار ، وأن تهادن السراى ،فى سبيل تحطيم تحركات الطبقة العاملة التى زادت قوتها ، وعنفت تحركاتها ..

ومن ثم كان انقسام جديد فى صفوف الوفد ، وكان أن تكون حزب السعديين برياسة أحمد ماهر الذى أصبح رئيساً لمصانع نسيج القاهرة .

وقد استخدمت السراى ، كما استخدم الاستعمار،هذا الحزب لتدبير انقلابات جديدة ، وحكم البلاد حكما إرهابياً ، استنادا إلى ما كان لزعمائه أمثال أحمد ماهر والنقراشى من ماضى وطنى جليل .

ولم يكن عجيبا أن نجد برلماناً سعديا دستوريا ، يتولى رئاسة الوزارة فيه من يسمون أنفسهم بالمستقلين من كبار الماليين المصريين ، أمثال حسين سرى واسماعيل صدق ، وعلى ماهر . مع أنه ليس لهم أحزاب ، وليس لهم عضو واحد فى البرلمان .

لقد كان حزب السعديين ألعوبة فى يد كبار الماليين المصريين المتصلين بالشركات الاحتكارية الأجنبية ، إذ غدا لكبار رجال المال هؤلاء السيطرة على المنشآت الصناعية المصرية نفسها ، منشآت بنك مصر وكثير من الشركات المصرية .

هذه السيطرة الاقتصادية كان لها أثرها فى سيطرة كبار الماليين السياسية على حزب السعديين وتوجيهه لتحقيق مصالحهم .

... كما لم يكن عجيباً أن يكون هناك ثمت تقارب ومشاركة فى الحكم ما بين السعديين والدستوريين ، فقد اتجه بعض كبار الملاك — كما رأيت — إلى توظيف

أموالهم فى الشركات التجارية والصناعية القائمة ، كما اتجه كبار الماليين أنفسهم إلى شراء العزب والأطيان . فكان رئيس حزب الأحرار الدستوريين مثلا — حزب كبار الملاك — وهو حسين هيكل ، رئيسا أيضا لشركة سكك حديد الدلتا المصرية وهي شركة انجليزية ، ثم شركة «سيكو» للصناعة والتجارة ، وشركة نسيج الفيوم.

ومن ثم اشتدت قبضة الاستعمار والسراى على الحكم ، عن طريق هذين الحزبين : السعديين والدستوريين .

وكانت الوسيلة الرئيسية لوصول هذين الحزبين إلى الحكم هو تزوير الانتخابات «حيث تدخلت الحكومة — كما يقول الرافعي — تدخلا إداريا لصالح كثير من مرشحيها أو أنصارها ، فلم تكن فى جملتها انتخابات حرة ولا سليمة» .

وكانت نتيجة الانتخابات المزورة فى عام ١٩٣٧ نجاح ١٩٣ من الأحرار الدستوريين والسعديين ، و١٢ وفديا لاغير .

وكانت وزارات السعديين والدستوريين ألعوبة فى يد السراى ، فقد طرد محمد محمود رئيس الوزراء ، دون سابق إنذار ، ليحل محله رئيس الديوان الملكى على ماهر فى أغسطس سنة ١٩٣٩ والبرلمان هو هو ، وليس لعلى ماهر حزب ، ولا عضو واحد فى البرلمان !

بل لم تحل معاهدة ١٩٣٦ دون تدخل الانجليز تدخلا سافرا فى شئون الحكم. فما أن تشكك الانجليز فى ميول على ماهر نحو الدول الفاشية إثر إعلان الحرب حتى طلبوا استقالته ، فأذعن على ماهر واستقال ، وتألفت وزارة حسن صبرى التى جددت مدة امتياز البنك الأهلى أربعين عاما جدد ، قبل أن يحل موعد انتهاء الامتياز القديم .

ثم توفى حسن صبرى ، فقامت وزارة حسين سرى فى سنة ١٩٤٠ ، وبرزت اتجاهات السراى وبعض كبار رجال المال ، عندما جاء النصر مؤقتا فى صف جيوش المحور ، محور هتلر — موسولينى . وأخذت السراى وبعض كبار الملاك ، وبعض كبار رجال المال يتطلعون إلى السيد الجديد ، ويتنكرون لسيدهم القديم . فكان أن تدخل الانجليز فى ٤ فبراير تدخلا مسلحا . وأحاطوا السراى بالدبابات وأجبروا فاروق على تكوين وزارة برئاسة النحاس عام ١٩٤٢ ... وما أن قاربت الحرب

العالمية على الانتهاء ، وما أن انتهت مهمة النحاس فى تهدئة ثائرة الشعب ، وفى تسخير موارد مصر خدمة للحلفاء ، دون الحصول حتى على مجرد وعد بالجلاء ! خلى ما بينه وبين الملك ، فكان أن طرد مرة أخرى فى أواخر سنة ١٩٤٤ .

فمعاهدة ١٩٣٦ لم تغير كثيرا من جوهر السيطرة الاستعمارية السياسية منها أو الاقتصادية ، كما أن معاهدة ١٩٣٦ لم تتح للوفد حكما لمصر ، فاستمر الحكم فى يد كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال تحت إشراف وتوجيه السراى ، واستمر التنكر للحياة البرلمانية العادية ، واستمرت الحرب على الديموقراطية وحريات الشعب

ولهذا استمرت المقاومة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وفضحها وكشفها ، ولكن حركة المقاومة هذه لم تنجح فى إيجاد جذور جماهيرية ، لقد استمرت على نطاق الإثارة السياسية ، دون أن توجد حلولا عملية ، ودون أن ترتبط بالمطالب الحيوية الملحة للشعب ، فاستمرت حركة معارضة للمثقفين أساسا ، من جانب بعض شباب الحزب الوطنى وبعض الشباب الذى لا ينتمى إلى أحزاب .

الحركة العمالية

كان للقضاء على حزب الطبقة العاملة الوليد ، وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال أثره فى ضعف الحركة العمالية ، وعدم قيامها بدور الطليعة فى الحركة الوطنية ، بل كان له أثره فى كفاحها الاقتصادى نفسه . إذ كانت الأحزاب « تسرب بعض صنائعها إلى النقابات ، كما يقول الدكتور حسين خلاف ، وتناصرهم حتى يغدو لهم الكلمة العليا فى النقابة . وكثيرا ما كانت تدفع الأحزاب برئيس أو مستشار للنقابات من الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى ، أو من المحامين المنتمين إلى أحزاب معينة ، وقد قدم بعض هؤلاء الرؤساء والمستشارين للنقابات خدمات لا تنكر . ولكن أغلبهم كان بعيدا عن إدراك حاجات العمال ، بعيدا عن مشاركتهم أحاسيسهم ، بل كثيرا ما كانوا يجهلون ما يتعلق بالنشاط النقابى ، فلم تكن النقابة لديهم إلا وسيلة لنصرة أحزابهم وقضاء مآربهم الشخصية » .

وقد حاولت الأحزاب أن تنشىء اتحادا عاما للنقابات ، فقام أول اتحاد عام

١٩٢٤ برئاسة عبد الرحمن فهمى ، ففشل ، كما فشل سعى حزب الاتحاد إلى الهيمنة على النقابات بتعيين أحد رجاله رئيسا للنقابة العامة للعمال . لقد كانت إتحادات لاصلة لها بجماهير العمال .

كما تكون اتحاد للنقابات عام ١٩٣٠ برئاسة داود راتب ، وكان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين، ولكنه لم يعمر طويلا أيضا ، ثم قام اتحاد فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ برئاسة عباس حليم ، وكان على صلة ودية بالوفد إذ ذاك، ومعارضا لسياسة صدقى باشا فى الحكم ، وقد سارعت النقابات إلى الانضمام اليه ، وفى سنة ١٩٣٣ أعلن عباس حليم تأسيس حزب للعمال يهدف إلى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب المباشر الذى عطلهما صدقى سنة ١٩٣١، ووجوب الاعتراف الرسمى بالنقابات والسعى لتحديد ساعات العمل ، والاخذ بنظام التأمين الاجتماعى ، ونقل الاحتكارات إلى الدولة ، وحل الاوقاف الاهلية ، ولكن سرعان ما أوقف الحزب نشاطه تحت ضغط الحكومة من جهة، ومناوأة كافة الاحزاب الاخرى للحزب الجديد من جهة أخرى .

وأعاد عباس حليم تنظيم الاتحاد عام ١٩٣٤ ، وأنشأ له فروعا ، ولكن النزاع كان قد دب بينه وبين الوفد ، فكون الوفد اتحاداً آخر للعمال سنة ١٩٣٥، مما أحدث انقساما فى صفوف النقابات ، وكان أن انصرف كثير من العمال عن نقاباتهم ، وكان أن هبطت الاشتراكات إلى العشر ، وكان أن أصبح هناك ثلاثة اتحادات فى عام ١٩٣٨ : اتحاد تحت إشراف ما يسمى بالمجلس الأعلى ، واتحاد برعاية الملك ، واتحاد بزعامة عباس حليم (أحد أفراد الأسرة المالكة) .

وكان أن ضعفت الحركة النقابية ضعفاً شديدا . إلاأن كفاح العمال الاقتصادى لم ينقطع رغم عدم وجود الهيئات النقابية ، القادرة على تنظيم هذا الكفاح .

ففى ١٩٣٦ ، وتحت تأثير نجاح الجبهة الوطنية فى فرنسا أواخر عام ١٩٣٥ من جهة ، وتحت تأثير التحركات العمالية والشعبية فى العالم أجمع من جهة أخرى ونظراً لوجود أزمة اقتصادية، جرفت الاسكندرية والقاهرة والوجه القبلى موجة إضراب ، اعتصم فيها العمال بالمصانع ، وتدخل البوليس والجيش بالقوة المسلحة ، فوقعت عشرات من الضحايا ، كما تجددت موجة الاضرابات فى عام ١٩٣٨ نتيجة

سوء أحوال المعيشة .

ثم بدأ العمال يدركون خطر سيطرة العناصر الرأسمالية والإقطاعية وممثليها على نقاباتهم ، وأهمية استقلال الحركة النقابية عن نفوذ العناصر المعادية للعمال، بحكم وضعها الاقتصادى ، فاشتد اتجاه العمال إلى تأسيس نقابات حرة من سلطان السراى والأحزاب والرأسمالية وممثليها .

كما اشتد تحرك العمال من أجل الاعتراف بقانونية نقاباتهم ، وقانونية النشاط النقابى ، ومن أجل انشاء اتحاد عام لنقاباتهم مما اضطر الوزارة القائمة إلى أن تعرض مشروعاً بقانون نقابات العمال ١٩٤٠ ، ولو أن هذا المشروع أخذ يتعثر .

وأحس العمال بضرورة تكوين اتحاد عام لنقاباتهم ، فأسرع بعض العمال إلى إعلان اتحاد لنقابات عمال المملكة المصرية بقيادة عامل منهم ، بدأ نشاطه بالتدخل فى مشكلة العمال العاطلين فى الأيام الأولى للحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ، ولو أن هذا الاتحاد لم يعمر طويلا .

وجاءت الحكومة الوفدية ١٩٤٢ . واضطرت تحت ضغط العمال إلى إصدار قانون النقابات سنة ١٩٤٢ الذى اعترف ، لأول مرة ، بالكيان القانونى للنقابات . ولو أنه حرم العمال الزراعيين من حق تكوين نقابات ، كما حرم على نقابات العمال تكوين اتحاد عام لها ، أو الاشتغال بالأمور السياسية . كما أصدرت الحكومة الوفدية قانون عقد العمل الفردى عام ١٩٤٤ ، وقانون التأمين ضد الحوادث . وكان أن زاد عدد النقابات حتى بلغ ٤٠١ نقابة سنة ١٩٤٤ ، تضم ١٠٤ ألف عضو .

وهكذا أظهر العمال المصريون وعيا نقابياً ، وأدركوا من خلال خبرتهم الذاتية : أهمية تنظيم صفوفهم فى نقابات، وأهمية النقابات كتنظيم لكفاحهم الاقتصادى ، وأهمية استقلال النقابات عن الأحزاب غير العمالية .

لقد كانت نشأة صناعات كبيرة مصرية ، وتجمع العمال فى مصانع كبيرة نسبيا ، بل تركزهم فى مناطق عمالية بأسرها ، أثره فى زيادة وعيهم النقابى . إلا أن حكومات الاقطاع والاحتكار استمرت تشهر حربا حامية على النقابات محاولة تفكيك صفوفها ووضع العناصر الصفراء فى مجالس إدارتها ، وتحطيم كل محاولة لإيجاد إتحاد عام لها ، فكان كل ذلك عوامل إضعاف للتنظيم النقابى فى مصر .

الفصل السابع
الاتجاه الشعبي الجديد

— ١ —

الظروف الدولية

انتهت الحرب العالمية الثانية .

ومنى أبشع ألوان الاستعمار بهزيمة ساحقة . لقد هزمت ألمانيا النازية ، وإيطاليا الفاشية ، واليابان العسكرية .

وكان فى هزيمة الفاشية ، هزيمة للمعسكر الاستعمارى فى النطاق العالمى ، إذ اختفى ، ولو إلى حين من المحيط الدولى ، ثلاث من أقوى الدول الاستعمارية . بل وأصيب الاستعماريون الانجليز والفرنسيون أنفسهم ، بضعف شديد خلال الحرب . لقد هبطت أموالهم المستثمرة فى الخارج إلى الحضيض . وهذه الأموال هى مصدر الأرباح الفاحشة التى يعيش عليها الاستعمار . وتراكمت عليهم الديون لأمريكا ، بل للمستعمرات وشبه المستعمرات . لقد أصبحت انجلترا مدينة لمصر وحدها بقرابة ٥٤٠ مليونا من الجنيهات ، كما أصيبت صناعة إنجلترا وفرنسا بالتخلف ، سواء بالنسبة لأمريكا أو بالنسبة للاتحاد السوفيتى .

وكان لهزيمة الفاشية ، ولإضعاف المعسكر الاستعمارى ، أثر ضخم فى هبة الشعوب فى كل أنحاء العالم مطالبين بالتحرر من القبضة الاستعمارية .

... انتهت الحرب العالمية الثانية ، وخرج الاتحاد السوفيتى مظفراً . وكانت نتيجة هذا الظفر ، أن تجاوزت الاشتراكية نطاق دولة واحدة . فأصبحت معسكراً بأسره . وانقسم العالم إلى معسكرين .

ونظراً لضعف المعسكر الاستعمارى وتأييد المعسكر الآخر لكافة الحركات

التحريرية فقد زادت الحركة التحريرية فى أنحاء العالم قوة ، وخاصة فى الصين وأندونسيا وفيتنام وبورما والملايو وكوريا. وكان لهذا كله أثره القوى .

— ٢ —

تطور الاقتصاد المصرى :

هذا فى الوقت الذى أصاب فيه الاقتصاد المصرى خلال الحرب ، نتيجة انقطاع الواردات ، تطوراً كبيراً . لقد نشأت صناعات جديدة ، وتوطدت صناعات كادت أن تفلس قبيل الحرب .

فزادت رؤوس الأموال المستخدمة فى كافة الشركات المساهمة ، الصناعية منها أو التجارية ، من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٤٥ .

وارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٣٣ مليون سنة ١٩٤٦ .

وكان أن زاد إنتاج النسيج من ١٠٠ مليون متر سنة ١٩٣٩ إلى ١٤٢ مليون متر سنة ١٩٤٧ .

وارتفع إنتاج الغزل من ١٧ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٤١ ألف طن سنة ١٩٤٦ .

وزاد نسج الصوف من مليون متر سنة ١٩٣٨ إلى ٢ مليون متر سنة ١٩٤٦ كما زاد إنتاج الأسمنت من ٣٧٠ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٥٩٠ ألف طن سنة ١٩٤٦ ، وزاد إنتاج زيت البترول الخام من ٢٢٦ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى قرابة ١٫٣٥٠٫٠٠٠ طنا سنة ١٩٤٥ . وزاد إنتاج السكر من ١٥٩ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٢٢٢ ألف طن سنة ١٩٤٧ . وإنتاج الكحول من ٤٫٩ ألف لتر سنة ١٩٣٨ إلى ٩٫٣ ألف لتر سنة ١٩٤٦ . وزيت بذرة القطن من ٥٣ ألف سنة ١٩٣٨ إلى ٨٠ ألف طن سنة ١٩٤٦ .

وقد ارتفع صافى الإنتاج الصناعى من ١٣ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ١٨ مليون جنيها سنة ١٩٤٥ (مقدرة بأسعار سنة ١٩٣٠) .

.. وكان معنى هذا أن زادت الرأسمالية الوطنية المصرية قوة من الناحية الإقتصادية ، فزاد تطلعها إلى مزيد من السيطرة السياسية .

.. وكان معنى هذا أيضا أن زادت الطبقة العاملة عدداً . إذ ارتفع عدد المستخدمين بالصناعة (عمالا وموظفين) فى الصناعات المختلفة واستثمار المناجم والمحاجر من ٢٤٧ ألف طن سنة ١٩٣٧ ، إلى ٥٧٨ ألف سنة ١٩٤٨ أى أكثر من الضعف .

وبلغ مجموع أفراد الطبقة العاملة فى المدن وفق إحصاء سنة ١٩٤٧ ما يزيد عن المليون (١٫٠٤٢٫٢٧٧) بما فيهم عمال البناء والتجارة والنقل والخدمات العامة والشخصية ، يضاف إليهم وفق نفس الإحصاء ما يزيد عن ١٫٤١٠٫٠٠٠ عاملا زراعيا .

وعلى هذا أصبح مجموع الطبقة العاملة المصرية فى المدن والريف قرابة مليونين ونصف مليون عاملا .

فنجد وفق إحصاء سنة ١٩٤٧ التوزيع التالى للطبقة العاملة فيما يسمى بالصناعات الانتاجية (أى الصناعات غير الخاصة بالتصليحات) .

عدد العمال فى المصنع الواحد	عدد المصانع	مجموع عدد العمال
اقل من عشرة عمال	٢٣٫٣٦٢ مصنع	٩٦٫٠٠٠ عامل
من ١٠ — ٤٩ عامل	٢٫٧٩٨ »	٥٨٫٠٠٠ »
من ٥٠ — ٤٩٩ عامل	٥١٩ »	٧٦٫٠٠٠ »
من ٥٠٠ عامل فأكثر	٦٤ »	١٣٧٫٠٠٠ »
جملة	٢٦٫٧٤٣ مصنع	٣٦٧٫٠٠٠ عامل

ويتجلى من هذه الاحصائية حقيقتان: الأولى ، أن التركيب الصناعى فى مصر قد تغير . إذ بعد أن كان الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعى إثر الحرب العالمية الأولى ، مبعثرا بين ورش صغيرة ، نجد الآن تركيزا صناعيا كبيرا . فقد أصبح الجزء الأكبر من الإنتاج محصوراً فى عدد قليل من المصانع المزودة بالآت حديثة نسبياً ، لقد أصبح ٥٨ ٪ من العمال الصناعيين مركزين فى قرابة ٥٨٣ مصنعا ، بل إن قرابة ثلث العمال الصناعيين أصبحوا مركزين فى ٦٤ مصنعا فقط .

والحقيقة الثانية هى اختلاف واضح بين تركيب الطبقة العاملة إثر الحربين

العالميتين — فقد كانت الطبقة العاملة سنة ١٩١٩ ، إذا استثنيا عمال العنابر ، والترام ، وقليل جدا من المصانع الكبيرة ، مبعثرة غالبيتها فى ورش صغيرة ومتوسطة . أما فى عام ١٩٤٦ ، فقد أصبحت الطبقة العاملة مركزة فى مصانع ضخمة ، بل وفى مناطق عمالية بأسرها تضم كل منطقة منها آلاف العمال .

وقد كان لهذا التحول فى تركيب الطبقة العاملة ، عددا وتجمعا ، أثره الكبير فى الحركة الوطنية ما بعد الحرب . إذ كان حتما فى ظل الظروف الدولية القائمة أن تلعب الطبقة العاملة المصرية دوراً رئيسيا ، بل دورا قياديا أحيانا ، بعد أن كان تلعب دوراً ذيليا فى ثورة سنة ١٩١٩ .

— ٣ —

زيادة التمزق فى المجتمع :

ورغم التوسع فى الإنتاج الصناعى ، إلا أن المجتمع المصرى زاد فقراً فى مجموعه . إذ لم يكن هذا التوسع كافيا لمواجهة الاضطراد فى زيادة عدد السكان فالدخل القومى بالنسبة للفرد الواحد كان فى هبوط مستمر .

وإليك الاحصائية التالية من عمل الأستاذ شريف فى بحثه عن «اقتصاديات المنافع العامة» ، مقدرا فيها الدخل القومى بالأسعار الثابتة ، أى بالأسعار الحقيقة ، مستبعدا عامل الارتفاع الملحوظ فى الأسعار .

متوسط سنوات	الدخل للفرد بالسعر الثابت
١٨٨٠ — ١٨٩٧	٧ر٦ جنيها فى العام
١٩١٣	١٢ر٤ » » »
١٩٢١ — ١٩٢٨	١٢ر٣ » » »
١٩٣٠ — ١٩٣٣	٨ر٢ » » »
١٩٣٥ — ١٩٣٩	٩ر٦ » » »
١٩٤٠ — ١٩٤٥	٩ر٤ » » »

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط دخل الفرد إثر الحرب العالمية الثانية

قد هبط عما كان عليه بعد الحرب العالمية الأولى من ١٢٫٣ جنيها إلى ٩٫٤ جنيها . أى بمقدار ١٥٫٥٪ تقريبا !..

ولا يمكن تصور مدى إنخفاض هذا الدخل للفرد ، إلا إذا قارناه بالبلاد المتقدمة وفق الإحصائيات الدولية عام ١٩٢٩ .

البلد	متوسط الدخل	البلد	متوسط الدخل
الولايات المتحدة	١٤٥٣ دولار	الدانمارك	٦٨٩ دولار
كندا	٨٧٠ »	استراليا	٦٧٩ »
نيوزيلندا	٨٥٦ »	بلجيكا	٥١٢ »
سويسرا	٨٤٩ »	فرنسا	٤٨٢ »
السويد	٧٨٠ »	اسرائيل	٣٨٩ »
انجلترا	٧٧٣	ايطاليا	٢٣٥ »

أما مصر فتقدر نفس الإحصائية متوسط دخل الفرد فيها بمائة دولار !

... أضف إلى هذا سوء التوزيع الشديد لهذا الدخل بين طبقات الأمة .

ففى الريف كان هناك ما يقل عن ١٣ ألف إقطاعى يملكون ٣٦٪ من الأراضى ثم قرابة ٢٣ ألف من أغنياء الريف الذين يديرون أملاكهم ويستخدمون العمل المأجور ويملكون ١٢ فى المائة من الأراضى ثم هناك مليونان من متوسطى الفلاحين الذين لا يستغلون عمل الآخرين إلا جزئيا وفى مواسم محدودة .

ثم ١٢ مليون من العمال الزراعيين وفقراء الريف .

وفى المدن كان هناك ما لا يزيد عن ١٠ آلاف شخص . هم كبار التجار وكبار أصحاب الأسهم والسندات وأعضاء مجلس إدارة الشركات . هم الذين يملكون معظم الأرصدة فى البنوك ومعظم الأسهم والسندات وأهم المبانى ! ! .

ثم قرابة مائة ألف من أصحاب المصانع والمتاجر الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ممن يسمون بالرأسماليين الوطنيين .

ثم ٢٦٥ ألف من مستخدمى وموظفى الحكومة والمؤسسات غير الحكومية .

ثم قرابة مليون عامل فى المدن .

ثم مليون ونصف مليون ممن تصورهم الإحصائيات الرسمية بأنهم يقومون بأعمال غير منتجة وغير واضحة .

ولو راعينا توزيع الدخل القومى ، لوجدنا ٦١ فى المائة من هذا الدخل يذهب إلى كبار الملاك وكبار الرأسماليين ... فقد قدر الدخل القومى عام ١٩٤٥ بمبلغ ٥٠٢ مليون جنيه ، ذهب منه ما يزيد على ٣٠٨ مليون جنيه فى شكل إيجارات وأرباح وفوائد !!

بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى فى العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيها وفق إحصائيات سنة ١٩٥٠ ، أى لو راعينا ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام ، كما أن متوسط الأجر السنوى لعمال المدن وفق إحصائيات ١٩٤٢ لا يزيد عن ٣٥ جنيها ، أى ثمانية جنيهات أجر حقيقى فى العام الواحد !!

.. وحتى هذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على مقدار ما كانت تعانيه مصر . فقد قدرت مصلحة الإحصاء فى عام ١٩٤٢ أن ما يلزم لعامل وزوجته وأربعة أولاد ، لا يقل عن ٤٣٩ قرشاً فى الشهر طعاما وكساءاً ، وذلك وفق الأسعار الرسمية . لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى هذا الوقت .

ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى سنة ١٩٤٢ لا يتجاوز ٢٩٣ قرشاً فى الشهر .

أى أن الأغلبية الكبرى للطبقة العاملة فى المدن تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريبا .

ولا شك أن حالة العمال الزراعيين أسوأ من عمال المدن ، وأن حالة أشباه العمال ممن لا يقومون بأعمال واضحة أكثر سوءا .

هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه فى سنة ١٩٤٢ إلى قرابة عشرين مليون جنيه عام ١٩٤٦ ، يذهب أغلبها إلى جيوب الاحتكاريين من أجانب ومصريين .

كما ارتفعت إيجارات الأراضى الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، يذهب معظمها إلى جيوب الإقطاعيين .

من هذا الواقع الاقتصادى ، نستطيع أن ندرك طبيعة المرحلة الجديدة للحركة الوطنية ، فلم تكن موجهة ضد الاستعمار فحسب ، وإنما موجهة ضد الاحتكار والاقطاع معاً ، فلم يكن الاحتكار والاقطاع سنداً للاستعمار فحسب ، وإنما كانا من أبشع المستغلين للجماهير الكادحة .

— ٤ —

معسكر الشعب ومعسكر الاحتلال

انتهت الحرب وكانت الحكومة القابضة على أزمة الحكم ، إذ ذاك ، هى حكومة السعديين والدستوريين ، حكومة الاحتكار والاقطاع . وعلى رأسها السراى .

وانتظر الشعب من الحكومة لعلها تصنع شيئاً ، ولكنها لم تصنع شيئاً .

وبدأ الرأى العام يزداد سخطا ، حتى لقد انعكس هذا على شركاء النقراشى فى الحكم ، فخرج حسين هيكل ، رئيس الأحرار الدستوريين ، فى تصريح له فى « الأهرام » يقول :

« إن النقراشى باشا رأى أن يسلك فى سبيل تحقيق هذه السياسة ، خطة من المجاملة لوزارة الخارجية البريطانية ، تقديراً لموقف انجلترا الدقيق الحاضر ، حتى لقد آخذه بعض من يرون فى المجاملة السياسية ضررا . ولم تغير هذه المؤاخذة خطة رئيس الوزراء فى سياسة الأخذ والرد وحسن المجاملة » (يناير ١٩٤٦) .

هذا فى الوقت الذى خرج فيه وزير خارجية مصر يقول : « لقد ظلت بريطانيا ومصر شريكتين مدة تزيد على نصف قرن ، ولست أزعم أن هذه الشركة كانت متجانسة على الدوام ، ولكن زمن العلاقات غير الودية قد انقضى ، وخرجت الدولتان من الحرب تربطهما أواصر الصداقة برباط أقوى مما كان فى أى وقت مضى » .

لا تنسى أنه وزير خارجية مصر لا بريطانيا هو الذى يصرح بهذا !

وفى الوقت الذى طالبت فيه العناصر الواعية بعرض قضية مصر على مجلس الأمن وإخراجها من نطاق العلاقة الثنائية بين انجلترا ومصر ، نرى عبد الحميد

بدوى باشا مندوب الحكومة فى هيئة الأمم يقول فى تصريح له فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٦ :

« إنه لا يعتقد أن من شأن مجلس الأمن أن يتناول أية مشكلة تتعلق بمصر أو العالم العربى . إن موقف هذه الدول من مشكلاتها مما لا يحتمل أن يكون مصدر تهديد للسلام والأمن الدولى ، مما لا يجعلها بناء على ذلك من اختصاص مجلس الأمن » .

هكذا كانت خطة ممثلى الاحتكار والإقطاع فى مصر : أن تبقى معاهدة ١٩٣٦ وأن يبقى التحالف ، وأن تبقى التبعية لانجلترا ، وأن تبدأ المطالبة ببعض تسويات عندما تفرغ بريطانيا من مشاكلها !

موقف الوفد

وأخذ الوفد فى ذلك الوقت ، وقد كان فى المعارضة ، يشدد الحملات الصحفية تحت شعار الجلاء ووحدة وادى النيل ، ويعيب على الوزارة كل حركة من تحركاتها .

ولكن وفد سنة ١٩٤٥ لم يكن وفد سنة ١٩١٩ .

لقد تهادن مع الاستعمار بعقده معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وأثيرت الشكوك حول مجيئه للحكم فى سنة ١٩٤٢ ، فوصف بأنه لم يأت إلا على أسنة الحراب البريطانية ، ورغم أن هذه الحملة على الوفد قد شنتها أبواق السراى وأحزاب الإقطاعيين والاحتكاريين ، إلا أنه كان فيها جانباً من الصدق ولا شك . كما جربه الشعب فى الحكم أكثر من مرة ، فوجده متخاذلا ضعيفاً متردداً فى تحقيق المصالح الشعبية ، متخاذلا مع الاستعمار والاقطاع والاحتكار .

كما تسربت إلى قيادته بعض العناصر الاقطاعية ، وخضع لنفوذ بعض كبار رجال المال . .

وكان أن انفضت عنه جماهير كثيرة ، وخاصة فى المدن فلم يصبح الوفد قادرا على تنظيم الجماهير أو حشدها أو تحريكها ، إنما أصبح عماده أساساً ، الإثارة الصحفية ، التى لا تنتهى إلى حشد أو تعبئة أو برنامج واضح محدد ، أو حلول عملية .

أفكار جديدة

وبدأ التفكير العلمي للتاريخ وللحركة الوطنية يسود بعض الأجزاء المتقدمة من الطلبة والعمال ، وأخذوا يعبرون عن أفكارهم هذه في نوادٍ ومجلات مختلفة ، وتمخضت هذه الأفكار عن تحديد دقيق للأماني القومية .

وفي أواخر ١٩٤٥ ، كان الاتحاد العالمي لنقابات العمال قد أعلن عن مؤتمره التأسيسي الأول ، وأهاب باتحادات العمال ونقاباتها ،أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك في المؤتمر ، وكان أن قامت في مصر هيئتان للعمال: اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصري ، ثم مؤتمر نقابات عمال القطر المصري .

واستطاعت القروش التي جمعها العمال المصريون أن تبعث إلى المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي للنقابات، الذي عقد في باريس في أكتوبر سنة ١٩٤٥ بوفدين، وفد يمثل اللجنة التحضيرية، ووفد يمثل المؤتمر . وأمكن في باريس توحيد الوفدين .

. . . ولم يكتف مندوبو العمال المصريين بمناقشة مشاكل الأجور والبطالة وساعات العمل . وإنما وضعوا على رأس الموضوعات التي قدموها المسائل الآتية :

* العمال المصريون يطالبون بطرد القوات الأجنبية من وادي النيل .
* الاستعمار البريطاني وأثره في تأخر الصناعة المصرية .
* الاستعمار البريطاني ومحاربته للحركة النقابية في مصر .
* الاستعمار البريطاني والمشكلة الزراعية .
* الاستعمار البريطاني عدو الحريات .

وكان أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمي للنقابات ، قرار يندد بالاستعمار البريطاني وأعوانه في مصر .

لقد بدأ الوعي الوطني على أسس علمية واضحة يتسرب إلى صفوف المثقفين وإلى بعض أجزاء الطبقة العاملة المصرية .

مذكرة النقراشي

واشتدت حملة الصحافة المصرية المعارضة ، كما بدأ الرأي العام يزداد سخطاً على حكومة النقراشي، لإغفالها المطالب المصرية الوطنية ، ولوقوفها موقف الصمت.

حتى ليقول راديو موسكو : « إن الصحافة المصرية تطالب بانسحاب القوات البريطانية من مصر ، والحكومة البريطانية مشغولة جدا فى الوقت الحاضر ، فلا تستطيع درس المطالب المصرية ، مما أثار دهشة الشعب واستيائه الشديد » .

واضطرت الحكومة النقراشية أن تصنع شيئاً آخر الأمر ... وكان أن تقدمت — فى خفية من الشعب — بمذكرة هزيلة إلى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، تطالب باعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، كى تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة ، وتطالب بسحب القوات البريطانية فى زمن السلم ، إذ « أنه من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين ... وأن مصر ستزيد من قواتها العسكرية حتى تكون قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها » ، وأن تكون علاقات مصر مع بريطانيا مستقرة على أساس من التحالف . واثقة أن حليفتها بريطانيا ستشاركها هذا الرأى » .

فمذكرة النقراشى تضع مبدأ التحالف مع بريطانيا كأساس محدد للعلاقات المصرية البريطانية .

وانتظر النقراشى . فجاءه رد الحكومة البريطانية بعد قرابة شهر ليقول : « إن المبادىء الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها ... إن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود ، التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية فى أثناء الحرب » .

كأن مصر ومجموعة الأمم الامبراطورية شىء واحد !

ثم استطرد الرد : « أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحها » .

نظرية المشاركة الحرة ، هى نفس نظريه الحلف المشترك .

واشتد سخط الشعب عندما اطلع على المذكرتين : النقراشية والبريطانية ، واشتدت حملة الصحافة الوفدية .

وقرر الشعب أن يتحرك بنفسه .

— ٥ —

مذبحة كوبرى عباس

وبدأت الإضرابات ... إضراب كلية اللغة العربية عن الطعام ، ومبيتهم فى الفصول ، وبدأت الاحتجاجات : اللجنة التنفيذية العليا للطلبة تحتج ، اتحاد خريجى الجامعة يصدر بياناً مطولا ، متناولا مذكرة الحكومة والرد البريطانى ، اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الجامعة والمعاهد العليا تقرر فى ٨ فبراير دعوة الطلبة إلى عقد مؤتمرات فى معاهدهم لمناقشة الحالة الحاضرة .

وعقد مؤتمر جامعى يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ .

وتجمع الطلبة ليخرجوا فى مظاهرة ضمت بضعة آلاف منهم ، وتحركت المظاهرة نحو قصرعابدين ، وكان شعارها : « الجلاء ! لامفاوضة إلا بعد الجلاء » .

وبلغت المظاهرة كوبرى عباس ، ووجده الطلبة مفتوحا ، وصمم الطلبة على اجتيازه ، وحاصرتهم قوة البوليس من الجانبين ، وكانت تحت قيادة ضابط إنجليزى ، وانهالت على الطلبة بالضرب بالعصى الغليظة فى قسوة متناهية ، وأطلقت قوات البوليس أعيرة نارية ، حتى لقد اضطر بعض الطلبة إلى الإلقاء بأنفسهم فى النيل .

وكانت مذبحة كوبرى عباس .

وهبت المظاهرات محتجة فى الإسكندرية والزقازيق والمنصورة والسنبلاوين.

وتجمع طلبة الإسكندرية ، واتجهوا إلى حى كرموز ، حيث قاموا بمظاهرة كبيرة .

وقتل ثلاثة فى الإسكندرية ، وثلاثة فى الزقازيق ، وواحد فى المنصورة .

وتعددت المظاهرات رغم هذا ، وتعددت الجنازات الصامتة ، وقامت معركة بين الطلبة المحتشدين فى قصر العينى ضد البوليس ، استمرت يوماً كاملا .

واضطرت الوزارة إلى الاستقالة فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ .

ولكن السراى تحدت الشعب ، واختارت إسماعيل صدقى ، رئيس اتحاد الصناعات ، وعضو مجلس إدارة شركة القناة ، لرئاسة الوزارة .

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

ولكن الشعب رد على تحدى السراى بتحد مقابل له ، فكان أن استمرت المظاهرات ، من جانب مختلف المدارس ومختلف الأحياء .

كما أصدرت لجنة مشتركة من الطلبة فى ١٧ فبراير ميثاقاً وطنياً :

- الجلاء التام براً وبحراً وجواً عن كل شبر من أراضى وادى النيل .
- دولية القضية المصرية .
- التحرر من العبودية الاقتصادية ...

وختمت ميثاقها ببيت من الشعر :

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلى ولا بد للقيد أن ينكسر

وكان هذا الميثاق يمثل تقدماً سياسياً كبيراً ، فلم يعد شعار الأجزاء الواعية من الشعب : الجلاء ووحدة وادى النيل ، الوحدة التى كانت تتيح للاستعمار الفصل ما بين كفاحى الشعب ، بدعوى أن مصر لا تريد للسودان استقلالا ، وإنما تريد أن تفرض عليه الوحدة فرضاً ، وإنما غدا الشعار : الجلاء التام عن مصر والسودان معاً . كما أن الحرب الباردة بين المعسكرين لم تكن قد أعلنت بعد ، فكان لمجلس الأمن وهيئة الأمم قوتهما المعنوية . لقد تدخل مجلس الأمن تدخلا ناجحاً فى استقلال سوريا ، فكان عرض القضية إذ ذاك على مجلس الأمن من نسب الأوقات .

ولكن الطلبة أحسوا أن هذا لا يكفى ، وتطلعوا حولهم ، ماذا عساهم صانعين؟ وبدأت الاتصالات بين الطلبة والعمال .

وكان أن تكونت فى مدرج كلية الطب بالقاهرة « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » .

وأصدرت اللجنة قراراً هاماً ، ننشره بنصه ، نظراً لأهميته كوثيقة تاريخية تسجل مرحلة جديدة فى المعركة الوطنية :

« قررت نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية ، أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير

١٩٤٦ يوم الجلاء ، يوم أضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه .

يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التى تشترك فيها كل عناصر الشعب المصرى متكتلة ، حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة .

يوم إشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع ، أن الشعب المصرى قد أعد عدته للكفاح الإيجابى ، حتى ينجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جاثما على صدورنا منذ ٦٤ عاماً .

يوم هو وثيقة فى أيدى المفاوضين المصريين ، يقدمونها دليلا للمستعمر على أن الشعب المصرى مصمم على ألا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان .

يوم يقظة عامة للشعب المصرى، يؤكد فيها أنه لن يقبل أى انحراف أو تهاون فى حقه فى الاستقلال والحرية .

يوم تتعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ، ومعاهد العلم والمصانع فى جميع أنحاء القطر .

إن جلال هذا اليوم ليهيب بنا جميعاً ألا ننحرف بقضيتنا المقدسه إلى شغب أو تخريب أو إخلال بالأمن العام .

فلنرفع جميعاً لواء الوطن عالياً ، ولنثبت وحدتنا التى لا تنفصم، عمالا وصناعاً ، طلبة وتجاراً وموظفين، شعباً متكتلا ، يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستعباد،

...

... وفى هذا اليوم ، يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، سارت مظاهرة تضم مايزيد عن الأربعين ألفاً ، وقيل مائة ألف ، وأخذت تطوف بأهم شوارع القاهرة ، حتى بلغت ميدان التحرير (الإسماعيلية سابقا) .

وهنا تصدت لها أربع سيارات بريطانية مصفحة ، واقتحمت الجموع لا تعبأ بشىء ، وكان مستحيلا إفساح الطريق لها ، فسقط قتلى وجرحى ، وغضبت الجموع ، واستولت على السيارات البريطانية وأشعلت فيها النيران .

وكان أن أطلقت جنود الإحتلال الرصاص على المتظاهرين من معسكرهم ، فخلع بعض العمال والطلبة ملابسهم وغمسوها فى بنزين السيارات المصفحة التى

حطموها ، وزحفوا على بطونهم وأشعلوا النار فى الحواجز الخشبية التى كان يحتمى وراءها جنود الاحتلال .

وحاول بعض المتظاهرين الاستيلاء على السلاح من مخزن الذخيرة ، كما اقتحم البعض الآخر العمارات التى كانت تطلق منها رصاصات غادرة على المتظاهرين .

ونزلت القوات البريطانية المسلحة فى الشوارع ، ولكن المظاهرات لم تنقطع طول اليوم . بل خرجت من حى باب الشعرية سيدات من لابسات الملاءة والبرقع هاتفات : « أولادنا فداء مصر ! » .

وسقط من الشهداء ثلاثة وعشرين قتيلا و ١٢١ جريحاً ، نذكر منهم : أحمد سيد أحمد سالم ، حسن حامد حسن ، محمد فهمى ، محمد أبو النصر ، ومواطنون آخرون .

وفى كل مكان فى أنحاء القطر ، خرج العمال والطلبة جنباً إلى جنب يحتفلون بيوم الجلاء : فى الإسماعيلية ، وسمنود ، والمحلة الكبرى ، وطنطا ، ودكرنس ، والزقازيق ، وبورسعيد ، ومنيا القمح ، وزفتى ، وقويسنا ، والسنبلاوين .

وخرج صدقى على الشعب ليقول فى بيان له :

« إن المظاهرات السلمية التى قامت صباح اليوم ، قد تحولت بفعل الأيدى التى لم تعد خافية ، واندس عناصر من الدهماء فى صفوف الطلبة الأبرياء ... كل هذا حولها إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر ... إن المظاهرات السلمية البريئة التى كان عمادها الطلبة الأبرياء ... انقلبت ، مع الأسف الشديد ، إلى مظاهرات اختفى منها عنصر الطلبة والمتعلمين » .

.. العمال فى نظر رئيس اتحاد الصناعات هم الدهماء ، ومقاومة الاحتلال ، والرد على الاعتداء هو الشر . ثم لا كلمة واحدة عن اعتداء السيارات المصفحة البريطانية ، ولا عن رصاص البريطانيين

وجاء رد الطلبة حاسماً ، إذ اجتمعت « اللجنة التنفيذية للطلبة وقررت :

١ ــ إعلان الحداد العام .

٢ ــ الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطنى يوقع عليه جميع الزعماء ، يلزمهم عدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطانى ،

يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة .

٣ ــ سحب الموظفين الانجليز من البوليس المصرى .

٤ ــ استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب ، ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء .

... واجتمعت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » وأصدرت القرارات الآتية :

• إقامة صلاة الغائب يوم الحداد العام .

• مطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فوراً عن المدن الكبرى .

• إصدار تصريح واضح ، أن يكون أساس المفاوضة هو تحديد يوم للجلاء التام عن وادى النيل .

• تستنكر اللجنة الحظر الذى أقامته الحكومة على الصحافة بعدم نشر أنباء الحركة الوطنية ...

.. وسرعان ما أصدرت اللجنة الوطنية ميثاقاً وطنياً جاء فيه :

« لما كان الجلاء مطلباً أساسياً ، إذ بدونه لا تتحقق سيادة الأمم ، ولا نتصور أن توجد أمة حرة ، وهى ترزح باحتلال الجنود الأجانب .

ولما كان الجلاء مطلباً لا يحتمل المساومة ولا التجزئة ، بل لا بد أن يكون جلاء تاما .

لذا فاللجنة الوطنية تطلب من المسئولين المصريين ، أن يعلنوا أنهم لن يقبلوا الحكم أو المفاوضة ، إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالموافقة على الجلاء عن وادى النيل ، فإذا رفضت هذا المطلب العادل ، فيجب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدولى فوراً ، كما نطلب من الحكومة إعلان هذا المطلب رسمياً لدى الانجليز من الآن ... » .

ولكن حكومة كبار الرأسماليين كانت تعد العدة لغير ذلك ، كانت تمهد كل شىء ، لإجراء مفاوضات مع المستعمر ، مهما كان الثمن .

يوم عالمى

ولم يكن يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم مصر فحسب ، وإنما كان يوم الهند

أيضاً ، إذ طاف شوارع بومباى بعد ظهر نفس اليوم ، ألوف من رجال سلاح الطيران الهندى ، هاتفين : لتحي الثورة ! واعتقل ٢٨ بحاراً فى الأسطول الهندى لرفضهم إطاعة الأوامر بالانصراف إلى أعمالهم ، وزاد التمرد إتساعاً وخطورة فى صفوف البحارة ، وتضامن الشعب مع البحارة ، وأعلن عمال الترام فى كلكتا فى الهند إضراب ٢٤ ساعة ، فتضامن معهم موظفو سلاح الطيران الهندى .

واصطدم الشعب الهندى بالقوات المسلحة البريطانية ، فسقط منه ٢٥ شهيداً و ٥٠٠ جريح .

ولهذا أصبح يوم ٢١ فبراير يوماً عالمياً ، يحتفل بذكراه شباب العالم أجمع ، باعتباره يوماً ، هب فيه شعبان عظيمان كالشعب الهندى والمصرى ضد الاستعمار وفى تحركات دامية .

٤ مارس

ورغم الاضطهادات التى تعرضت لها اللجنة الوطنية من جانب الحكومة ، ورغم حظرها على الصحف نشر أنباءها وقراراتها ، ورغم تضييق الحكومة على اجتماعاتها ، فإنها زاولت نشاطها ، وقررت أن تحدد يوم الاثنين ٤ مارس ١٩٤٦ ، يوم حداد وطنى عام على شهداء ٢١ فبراير .

وذهب أعضاء اللجنة إلى الحكومة ، مطالبين باشتراك الجيش والبوليس والموظفين فى حداد ٤ مارس .

وأسرع صدقى إلى مقابلتهم ، وحاول أن يثنيهم عن قرارهم هذا ، بدعوى أن السفارة البريطانية قد أنذرته بنزول القوات المسلحة البريطانية لضرب المتظاهرين . وطلب منهم أن يتركوه يعمل فى هدوء .

ورد مندوبو العمال والطلبة أنه إذا لم تشترك الحكومة فى يوم الحداد ، فالشعب هو الذى سيقيم الحداد ، وأنه إذا كان هناك من خطر من نزول قوات الإحتلال ، فإن الشعب مستعد أن يرد الاعتداء ، وأنه إذا كانت الحكومة تريد أن تسجل لنفسها صفحة وطنية ، فلتصرح بحمل السلاح ، ولتمد الشعب بالسلاح .

... وجاءت صبيحة ٤ مارس ... فإذا الصحف محتجبة والمتاجر والمقاهى

والمحال العامة مغلقة ، والمدارس مضربة ، والمصانع فى جميع أنحاء القطر معطلة .

لقد استجاب الشعب المصرى بأكمله لقيادته الوطنية الجديدة .

وكاد اليوم يمر بسلام ، لولا جنود الاحتلال ، فقد سارت مظاهرة سلمية من العمال والطلبة فى الاسكندرية ، ومرت بأحياء عديدة من المدينة ، وفشل البوليس فى تفريقها . ولما بلغت المظاهرة فندقاً مخصصاً لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية ، شاهدت العلم البريطانى مرفوعاً على الفندق ، وكان رفعه فى هذا اليوم بالذات ، تحدياً صريحاً للشعور الوطنى .

ونجح المتظاهرون — رغم رصاص البوليس — فى إنزال العلم وتمزيقه . وسارت الجموع تحمل قتلاها ، ففوجئت فى شارع سعيد الأول بعيارات نارية تطلق من نوافذ البيت رقم ١٤ ، لقد كان يقطن الأدوار العلوية من هذا البيت بعض جنود الإحتلال .

فغضبت الجموع ، وصممت على اقتحام البيت ، وحال بينها البوليس بالرصاص . واندفعت الجموع ، حتى إذا ما بلغت كشك البوليس الحربى البريطانى بميدان سعد زغلول ، انتزعوا لافتته ، فأطلق عليهم الانجليز الرصاص ، فلم تعبأ الجماهير برصاصهم ، وهاجمت الكشك وأحرقته وقتلت العساكر البريطانين القائمين فيه . وبلغ عدد القتلى من المصريين ٢٨ والجرحى ٣٤٢ .

وقام العمال والطلبة السودانيون فى الخرطوم وأم درمان بمظاهرات قوية فى ١٣ مارس ١٩٤٦ مشاركة لشعب مصر فى كفاحه ضد الاستعمار .

لقد تحرك الشعب المصرى ، وتحرك الشعب السودانى تحت قيادة من نوع جديد .

• • •

كما كان للحركة الوطنية أثرها فى التنظيمات الاقتصادية للعمال ، فتكون « مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى » الذى ضم ممثلى عشرات من النقابات الكبيرة ، ووضع برنامجا يحدد أهداف العمال ، ووضع على رأس هذا البرنامج : الاستقلال التام سياسياً واقتصادياً ، والجلاء التام عن وادى النيل .

إرهاب

إلا أن خطة حكومة كبار الماليين كانت القضاء على القيادات الجديدة للحركة الوطنية ، وذلك بتحطيم « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » ، فدفع صدقى بعض صنائعه إلى تكوين ما أسموه « اللجنة القومية » ، وفتح لها أبواب النشر المختلفة ، هذا فى الوقت الذى حرم فيه على الصحف مجرد الإشارة إلى اسم « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » .

وكانت كل هذه المحاولات لتحطيم الحركة الوطنية والحركة العمالية تستهدف :

(١) التمهيد لإجراء مفاوضات مع الانجليز .

(٢) حماية مصالح كبار رجال المال على حساب العمال .

لقد خفض صدقى ضريبة الأرباح الاستثنائية من ٧٥ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، فى وقت انتشرت فيه البطالة بين صفوف العمال ، حتى لقد بلغت المائة ألف . واستبقى صدقى الضباط الأجانب فى البوليس المصرى إسترضاء للمستعمر ، وخدم صدقى شركة القنال بأن أصدر مرسوماً يعفيها من شرط الدفع بالذهب .

ولكن المقاومة الشعبية استمرت لا تهدأ . واستمرت معارضة الصحف الوفدية وغيرها ، وأخذت المفاوضات مع المستعمر تتعثر .

وأصدرت اللجنة الوطنية نداء فى ١٩٤٦/٧/٨ نشرته « الأهرام » منادياً بقطع المفاوضات ، واعتبار قضية وادى النيل قضية دولية واجبة العرض على مجلس الأمن ، واعتبار يوم ١١ يوليو ، يوم ضرب الانجليز للاسكندرية ، يوم تجديد الجهاد الوطنى .

وأمضى ممثلو خمسة عشر هيئة شعبية نداء فى ١٩٤٦/٧/١٠ جاء فيه :

« غداً يحل موعد الذكرى المؤلمة (لضرب الاستعمار للاسكندرية) ... فإلى جميع طبقات الأمة وهيئاتها ، نهيب باظهار الشعور الوطنى على حقيقته ، فى هذا اليوم الذى يحمل مزيجاً من الألم والكفاح المرير فى سبيل الحرية » .

• • •

ورأى صدقى عندئذ أن يضرب ضربته ... فاعتقل فى ليلة ١٠ يوليو ١٩٤٦ المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين والعمال ، كما صادر عدداً من الجرائد وأغلق عدداً من النوادى .

وبدأت المفاوضات إثر هذا الاعتقال . تقل تعثراً ، وانتهت إلى مشروع صدقى — بيفن فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ . واضح فيه مقدار الصلة الوثيقة التى تربط كبار رجال المال فى مصر بالمستعمر الأجنبى ، إذ وافق صدقى على « إنشاء لجنة مشتركة للدفاع ، مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين (المادة الثالثة » ...

« وأن يتعهد الطرفان بألا يبرما تحالفاً ، أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد إحداهما (المادة الرابعة) » .

وتعهدت بريطانيا أن تجلو عن مصر نهائياً فى أول سبتمبر ١٩٤٩ ، مقابل هذا . ولكن هذا التعهد منها كان فى الواقع مجرد حبر على ورق ، مجرد مخدر لقبول فكرة الحلف المشترك التى رفضها الشعب تماما .

وقد اتضحت نيات المستعمر بالنسبة لهذا الوعد فى مفاوضاته مع الوفد طوال عامى ١٩٥٠ و١٩٥١ . إذ قال فيلد مارشال سليم فى مفاوضاته مع النحاس :

« سيكون من العسير جداً أن أوصى حكومتى بقبول الجلاء التام ، فاذا انسحبت القوات البريطانية من مصر ، فسيكون لذلك أثر وخيم على الحرب الباردة ضد روسيا ... ولست أدرى كيف يستطاع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية » .

وعند ما قال الدكتور صلاح الدين للسفير البريطانى :

« هل كان فى نيتكم ، عندما وافقتم على مشروع صدقى — بيفن ، أن تحتفظوا بهذه القاعدة فى مصر بعد تمام الجلاء فى سبتمبر ١٩٤٩ ؟ » .

أجاب السفير البريطانى :

« أحس أنكم بسؤالكم هذا قد أخذتمونى على غرة ، وعلى غير استعداد ، على أنى يمكن أن أقول لكم إنه كان مزمعاً نقل القاعدة كلها ، ولكن الموقف فى ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن » .

... وكرر السفير البريطانى هذا المعنى بشكل أوضح فى جلسة أخرى حين قال : « يجب على الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية ، وهى أن الجلاء الكامل الناجز لا يتفق مع الدفاع عن البلاد » .

وألقى مستر موريسون — وزير خارجية انجلترا — فى ٣٠ يوليو ١٩٥١ خطاباً جاء فيه :

« لم يعد وجود القوات البريطانية فى مصر اليوم مسألة لا تعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما ، فنحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء الغرب ، مسئوليات كبيرة فى الشرق الأوسط ، ومصر هى مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه ، والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد فى أى صراع دولى ، ما هو إلا سراب خادع » !

واضح من هذا ، أن التعهد بالجلاء فى مشروع صدقى — بيفن ، كان هو الآخر سرابا خادعا ، يمكن الرجوع فيه باسم تغير الظروف ، باسم الحرب الباردة ، وباسم الدفاع المشترك الذى وافق عليه صدقى .

والدفاع المشترك كان حتما سيجرنا إلى قيادة مشتركة تضم أمريكا وتركيا وفرنسا ، الخ . بحجة دفع الخطر الشيوعى .

وهكذا كان مشروع صدقى — بيفن ، سيجرنا حتما إلى أن نتحول إلى قاعدة عسكرية لصالح الاستعمار .

وقد أدرك الشعب — بفضل الوعى الجديد الذى اكتسبه — خطر الحلف المشترك ، ولذا كان الاحتجاج على هذا المشروع عنيفا حاداً متواصلا ، فقامت عديد من المظاهرات ، واشتدت حملة الصحف المعارضة ، مما كان له أثره فى نفس الوفد الرسمى الذى كونته الحكومة لإجراء المفاوضات ، إذ رفض المشروع سبعة من أعضائه ، فكان أن حل صدقى هذا الوفد الحكومى الذى كونه هو بنفسه !

.. واضطر صدقى أن يلقى بتصريح عن الاتفاق بالنسبة للسودان ، للتمويه على الشعب ، ولكن هذا التصريح لم يكن يتفق وأهداف الاستعمار البريطانى ، فاستنكره . وكان أن استقال صدقى . ودفن مشروع صدقى — بيفن باستقالته .

ولم يجد الاستعمار مفراً إزاء الضغط الشعبي المتفاقم إلا أن يجلو عن القاهرة والاسكندرية ، ويكتفي باحتلال منطقة القنال .

وهكذا انتصر الشعب على مؤامرات الاستعمار وكبار رجال المال ، رغم كل كبت وإرهاب .

وذلك بفضل الوعي الجديد والدور الذي قامت به القيادة الشعبية الجديدة .

طبيعة القيادة الشعبية الجديدة

لقد كانت القيادة الشعبية هذه تمثل جبهة وطنية ، ليست تابعة لحزب من الأحزاب التقليدية . أما نوع تفكيرها ، فيكفي أن نورد هنا مقتطفات من خطاب ألقاه صدقي في مجلس الشيوخ يوم ١٥ يوليو ١٩٤٦ ، مبرراً به حملته الإرهابية . لقد كان هذا الخطاب يضم بدوره نماذج من كتابات وتفكير هذه القيادة الجديدة :

- « الحكومة تزيد الأغنياء غنى ، والفقراء فقراً . إن جانباً ضخماً من ثروة مصر تحتكرها أقلية من الناس لا تبقى لغالبية الشعب غير المرض والفقر والجهل . إن الباشوات الرأسماليين يشتركون في مجالس إدارة عدة شركات ، بلغ استغلالها للشعب حداً كبيراً ، ولا هدف لها غير توفير الأرباح الفاحشة لحفنة من كبار الرأسماليين » .
- « إن جموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية » .
- « إن القوانين في معظمها لمصلحة الرأسمالية » .
- « الناس سواسية كأسنان المشط ، وإن في هجرة الرسول إلى المدينة معنى الثورة على الجوع والفقر ... » .
- « يجب على الطبقات الشعبية أن تقوم اليوم، بالدور الرئيسي في الحركات الوطنية ، لأن الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار » .
- « إن سوء توزيع الثروة القومية يتطلب إعادة توزيع الأرض ، ومنحها الفلاحين في شكل ملكيات صغيرة ، وإنشاء نظام تعاوني » .
- « إن الشرق يتحرر، لا بالمهادنة والاستجداء ، ولكن بالعنف والثورة .. وفي مصر ثورة تأخذ نيرانها في ازدياد كل يوم . بل كل ساعة » .
- هل يجدي مع الأحرار قضبان وسجان

إذا كنا شـــرارات فنحن اليوم بركان ... »
يا أخى . تنعم الـكلاب لدى القوم
ونشقى ، فيالها من مضحكات
أطلق الثورة التى تسكر الصـــدر
وجفف دمـــوعك المـاضيات
هى حرب الحيــاة ، إما حيـاة
وإما ممـات يكن معنى الحياة ... »

هذه بعض المقتطفات التى أوردها صـدق من الصحف والمجلات التى تمثل الوعى الجديد والقيادة الجديدة .

وواضح من هذه المقتطفات أنها لم تكن موجهة ضد الاستعمار والأحلاف الاستعمارية والحلف المشترك فحسب. وإنما موجهة أيضاً ضد الإقطاع والإحتكار، ومن أجل رفع مستوى الشعب وتخفيف عبء الاستغلال البشع الواقع عليه .

كما بلورت الأهداف الوطنية والديموقراطية فى شعارات الجلاء عن وادى النيل ، دون قيد أو شرط ؛ رفض الأحلاف الاستعمارية ؛ رفض حلف مشترك مع الاستعمار ؛ القضاء على الإقطاع والإحتكار ؛ حق تقرير المصير للشعب السودانى ؛ الـكفاح المسلح سبيل التحرر .

أوجه قوة وأوجه ضعف

لم تعمر اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إلا بضع شهور ، لقد وقعت فى أخطاء تدل على عدم نضجها النضج الـكافى ، فقد استمر نشاطها قاصراً على المدن فى صفوف الطلبة والعمال والحرفيين ، فلم تمتد إذ ذاك إلى الفلاحين . والفلاحون هم جيش الثورة الوطنية .

كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها ، فلم تسارع إلى خلق لجان ذات جذور عميقة بين صفوف الشعب ، فاستمرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، لجنة علوية ، ليس لها لجان فى كل مصنع ، وشارع ، وحى ، وفى كل كلية ومدرسة .

كما أن أهم ما كان يعيب هذه النواة لقيادة شعبية جديدة ، هو انقسامها ،

فكان عدم التوحيد فى قياداتها من أهم مصادر الضعف فى نشاطها .

ولهذا لم تستطع أن تدفع بالحركة الوطنية دفعات أكبر للامام ، ولكنه من الخطأ أن نتصور أن انتهاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، كان معناه انتهاء القيادة الشعبية الجديدة ، المتميزة عن الأحزاب التقليدية ، لقد استمرت باقية ، وبرزت لها صحف أخرى .

لقد أصبحت — رغم أخطائها وانقسامها وضعفها — قوة سياسية فى مصر ، تلعب دورها فى تاريخ الحركة الوطنية ... فهى لا تلبث أن تنتعش وتزدهر من جديد ، مستفيدة من أخطائها .

الفصل الثامن

معركة القنال

— ١ —

الظروف الدولية:

أصيب المعسكر الاستعمارى بأكبر نكبة أصابته فى تاريخه ، منذ انتصار الثورة الاشتراكية فى اكتوبر سنة ١٩١٧ . لقد تحررت الصين من القبضة الاستعمارية فى أواخر سنة ١٩٤٩ ، وأقامت حكومة ديموقراطية شعبية ، تقف بالمرصاد للاستعمار فى كل مكان .

وكانت ثورة فيتنام الشمالية على أشدها . وكانت الحركة الثورية فى إندونسيا تسير من نجاح إلى نجاح . وكانت الهند قد اتخذت طريقا مستقلا فى سياستها ، إثر جلاء القوات البريطانية من أراضيها .

كما ظهر فشل الاستعمار واضحاً فى كوريا ، فرغم حشده كل قواه العسكرية المزودة بأحدث الأسلحة ، ضد بلد صغير ، إلا أنه عجز آخر الأمر عن هزيمة كوريا الشمالية وإخضاعها له .

وكانت الشعوب المكبّلة بالقيود الاستعمارية تتحرك فى كل مكان: مراكش، الجزائر ، جنوب أفريقيا ، كينيا ، أمريكا الجنوبية ...

لقد بلغت الحركة الثورية فى المستعمرات وأشباه المستعمرات من العنف، مالم تبلغه قط . وحققت من النجاح ما لم تظفر بمثيله من قبل . وكانت الطبقة العاملة وحزبها فى معظم هذه الثورات يلعب دوراً قيادياً على رأس الجماهير الشعبية : الفلاحين .

وكان لهذا انعكاسه ولا شك فى مصر . لقد شدد من عزائم الشعب .

— ٢ —

الظروف الداخلية

ورغم كافة الضربات التى أصابت القيادة الشعبية فى ظل وزارة السعديين

والدستوريين ، سواء أيام النقراشى أو عبد الهادى ، إلا أن السخط على الحكم الارهابى اشتد بين صفوف الشعب .

هذا فى الوقت الذى ساءت فيه أحوال التموين ، واشتد الغلاء ، ورددت الجرائد الاستعمارية نفسها ، أن مصر تغلى وأنها توشك أن تنفجر ، وبدأت الهيئات السياحية تنصح السائحين ، أن يتجنبوا زيارة مصر خوفاً من الانفجار .

وإزاء هذا ، رأى الاستعمار أن يلجأ إلى أسلوبه التقليدى : السماح ببعض حريات يتنفس خلالها الشعب ، حتى تهدأ النفوس قليلا . ومن يدرى ؟ فقد يرضى الوفد بعقد معاهدة على غرار سنة ١٩٣٦ ، بعد أن أقصى ست سنوات من الحكم .

وجاء الوفد نتيجة انتخابات ، فاز فيها بأغلبية ٢٢٨ مقعدا .

وكان قد تبلور فى قيادة الوفد جناح يمينى ، يمثل بعض كبار ملاك الأرض ، وبعض كبار رجال المال .

وقد أخذ هذا الجناح يفرض على الوفد سياسة معينة : أما بالنسبة للسراى فسياسة الاستسلام والترضى ، سياسة التغطية على مخازى الملك وحاشيته ، سياسة حماية الملك من غضبة الشعب . فقد أوحى هذا الجناح لبعض عناصره أن يتقدم بتشريع يحد من سلطة الصحافة ، ويحول بينها وبين نشر الأخبار التى تتصل بالقصر ، إلا إذا أجيزت من السلطة التنفيذية !

وقد كادت هـذه التشريعات تمرّ ، لولا أصوات قوية ارتفعت محتجة من صفوف الشعب ، ومن عناصر كثيرة من الهيئة الوفدية نفسها والشباب الوفدى .

وأما بالنسبة للحريات ، فتردد فى إطلاقها . فرغم مجىء الوفد إلى الحكم فى يناير سنة ١٩٥٠ ، فلم يلغ الأحكام العرفية إلا بعد خمسة شهور . وجاء قرار إلغائه أخيراً ، يحمى كافة التصرفات الإرهابية لحكومات السعديين والدستوريين ، فلا يجيز إعادة النظر فيها أو تعويض من أصابهم الضر بسببها .

كما حاول الجناح اليمينى فى الوفد إصدار قانون أسماه قانون المشبوهين السياسيين ، سلاحا فى يد أية حكومة ضد العناصر الشعبية والقيادات الشعبية .

أما بالنسبة للاستعمار ، فقد قرر الوفد العودة إلى سياسة المفاوضات التى أجمع الشعب على نبذها .

وقضى الوفد فى محاولات المفاوضات هذه عاما ونصف . ولا شك أن حكم الوفد فى هذين العامين قد اتّسم أيضا بقيام بعض عناصره ، وخاصة من اللائذين بالجناح اليمينى فى الوفد ، ببعض صفقات مريبة وتصرفات غير سليمة من ناحية النزاهة .

إلا أن القوى الشعبية كانت فى تعاظم ، وخاصة فى ظل الحريات النسبية التى فازت بها فى ظل الحكومة الوفدية .

لقد تكونت حركة سلام قوية ، استطاعت أن تجذب إلى صفوفها كثير من الكتاب والمثقفين من مختلف الميول والاتجاهات ، كما تكونت لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات بالقطر المصرى ، كما بدأت تحركات للفلاحين فى كفور نجم وبهوت

كما عادت اللجنة التنفيذية للطلبة إلى الوجود ، وبدأت مجهودات من أجل إيجاد اتحاد عام نسائى .

كان مستحيلا فى ظل هذا التقدم المتفاقم للقوى الشعبية ، أن تنتهى مفاوضات الوفد مع انجلترا إلى ما انتهت إليه عام ١٩٣٦ .

لقد كان الشعب مفتّح العينين ، وقد أخذت تقوى قيادته الشعبية من عمال وطلبة ومثقفين ، التى كانت تنبه الشعب وتجمعه ضد أى تهادن .

وقد عبّر عن ذلك النحاس نفسه فى مفاوضاته مع الانجليز : « أريد أن أصل إلى حل يمكن به إقناع الحكومة والشعب والمعارضة ، ولا يمكن إنكار أن المعارضة مفتحة الأعين وتتربص بنا » .

وقال صلاح الدين وزير الخارجية ، خلال المفاوضات : « يجب ألا يغيب عنا أن أكبر سلاح تستغله الدعاية الشيوعية فى مصر وجميع البلاد التى يحتلها الأجنبى ، هو هذا الاحتلال نفسه ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه وتجد هذه الدعاية أرضا خصبة فى نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم حتى ليخشى أن يختلط الأمر بالتدريج بين الوطنية والدعاية الشيوعية ...

ثم قال صلاح الدين مرة أخرى خلال مفاوضاته مع الانجليز : « أرجو أن تعلم أن الرأى العام فى مصر ، كان فى السنوات الأخيرة ، قد اقتنع بأنه لاجدوى من المفاوضات ، وبأنه على مصر أن تعدل نهائيا عنها كوسيلة لإدراك حقوقها ،

وأن تبحث عن كل وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها ... ولكن الوفد بعد انتصاره فى الانتخابات العامة الأخيرة ، استطاع مع ذلك أن يواجه الرأى العام بأنه سيحاول المفاوضة من جديد ، وقبل الرأى العام ذلك منه على مضض ولسبب واحد ، هو يقين المواطنين فى مصر والسودان من أن الوفد إذا دخل المفاوضة . فإنما يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة ، فإذا فشلنا فى هذه المرة ، فأخشى أن يفقد المصريون نهائيا كل رجاء فى إمكان حل مشكلاتنا عن طريق المفاوضة ، وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكاما ، ونصل إلى المأزق الذى لا مخرج منه ، ولا يخفى عليكم ما فى ذلك من ضرر بليغ بالطرفين . وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغله فى الداخل والخارج بالإضرار بنا جميعا . » !

. . كان مستحيلا إذن فى ظل الضغط الشعبى والوعى القومى المتزايد ، وفى ظل الظروف العالمية التى بدأ فيها ميزان القوى يرجح فى جانب كفة الشعوب ، أن يقبل الوفد العرض الانجليزى بما فيه بقاء الاحتلال ، والدفاع المشترك وقت السلم والحرب .

وكان حتما إزاء هذا الضغط الشعبى المتفاقم ، وإزاء إصرار انجلترا على طلباتها بالنسبة للدفاع المشترك ، أن ينتهى الأمر بالحكومة الوفدية إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان .

بل وكان حتما أن ترفض مقترحات الدول الأربع ــ إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا ــ التى قدمت إلى مصر فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، إثر إلغاء المعاهدة ، عارضة هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط ، بإنشاء قيادة متحالفة تشترك فيها دول الشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع الدول الأربعة المذكورة ، وأن تنضم مصر نهائيا للمعسكر الغربى ، وأن تصبح قاعدة القنال ، قاعدة للحلفاء .

لقد رفضت الحكومة الوفدية هذه المقترحات فورا ودون تردد .

وكان هذا إيذانا ببدء المعركة المسلحة فى القنال .

— ٣ —

تطور معركة القنال

بدأت المعركة مبكرة ، إثر إلغاء المعاهدة . بدأت بشكل يكاد يكون تلقائيا ولكن سرعان ماقامت معسكرات عديدة للفدائيين وتبلور لها خطة واضحة .

. . وقد كانت خطة الفدائيين فى جملتها موجهة إلى ضرب قوات الاحتلال فى أربع نواحى : تدمير ونسف ما يمكن أن يصل إليه الفدائيون من مخازن ومستودعات العدو ، ثم تمزيق خطوط المواصلات التى يفيد منها العدو ، ثم الحيلولة دون وصول التموين ، ثم جعل الحياة الاجتماعية مستحيلة على جنود الاحتلال لارهاقهم .

وكان تكتيك الفدائيين قائما على الضربات السريعة المفاجئة فى الظلام . ثم الانسحاب فى سرعة قبل أن يتنبه العدو ويستعد .

وقد نجح الفدائيون فى تحقيق كثير من هذه الأهداف ، رغم قلة خبرتهم ، ونقص تدريبهم ورغم كثير من الفوضى .

وكانت معارك الفدائيين تشتد عنفا بازدياد خبرتهم ، بل بلغ الأمر ببعض الكتائب أن دخلت فى مصادمات مسلحة مباشرة مكشوفة مع قوات الاحتلال . وكان من أبرز هذه المعارك ، المعركة التى استشهد فيها مصطفى أحمد محمود الشهير بالمردنلى ، والذى كان عاملا فى المعسكرات البريطانية ، وخبيراً فى بث الألغام وتفجيرها .

لقد علق العدو على هذه المعركة بقوله : « إنها أول معركة تصدر فيها من المصريين مقاومة مكشوفة للجنود البريطانيين ، كما انها أول معركة يصمد فيها المصريون هذا الصمود الطويل المصمم . »

. . وقد كان انسحاب ثمانين ألف من العمال المصريين فى القنال الذين لم يترددوا فى التضحية بأجورهم العالية نسبيا ، ضربة كبرى لقوات الاحتلال ، وإرباكا شديداً لصفوفها .

لقد ترك هذا الانسحاب المعسكرات البريطانية فى حالة سيئة حقا ، إذ حرمها

من أيدى عاملة فنية مدربة ، كان من العسير استبدالها بنفس الأجر وبنفس السهولة .

لقد رفع هذا الانسحاب المعركة إلى مستوى عال سياسى .

لقد قام العمال بدور بطولى حقا فى المعركة المسلحة .

كما لعب الكونستبلات الوطنيون فى المعركة دورا هاما ، فكانوا ينقلون أخبار المعسكرات البريطانية وتحركاتها إلى الفدائيين ، وقد أسر منهم الكثير ، كما سقط منهم فريد يسرى شهيدا .

... وقام جنود البلوكات — ومعظمهم من أبناء الريف — بدور رائع فى المعركة ، وسقط منهم عشرات من الضحايا ، وأبدوا مقاومة عنيفة فى الاسماعيلية ، فى معركة استمرت يومين بأكملهما ، قام الأهالى فيها بدور مساعد كبير حين كانوا يموِنون الجنود بالطلقات. وقد اضطر العدو إلى الاشادة ببطولتهم، رغم ضعف السلاح وقلة العتاد والتفوق العددى الضخم لقوات الاحتلال .

... كما أن بعض ضباط الجيش المصرى أعانوا، بشكل سرى، فى تدريب بعض الفدائيين وإمدادهم بالعتاد الذى استولوا عليه من مهمات الجيش المصرى .

هذه هى الجبهة المصرية .

أما فى جبهة العدو ، فقد كان هناك عوامل ضعف كثيرة ، فقد تمرد جنود الموريشان فى الجيش الانجليزى أكثر من مرة ، وكان تمردهم وتمرد العمال القبرصيين ، عامل إضعاف وإرباك لقوات الاحتلال .

لقد رأى الصحفيون المصريون بأنفسهم سيارات نقل ممتلئة بجنود الموريشان ، وقد شدوا معاً وربطت أيديهم من خلاف .

كما ثار جنود قبرص على الانجليز فى بور سعيد .

فكان هذا تضامنا يثير الاعجاب ، بين شعوب البلاد المضطهدة ، فالمصريون والموريشان والقبرصيون صفا واحدا ضد قوات الاحتلال .

لقد كانت الجبهة الداخلية فى قوات الاحتلال ممزقة وضعيفة ، بل أكثر من هذا ، نجد التذمر يسود صفوف الجنود الانجليز أنفسهم ، حتى لتقول «التيمس» فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ : «إن أعصاب الجنود الانجليز قد أصبحت شديدة التوتر ،

وأنهم (أى الجنود) يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة عسكرية لها ، نتيجة للشعور الوطنى المعادى » .

ولم تكن « التيمس » صادقة تماما فى تصوير موقف الجنود على حقيقته . فقد كان بين الجنود الانجليز شيوعيون واشتراكيون وأنصار سلام ، وكانت شعاراتهم التى يبثونها بين قوات الاحتلال « الجلاء عن مصر والعودة إلى بلادنا ، فنحن لا نريد أن نكون ألعوبة فى يد الرأسماليين الانجليز ، يستخدموننا لكبت شعب فى سبيل أرباحهم » .

كما أصدر الحزب الشيوعى البريطانى قرارا يطالب فيه بالجلاء عن القنال .

كانت هذه كلها عوامل نجاح للمعركة المسلحة ، كانت تضمن لها الفوز ، لو قدر لها الاستمرار شهورا طويلة .

... وكلما ازدادت المعركة شدة ، التهب الشعور الوطنى ، واستطاع أن يجتذب أشد الأجزاء تخلفاً من الشعب .

لقد قامت الشرقية بأسرها تودع شهداءها ، من أهالى الزقازيق :

مصطفى أحمد محمود الشهير بالمردنلى ، شهيد معركة القرين ، محمد رشاد جريش شهيد معركة التل ، سلامة إبراهيم ، سيد أبو شعيشع ، محمد عبد العال هدهد . كما قامت الاسكندرية بأسرها ، وعلى رأسها جامعة الاسكندرية فى مظاهرة صامتة ، تحيى شهيدها عباس الأعسر الطالب بكلية التجارة . وقامت القاهرة كلها تحيى شهداءها : عمر شاهين ، وأحمد المنيسى ، والطيار أحمد عصمت . وقامت بورسعيد تحيى شهيدها الطفل نبيل منصور .

واستطاعت المعركة أن تجذب كثيرا من الجمعيات والهيئات النسائية ، فقام بعض أعضائها بمهمة التمريض .

لقد قدر البعض عدد الشهداء فى معركة القنال بستمائة ...

عوامل ضعف

وكما كان فى معركة القنال عوامل قوة ، فقد كان هناك أيضا عناصر ضعف : فقد كان جو منطقة القنال ملغما حقا بجواسيس السراى ، وجواسيس

الأمريكان والانجليز ، وجواسيس شركة القنال ، والقلم المخصوص ، والبوليس السرى ، ممن يعملون لخدمة الانجليز والأمريكان، أو يخدمون التيارات الحزبية المعادية للمعركة .

وقد كان لهؤلاء جميعا عناصر تحمل لحسابهم فى داخل معسكرات الفدائين ، واطلاع العدو على تحركاتهم ، مما كان يعرض الفدائيين أحيانا لضربات قاسية .

ثم لم تكن هناك قيادة موحدة للكتائب المختلفة . فكانت تحركات كل من هذه الكتائب تصدر بناء على أوامر قيادة كل كتيبة فى انعزال عن الأخرى ، مما كان يضعف المعركة ، بل يعرض الفدائيين لأخطار لا مبرر لها . فكثيراً ما كان بعض الفدائيين يتسلل فى الليل إلى المعسكرات البريطانية ، لينهال عليهم رصاص العدو الذى استيقظ نتيجة نشاط بعض الفدائيين التابعين لكتيبة أخرى .

ثم كانت أكثر أعمال الفدائيين منعزلة عن الشعب ، منعزلة عن الفلاحين فى المنطقة ، تعانى الأمرين بالنسبة للغذاء والسلاح ، مما كان يعرض الفدائين أنفسهم لكثير من الأخطار ، فهم جاهلون بطبيعة المنطقة ومسالكها ... وهم أغراب يسهل لمخابرات العدو كشفهم .

لقد كان اقتصار المعركة على الفدائيين، تضييق شديد للمعركة ، يعرضها للتصفية.

... وقد تنبهت لهذا النقص الخطير بعض القيادات الشعبية الواعية ، فعقدت شبه مؤتمر . واستقر رأى المجتمعين على تدارك عناصر الضعف :

١ ـــ بتحويل المعركة من معركة قاصرة على الفدائيين إلى معركة فلاحين أساسيا .

٢ ـــ بالاعتماد فى الأسلحة على الفلاحين المسلحين بطبيعتهم .

٣ ـــ بانشاء تنظيمات سياسية فى القرى المعرضة لضربات الانجليز ، بحيث تستطيع أن تستمر فى قيادة المقاومة ، حتى ولو فكر الانجليز فى احتلال الشرقية كلها .

٤ ـــ بالسعى لخلق قيادة موحدة للمنطقة كلها .

٥ ـــ باصدار مجلة سياسية عسكرية تربط مختلف أوجه النشاط .

... وقد كان اتخاذ هذه القرارات ، والبدء فى تنفيذها ، بمثابة نقطة تحول فى المعركة . وجاءت معركة القرين دليلا على ذلك . فلم تكن معركة القرين معركة فدائيين فحسب، وإنما كانت أساسا معركة فلاحين. لقد وصف مندوب « أخبار اليوم » نفسه معركة القرين بأن « الفلاحين فى القرين هم كتائب التحرير ... لقد تجمع أكثر من ألف منهم بسلاحهم ...أقاموا المتاريس وحرسوا الكبارى». ولكن الحقيقة كانت أكبر من هذا بكثير . فقد خرجت القرية كلها عن بكرة أبيها ضد الدبابات البريطانية ، والقرين تحيطها أشجار متكاثفة من النخيل ، فنصب الفلاحون مدافعهم الرشاشة فوق النخيل ، وانهالت رصاصاتهم من كل صوب على الانجليز ودباباتهم .

واضطرت الدبابات البريطانية أن تعود ، لقد عجزت عن احتلال قرية القرين .

تطورات سياسية

وكما تطورت الجبهة فى القنال تطورا هاما ، فقد تطورت الجبهة الداخلية فى القاهرة . فقد أنشئت فى معظم الأحياء ، لجان وطنية . وكانت تعقد فى الجامعة مؤتمرات وطنية واسعة .

وأخذت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات يتسع نشاطها وتتصل بعدد كبير من النقابات وأرسلت لها مندوبين إلى الاتحاد العالمى للنقابات .

. . وهكذا كلما اشتدت معركة القنال عنفاً واتساعاً ، زاد الشعب فى أنحاء القطر نشاطا سياسيا وتنظيما لصفوفه ، وتمتع بحريات أكبر ، وأخذت التأييدات من الدول المحبة للسلام والحرية تنهال على مصر .

. . وإزاء هذا التعاظم للقوى الشعبية ، والتأييد القوى من معسكر السلام والحرية، لم يملك الوفد فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، إثر هدم الانجليز لكفر عبده ، إلا أن يتخذ بعض القرارات الوطنية: الاستيلاء على نادى الجزيرة وإخراج أعضائه الانجليز ، بحث قطع العلاقات التجارية والاقتصادية والدبلوماسية مع انجلترا . استدعاء عبدالفتاح عمرو ، سفير مصر فى بريطانيا من لندن ، إباحة حمل السلاح لكل فرد من أبناء وادى النيل ، تعويض أهالى كفر عبده ، معاقبة كل من يتعاون

أو يتعامل مع أية قوة عسكرية أجنبية فى البلاد .

. . كما بدأت الخطوط الوطنية لسياسة مصر الخارجية ، تبرز معالمها ، فى شكل دعاية وإثارة قوية ، فأصبح التفكير جدياً فى عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية ، والاستغناء عن الأسواق الانجليزية والدول المتحالفة معها . وبدأ التفكير فى حلف عربى خالص لبلاد الشرق الأوسط .

كما اتضح لمصر تماما من هم أعداؤها ومن هم الأصدقاء . فبينما كان الأمريكان ينتهزون فرصة المعركة المسلحة ، لإحلال النفوذ والسيطرة الأمريكية محل البريطانية ، ويدينون فى الوقت عينه معركة القنال ، إذا بالاتحاد السوفييتى ، كما يقول أنيس عاذر وزير مصر المفوض فى موسكو « ينشر أنباء الكفاح المصرى كاملة ويؤيده تأييداً مطلقا » كما توالت احتجاجات موسكو على المقترحات الرباعية المقدمة من أمريكا وانجلترا وفرنسا وتركيا بالنسبة لإنشاء قيادة حلف مشترك.

.. كما جاء من شباب الصين رسالة إلى الشباب المصرى : « أن ألف يد تنضم إلى أيديكم فى كفاحكم البطولى »

. . فالمعركة المسلحة فى القنال رغم كل ما فيها من ضعف كانت معركة ناجحة . لقد أدركت انجلترا خلالها أنه يستحيل عليها البقاء فى مصر ، وأصبح الجلاء عن مصر أمراً محتما ، إن آجلا أو عاجلا ...

« فالسفارة البريطانية فى القاهرة أصبحت ـ كما جاء فى « أخبار اليوم » بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٢ ـ ترى ضرورة إيجاد حل يقوم على أساس جلاء القوات البريطانية فى مصر ، وأن العسكريين البريطانيين أنفسهم ، أصبحوا يعتقدون بضرورة هذا الحل ، لاستحالة تدعيم القاعدة العسكرية ، فى الظروف القائمة ، وفى وسط المقاومة الشعبية المتزايدة » .

ولو دامت المعركة بضع شهور أخرى ، لكان لذلك شأن أى شأن فى تطور الحكم الشعبى فى مصر .

ولكن المعركة لم تدم ... لقد عملت كتلة الخونة فى مصر على ألا تدوم ...

— ٤ —

حريق القاهرة

كان كل شيء يشير إلى فزع الاستعمار ، وفزع الأذناب والذيول .

.. كانت الخطوات للاعتراف بالصين الشعبية موضع التفكير . وكان الاتجاه لقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية أمراً واضحا إثر الاصطدامات الدامية بين جنود البلوكات وقوات الاحتلال فى ١٧ نوفمبر ، ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ . كما أخذت المظاهرات الشعبية تتسع ويتردد فيها هتافات بسقوط الملك . بل انهالت تقارير الدبلوماسيين البريطانيين محذرة من : « أن الروس قد تقدموا باقتراحات قوامها ، أن يزودوا مصر بالخبراء من العسكريين الألمان ، إذا أرادت مصر أن تدافع بنفسها عن منطقة القنال ، وأن تظل محايدة بين معسكرى الشرق والغرب . »

وأحس الانجليز بالتطور الجديد للمعركة المسلحة ، فخرجت النشرة الانجليزية الخامسة والثلاثين التى أصدرتها قوات الاحتلال فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ تقول بالحرف الواحد : « لقد كان من أوجب واجبات الصحافة المصرية ، أن تهوى بقبضة من حديد على رؤوس متزعمى هذه الحركة الإجرامية (تقصد حركة الكتائب والكفاح المسلح) . »

وتحدى ضباط الجيش قرار السراى ورجال السراى بإلغاء اجتماع الجمعية العمومية لنادى الضباط فى ١٨ ديسمبر ، واجتمعوا ليقرروا عقد انتخاب فى ٣ يناير سنة ١٩٥٢ . وعقد الضباط جمعيتهم العمومية ، فتحدو السراى مرة أخرى برفضهم تمثيل سلاح الحدود المسيطر عليه رجال السراى ، واعتباره سلاحا منفصلا ، ثم انتخاب مجلس إدارة النادى من أعضاء ليس فيهم العناصر التى ترغبها السراى .

كان كل شيء ينذر ، إذن ، بإفلات الشعب والجيش من قبضة الملك والإقطاعيين

وكبار رجال المال ، واحتمال تكوين جبهة شعبية واسعة تضم الشعب والجيش معا ، لا ضد الاحتلال فحسب . ولكن أيضا ضد السراى والخونة .

وكان لابد من عمل سريع حاسم لضرب الحركة الشعبية، قبل أن يفلت زمامها تماماً . فأخذ الإنجليز يضربون فى القنال ضربات وحشية : إبادة كفر عبده من الوجود ، التفكير فى إبادة فنارة الحجر ، ثم احتلال السويس وبور سعيد .

ولكن هذه الإجراءات لم تكن تزيد الشعب إلا التهاباً ، وكانت تدفع بجموع جديدة إلى المعركة فى استبسال يثير الإعجاب . فكان لابد من إجراءات أخرى، لابد من مؤامرة . وبدأت خيوط المؤامرة تحبك فى عابدين ولندن وشيكاغو ، إذ فوجىء الشعب بتعيين حافظ عفيفى ، الانجليزى أكثر من الانجليز أنفسهم ، رئيساً للديوان الملكى يوم ٢٥ ديسمبر ، وندب عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى انجلترا ، وقد قضى أيضا جزءا كبيرا من حياته فى انجلترا ، مستشاراً للشئون الخارجية بالديوان الملكى .

وهللت جريدة « نيويورك تيمس » (الأمريكية) لتعيين حافظ عفيفى ، ووصفته بأنه « الشعاع الأول من النور الذى يمزق اكفهرار جو مصر منذ أن قطعت العلاقات مع بريطانيا . »

وتنبأت الدوائر الرسمية الاستعمارية ، وهى ترحب بتعيين حافظ عفيفى « بحدوث تطورات داخلية فى مصر ، لأن ذلك من شأنه أن يقسم الجبهة المصرية ويحول اهتمام الرأى العام من نضاله ضد الانجليز إلى تطورات الجبهة الداخلية » .

بل أخطر من هذا جاء بالحرف الواحد : « ولكن تخشى بعض الدوائر هنا (أى فى بريطانيا) أن تجرى الحوادث فى الطريق الخاطىء .. فينتهى الحال فى مصر إلى الفوضى ووقوع حوادث لا تحمد عقباها .

لقد قيل هذا قبل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير بقرابة شهر !

وفى الوقت الذى كان يسقط فيه عشرات من الشهداء فى القنال ، وفى الوقت الذى زاد فيه تعسف الانجليز ووحشيتهم ، وفى الوقت الذى كانت فيه الصلات الدبلوماسية بانجلترا فى حكم المقطوعة ، نجد عمرو ، مستشار الملك فى الشئون الخارجية

يجتمع بالسفير البريطانى فى دار السفارة ساعة كاملة ، ثم نرى السفير البريطانى يجتمع بحافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى ساعة ونصف ، ثم يعود عمرو لزيارة السفير البريطانى ، ثم يزور السفير الأمريكى حافظ عفيفى ... ثم تحدث اجتماعات مريبة بين « جلاد » ، صاحب مجلة « الزمان » ، وعلى ماهر .

ثم يسود القاهرة جو مريب مظلم وحركات مفتعلة ، ويسود القنال جو أشد غرابة . لقد احتشد بالبوليس السياسى احتشادا لا عهد به للقنال ، وأصبح كافة الفدائيين موضوعين تحت مراقبة مشددة ، وأصبح واضحا أن هناك نية مبيتة لاعتقال من يمكن اعتقاله منهم ، بل بدأت حملة اعتقالات فى الاسكندرية ، قبل حريق القاهرة بأربع وعشرين ساعة !.

بل قيل أن بعض ضباط البوليس السياسى قد سحبوا أموالهم من البنوك . من يدرى ؟ لعل المؤامرة لا تفلح !

... وقد أختير يوم ٢٦ يناير بالذات ! إنه اليوم الذى تعهدت فيه الوزارة الوفدية بقطع العلاقات نهائيا بانجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى لقد نشرت «أخبار اليوم» فى صبيحة ٢٦ يناير ، طبعا قبل حريق القاهرة : «إنه من بين المقترحات المعروضة للبحث ردا على الاعتداء البريطانى فى الاسماعيلية تسلم السفير البريطانى جواز سفره ... وإغلاق القنصليات البريطانية فى البلاد ... وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع انجلترا » .

وقال ايوار الانجليزى مراسل « أخبار اليوم » فى ٢٦ يناير « أن لندن تتوقع اشتراك الجيش المصرى فى معركة القنال » .

... وقد اختير يوم ٢٦ يناير بالذات ، لأنه اليوم السابق على عقد أول مؤتمر لاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الحكومة ، وهو اليوم السابق لانتهاء مدة الانذار الذى تقدم به بعض ضباط الجيش مهددين بالاستقالة الجماعية ، وإنه اليوم الذى التهب فيه الشعور الوطنى نتيجة سقوط خمسة وستين شهيدا فى المعركة التى دارت بين جنود بلوكات النظام وقوات الاحتلال . فهو يصلح لتأليب بعض الأجزاء المتخلفة واستخدامها فى المؤامرة .

... بدأ يوم ٢٦ يناير بعصيان خطير ــ كما جاء فى التقرير الرسمى للنائب العام ــ «إذ تجمع كافة عمال المطار وجنوده وموظفوه المدنيون ، حول أربع طائرات بريطانية ، وحالوا دون نزول الركاب ، كما منعوا تموين الطائرات بالوقود» .

« ثم تمرد جنود بلوكات النظام فى الأقاليم (أى أبناء الفلاحين) وأبوا أن يقوموا بما كلفوا به من الذهاب إلى الجهات المخصصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة ، وخرجوا يحملون أسلحتهم فى مظاهرة ساخطين على ما أصاب زملاءهم بالاسماعيلية ، وأخذوا طريقهم وهم يتنادون ويتصايحون بطلب السلاح ، وساروا مخترقين العباسية فالأزهر فيدان الاسماعيلية ، فالجيزة ، حيث لم يجدوا زملاء لهم كانوا يتوقعون وجودهم ، فاتجهوا إلى جامعة «فؤاد الأول» فى التاسعة والنصف واختلطوا بالطلبة ... وسار الجميع فى مظاهرة صاخبة إلى رياسة مجلس الوزراء حوالى الساعة الحادية عشر ونصف تقريبا » .

ورغم أن هذا التمرد كان ولا شك فيه الدافع الوطنى ، إلا أن يد المؤامرة ولا شك استغلته لتوجيه ضربتها .

«ثم قامت فى الحادية عشر والنصف ـ كما يقول التقرير الرسمى ـ مظاهرات عدة ، مظاهرات عمال العنابر والسكك الحديدية ، مظاهرة من كلية الأزهر ، وأخرى من كليات « ابراهيم » ... وقد تجمعت هذه المظاهرات بدار رياسة مجلس الوزراء . حيث اختلطت بالمتظاهرين من «جامعة فؤاد» وبلوك النظام» .

لقد كانت مظاهرة فريدة جمعت ما بين العمال والفلاحين والطلبة والجنود (أبناء الفلاحين) فى صعيد واحد .

وإزاء هذا لم ترحكومة الوفد إلا أن تعد المتظاهرين بقطع العلاقات نهائياً مع انجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .

وبينما كان المتظاهرون متجمعين فى دار رياسة مجلس الوزراء ، يخطبون ويستمعون إلى الخطب ، اختار المتآمرون هذه اللحظة بالذات لتنفيذ مؤامرتهم . فاشتعلت أولى الحرائق فى الساعة الثانية عشر والنصف فى كازينو الأوبرا ، وتلتها سينما ريفولى .

وكان عجيبا حقا أن يختار الملك هذا اليوم بالذات ليدعو كبار ضباط الجيش

والبوليس . وكان عجيبا أن يحدد للمقابلة الملكية الساعة الواحدة والربع ، أى بعد اشتعال الحرائق المدبرة بثلاثة أرباع الساعة ! وأن يحتشد الضباط إزاء هذه الدعوة فى السراى منذ الحادية عشر صباحا .

ورأى المتظاهرون المتجمعون فى دار الرياسة دخان الحريق ، وانطلقوا يرون ما الخبر ... فاذا بهم يشاهدون الحرائق تشتعل بشكل منظم وبناء على تدبير سابق محكم . وإذا باللوريات تحمل القائمين بأمر الحرائق من أدنى المدينة إلى أقصاها وفى سرعة عجيبه ، بينما يقف رجال البوليس متكاسلين ، وبينما يقف رجال المطافىء عاجزين ، وبينما يقف الحكمدار ووكيله ، ابراهيم امام ، رئيس البوليس السرى متفرجين ...

ويلح وزير الداخلية فى نزول الجيش ، فلا تنزل قوات الجيش إلا بعد الساعة الخامسة .

هذا فى الوقت الذى يعتقل فى نفس اليوم ، أكثر من مائتين وخمسين ، غالبيتهم الساحقة من الفدائيين .

وما أن تعلن الحكومة الوفدية الأحكام العرفية ، حتى يأتيها أمر الاقالة ، ليعين على ماهر رئيسا للوزارة .

ويتهلل الانجليز فرحا ، ويرسل إيوار مراسل «أخبار اليوم» ، رسالة يقول فيها بالحرف الواحد : « إن هناك مجالا أوسع للتفاؤل من أى وقت مضى ، وتغيير الحكومة المصرية هو الذى يتيح هذه الفرصة ، وأهم شىء هو ما قاله رفعة على ماهر ، أن يمهد لأحسن جو يصلح للمفاوضات ..

ولكى يمهد لهذا الجو ، يجب قبل كل شىء ، إعادة الهدوء والنظام . ووقف العدوان . »

العدوان المصرى !

أى تصفية معركة القنال .

وقد صفيت معركة القنال فعلا .

... وبدأت السراى تتلهف على استئناف المفاوضات ، فأبلغ عبد الفتاح عمرو مستر إيدن : « إن مصر تريد أن تحل المسألة المصرية على أساس جديد

وأن حكومة مصر ليس لديها الوقت الطويل ... إنها تريد أن تسير المباحثات بأسرع ما يمكن . وذلك حتى تتفرغ مصر لبحث مسائلها الداخلية الخطيرة ، ولأن الإطالة فى هذه المسألة الآن يحدث أسوأ العواقب » .

تلهف عجيب !

... وفى سبيل هذا ، أقامت السراى حكما إرهابيا . واعتقلت الآلاف ، وحل البرلمان . وعطلت الحياة النيابية . و بدأت المحاكم العسكرية من جديد . وظنت أنها تشغل البلاد بما أسمى التطهير . وغيرت أربع وزارات فى مدى ستة شهور !

ولكن الكفاح الوطنى الذى بلغ درجة عالية فى معركة القنال ، والذى دخله عنصر جديد واعى ، نجح فى بث وعيه للأجزاء المتقدمة من العمال والطلبة والمثقفين . كان أقوى من السراى والاستعمار والإقطاع وكبار رجال المال جميعاً . لقد غدا مستحيلا على أى حكم أن يبقى فى مصر إذا عرض شيئاً أقل من الجلاء التام ، أو إذا فكر فى الدخول فى حلف مشترك مع الاستعمار .

لقد فشلت السراى ، وفشل معها أربع وزارات متتالية ، فى عقد معاهدة مع الاستعمار .

لقد قررت معركة القنال ــ رغم تصفيتها ــ لا مصير الاستعمار فى مصر فحسب ، ولكن مصير النظام الملكى نفسه .

لقد كشفت الملك كخائن متآمر مع المستعمر ، وكشفت الدستوريين والسعديين كمتآمرين مع المستعمرين .

كما أظهرت السراى ورجالها فى هذه الفترة ، التى انفردت بها فى الحكم ، عجزاً فاضحاً وإفلاساً تاما . لقد هبطت المبالغ المودعة فى البنوك من ٢٣٢ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، إلى ١٨٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، وبلغ العجز فى الميزانية ٣٦ مليون جنيه ، وسادت الرشوة والفساد فى كل مكان ، وازداد تربص الشعب .

لقد كان كل شىء ينذر بأن الحكم الملكى ، وحكم كبار الملاك وكبار رجال المال إلى زوال ، وزوال قريب .

— ٥ —

لماذا صفيت معركة القنال

لا شك أن المسئول الأول هو خيانة الملك ورجال السراى ، وتآمرهم مع وكلاء الاستعمار لتدبير حريق القاهرة . إن المادة التى استخدمت فى إشعال حريق القاهرة ، هى نفس المادة التى ألقتها الطائرات الانجليزية والفرنسية فى بور سعيد فى نوفمبر ١٩٥٦ !

لقد كان هذا هو السبب المباشر ولا شك .

ولكن هذا السبب وحده لا يكفى .

١ — فهناك ضعف القيادة الوفدية التى كانت فى الحكم إذ ذاك . فقد كانت تتنازعها عدة تيارات ، وكان بعض هذه التيارات يتآمر بالمعركة الدائرة فى القنال ، ويريد تصفيتها بأى شكل من الأشكال . واستئناف المفاوضات للوصول إلى اتفاق يضمن بقاء الحكومة فى الحكم .

كما كان هناك تيار متردد ، يتهيب المعركة ونتائجها .

فضلا عن أن الحكومة — ككل — لم تتخذ أية إجراءات جدية لتنظيم المعركة ، أو الدفع بها إلى الأمام .

وقد كان فى يدها أن تحد من نفوذ الملك تماماً ، وأن تحيط السراى برجالها هى ، مستخدمة كراهية الشعب للملك ، وتمرد الضباط .

ولكنها لم تفعل شيئا واحدا من هذا . لقد كان تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى بمثابة لطمة وإنذار بقرب نهاية الوزارة الوفدية . وكتبت «أخبار اليوم» صراحة فى هذا الأمر ، معبرة عن اتجاهات السراى مدافعة عنها . ولكن الوزارة قبلت اللطمة ساكتة ، بل أمعنت فى تقربها من السراى واسترضائها لها .

وكانت الوزارة تحس بعديد من المؤامرات . لقد صرح النحاس فى أكثر من خطبة له ، ما يشعر باحساسه هذا . ومع هذا لم تصنع الوزارة شيئاً واحدا لإفساد هذه المؤامرات أو الاحتياط لها .

كما أن الوفد كان يسير على سياسة خبط عشواء ، سياسة تلقائية عفوية ، لا خطة لها ، ولا هدف واضح ، ولا عدة ولا استعداد .

لقد كان الضعف الشديد للقيادات الوفديه مسئولا عن تصفية معركة القنال .

٢ — كما أن القيادة الشعبية كان ينقصها الكثير من النضج ، فتخلفت فترة من الزمن لا مبرر لها ، عن الاشتراك الإيجابى فى المعركة المسلحة ، وعند ما دخلت المعركة ، لم تدخلها بكامل قوتها .

كما أنها لم تظهر اليقظه اللازمة ضد المؤامرة حتى تفسدها بكامل قوتها . لقد اكتفت بتوزيع المنشورات إثر حريق القاهرة ، تحلل المؤامرة وظروفها ، ومن المسئول عن القيام بها .

٣ — كما كانت بعض الهيئات الدينية منصرفة للتدريب فى المعسكرات . لماذا ؟ ولأى هدف ومعركة القنال قد صفيت وأودع الفدائيون فى المعتقلات ؟ كان الغرض شيئاً واحداً ، ألا وهو إعداد أنفسهم للوثوب إلى الحكم بواسطة الإرهاب . ولتحرق القاهرة ! ولتصف معركة القنال ! ولتبق جنود الاحتلال .

٤ — كما أن موقف الأحزاب الأخرى كان سيئا للغاية ...

فكبار الملاك يقف ممثلهم أحمد عبد الغفار فى اجتماع لمجلس إدارة الحزب ، — والقتال دائر فى القنال — يقترح وجوب النظر فى مبدأ المفاوضة مع الانجليز ، ودراسة مشروع المقترحات الرباعية (أى مشروع الدفاع المشترك) على أساس من العقل ، لا على أساس مجاراة الرأى العام !

وحزب كبار رجال المال يقف رئيسه فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ ، بعد مضى قرابة ثلاثة شهور على معركة القنال ، لينعى على هؤلاء « الذين يدفعونهم (أى الشعب) ، فى نشوة لا يعرفون أولها من آخرها ، يدفعونهم إلى الخراب وهم لا يعلمون » ... !

فالكفاح المسلح — فى نظره — خراب !

وأما الهيئة الدينية ، فيقف رئيسها ليقول فى ١٥ ديسمبر:

« إذا ما أرادت الحكومة منا أن نرسلهم إلى القنال فسنرسلهم ، ولكن علينا أن نطمئن عليهم ، وإننا لم نتأخر إلا خوفا مما حدث فى الماضى ، وهو

ما نرجو ألا يحدث وألا يتكرر ... »

كأنما الدفاع عن الوطن يحتاج إلى إذن وشروط !

...

لقد كانت الجبهة الداخلية إذن ممزقة ، بين شعب يريد القضاء على الاستعمار ، مهما كلفه ذلك من تضحيات ، وبين سراى وأحزاب وهيئات ، تمثل طبقات بأسرها من كبار الملاك وكبار رجال المال ، يريدون أن تظل قوات الاحتلال ، وأن يبقى نفوذ المستعمر .

لقد كانوا يخشون الشعب أكثر مما يخشون الاستعمار .

لقد كانت روابط المصلحة التى تربطهم بالمستعمرين أقوى من الروابط التى تربطهم بأرض الوطن .

وهكذا اجتمعت هذه العوامل جميعا لتسهل على الاستعمار تصفية معركة القنال ، وتدبير حريق القاهرة .

الفصل التاسع

حركة الجيش سنة ١٩٥٢

— ١ —

الظروف الدولية

قوة المعسكر الاشتراكى

لن نستطيع أن نفهم تطور الأحداث المصرية فى السنين الأربع الأخيرة ، إلا على ضوء الظروف الدولية .. وما جدّ فيها من تطورات . إذ أنها ارتبطت بالأحداث فى مصر ارتباطا وثيقا .

إن أبرز هذه التطورات الدولية ، هو أن الاشتراكية لم تصبح قاصرة على بلد واحد فحسب ، أو على بعض بلاد منتشرة هنا وهناك ، وإنما قد برزت كنظام عالمى ، يمتد إلى قرابة ألف مليون من البشر . . عالم مترابط ، متآخى متعاون ، متساند .. جبهة واحدة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية .

ففى عام ١٩١٧ لم يكن هناك سوى بلد اشتراكى واحد يضم ٩٪ من سكان العالم وقرابة ١٦٪ من مساحة الكرة الأرضية ، ولا ينتج أكثر من ٧٪ من الإنتاج الصناعى العالمى . .

أما فى عام ١٩٥٥ ، فقد أصبحت الدول الاشتراكية تشغل أكثر من ٢٦٪ من مساحة العالم ، وتضم ٣٦٪ من سكانه وتقوم بإنتاج ٣٠٪ من جملة الإنتاج الصناعى العالمى .

.. لقد أصبح الاقتصاد الاشتراكى قوة عالمية ضخمة ، يطرد نموها فى سرعة لاهثة ، لأنه لا يعرف الأزمات ، ولا يعرف البطالة . نظراً لملكية الدولة الاشتراكية للمصانع ، وإمكان توجيه الاقتصاد لصالح الشعب . واستخدام كافة الإمكانيات الموجودة داخل البلاد من موارد وأيدى عاملة ، دون انتظار رأسمالى ، لديه المال الكافى لاستغلالها !

وقد كان لهذا رد فعله في بقية أجزاء العالم ، إذ أصبح للعالم الاشتراكى من القوة الاقتصادية ، ما يتيح له أن يمد يد المعونة الأخوية لكافة ما يسمى بالبلاد المتخلفة ، فيستطيع أن يبيعها أحدث الآلات ، بل مصانع بأسرها ، بأثمان معقولة من المستحيل أن تحصل عليها بنفس السهولة ولا بنفس الأسعار من البلاد الاستعمارية .

لقد أمكن للاتحاد السوفيتى أن يساعد الديموقراطيات الشعبية فى بناء ٣٩١ منشأة صناعية ، واستطاع أن يقرضها ٢١ ألف مليون روبل بشروط جد مناسبة ... إذ لم تتجاوز الفوائد عن هذه القروض عن ٢ ٪ ، ولم تزد أحيانا عن ١ ٪ بالنسبة للصين الشعبية ، بينما يتقاضى بنك التعمير الدولى الخاضع لأمريكا ما بين ٥ر٣٪ ، ٦٪ . !!

. وما استطاعه الاتحاد السوفيتى الديموقراطيات الشعبية، فلاشك أنه يستطيعه أيضاً لغيرها .

وفعلا نجد وأن القروض السوفيتية للبلاد غير الشيوعية ، قد زادت عن ١٠٠٠ مليون دولار :منها ٤٢٥ مليون دولار للهند ويوجوسلافيا وافغانستان ، بينما لم تزد المعونة الأمريكية للشعوب المحايدة عن ٢٥٠ مليون دولار ، ستون فى المائة منها للمساعدات الحربية، (من تقرير لجنة فرعية لمجلس الشيوخ الأمريكى) .

هذه المعونات يبذلها العالم الاشتراكى دون أى قيد أو شرط ،عسكرى كان أو سياسي أو اقتصادى ، ودون أدنى تدخل فى الشئون الداخلية للبلاد التى تبذل لها .

ومن ثم أتيحت إمكانيات واسعة للبلاد المتخلفة التى ظفرت باستقلالها حديثا ، أن تعزز استقلالها السياسى بنهضة اقتصادية سريعة ، ونمو مستقل لاقتصادها ، معتمدة على العون الاشتراكى ، فلا تقع فريسة مرة أخرى للمعسكر الاستعمارى ...

وقد كان مثل هذا التطور مستحيلا ، عندما كان النظام الرأسمالى هو النظام العالمى الوحيد ، أو عندما كان النظام الاشتراكى قاصرا على بلد واحد يحيط به العدوان الرأسمالى من كل جهاته . . فالبلدان الصغيرة أو المتخلفة ، حتى لو فازت حينذاك باستقلالها السياسى ، فقد كان عسيراً عليها أن تحتفظ بنمو مستقل

لاقتصادها ، ولذا سرعان ما كانت تقع فريسة للاحتكارات العالمية ، لقد كانت شركات البترول الانجليزية فى إيران تقيم الحكومات وتبدلها ، رغم الاستقلال الرسمى السياسى لإيران ... وقد كان ولا زال لاحتكارات الولايات المتحدة النفوذ الأول فى أمريكا اللاتينية ، فهى لا تتأخر عن التدخل المسلح للتخلص من الحكومات الوطنية التى تسعى للتخلص من سيطرة هذه الاحتكارات .

أما اليوم ، فمن الممكن لمصر والهند وبورما واندونسيا وسوريا ولبنان والأردن والسودان ، ومراكش وليبيا وتونس وغيرها ، أن تقيم لنفسها صناعة ثقيلة ، وأن تنهض بصناعتها ، دون اعتماد على المعسكر الاستعمارى ، ودون أن تركع ساجدة عند قدميه .

هذه هى الحقيقة الكبرى التى برزت خلال الأربع السنوات الماضية .

ضعف المعسكر الاستعمارى

هذا فى الوقت الذى ضعف فيه الاقتصاد الرأسمالى فى النطاق العالمى ، فهو أولا لم يصبح النظام العالمى الوحيد ولا المسيطر.. وهو ثانياً قد اشتدت التناقضات فى داخل كل بلد رأسمالى منه .. ما بين الملكية الفردية للمصانع والصفة الجماعية للانتاج ، ما بين العمال والرأسماليين الاحتكاريين ، ما بين زيادة الانتاجية وضعف القوى الشرائية للجماهير .

... وفى الوقت نفسه زادت حدة التنافس ما بين الدول الاستعمارية ، وخاصة بين انجلترا وأمريكا . فقد أفلتت من قبضتها أسواق كثيرة ، كأوربا الشرقية والصين الشعبية . فأخذت الأسواق أمامها تنكمش يوما بعد يوم .. ثم برزت ألمانيا الغربية واليابان أخيراً تنافس فى هذه الأسواق المحدودة ، فاشتعل التنافس بشكل أقوى .

فالتناقضات تزداد حدة وعنفا ، سواء فى داخل كل بلد من البلدان الرسمالية ، أو فى داخل الكتلة الاستعمارية ككل ، مما يزيدها ضعفا على ضعف .

ولهذا مدلوله فى سياسة العالم اليوم ، فالمعسكر الاستعمارى لا يستطيع أن يدخل فى تسابق مع العالم الاشتراكى بالنسبة لمعونة البلاد المتخلفة ... إذ أن

معونته لهذه البلاد مشروطة بشروط سياسية وأخرى عسكرية وثالثة اقتصادية.

وإليك ما جاء فى تقرير هوفر المقدم فى يونيو سنة ١٩٥١ إلى الكونجرس الأمريكى :

« إنه فى المنطقة الاسيوية الإفريقية باحتمال استثناء اليابان ، لن تقوم مشروعات صناعية كبيرة ، ولن تؤسس مصانع كبيرة ، إلا لانتاج مواد استراتيجية (أى متصلة بالحرب) ، وإلا فستستمر المعونة الصناعية قاصرة على الصناعات الصغيرة . »

إن ممثلى الاحتكار الأمريكى يقولون فى صراحة فى تقرير لهم : « إنه سيكون من الخطأ ، إذا حدث وسارت عملية التصنيع فى البلاد المتخلفة فى النمو ، على غرار الغرب . »

وهم يشترطون ألا تمنح المساعدة الأمريكية إلا للبلاد التى تنبذ فكرة « التصنيع الثقيل . »

أى أن معونات الدول الاستعمارية مكبلة بشروط من كل جانب ، تحول آخر الأمر دون أية نهضة اقتصادية حقيقية للبلاد التى تقبلها ، تحول دون نهضة صناعتها الكهربية والصناعات الثقيلة الأخرى .

ومن ثم أصبح حتما لتطور الاقتصاد فى البلاد المتخلفة التى فازت باستقلالها حديثا ، أن تنصرف عن المعسكر الاستعمارى ومعوناته وأحلافه العسكرية وسياسته العدوانية .

هذه هى الحقيقة الثانية الكبيرة التى برزت تماما خلال الأربع السنين الأخيرة

قوة الحركة التحريرية

لقد جاءت هزيمة ألمانيا النازية وإيطاليه الفاشية واليابان الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية ، ضربة للمعسكر الاستعمارى فى النطاق العالمى ، فبعثت الأمل فى كثير من شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات ، أن تتحرر وأن تفوز باستقلالها .

فهبت أندونيسيا وبورما وفيتنام والملايو وكينيا ومراكش وتونس والجزائر

والهند ومصر ثائرة تطالب بالجلاء والاستقلال الحقيقى ..

ثم جاءت ثورة الصين على يد الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين والمثقفين ، ضربة قاسية للنظام الاستعمارى ، بعثت بالجرأة إلى الملايين المعذبة .

لقد ازدادت الطبقة العاملة فى البلاد المضطهدة قوة ، وازدادت أحزابها تجربة وخبرة . واستطاعت أن تجتذب للمعركة التحريرية الملايين من الفلاحين والآلاف من المثقفين الوطنيين ، فكانت هزيمة الاستعمار فى كل مكان .

فلم تصبح الحركة التحريرية مجرد تحركات ومظاهرات واحتجاجات ، تقوم متناثرة هنا وهناك ، كما كان الشأن إثر الحرب العالمية الأولى ، وإنما أصبحت حركة عالمية مسلحة تواجه الاستعمار بقوة الجيوش ، وحرب العصابات .

...

وليس أدل على الانهيار الذى أصاب الاستعمار من الأرقام التالية « ففى أوائل الحرب العالمية الثانية أى حوالى سنة ١٩٣٩ ، كان هناك ١٥٠٠ مليوناً من البشر خاضعين للاستعمار فى شكل مستعمرات أو تابعات . أى حوالى ٦٦٪ من مجموع سكان العالم .

ولكن فى العشر السنوات التالية للحرب ، استطاع أن يتحرر من القبضة الاستعمارية ١٢٠٠ مليونا من البشر . فلم يبق فى قبضة الاستعمار سوى ٦٪ فقط من سكان العالم .. ستة بعد أن كانوا ستة وستين ؟؟

وليس أكبر دليلا من هذه الأرقام على مدى الانهيار الذى أصاب النظام الاستعمارى ..

هذه البلاد التى تحررت حديثا ، قد أصبحت قوة دولية كبرى ، لها مكانتها ولها أثرها فى سياسة العالم ، بعد أن كانت مجرد احتياطى للاستعمار .

وقد أحست هذه البلاد بقوتها وأهمية تضامنها وتساعدها الأخوى ، مهما اختلفت نظمها السياسية والاجتماعية .

فجاء مؤتمر باندونج خير معبر عن تساند الحركة التحريرية العالمية ، حين أعلنت هذه الدول مجتمعة ضرورة تعاونها الاقتصادى والسياسى من أجل رفاهية

شعوبها، وضرورة وقوفها صفا واحداً ضد الاستعمار، وضرورة مساندتها كافة الحركات التحريرية ثم ضرورة كفاحها المشترك من أجل السلام العالمى .

لقد جاءت قرارات هذا المؤتمر، معبرة عن إرادة مئات الملايين من شعوب الشرق، كما جاءت ضربة قوية ضد المشاريع العدوانية للاستعمار .

وقد ساعد مؤتمر باندونج على تخفيف حدة التوتر فى العالم، فكان عاملا هاماً فى نجاح مؤتمر الأربعة الكبار الذى عقد فى صيف عام ١٩٥٥ فى جنيف .

لقد برزت، إذاً، قوة عالمية ضخمة تؤثر فى مجرى الأحداث الدولية، وتستطيع أن تتساند فيما بينها اقتصادياً وسياسيا ضد عدوها المشترك، ألا وهو الاستعمار ومن أجل تطور مستقل لاقتصادها .

فلم تعد تقف أية طبقة وطنية فى بلد متخلف، منعزلة أمام الاستعمار وتهديداته، وإنما أصبح لها من تأييد الدول والشعوب الأسيوية والأفريقية ما يشجعها على مناهضة الاستعمار والتمسك بسياسة الاستقلال والسلام .

هذه هى الحقيقة الثالثة الكبيرة فى ميدان السياسة العالمية .

التعايش السلمى

لقد أصبحت هناك قوى جبارة تعمل من أجل السلام . .

هناك المعسكر الاشتراكى بما لديه من قوة مادية وأخرى معنوية، يستطيع بها أن يرد على العدوان، اللطمة بلطمتين .

والنظام الاشتراكى يعمل للسلام، فليس من مصلحته أن تشتعل حرب عالمية . إنه لايربح شيئا من الحرب، إن مصانع الأسلحة هناك ليست ملكاً لفرد أو شركة، يسرها من أجل أرباحها، والمزيد من الأرباح أن يحترق العالم كله .

إن المصانع الحربية فى المعسكر الاشتراكى ملك لدولة العمال والفلاحين . . وكل إنفاق من ميزانيتها فى هذا السبيل، إنما يضير بمشروعاتها الإنتاجية لرفع مستوى شعوبها المادى والثقافى .

ولهذا كان المعسكر الاشتراكى يعمل جاهداً من أجل السلام .

ثم هناك قوى الشعوب التى تحررت من قبضة الاستعمار حديثا، ورأت أنها

لا تستطيع أن تبنى اقتصادها ، ولا أن ترفع المستوى المنخفض لمعيشة أبنائها إلا بأن تنصرف للبناء السلمى ، فمن مصلحتها دولا وشعوباً أن يستمر السلام على هذه الأرض .

وكان أن ظهرت منطقة ضخمة فى العالم ، فى أوروبا وآسيا وإفريقيا ، تضم دولا اشتراكية ودولا غير اشتراكية . ومنطقة السلام هذه يبلغ تعدادها اليوم ما يزيد على ١٥٠٠ مليون من البشر . . وهى كلها تجمع على محاربة الأحلاف الاستعمارية ، ووقف التجارب الذرية ، وتخفيض السلاح ، واستخدام التفاهم وسيلة لفض الخلافات فى العالم . .

.. هذا فى الوقت الذى قويت فيه حركة السلام العالمية ، لقد جذبت حركة السلام ملايين البشر ، وانضم إليها ملايين من العمال والفلاحين والمثقفين والفنانين من مختلف الألوان والعقائد السياسية . وأصبحت حركة منظمة وقوة اجتماعية ضخمة لم يسبق للعالم أن رأى مثلها قط . .

ولقد ساعد على ازدهار مبدأ التعايش السلمى ، تصحيح الاتحاد السوفييتى فى جرأة لأخطاء ستالين ، سواء فى السياسة الخارجية أو الداخلية ، وحرصه على مبادىء لينين فى التعايش السلمى ، وتصحيحه لنظريات خاطئة كانت تزعم أن الحرب أمر حتمى لامفر منه ، مغفلة بذلك تعاظم القوى السلامية وإقراره لإمكانية التطور فى الظروف العالمية الجديدة ، من النظام الرأسمالى إلى الاشتراكى تطوراً ثورياً . ولكنه تطور سلمى ، بالأساليب البرلمانية دون قيام حرب أهلية

وأعلن الاتحاد السوفييتى تمسكه بالمبادىء الخمس للتعايش السلمى ، التى وضعها نهرو وشوان لاي ، ورددها مؤتمر باندونج كأساس للعلاقات الدولية .

- الاحترام المتبادل لسياسة البلاد المختلفة والحرص على سلامة أرضها .
- الكف عن أى عدوان .
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد آخر .
- تطوير العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة .
- مزيد من التعاون الاقتصادى بين الدول .

وطبق كل هذا فعلا فى علاقاته بيوغوسلافيا والنمسا ومختلف البلاد الشرقية

هذا الازدهار لمبدأ التعايش السلمى وتحوله إلى حركة جماهيرية ، كان إضعافا للمعسكر الاستعمارى ومشاريعه العدوانية من جهة ، وكان تقوية للشعوب والدول المناهضة للاستعمار من جهة أخرى ، كما كان تقوية للفئات الوطنية المختلفة فى البلاد الصغيرة والمتخلفة أن تقف فى وجه الاستعمار فى صلابة أكبر ، من جهة ثالثة .

ولكن العامل الدولى وحده لا يكفى لفهم التطورات الهامة التى حدثت فى مصر ، فلا بد من دراسة الموقف الداخلى ، فهو دائما العامل الحاسم .

إن العراق مثلا موجودة فى نفس الظروف العالمية ، ولكن سياستها على النقيض تماما من سياسة مصر الوطنية والسلامية والاستقلالية .

فلابد ، إذا ، من فهم التطورات الداخلية التى أصابت مصر ، والتى ترتب عليها قيام حركة الجيش .

— ٢ —

تطورات مصر الداخلية

التطور الاقتصادى

أصبحت الصناعة المصرية ، فى تطورها خلال الحرب العالمية الثانية وفى السنوات التالية للحرب قوة اقتصادية يؤبه لها ، لقد تزودت بعض المصانع بأحدث الآلات ، واستطاعت ٦٨ منشأة منها ، ممن تستخدم ٥٠٠ مليون عاملا فأكثر ، أن تنتج وحدها قرابة نصف الإنتاج الصناعى بأكمله .

ولكن الصناعة المصرية سرعان ما اصطدمت بعقبات كأداء ، تحول دون اندفاعها إلى الأمام ، عقبات تهدد كيانها فى الصميم .

لقد أصيبت صناعة النسيج مثلا بأزمة طاحنة ، اضطرت الحكومة معها ، أن تعينها بمالا يقل عن ٨ مليون جنيه فى عام واحد .

ويكفى أن نقلب صفحات تقرير اتحاد الصناعات عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ لندرك مدى الأزمة التى تعرضت لها الصناعة المصرية . وإلينا ببعض مقتطفات من هذا التقرير .. بالنص :

« واجهت صناعة الحرير أزمة شديدة لزيادة إنتاجها عن الاستهلاك المحلى ..

وواجهت سوق الغزل والمنسوجات القطنية ركوداً شديداً .. وما زالت الصناعات الغذائية تعانى الكثير من الصعاب .. كذلك مازالت الأزمة التى تواجهها صناعة حفظ الخضر والطماطم منذ انتهاء الحرب الأخيرة على ماهى عليه .. وقد اشتدت أزمة صناعة الأرز .. وارتفعت أرقام المخزون فى مصانع الزيوت ، واضطرت صناعة الصابون إلى تحمل الخسائر الكبيرة .. وقد قل انتاجنا من المستحضرات الصيدلية . . وتأثرت صناعة الجلود بشدة من ضعف تصريف منتجاتها . . كما صادفت بعض الصعاب فى استيراد المواد الأولية .. وقد واجهت السياحة أشد ركود عرفته فى المواسم العادية سواء قبل الحرب أو بعدها .. وما زالت صناعة الحديد تعانى صعوبة فى الحصول على بعض الخامات . . وتباطأ نشاط صناعة الأثاث المعدنى تبعا لحالة الركود العامة . واضطرت المصانع إلى خفض إنتاجها من ٢٠٠٠ طن من مختلف أنواع الأثاث إلى حوالى ١٢٠٠ طن .. وهبط الإنتاج فى عربات النقل والترام خلال العام هبوطا ملحوظا .. وقل إنتاج مصانع الأسمنت بنسبة ٨٪ تقريبا عنه فى عام ١٩٥١ ، وتوقف نشاط صناعة الطوب الأبيض الرملى » .

« كما هبطت الودائع لدى البنك الأهلى بمقدار ١٣ مليون جنيه .. وأسفرت نتائج حساب السنة المالية (لميزانية الحكومة) لعام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، عن عجز فعلى يبلغ ٣٨ مليون جنيه » .

...

فهل كانت الأزمة التى تمر بها الصناعة المصرية مجرد أزمة طارئة ؟ مجرد أزمة من الأزمات الدورية التى يصطدم بها النظام الرأسمالى ، مذ قام هذا النظام ؟

لا . لقد كانت أزمة الصناعة المصرية أعمق من هذا بكثير .

.. كانت الصناعة المصرية قبل الحرب العالمية الثانية لا تمد إلا جزءا صغيرا من القوة الشرائية للسوق المحلى . فكان كل ما يلزمها أول الأمر هو أن تضغط على الحكومات لزيادة التعريفة الجمركية ، حتى تحد من منافسة الواردات الأجنبية فيمكن لها بذلك أن يزداد نصيبها من السوق الداخلية .

ولكن الصناعة المصرية فى عام ١٩٥٢ غيرها فى عام ١٩٣٠ . لقد بلغت مرحلة

هامة من التطور . إذ أصبح يغطى إنتاجها ، الجزء الأكبر من الطلب الفعلى للسوق المحلية . فهى تغطى ١٠٠ ٪ من الطلب الفعلى للسكر وللسجائر وللملح ، وهى بالنسبة للغزل تغطى ماهو أكثر من الطلب الفعلى للسوق المحلى ، فهى مضطرة إلى البحث عن سوق خارجية أو الانكماش ، وهى تغطى ٩٥ ٪ بالنسبة للأقمشة القطنية ، ٩٠ ٪ من الأحذية والأسمنت والصابون ، ٨٠ ٪ بالنسبة للأثاث والكبريت .

فلم يعد يكفى زيادة التعريفة الجمركية ، لكى يتسع المجال لتصريف منتجاتها الصناعية . وإنما أصبح حتما لها أن تعدل تعديلا جوهريا من تركيبها ،هى، وتركيب السوق الداخلية .

أصبح حتما لها أن تقلل من تكاليفها ، وأن تزيل من العقبات التى تقف فى وجه التمدد للسوق المحلية ، هذا إذا ما أرادت أن تتطور وتتسع . وإلا فالانكماش والمزيد من الانكماش .. بل الإفلاس ..

فماذا كان يمنعها من تحقيق هذا ؟.

أولا — الاستعمار

إن السبب الرئيسى فى ارتفاع تكاليف الصناعة المصرية هو اعتمادها فى الوقود والآلات والمواد الكيميائية التى هى فى حاجة إليها على الواردات من الخارج، والواردات من الدول الاستعمارية بالذات : أمريكا وانجلترا وفرنسا أساسيا .

والدول الاستعمارية تبيعنا أدواتها بأسعار احتكارية عالية ، مما يحمل الصناعة المصرية تكاليف باهظة ..

بل كثيراً ما كانت الصناعة المصرية تجد نفسها عاجزة عن استيراد أحدث الآلات ، إما بسبب تجميد الانجليز لما لنا من أرصدة استيرلينية ، وإما بسبب عدم توفر الدولار الأمريكى . .

فإذا ما أرادت الصناعة المصرية إقامة صناعة وقود (كهربة خزان أسوان ، أو السد العالى) أو صناعة حديد ، أو مواد كيميائية فى داخل بلادها ، اصطدمت بعشرات العراقيل التى يقيمها الاستعمار والشركات الاحتكارية التابعة له فى الداخل.. حتى تستمر الصناعة معتمدة على الواردات من الخارج .

.. بل أكثر من هذا نجد أن السيطرة الاستعمارية كانت تحول دون التوسع فى تصريف قطننا خارج المعسكر الاستعمارى ، هذا فى الوقت الذى أصبح فيه هذا المعسكر عاجزا عن شراء كل القطن المصرى ، فقد أصيبت مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا بالانكماش ، نتيجة المنافسة الحادة التى تلاقيها فى كل مكان فى العالم . بينما يتوفر لدى أمريكا من القطن ما تستطيع معه أن تغرق أسواق العالم ، وبينما تكدس لديها المخزون منه بشكل مزعج .

ومصر تعتمد على بيع قطنها فى شراء أكثر من ٧٠٪ من وارداتها ، وكان معنى السيطرة الاستعمارية هذه أولا أن يتكدس المخزون لدينا من القطن حتى ليبلغ أكثر من ١٠ ونصف مليون قنطار قطن أواخر عام ١٩٥٢ ، وقرابة ثمانية ملايين قنطار أواخر ١٩٥٣..

ومعنى هذا أيضاً أن نستورد دون أن نصدر ، فيبلغ العجز فى ميزاننا التجارى ٨٠ر٤ مليون جنيه أواخر سنة ١٩٥٢ !! وكان استمرار هذه السياسة معناه الإفلاس التام لبلادنا ، وعجز الصناعة عن استيراد ما تحتاج إليه من عدد وآلات .

.. لقد ارتطمت الصناعة المصرية إذاً فى مرحلة معينة من تطورها بالسيطرة الاستعمارية ، بحيث لم يعد أمامها إلا أحد أمرين : إما التخلص من هذه السيطرة وإما الانكماش ، بل الإفلاس . لقد كان يكفى الصناعة المصرية بالأمس بعض الضغط ، حتى فى ظل السيطرة الاستعمارية ، لتفوز برفع التعريفة الجمركية على هذه أو تلك من السلع الواردة من الخارج ، فيستمر إنتاجها بل وينمو هذا الإنتاج .

ولكن لم يعد هذا كافيا .. لقد تطلب تطورها أن تبيع القطن أنى شاءت بالسعر المجزى ، وأن تشترى الآلات أنى أرادت بأرخص الأسعار . . وأن تنشىء ما يلزم لها من صناعة وقود وكهرباء ومواد كيميائية وآلات ، حتى تقلل من تكاليف إنتاجها ، وأن توظف أموالها المكدسة فى صناعات من نوع جديد لازال أمامها طلب فعلى . وأن تقلل من تكاليفها فتستطيع أن تبيع بأسعار أرخص نسبيا ، فتجد طلبا أكبر .

. . وكان مستحيلا أن يتم هذا دون التخلص من القبضة الاستعمارية على

اقتصادنا القومى . وهذا يتطلب بدوره تحقيق الاستقلال السياسى لمصر كالشرط الأساسى ، الذى لا بد منه للفوز بتحررنا الاقتصادى .

ثانياً — الاحتكار

ولم تكن سيطرة الاستعمار السياسية هى وحدها العقبة الوحيدة فى سبيل تطور الصناعة المصرية ، العقبة التى تهدد كيان هذه الصناعة .

فالاحتكار القائم قد أصبح عقبة هو الآخر ، وعقبة كأداء . فشركة قناة السويس الاحتكارية ، كانت تحرم مصر من ١٦ مليونا من الجنيهات كل عام ، هى صافى أرباحها التى تذهب لحملة الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة . دون أن ينتفع بها اقتصادنا القومى بمليم واحد .

لقد استطاع بنك مصر على سبيل المقارنة ، ورأسماله لا يتجاوز المليون جنيها إنشاء أكثر من عشرين شركة صناعية وتجارية يزيد رأسمالها عن عشرة ملايين من الجنيهات . وهذا مالم تفعله كافة البنوك الأجنبية الأخرى مجتمعة بما فيها البنك المركزى ، أى البنك الأهلى . رغم أن ودائعها تبلغ ستة أضعاف ودائع بنك مصر .

وشركات البترول الأجنبية الاحتكارية تتعمد الخفض فى إنتاج البترول ، كما يقول تقرير البنك الصناعى عام ١٩٥٥ ، فأصبح هذا الخفض « ظاهرة مستمرة منذ عام ١٩٥٠ » ومعناه ضرورة الاستيراد من الخارج ، أى ضرورة الاستيراد من نفس هذه الشركات الاحتكارية بأسعار عالية .

وشركة السكر الاحتكارية كانت تبيع السكر بضعف السعر العالمى ! مما لا يضر بالمستهلكين فحسب ، وإنما يضر إضرارا بالغا بصناعة الأغذية التى يدخل فيها السكر إلى حد كبير . كما أن هذه الشركة كانت تتعمد عدم التوسع فى الإنتاج ، بل تتعمد الانكماش . فبينما كانت تنتج ٢٣٣ ألف طن من السكر عام ١٩٣٩ ، نراها تهبط بهذا الإنتاج إلى ٢٠٦ ألف طن عام ١٩٥٣ حرصا على الاحتفاظ بأسعار السكر عالية !

وشركات الأسمنت الاحتكارية ترفع من أسعار الأسمنت أضعافاً مضاعفة

بمجرد ما يتم الاتفاق الاحتكارى بينها .

بل تلجأ إلى نفس الحيلة بالنسبة لانكماش إنتاجها ، إذ يهبط من ۰۰۰ر۱۳۰ر۱ طن عام ١٩٥١ ، الى ۰۰۰ر۹٤٧ طن عام ١٩٥٢ .

وإليك ما يقوله على الشمسى نفسه فى خطاب له فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧ باعتباره رئيس البنك الأهلى :

« إن حالة الاحتكار التى نشأت عن الحرب، أغرت بالمبالغة فى رفع الأسعار» ،

فالاحتكار بما يحققه من أرباح فاحشة ، وبما يقتضيه من أسعار عالية للسلع التى ينتجها مسئول عن ضيق السوق المحلى وانكماشه ، وعدم استطاعة كثير من الجماهير المصرية أن تشترى ما تحتاجه لارتفاع أسعار الحاجات .

والاحتكار مسئول عن عدم تجدد الصناعة وتطورها ، بما يحتجزه من أموال لاتستخدم فى الصناعة . وبما يحول بينه وبين نشأة صناعات منافسة له .

كما أن الطابع الرئيسى للاحتكار فى مصر هو الاحتكار الأجنبى ، فهو يعمل بوعى حتى لاتنشأ صناعة ثقيلة فى مصر ، صناعة كيميائية وكهربية وصناعة صلب وحديد .

إذن، فقد أصبح حتما لتطور الصناعة المصرية ، والاقتصاد القومى ، القضاء على الاحتكار ، أجنبيا كان أو مصريا . حتى يمكن أن تستخدم رؤوس الأموال المكدسة فى البنوك لصالح المشروعات الإنتاجية بشكل عام والصناعة بشكل خاص ، وحتى تستطيع أن تتخلص من الضغط الاقتصادى والسياسى الذى تتعرض له من جانب الاحتكارات وممثليها فى الحكم ، وحتى تستطيع أن تحصل على المواد المصنوعة أو الوقود أو الخامات التى تحتاجها بأسعار معتدلة .

ثالثا : الاقطاع

كما اصطدمت الصناعة المصرية فى مرحلة معينة، من تطورها ، بالسيطرة السياسية والاقتصادية للإقطاع .

فالإقطاع يضيع عليها مبالغ ضخمة يقتضيها فى شكل إيجار قدره الدكتور أنيس بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه فى العام ! ينفق معظمه إما على مواد ترف مستوردة من الخارج ، أو فى بناء قصور لكبار الملاك ، أو فى بناء عمارات ضخمة لايشغلها

سوى أصحاب الدخول العالية ، أو شراء أراضى صغار ومتوسطى الملاك ، فلا تستفيد الصناعة المصرية بشىء من دخل الإقطاعيين .

كما أن الإقطاع كان أحد الأسباب الرئيسية فى ضيق السوق المحلى ، وخاصة فى الريف .

فإيجار الفدان الذى يدفعه الفلاح المصرى فى بعض المناطق فى مصر ، يكفى لشراء فدان بأكمله فى إنجلترا !! والإيجارات فى مصر تزيد — كما يقرر الدكتور أحمد حسين — على حقيقة صافى الدخل للمزارع المصرية ... وتكون النتيجة الحتمية لهذا ، إنخفاض بشع لدخل الفرد فى الريف ، وعجزه عن شراء أبسط المواد المصنوعة .

وليس أدل على هذا من إحصائية قام بها المهندس مرزوق عبد الحميد ، المدير الفنى لشركة مصر للحرير ، فقد قدّر متوسط استهلاك الفرد — فى ذلك الوقت — لخمسة عشر مليونا من المصريين الساكنين فى الريف بما لا يتجاوز خمسة أمتار من القماش فى العام للفرد ، بينما معدل استهلاك الفرد فى إنجلترا وفى أمريكا يزيد كثيراً عن ذلك .

• • •

كما أن السيطرة السياسية للاقطاع أصبحت تضير أيضاً بالصناعة المصرية ... فقد تقدم بعض الرأسماليين المصريين باحصاء ، يقرر أن نسبة الضرائب المباشرة المفروضة على الصناعة تبلغ ٢٠ مليون جنيه فى العام ... بينما لا تزيد الضرائب المباشرة على الزراعة عن ٥ مليون جنيه ! رغم أن الدخل الصافى من الزراعة يبلغ أربعة أضعاف مثيله فى الصناعة .

وقد لا تكون هذه الأرقام دقيقة تماما ... ولكن فيها تعبيراً عن مقدار الضرر الذى يلحق بالصناعة ، نتيجة لسياسة الضرائب التى تفرضها حكومات كبار الملاك .

• • •

كما أن الارتباط التاريخى ما بين الاقطاع ، والاستعمار ، أصبح يحول دون اتباع سياسة استقلالية جريئة ، سواء فى النواحى السياسية أو الاقتصادية ...

الشيء الذى أصبح لا مفر منه ، كما رأينا ، لتطور الصناعة المصرية ...

وكان مستحيلا أن تفوز مصر بهذا الاستقلال ، طالما استمر الاقطاع والسراى مهيمنة على شئون الحكم فى مصر .

. . .

ومن ثم أصبحت سيطرة الاقطاع السياسية والاقتصادية ، عقبة كأداء فى سبيل تطور الاقتصاد القومى بشكل عام ، وتطور الصناعة المصرية بشكل خاص .

لقد أصبح حتما — لتطور الصناعة المصرية والاقتصاد القومى — أن تحطم القيود التى تربطه بالاستعمار ، وتخضعه الاحتكار والاقطاع .

وكان حتما من تغيير سريع حاسم ، وإلا أصيب اقتصادنا القومى بالانهيار .

ولم يكن هذا التغيير السريع بمستطيع أن ينتظر حتى تتوحد قيادة الطبقة العاملة ، وحتى يصبح لها من التأييد الجماهيرى الذى يمكنها من قيادة المعركة الوطنية الديموقراطية ضد الأعداء الثلاث : الاستعمار والاقطاع والاحتكار .. كما حدث فى الصين مثلا .

فاذا لم تكن الطبقة العاملة على درجة من الوعى والتنظيم ، تكفل لها قيادة المعركة الوطنية ، فيتعين ظهور قيادة جديدة غير قيادة الطبقة العاملة ... قيادة تمثل مصالح الاقتصاد الوطنى ، والأجزاء المتقدمة من الرأسمالية الوطنية ، الأجزاء المتجهة إلى الصناعة الحديثة بشكل خاص .

وكان مستحيلا أن تظهر هذه القيادة خلال الأحزاب التقليدية القائمة حينذاك .

فحزب الأحرار الدستوريين يمثل — كما رأينا — كبار الملاك ، أى الاقطاع المتصل بالاستعمار والسراى .

وحزب السعديين واقع — كما رأينا ... تحت نفوذ كبار رجال المال ، الذين يكونون كتلة مع المستعمرين .

وحزب الوفد كان يمثل الرأسمالية الوطنية فى مرحلة متخلفة من نموها ، عند ما كانت ضعيفة اقتصاديا ، ثم ضعيفة بالتالى سياسيا .. كما أن قيادته أخذت يتسرب إليها بعض كبار ملاك الأرض ، وأخذت تقع تحت نفوذ بعض كبار رجال المال ... فأصبحت أعجز من أن تقود المعركة الوطنية ضد الاستعمار والاقطاع والاحتكار ..

والاقطاع والاحتكار ..

أما الهيئات الأخرى ، الدينية منها وغير الدينية ، فلم يكن لها من الكفاءة ولا الوضوح السياسى ، ولا حتى بمجرد الإلمام البسيط بقوانين التطور ، حتى تستطيع أن تقود المعركة الوطنية ، وهى — لأميتها السياسية وتخلفها الذهنى — كثيراً ما كانت تقع فريسة سهلة لكبار رجال المال وكبار ملاك الأرض ... فهى بذلك عاجزة عن قيادة المعركة الوطنية ضد الاستعمار والاقطاع والاحتكار !

وكانت اللجنة العليا للحزب الوطنى مركبة من جملة مثقفين منعزلين كثيراً عن الشعب .

لقد كان الموقف إذن يتطلب ظهور قيادة جديدة للرأسمالية الوطنية المتطورة بتطور الصناعة المصرية ... غير قيادة الأحزاب القائمة ...

— ٣ —

الوعى القومى وامتداده للجيش

وكان الوعى القومى للجماهير الشعبية قد ازداد ارتفاعاً ، بفضل الاتجاهات الشعبية الجديدة ، وبفضل تطور الأحداث العالمية ، وبفضل التجارب الثورية التى تمت فى الصين وفيتنام ..

لقد كانت مظاهرات ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، ومعركة الكفاح المسلحة فى القنال عام ١٩٥١ تعبيراً صريحاً عن هذا الوعى ، وإيذاناً بالقضاء المبرم على الاستعمار .

كما أصبح شعار رفض الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك ، شعار الشعب كله ، وتعبيراً أيضاً عن مقدار النضج السياسى الذى تخلل صفوفه .

وكانت تحركات الفلاحين الدموية فى « بهوت » و « كفور نجم » إيذاناً بالقضاء على الاقطاع .

وكانت المقالات الرنانة العلنية فى بعض الصحف ، وفى مختلف النشرات السرية ضد باشواتنا الرأسماليين ، إيذاناً بالقضاء على الاحتكار ...

وأصبحت شعارات الجلاء بالدماء ، الجلاء العاجل الناجز ، دون قيد أو شرط ، استئناف المعركة المسلحة فى القنال ، الاتجار مع المعسكر الاشتراكى .

الاعتراف بالصين الشعبية ، الكفاح المشترك مع شعب السودان ، حق تقرير المصير لهذا الشعب الشقيق ... أصبحت هذة الشعارات شعارات شعبية متغلغلة فى صفوف الجماهير .

وجاءت حرب فلسطين ، وصفقة الأسلحة الفاسدة ، والكشف عن مخازى السراى إيذانا بالقضاء على الملكية ...

... وإزاء هذا الوعى القومى المرتفع ، أصبح مستحيلا على أية حكومة ، أو أى نظام للحكم فى مصر أن يبقى ، إذا سار فى طريق غير هذا الذى آمن به الشعب من جهة ، والذى أصبح يعكس مقتضيات التطور للاقتصاد القومى من جهة أخرى .

لقد انفردت السراى بالحكم مدى ستة شهور ، منذ حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .. ومع هذا لم تستطع أن توقع معاهدة مع الانجليز ، أو تدخل فى حلف عسكرى استعمارى ، أو تقضى على سخط الشعب المتزايد ...

... ولم يكن الجيش بمعزل عن الشعب . إنما كان ينفعل بانفعالاته ، ويتأثر بالتيارات السائدة فيه . .

ولم يقتصر هذا الانفعال على مجرد آراء منبثة هنا وهناك بين صغار ضباط الجيش .. وإنما قامت فى صفوف ضباط الجيش تنظيمات سرية تخدم هذه الآراء .

وقويت هذه التنظيمات إثر كشف الضباط والجنود بأنفسهم فى حرب فلسطين ، مقدار الفساد والتعفن فى الطبقة الحاكمة .. السراى ، والأحزاب الرجعية .. الأسلحة الفاسدة ، العجز الفاضح فى قيادة المعركة ، التخبط والمؤامرات ، الخضوع لتوجيهات السراى .

وبدأت المنشورات السرية تتوالى .. وكانت «كل كلمة فى تلك المنشورات — كما يقول أنور السادات — مستمدة من اتجاهات الرأى العام فى البلاد ... الشعب يريد القضاء على المستعمر وأذنابه ، ونحن نسجل إرادته .. الشعب يلعن الأحلاف العسكريه والدفاع المشترك . ونحن نطبع مئات المنشورات ، لنؤيد وجهة نظر الشعب » .

بل بلغ الأمر بهذه المنشورات أن تحتج على فظائع الاستعمار فى الحرب الكورية ..

وزادت قوة هذه التشكيلات السرية خلال الكفاح المسلح فى القنال أواخر سنة ١٩٥١ ، فقد اشترك بعض هؤلاء الضباط فعلا فى المعركة ، أمدوها بالسلاح والذخيرة من مستودعات الجيش نفسه .. وهدد بعضهم بطلب الإحالة على الاستيداع، إثر نشر بعض الجرائد الانجليزية أن الجيش المصرى لا شأن له بالمعركة الدائرة فى القنال ..

لقد كان الوعى المنتشر إذ ذاك فى صفوف صغار ضباط الجيش امتداداً للوعى الشعبى ..

وكان مستحيلا أن يبقى الجيش إثر انتشار هذا الوعى وتنظيمه آداة صماء فى يد السراى أو الاستعمار ، كما كان الشأن فى ثورة ١٩١٩ ، بل ما بعد ثورة ١٩١٩ ...

لقد بدا التحدى واضحاً لرغبات السراى فى انتخابات نادى الضباط أواخر ١٩٥١ ..

ولم يكن عجيبا إزاء هذه الظروف مجتمعة ، أن تظهر القيادة الجديدة للحركة الوطنية بين صفوف هؤلاء الضباط .

ولم يكن عجيبا أيضا أن تعبر هذه القيادة عن مقتضيات التطور للاقتصاد القومى ، عن الرأسمالية الوطنية المعادية للاستعمار فى مرحلة متقدمة من تطورها .

ولم يكن عجيبا ولا شاذاً أن ينهار النظام الملكى والحكم الاقطاعى فى سرعة لاهثة ، إثر قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

حركة الجيش والحكم الدستورى

وكان من الممكن أن تسير حركة الجيش فى اتجاه دستورى منذ اللحظة الأولى من قيامها .

فقد كانت التشكيلات السرية بين ضباط الجيش ترمى أول الأمر ، وقبل قيام حركتها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إلى إعادة الوفد إلى الحكم .

وإليك ما يقوله أنور السادات « اتصلنا فعلا بفؤاد سراج الدين ، وأوفدنا إليه البكباشى احمد انور ، أحد الضباط الأحرار ، وذهب يسأل سراج الدين

عن موقف حزب الوفد فى حالة ما إذا فرضه الجيش على الملك . . وبعد شهر جاءنا الرد . . وهو الرفض » .

وحتى بعد انتصار حركة الجيش ونجاحها فى التخلص من الملك ، فقد قام هناك رأيان متصارعان داخل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار .

وإلينا ما يقوله أنور السادات عن هذين الاتجاهين : « الرأى الأول يقول ماذا يمنع لو استدعينا برلمان الوفد لتسيير الأمور ، ونجلس نحن نراقب الأحوال والخطوات وتنفيذ أهداف الثورة .. الرأى الثانى يقول : لا يصح أن يحدث هذا ، فالوفد وكل الأحزاب والهيئات بما فيهم الاخوان قد تخلفوا عن التعاون معنا قبل الثورة . . وأن الثورة تحتم إلغاء كل تلك الأحزاب والهيئات .. واستمرت المناقشة واحتدت تلك الاجتماعات للهيئة التأسيسية .. وكان الرأيان المتصارعان هما محور كل المناقشات » .

بل أخطر من هذا ، نجد أنور السادات يسجل فى صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قرارا يقضى بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر . . فاعترض جمال عبد الناصر على هذا القرار وقال :

« يا جماعة ، إنى أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية . . ومضى جمال يقول لنا : إن ثورتنا ديمقراطية ، ونحن لا نستطيع أن نضع ديكتاتورية فى هذه البلاد ، فانعط الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد .. »

وهدد عبد الناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة التأسيسية على رأى عبد الناصر وتحدد موعد أقصاه شهر فبراير ١٩٥٣ لاجراء الانتخابات بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها .

. . . .

بل وتمت مقابلة ما بين عبد الناصر وفؤاد سراج الدين . وهذا ما يقوله أنور السادات بالحرف الواحد ، وتكلم جمال عن حزب الأغلبية (يقصد الوفد) وعن إيمانه بأنه من الممكن جدا للحزب الكبير أن يصلح من الأوضاع السائدة

فيه وفى قيادته ، ويغير من أهدافه وبرامجه بما يتفق والوضع السياسى الجديد بعد فاروق .

« ومضى جمال يقول لسراج .. إن حزب الوفد لو فعل هذا لأصبح من السهل أن يسير دفة الأمور ، فالثورة لا تريد ديكتاتورية ، واشترط لكى يتم التعاون بين الثورة وحزب الوفد شرطا واحدا ، وهو أن يصدر الحزب بيانا يعلن فيه على الملأ موافقته على قانون تحديد الملكية .. واستمرت المناقشة أربع ساعات .. لكن فؤاد سراج الدين رفض الموافقة على تحديد الملكية .. وقال إنه سيعرض الأمر على حزب الوفد .. ورفض الحزب الموافقة ولو أنه لم يصدر بيانا بهذا الموضوع .. » وهنا فقط آمن جمال عبد الناصر بأنه لا أمل له على الاطلاق فى تعاون هؤلاء الساسة مع الثورة .

واضح إذا أن تخلف البلاد عن الحكم الدستورى مدى أربع سنوات كاملة لم تكن تقع مسئوليته على كاهل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها .. ولا على العناصر التى لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبى فى مصر عن تطور الاحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية .

فالقيادة السعدية والدستورية كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها .. والقيادة الوفدية أصبحت متخلفة عاجزة عن قيادة الرأسمالية الوطنية فى تطورها الجديد .. والقيادات الاخرى إما متخلفة رجعية وإما متقدمة ولكنها ضعيفة منقسمة على نفسها ، غير موحدة فى الرأى ولا فى التنظيم .

الفصل العاشر

سياسة سلام واستقلال

— ١ —

كشف الاستعمار

أخذت سياسة مجلس قيادة الثورة ترسم خطوطها شيئاً فشيئاً . وأخذت تتحسس الطريق فى حذر حيناً وتردد حيناً آخر .

ولم تكن الظروف الدولية مواتية إذ ذاك ، فالحرب الباردة بين المعسكرين كانت على أشدها ، والتسابق على التسلح قد بلغ حد الجنون ، والتكتلات العسكرية العدوانية تقوم فى كل مكان . . والاتحاد السوفييتى لم يكن قد تخلص بعد تماماً ، من الآثار الضارة التى ألحقتها به أخطاء ستالين ، سواء فى الحقل الداخلى أو الخارجى .

ثم لم يكن الطريق سهلا معبداً فى الداخل ، فالتآمر بالقيادة الجديدة لم يكن يكف ولا ينقطع ، والتخوف من الشعب وتحركات الشعب كان قائماً ، كما كان هناك بعض الرجاء فى أمريكا . . وقد عبر أنور السادات فى أكثر من مناسبة عن هذا الاتجاه فى صراحته القاسية . . لقد« بذلنا ماء الوجه مع أمريكا وانجلترا بدون جدوى» . . قالها فى أكثر من مناسبة فى مقالاته الوطنية بجريدة الجمهورية .

وكان أن أفسح المجال للنقطة الرابعة ومكاتب الاستعلامات ، وعدل من قانون الشركات ، بحيث يعطى كافة الضمانات والتسهيلات لرؤوس الأموال الأجنبية ، ومنحت شركة كونورادو الأمريكية امتيازاً سخيا للبترول .

كما تمت اتصالات منذ أواخر ١٩٥٢ بأمريكا من أجل استيراد الأسلحة التى كان الجيش المصرى فى حاجة ملحة لها .. وقام الاتصال بكل من انجلترا وأمريكا من أجل تمويل السد العالى .

ثم كانت المفاوضات والمباحثات من أجل تحديد موعد الجلاء .

وماذا كانت النتيجة ؟

لقد أخذت النقطة الرابعة تعتذر عن المساهمة فى أى مشروع جدى بحجة أن هذا لايدخل فى منطقة اختصاصها !

ولم يقدم الخبراء الأمريكان بحثا واحداً ذا قيمة فعلية . . لقد كانت كلها دراسات سطحية ، موجهة وفق خطة مرسومة ، ألا تقوم فى مصر صناعات ثقيلة .

ولم تكتشف شركة كونورادو بئراً واحدة للبترول .

ولم تزد الاستثمارات الأجنبية ، رغم كل ما أزيل أمامها من عقبات عن ٧٠٠ ألف جنيه ! عام ١٩٥٤ ، ثم ٩٠٠ ألف جنيه عام ١٩٥٥ ، وجهت معظمها إلى شركات البترول الأجنبية الاحتكارية ، هذا فى الوقت الذى بلغت فيه الاستثمارات من جانب مصر فى هذين العامين ٢ر١٠٦ مليون جنيه ؛ ١٠٦ مليون جنيه مقابل ١ ونصف مليون من الأموال الأجنبية !

. . .

وأخطر من هذا « بدأنا - كما يقول - عبد الناصر - نتكلم عن تمويل الجيش المصرى بالسلاح ، مع استعدادنا لدفع ثمن السلاح ، فرفضوا إلا إذا وقعنا ميثاق الأمن المتبادل ، ومعناه أن تأتى « بعثة أمريكية » تشرف على الجيش المصرى ... ولذا رفضنا توقيع ميثاق الأمن المتبادل . ولقد قالوا فى آخر عام ١٩٥٣ ، أنهم مستعدون لتزويدنا بالسلاح ، ولكن بعثتنا عادت خالية الوفاض ... »

هذا فى الوقت الذى كانت تنهال فيه الأسلحة على إسرائيل ربيبة الاستعمار، مما كان يغريها على العدوان والتحرش بمصر وبقية البلاد العربية .

واشترطت انجلترا لإمداد مصر بالسلاح « أن يسكت عبد الناصر فى باندونج وأن يدعهم ينفذون خطتهم فى الأحلاف العسكرية » .

أى إما الخضوع للاستعمار والانضمام لأحلافه ، وإما لاسلاح « لا بالثمن ولا مجانا » كما يقول عبد الناصر .

وكلما تمسكت حكومة عبد الناصر بالسياسة السلامية الاستقلالية ، قامت إسرائيل بالتحرش بمصر . . لقد بدا العدوان الاسرائيلى سافراً فى ١٩٥٥ على قطاع غزة . . وإسرائيل لا تتحرك حركة إلا بإذن الاستعمار ، وتحرشها هذا كان معناه ضغط استعمارى غير مباشر على مصر وحكومة مصر .

. . .

ثم بدأت قصة تمويل السد العالى .

وبدأ الاتصال بالبنك الدولى عام ١٩٥٤ على أساس أننا مساهمون فيه بعشرة ملايين من الجنيهات .

كما بدأ الاتصال بعدة شركات فى المعسكر الغربى .

وبعد طول مفاوضات كشف البنك الدولى المزعوم عن وجهه الحقيق فإذا به يضع شروطا معناها كما قال عبد الناصر : « أن يرسل لنا البنك من يجلس مكان وزير المالية ، وآخر يجلس مكان وزير التجارة وثالث يجلس مكانى أنا »

فالبنك يعلق تمويله على قبول معونة معينة من المعسكر الغربى ، فإذا ماحدث خلاف بيننا وبين هذا المعسكر ، سحب البنك الدولى اعتماداته ! كما اشترط البنك التفاهم مع الحكومة المصرية على برنامج الاستثمار ، وعلى منع التضخم ، وألا تشغل الحكومة نفسها بمشروعات صناعية أو غيرها بجانب السد العالى ، ثم التقليل من الاهتمام بزراعة القطن ، وضبط المصروفات العامة ، وضرورة التفاهم مقدما مع البنك قبل قيام الحكومة المصرية بعقد أى قرض أو اتفاق دفع .

أى فى عبارة واحدة ، ضرورة السيطرة التامة على اقتصادنا وربطه بالعجلة الاستعمارية .

. . .

وكان أمام مصر تجربة حية معاصرة ، ممثلة فى تركيا وجنوب فيتنام . فقد استسلم حكام تركيا للاستعمار الانجلو أمريكى ، وأغدق هذا الاستعمار على تركيا المساعدات والمعونات منذ عام ١٩٤٧ أى منذ سبع سنوات .

فماذا كانت النتيجة ؟

لقد كان دخل الفرد فى تركيا عام ١٩٥٣ قرابة ٥٥٦ ليرة تركية ، فاذا به يهبط فى عام ١٩٥٤ إلى ٤٩٠ ليرة ! ! هبوط ٦٦ ليرة تركية فى عام واحد لدخل الفرد ، وهناك فى تركيا ٢٣ ونصف مليونا من الافراد .

وهذه الاحصائية ليست مستقاة من مصادر أمريكية ولا من مصادر سوفيتية وإنما من البنك الصناعى التركى نفسه !

وأوشكت تركيا على الافلاس عام ١٩٥٦ .. وعجزت تماما عن أداء ثمن وارداتها .. بل توقفت بعض الشحنات الذاهبة إليها نتيجة هذا العجز .. وفزعت تركيا إلى أمريكا تطالب بقرض لا يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار .. لانقاذها من الافلاس .

فماذا كان رد أمريكا ؟

لا .. نحن لا نثق باقتصاد تركيا .

إن عبد القادر حاتم صادق فى تصويره حين قال : « إن مساعدات الغرب لتركيا كانت سببا فى افلاس تركيا ، لان جميع هذه المساعدات كانت سلفا استهلاكية وليست إنتاجية فترتب على ذلك أن تعطلت المصانع التركية وشلت الحركة الاقتصادية فى جميع أنحاء تركيا »

ثم إلينا بلد آخر ، فيتنام الجنوبية . لقد استطاعت أمريكا بكافة المناورات والألاعيب ، أن تحل محل السيطرة الفرنسية هنالك . وبدأت المساعدات الامريكية والحربية تنهال على فيتنام الجنوبية .

فماذا كانت النتيجة ؟

.. هبطت المساحة المخصصة لزراعة الارز فى فيتنام من ٦ر٢٠٠ر٠٠٠ فدان عام ١٩٣٩ ، إلى ٤ر٠٢٦ر١٠٠ عام ١٩٥٥ ! وهبط إنتاجها الصناعى فى عام ١٩٥٥ بمقدار ٥٠ ٪ عما كان عليه قبل الحرب ، وزاد سعر الارز ، وهو الغذاء الرئيسى للجماهير ، من ثلاثة قروش للكيلو جرام إلى ١٨ قرشاً فى بحر عشرة شهور !

لقد صدق عبد الناصر حين قال فى خطابه التاريخى فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ : « إننى لم أر أبدا معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع ، لان اتجاهها إلى التصنيع

سيترتب عليه منافستنا لهم . ولكن المعونة الامريكية تتجه إلى الاستغلال » .

لقد كشف الاستعمار إذا عن نواياه كشفا تاما . ولم يعد وطنى واحد شعبا وحكومة يطمئن لحظة واحدة إلى المعونات والمساعدات الاستعمارية .

هذا فى الوقت الذى أخذ فيه الواقع الاقتصادى للبلاد ، يفرض نفسه فرضا على سياستنا . . فقد تكدس القطن لا يجد منصرفا . . وأوشكت المشروعات الجديدة الانتاجية أن تتعرض للتوقف .

وفى الوقت نفسه برزت سياسة الاتحاد السوفييتى ، برزت واضحة لا تترك مجالا للشك ولا للتردد — بعد تخلصها من الآثار السيئة لسياسة ستالين — برزت واضحة تمد يد العون صادقة ، دون أن تعلقها بشرط واحد سياسى كان أو اقتصادى ، ودون أن تقوم بأى تدخل فى شئون البلاد الداخلية ولا فى نظم حكمها

إزاء هذه الظروف مجتمعة ، بدأت سياسة القيادة الجديدة للحركة تتبلور واضحة ، فكانت سياسة سلام واستقلال وطنى .

وكان لهذه السياسة شقان : سياسة داخلية مرتبطة بضرب الاقطاع والاحتكار وسياسة خارجية مرتبطة بمقاومة الاحلاف العسكرية الاستعمارية وتدعيم الجبهة العربية والكفاح من أجل السلام العالمى .

— ٢ —

السياسة الداخلية

أما بالنسبة للسياسة الداخلية لحكومة عبدالناصر فهى لاشك سياسة موجهة ضد الاقطاع والاحتكار ، سياسة قائمة على إنهاض الاقتصاد القومى ، ومركز الثقل فى هذه النهضة هى الصناعة الثقيلة .

١ — فالاصلاح الزراعى الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ كان ضربة موجهة ضد الاقطاع .

حقا أنه لم يجتث جذور الاقطاع نهائيا ، فقانون الاصلاح الزراعى لم يمس سوى ٤ر٦ ./. من الاراضى ، بينما يملك الاقطاعيون ٣٦ ٪ من الاراضى ، وحقا أن المالك الجديد للارض لا زال عليه أن يدفع سنويا وفق الاحصاءات

الرسمية ١٤ جنيها ثمنا لأرضه مدى ثلاثين عاما ، كما أن جزءا كبيراً من الاراضى المصادرة لم يوزع بعد على صغار الفلاحين .

إلا أنه رغم هذا كله فقد كان هذا الاصلاح الزراعى ضربة موجهة للجزء العلوى من الإقطاع ، وتقويضاً لنفوذه الإقتصادى . كما أن القضاء على الأسرة المالكة والنظام الملكى رأس الإقطاع ، كان ضربة للنفوذ السياسى للإقطاع .

... كما تمت سلسلة من التشريعات موجهة ضد الإحتكار إذ تم تمصير البنك الأهلى وألغى فرعه فى لندن .

• كما صدر قانون يحرم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ست شركات فيما عدا أحوال استثنائية ، ثم قانون آخر يحرم على عضو مجلس الإدارة المنتدب أن يكون عضواً فى مجلس إدارة فى شركة أخرى ثم قانون ثالث يحرم على مدير لبنك ما أن تكون له وظيفة أخرى فى بنك آخر .. وألا يعين مدير لشركة فوق سن الستين دون موافقة مجلس الوزراء ، وأن يكون تعيين المديرين للشركات التى تقوم بخدمة عامة خاضعاً لموافقة وزارة المالية .

وكان أن تخلصت مصر بهذه التشريعات من أكثر من ٤٠٠ من كبار السن المصريين ، من الباشوات الذين استمروا يحتلون مقاعد مجلس معظم الشركات المساهمة فى العشر السنين الأخيرة .

• ثم وضعت شركة السكر الإحتكارية تحت إدارة حكومية ، ثم وضعت شركة الملح والصودا ، وهى شركة احتكارية هى الأخرى تحت نوع من الرقابه الحكومية وأنشئت شركة أسمنت جديدة رفضت أن تدخل فى اتفاق مع الشركة الاحتكارية القائمة ، وهدف الشركة الجديدة هو إنتاج الأسمنت بسعر أرخص .

• كما شجعت الحكومة الشركة التعاونية للبترول بكافة الوسائل، لتستطيع أن تقف على قدميها إزاء منافسة شركات البترول الاحتكارية الأجنبية .

• كما شجعت البنك الصناعى ، فرفعت الحد الأقصى للقرض المخصص له من ٢ مليون جنيه إلى خمسة مليون جنيه .

• كما شجعت على إنشاء شركة مصر للتجارة الخارجية التى تستطيع أن تنافس احتكار المستوردين للتجارة الخارجية .

• كما وضعت أخيراً تحت الحراسة كافة الشركات الاحتكارية الانجلوفرنسيه هذه كلها كانت ولا شك ضربات موجهة للاحتكار .

إنهاض الاقتصاد القومى

ولا شك أن الحكومة قد لعبت دوراً هاماً فى إنهاض الاقتصاد القومى .

• فقد بلغت جملة الاعتمادات الحكومة المخصصة لمشروعات تنمية الانتاج القومى ١٤٣ مليون جنيه فى السنوات الثلاث الأخيرة كما أخذت الحكومة تضع خططاً لتوجيه النشاط الاقتصادى .

وكانت نتيجة هذه السياسة أن زاد الدخل القومى فى عام ١٩٥٥ بمقدار ١٦ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٤ . وزاد إنتاج الخامات المعدنية زيادة تقدر بمقدار ٣ ر ١٧ ٪ كما سجل إنتاج الصلب زيادة قدرها ١٦ ٪ والحديد الخام ٧ ر ٩٣ ./. والنحاس ١٦ ./.

• كما بدىء بالفعل فى إقامة عدد من الصناعات الهامة ، منها أول مصنع حديث للحديد والصلب ، سيبلغ إنتاجه ٢٢٠,٠٠٠ طن من الصلب فى العام الواحد ، كما تم فعلا تشغيل مصنع للاطارات وآخر للأسمدة الكيمائية ، ويجرى بناء معامل تكرير للبترول ، ومصنع للخزف .

• ولا شك أن الحكومة محقة فى جعل بناء السد العالى محور النهضة الاقتصادية للسد العالى فسياسة الحكومة واضحة فى الاسراع بتصنيع البلاد .

• كما نجحت الحكومة فى تحرير قسم كبير من تجارتنا الخارجية من الارتباط بالمعسكر الغربى ، فاتسعت المبادلات مع المعسكر الاشتراكى ، كما اتسعت العلاقات التجارية مع دول باندونج ، مما حرر تجارتنا الخارجية من كثير من القيود الاستعمارية التى كانت تربطنا بها ، إذ هبطت تجارتنا الخارجية مع المعسكر الاستعمارى إلى الثلث .

وقد تجلت فائدة هذا واضحة إثر تأميم القناة وتجميد المعسكر الغربى لأرصدتنا من الاسترلينى وشنه حصاراً اقتصادياً على بلادنا ، فلم يقدر لهذا الحصار النجاح واستطاعت مصر أن تقاوم هذا الحصار فى سهولة ويسر .

هذا بالنسبة للسياسة الداخلية .

— ٣ —
السياسة الخارجية

رفض حلف بغداد

أما السياسة الخارجية فقد بدت حازمة ، حين قال عبد الناصر : لا . لن تنضم مصر لحلف بغداد .

« لقد تبين للعرب جميعاً — كما وضح الرئيس — إن ذلك الحلف ليس إلا سجناً كبيراً صنعه الاستعمار بما يوافق الأشكال التي يتشكل بها طبقا لمقتضيات الزمن .

كانت سجون الاستعمار فى أول الأمر ، مناطق نفوذ تحكمها قوات احتلال ثم تطورت سجون الاستعمار إلى معاهدات تحالف .

وكان الشكل الأخير لسجون الاستعمار ، هو تلك المواثيق التى يعقدها أعوانه ويتفانون فى حبك سلاسلها وأغلالها ، حول أعناق شعوبهم .

تبين للعرب إذن كما قلت أن ذلك الميثاق الجديد ليس إلا سجنا كبيراً ، ورفضوا بطبيعة الحال أن يدخلوا برضاهم . ولم يستطع الوعد ، وكذلك لم يستطع الوعيد أن يدفعهم إلى داخل أسوار السجن الكبير » ...

فماذا وراء حلف بغداد هذا ، وما السر فى حماسة انجلترا لهذا الحلف وإصرارها على ضم البلاد العربية إليه ؟

« يجب أن نعود كى نفهم هذا السر إلى الوراء قليلا ؛ فبعد استقلال الهند وبورما ، وبعد قيام الصين الشعبية مظفرة تهاوت أعمدة الاستعمار البريطانى فى الشرق الأقصى ، وأخذت تركز همها فى الشرق الأوسط . فقررت لندن أن المنطقة الممتدة من أعالى النيل إلى شواطىء بحر قزوين والتى يسكنها ٨٠ مليونا من العرب والايرانيين ، يجب أن تكون منطقة نفوذ بريطانية لتعوض بعض الشىء من خسارتها السياسية والعسكرية والاقتصادية فى الهند .

حقا إن سوق الشرق الأوسط لا يمكن أن يعوض خسارتها للسوق الهندى الهندى الضخم ، ولكن هناك البترول .

فمنطقة الشرق الأوسط تنتج اليوم ربع بترول العالم الرأسمالى ، ويحتوى جوفها

على ثلثى الاحتياطى المخزون فى هذا العالم ، وتمد ٨٠ ٪ من حاجات بريطانيا وبلاد أوربا الغربية من البترول الخام .

فبترول الشرق الأوسط كما وصفته جريدة الديلى ميل البريطانية هو القوة المحركة للقوات المسلحة البريطانية والصناعات البريطانية الرئيسية .

ولا شك أن بريطانيا تستطيع أن تحصل على هذا البترول فى سهولة ، فى شكل صفقات تجارية .

• ولكن الاحتكارات البريطانية التى تسيطر على السياسة هناك ، كانت تستهدف شيئا أكثر من مجرد الحصول على بترول الشرق الأوسط ، كانت تريد أن تحقق أكبر ربح ممكن ، فتكاليف بترول الشرق الأوسط بسبب رخص الأيدى العاملة لا يزيد عن عشر ثمن البيع ، فالاستيلاء على هذا البترول والتحكم فيه يضمن لهذه الشركات أرباحا فاحشة .

• ولم يكن هذا هو كل شىء ، فانجلترا كانت دائما تحارب مستخدمة رجال مستعمراتها ، وكانت الهند أهم مورد للرجال الذين تلقيهم وقوداً فى حروبها الاستعمارية ، وقد استقلت الهند فلا بد من البحث عن مورد آخر لوقود المدافع فإذا سيطرت انجلترا على منطقة الشرق الأوسط أمكنها أن تجند منها مئات الألوف من الجنود تستخدمهم فى مشاريعها العدوانية .

• ثم إن الاستيلاء والسيطرة على الشرق الأوسط كان يتيح لبريطانيا تحقيق هدف أهم ، ولو أنها كانت تحرص على إبقائه سراً مكتوماً .. فإنه إذا تمكن لها الأمر فى هذه المنطقة ، فهى تستطيع أن تعيد جزءاً من سيطرتها على الهند وباكستان وبورما وأفغانستان ..

• كما أن السيطرة على الشرق الأوسط سيطرة عسكرية يمكنها من المحافظة بالقوة المسلحة على بقايا مستعمراتها فى أفريقيا ، الثائرة على الاستعمار ، ويحول دون الانهيار السريع للنظام الاستعمارى المتفكك .

• • •

فماذا كانت خطة الاستعمار البريطانى لتحقيق هذه السيطرة ؟

١ ــ أقيم اتصال مباشر بين الدوائر العسكرية البريطانية وشركات البترول البريطانية ، فعين الفيلد مارشال الانبروك ، الرئيس السابق لهيئة أركان الحرب

الامبراطورى ، مديراً لشركة الانجلو إيرانية للبترول . وعين الأميرال كاننجهام القائد السابق لأسطول البحر الأبيض المتوسط عضواً فى مجلس إدارة الشركة الإيرانية للبترول ، وعين فى مجلس إدارة الشركة المنحلة لقناة السويس ، وهى الممر الرئيسى للبترول البريطانى ، كل من لورد هانكى الذى استمر فترة طويلة سكرتيراً دائما للجنة الدفاع الامبراطورى ، ثم سير الكسندر كادوجان ، الوكيل السابق الدائم لوزارة الشئون الخارجية البريطانية ، وسير فرانسيس ويلى أحد المسئولين الرئيسيين فى قلم المخابرات الانجلو هندية ...

٢ ــ ثم كانت الخطوة الثانية وهى محاولة إقامة ما أسمى بسوريا الكبرى، مستعمرة جديدة تضم العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين تحكمها الأسرة الهاشمية تحت السيطرة البريطانية .

وكان منظوراً فى عرف بريطانيا أن نجاح هذا المشروع سينتهى إلى إخضاع العربية السعودية ، واليمن ثم تركيا وإيران واليونان إلى النفوذ البريطانى ، كما يدعم قبضة بريطانيا على مصر . .

ولكن شيئا واحداً أغفله الساسة البريطانيون الاستعماريون ، ألا وهو نهضة الشرق العربى ، ألا وهو اشتعال الحركة التحريرية فى هذه المنطقة ، وبدء تضامنها واتحادها .

وكان ان رفضت الشعوب العربية مشروع سوريا الكبرى .

٣ ــ ورأت بريطانيا مرة أخرى فى سنة ١٩٥٥ أن تبدأ المشروع كله من جديد تحت إسم آخر ، تحت إسم حلف بغداد ، فى شكل كتلة عسكرية لدول الشرق الأوسط ، تكون فرعا لحلف الأطلنطى وتحت سيطرة انجلترا . . أى نفس الأهداف ... أى امبراطورية زيت بريطانية ، وقواعد عسكرية بريطانية ، وسجن استعمارى حديدى لعشرات الملايين من العرب والإيرانيين .

ولم يستطع إيدن أن يخفى أغراض هذا الحلف ، فنى خطاب له فى مجلس العموم البريطانى نراه يقول : « إن الهدف الذى نتوخاه من الانضمام لميثاق (بغداد) هو تعزيز نفوذنا ورفعنا صوتنا فى شئون الشرق الأوسط .. وقيام تعاون وثيق متواصل بين القوات المسلحة لكلا القطرين (انجلترا والعراق)

كما سيظل العسكريون البريطانيون لخدمة الطائرات العسكرية البريطانية وسيكونون تحت إمرة الضباط البريطانيين » .

أما بالنسبة لموقف الحلف من إسرائيل فقد قال إيدن بالحرف الواحد .

« إن الغرض من هذا الميثاق هو صرف نظر العراقيين إلى اتجاه آخر ! ولما كان الاسرائيليون أناسا أذكياء جداً ، فقد تصورت أن هذا الميثاق سيجعلهم فى أمن ودعة » .

...

وقد جاء رفض جمال عبد الناصر لحلف بغداد ، منبعثاً من ضمير الشعب المصرى وأعماقه ، فقد قاوم الشعب المصرى ـ كما يقول الدكتور محمد أنيس ـ مشروعات الأحلاف الاستعمارية ، التى حاولت حكومات الرجعية والاقطاع ، أن تفرضها عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ألم يسحق الشعب المصرى مؤامرة الدفاع المشترك بين صدقى وبيفن فى سنة ١٩٤٩ ؟

ألم يرفض الشعب المصرى منظمة دفاع الشرق الأوسط ، الذى قدمته أمريكا وانجلترا وفرنسا وتركيا فى ١٩٥١ ؟

ألم تتقدم بريطانيا فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ، بمشروع أسمته تعاون القوات العسكرية فى الشرق ، وكان أن أخفق هذا المشروع ؟

ألم تتقدم الولايات المتحدة فى صيف ١٩٥٣ ، بمشروع قيادة موحدة ، وطار مستر دالاس (وزير خارجية أمريكا) ليقنع الحكومات العربية وحكومات الشرق الأوسط بهذا المشروع ، وكان نصيبه الآخر هو الاخفاق ؟ » .

لقد كان عبد الناصر معبراً إذاً عن كفاح الشعب المصرى العريق ، حين رفض حلف بغداد .

ولو قبلت مصر الانضمام لحلف بغداد ، لكان ذلك معناه :

• فرض صلح مع إسرائيل ، يكون فى مصلحة إسرائيل وليس فى مصلحة الشعوب العربية .

• أن يخرج الانجليز من القنال ، ليعود الانجليز مرة أخرى ، ومعهم الأمريكان والفرنسيون والاستراليون والأتراك ، لا ، لاحتلال منطقة القنال

وحدها وإنما لاحتلال مصر كلها باسم الحلف المشترك والدفاع ضد خطر موهوم، خطر الغزو الشيوعي !

* أن تتحول ميزانية مصر ، كما تحولت ميزانية تركيا ، وكما تتحول ميزانية العراق اليوم ، إلى ميزانية حرب ، ينفق منها أكثر من ٦٠ ٪ لشراء أسلحة من المعسكر الاستعماري ، ولتجنيد جيش مصري خاضع للاستعمار .

* أن تهدم كل سياسة لتصنيع البلاد ، وأن تفلس كثير من الصناعات الناشئة ، وأن تنتهي إلى الافلاس الذي انتهت إليه تركيا .

* أن يهدر كل استقلال سياسي لبلادنا ، فتدار سياستنا الخارجية من واشنجطن ولندن وغيرها من عواصم المعسكر الغربي ، لا من القاهرة .

* أن يفرض حكم إرهابي بشع في مصر ، كما هو الشأن في تركيا والعراق لكبت كل تحرك وطني .

* أن تقوض ثقافتنا الوطنية ، فتصبح ثقافة استعمارية .

لقد كانت هذه الأحلاف كما صورها عبد الناصر « أحلاف الذئب والحمل ، ولا بد أن يأكل الذئب الحمل » .

فلم تكن معارضة حلف بغداد ومقاومته في إصرار ، مجرد مساهمة من مصر في قضية السلام العالمي فحسب ، وإنما كانت دفاعاً عن استقلالها السياسي وكيانها الاقتصادي ضد الاستعمار الذي اتخذ ثوباً جديداً لمضمون قديم ، ثوب الأحلاف بل كان دفاعاً عن الكيان العربي كله واستقلاله السياسي والاقتصادي .

وقد جاء العدوان الاستعماري على مصر ، مثبتاً صحة نظر الشعب المصري ، وحكومة عبد الناصر بالنسبة لطبيعة هذا الحلف .

فقد قرر السيد على صبري مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر : « أن حلف بغداد قد ارتبط بالعدوان الذي وقع على مصر .. فقد كانت تركيا تقوم بالدعاية ضد مصر ، كما استخدمت القواعد التركية لاخفاء بعض سفن الغزو بينما كانت مصر تركز رقابتها على قبرص . .

كما استخدمت إحدى القواعد الجوية في العراق لامداد الطائرات المعتدية بالوقود ونقل الجرحى ، كما استخدم الأعداء المستشفيات العراقية » .

لهذا كان موقف مصر وحكومة مصر سليما فى رفضها القاطع حلف بغداد ، بل رفضها القاطع لأى حلف استعمارى .

ولم تكتف مصر بالرفض . وإنما شنت حملة سياسية من الدرجة الأولى على حلف بغداد . وأصبح للحكومة المصرية الوطنية استراتيجية سياسية حاذقة منذ أن تكون حلف بغداد محورها ، كما يقول الدكتور محمد أنيس :

أولا : عزل العراق عن الدول العربية ، حتى يتأتى له من ظروفه الداخلية ما يمكنه من رفض حلف بغداد والعودة إلى شقيقاته العربية الأخرى .

ثانيا : مقاومة كل المحاولات من جانب الدول الغربية ، للضغط على الدول العربية لدخول حلف بغداد . ولجأت مصر لتحقيق الشطر الأول من استراتيجيتها إلى سياسة المحالفات الثنائية التى أدت فى النهاية إلى تكوين محور دمشق ـ عمان ـ الرياض ـ القاهرة . »

« وكان الضغط الاستعمارى المنبعث من حلف بغداد أقوى ما يكون فى لبنان والأردن . ولبنان بلد عربى أصيل . ولكنه يعانى من تيارات « انعزالية » قوية تهدف إلى عزله عن الشعوب العربية ، والتمويه بأن للبنان من الوجهة الجغرافية والثقافية ومن ظروفه الخاصة ، ما يملى عليه موقفا مختلفا عن بقية الدول العربية . ويروج لهذه التيارات الرجعية والاقطاع فى لبنان . ورغم ذلك فالقاعدة الشعبية اللبنانية لا تزال سليمة . »

« أما الأردن . فهو مكان عام للمؤامرات الاستعمارية ، لأهميته الاستراتيجية فى المحل الأول ، ولأنه يربط جغرافيا بين سوريا ومصر ، مركزى المقاومة العربية فى الشرق الأوسط ضد الاستعمار ، ولأنه مرتبط بمعاهدة غير متكافئة مع بريطانيا منذ ١٩٤٨ ، تقوم على أن يكون لبريطانيا قواعد عسكرية داخل الأردن فى نظير مساعدة مالية سنوية تقدمها للحكومة الاردنية ، وقيادة الجيش الاردنى كانت إلى عهد قريب فى يد بريطانية ، والاسرة الحاكمة فى الاردن مربوطة بأواصر القرابة الوثيقة بالاسرة الحاكمة فى العراق . ولكن وقفة الاردن أمام مؤامرات حلف بغداد ، إن دلت على شىء ، فعلى أن الشعوب فى ظروف القرن العشرين تستطيع مهما ضعفت إمكانياتها ، أن تفسد على الاستعمار مؤامراته

وأن تسير فى طريق التحرر . فالشعب الاردنى الذى ذاق مرارة تآمر الاستعمار والصهيونية على فلسطين . وتآمر الاستعمار مع الرجعية الاردنية على الشعب الاردنى نفسه . وقف وقفته المجيدة لمشروع تمبلر الذى كان يهدف إلى ربط الاردن بحلف بغداد . وأطاح بوزارة هزاع المجالى ، الذى حاول أن يقوم فى الاردن بدور مشابه لدور نورى السعيد فى العراق . وسار الشعب الاردنى قدما فى المعركة ، فطرد جلوب (الانجليزى الذى كان مسيطراً على الجيش الاردنى) وطهر الجيش الاردنى من جواسيس الانجليز ، ووقف بالمرصاد لكل المحاولات لتعطيل الانتخابات الاردنية ، حتى خرجت هذه معبرة عن إرادة شعب الاردن .

« ومعركة الانتخابات الاردنية ، قد حددت بشكل قاطع الطريق الذى سيسير فيه شعب الاردن ، وهو الوقوف بجانب الشعوب العربية المتحررة ضد حلف بغداد » .

ولا شك أن مقاومة مصر لحلف بغداد ، وقيادتها هذه المعارضة كان له ، أثره فى تحركات شعب الأردن ، وهكذا نجحت مصر بقيادة عبد الناصر ، فى طعن المشاريع الاستعمارية فى الشرق الاوسط طعنة نجلاء ، ونجحت مع الدول العربية الصديقة فى تجميد حلف بغداد ، كخطوة لتصفيته تماما .

أعجيب بعد هذا أن يشتد حنق الاستعمار على مصر ، وعلى حكومة مصر وعلى شخص جمال عبد الناصر ؟

جبهة عربية

وجزء آخر لا يتجزأ من السياسة المصرية اليوم ، سياسة السلام والاستقلال الوطنى ، هو سياسة الجبهة العربية .

إن الروابط التى تربط مصر بالدول العربية ، هى روابط قديمة حقا ، ترجع إلى ما قبل الفراعنة ، ثم تمتد إلى أيام الحكم التركى والاستعمار الغربى .

ولم يكن هناك حركة كفاح شعبي واحد فى مصر إلا ,وكان لها صداها فى السودان وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق .

ثم كانت الجامعة العربية والكفاح المشترك ضد الصهيونية سنة ١٩٤٨ .

ولكن جمال عبد الناصر حدد فى وضوح الاسس التى يقوم عليها الكفاح العربى المشترك .

فقد جاء فى كتابه فلسفة الثورة :

«إن المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ، ومستقبلها واحد والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة ، فلماذا تتشتت جهودنا ؟ وأعترف أنى كذلك أرى العقبات الكبرى التى تسد الطريق إلى الكفاح الواحد ، ولكنى بدأت أومن أن هذه العقبات نفسها ينبغى أن تزول لانها من صنع ذلك العدو الواحد نفسه .. فنحن مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادى معنوى ... وأرضنا لها الموقع الاستراتيجى الهام والمنطقة أهم مورد عالمى للبترول .. والبترول يعتبر «عصب الحضارة» .. فانتاج البترول فى الشرق الاوسط عام ١٩٥٥ بلغ ٢٠ر٦ ٪ من مجموع الانتاج العالمى كما أن احتياطى البترول فى الشرق الاوسط يبلغ ثلثى الاحتياطى المعروف من البترول فى العالم الرأسمالى .

وقد نجح عبد الناصر فى وضع برنامجه العربى موضع التنفيذ ، فقد أزال كثيرا من الشكوك ، كما حطم كثيرا من العقبات التى كانت تحول دون تنسيق وترابط الكفاح العربى المشترك .. ونجح فى إقامة أحلاف ثنائية عربية خالصة

وتجلى هذا الكفاح المشترك فى الاجماع على معارضة حلف بغداد — وذلك باستثناء العراق — كما تجلى بشكل أروع فى مناصرة مصر لدى تأميمها لشركة القنال .. حتى دولة العراق نفسها ، الداخلة فى حلف بغداد قد اضطرت إلى تأييد مصر ولو ظاهريا .. كما تجلى فى الاضراب الجماعى يوم ٢٨ اكتوبر احتجاجا على الغدر الفرنسى بزعماء الجزائر .. كما تجلى أخيرا وبشكل بارز فى المعركة المسلحة ضد العدوان الاستعمارى على أرضنا .

وكانت سياسة الجبهة العربية هذا ضربة حاسمة لكافة المشاريع العدوانية والمشاريع الاستعمارية فى الشرق الاوسط .

باندونج

ثم جاء مؤتمر باندونج ، فكان اشتراك مصر فى هذا المؤتمر والدور الايجابى الذى قام به عبد الناصر ، تأكيدا لسياسة مصر الخارجية ، سياسة السلام والاستقلال الوطنى .

لقد حدد عبد الناصر فى دقة الأسس التى قام عليها هذا المؤتمر فقال فى خطابه هناك « إن ثمت تشابه فى هذا المؤتمر يسترعى النظر بين الظروف القائمة فى بلاد القارتين ، هو تشابه من شأنه أن يوحد بينهما فقد تخلصنا من عهد طال أمده ، كنا فيه تحت تأثير نفوذ أجنبي فى شئوننا الاقتصاديه والسياسية ، وتواجهنا اليوم مشاكل النهوض الاقتصادى والتطور الاجتماعى والسياسى .. فليس عجيب إذاً أن تقرب هذه الأمور بعضنا من بعض ، فنشعر بشعور واحد ، وهو ما يبدو جلياً فى وجهات نظرنا نحو السلم العالمى والعدالة الدولية » .

كما حدد عبد الناصر سياسة مصر الخارجية فى نفس الخطاب فى صراحة وبساطة ...

* « وقوفها موقف المدافع عن الحرية ورفاهية الشعوب وتأييد مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب ، ومبدأ أن لكل دولة الحق فى أن تختار ما تراه صالحا لها من النظم السياسية والاقتصادية » .

* « إيماننا الراسخ وتأييدنا الدائم لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية فعالة ، تعمل على صيانة الأمن والسلام العالمى ، وتوفير الرفاهية لشعوب العالم . »

* « توسيع نطاق التعاون بين دول الكتلة الأسيوية والإفريقية . »

* « تصفية الاستعمار الذى طالما كان سبباً فى الاحتكاك بين الدول . »

* « إن التعاون بين الشعوب الأسيوية والإفريقية ليس عاملا على تخفيف حدة التوتر الدولى القائم فحسب ، بل هو معوان لتلك الدول على تحقيق مستوى معيشة أرفع . »

• « يجب أن يوقف فوراً ألاعيب الضغط السياسى التى بها تعمل الدول الكبيرة على استخدام الدول الصغيرة كآداة لتحقيق أغراض الأولى ، فيجب على كل دولة أن تحترم الاستقلال السياسى لكل دولة أخرى وألا تتدخل فى شئونها » .

...

إنها سياسة سلام واستقلال وطنى . . ولم تكن مجرد خطب تلقى أو كلام للاستهلاك المحلى أو الاستهلاك الخارجى — وانما كانت السياسة التى اتبعتها مصر حقاً منذ باندونج ، فلم تقم حركة تحريرية إلا وساندتها مصر : ثورة الأردن ، ثورة الجزائر ، ثورة قبرص .

— ثم جاء التوسع التجارى وعلاقات الود والثقافة مع المعسكر الاشتراكى ثم مع الدول الأسيوية .

— ثم تُوِّج هذا كله بالاعتراف بالصين الشعبية . وقد جاء هذا الاعتراف دليلا على سياسة مصر الاستقلالية من جهة ، وتدعيما للسلام العالمى من جهة أخرى ، واعترافاً بواقع فعلى ، واقع التبادل التجارى الذى تم فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ من جهة ثالثة .

— كما توثقت عرى الصداقة بين مصر والهند ويوجوسلافيا .. وتمخضت عن مؤتمر بريونى . . ولم يكن مؤتمر بريونى مجرد تطبيق لمبادىء باندونج وتأكيد لها .. وإنما جاء تطويراً لها .. حين أكد رؤساء الدول الثلاث :

« إن البحث عن السلام لا يتأتى عن طريق الانقسامات ، وإنما يكون بالسعى نحو الأمن الجماعى على أساس عالمى . . وأن التقدم المطرد فى نزع السلاح يعد شرطا جوهرياً لتقليل مخاوف المنازعات » . وحين نادوا بضرورة وقف التفجير لأسلحة الدمار الشامل ، ولو كان ذلك لأغراض تجريبية نظراً لما تنطوى عليه من خطر يهدد الإنسان .

« إن إنماء المناطق المختلفة فى العالم ليعد إحدى المهام الأساسية فى تحقيق السلام الدائم والاستقرار بين الأمم » ، وحين أكدوا الأهمية البالغة «لإزالة

العقبات وقيود الحظر التي تعترض السير الطبيعي للتجارة الدولية . . وحين أبدوا حل مشكلة ألمانيا بما يتفق ورغبات الشعب الألماني بواسطة تسويات سلمية عن طريق المفاوضات ، وضرورة قبول الصين الشعبية عضواً في هيئة الأمم ، وضرورة وقف إطلاق النار في الجزائر والمفاوضات بين الأطراف التي تعنيها الأمر من أجل تسوية سلمية .

وهكذا أصبحت سياسة مصر ، سياسة الاستقلال الوطني والسلام العالمي، وكان لهذا أثره في رفع مكانة مصر السياسية في الحقل الدولي ، فلم يعد ممكناً حل أية مشكلة من مشاكل الشرق الأدنى ، والبلاد العربية دون اعتبار رأي مصر ، بل لم تعد هناك مسألة دولية إلا ولمصر كلمتها المحترمة فيها .

ولم يكن عجيباً أن تثير هذه السياسة سخط الاستعمار على مصر وعلى جمال عبد الناصر قائد نهضتها الوطنية .

صفقة الأسلحة السوفييتية التشيكية

ثم جاءت صفقة الأسلحة التشيكية ضربة جديدة للقيود التي تربطنا بعجلة الاستعمار ...

وكان لعقد هذه الصفقة مغزى عميق :

فقد جاءت دليلا عملياً على صدق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي ، فهي لا تتأخر عن عقد صفقة خطيرة كهذه دون أي قيود سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ، ودون أدنى تدخل في شئون مصر ، وبأثمان معقولة جداً ، لا تبهظ اقتصادنا القومي .

ـ كما جاءت تأكيداً لأن مصر معتزمة أن تتمسك باستقلالها ، وأن تحرر تجارتها ومعاملتها الخارجية من أي قيد يضر بمصلحتها هي ومصلحة شعبها .

ـ وكان في هذه الصفقة تدعيم لاستقلال مصر ، فلم يصبح من السهل أن يدفع الاستعمار ربيبته إسرائيل إلى الهجوم العدواني على مصر ، كلما أراد أن يضغط على بلادنا . . بل لم يصبح من السهل أن تشن القوى الاستعمارية ذاتها

هجوما عدوانياً مباشراً على مصر . إن غزو مصر لم يصبح ، كما أثبت التاريخ نفسه ، بجرد نزهة عسكريه .. إنه سيصطدم بجيش مزود بطائرات ميج ودبابات ستالين وأحدث الأسلحة . . كما أنه سيصطدم بشعب مصمم على الدفاع عن حريته واستقلاله .

... ومن ثم كانت عملية لطم الخدود والعويل الذى قام به المعسكر الاستعمارى إثر صفقة الأسلحة . لقد أدرك مدى خطورة هذه الصفقة : لقد كانت بمثابة إنذار أن مصر قد أفلتت من قبضته ... وإلى الأبد ...

ومن ثم كان تصميم الاستعمار الانجلوفرنسى على القضاء على القوات المسلحة المصرية المزودة بهذه الأسلحة حتى ولو أدى ذلك إلى مغامرة جنونية فاشلة .

— ٨ —

تأميم شركة قناة السويس

لم يسترح الاستعمار لسياسة مصر الحيادية الإيجابية ، سياسة الاستقلال الوطنى والحرص على هذا الاستقلال .. سياسة السلام .. كما لم يرتح لسياستها فى الجبهة العربية .

كما لم يرتح الاستعمار لدور مصر فى باندونج وبريونى ، وتأييدها للحركات التحريرية فى مراكش وتونس والجزائر والأردن وقبرص . / ولم يرتح لصفقة الأسلحة التشيكية ، وإصرار مصر على رفض أى شروط تقيد استقلالنا السياسى أو الاقتصادى نظير أسلحة أو معونات اقتصادية أو نظير تمويل السد العالى .

ومن ثم أصبح حتما أن يرفض تمويل السد العالى ، وأعلنت أمريكا هذا الرفض فى مذكرة حاولت أن تشكك فيها فى سلامة الإقتصاد المصرى وسرعان ما تبعتها انجلترا ثم البنك الدولى المزعوم .

وجاء رد عبد الناصر سريعاً حاسماً : تأميم شركة القناة . . لقد كان تأميم شركة القناة ضربة كبرى للرأسمالى الاحتكارى الأجنبى ، إذ حرمه من أرباح

صافية لا تقل عن ١٦ مليوناً من الجنيهات ، كل عام .

... ولم يكن تأميم شركة القناة مجرد ضربة لشركة احتكارية أجنبية فحسب ، وإنما كان تقويضاً لقلعة استعمارية ومركز استراتيجى هام للاستعمار العالمى . يستخدمه وقت الحرب ... ويستخدمه وقت السلم ... فى وقت الحرب كانت السيطرة على القناة سلاحاً فى يد الانجليز وحلفائهم ضد أعدائهم . وفى وقت السلم كانت الأموال التى تبتز من القناة تستخدم فى ضرب الحركات التحريرية . بل كان لشركة القناة جواسيس وعيون تضرب الحركة الوطنية المصرية . وقد تجلى هذا واضحاً أيام المعركة المسلحة فى القنال أواخر ١٩٥١ ... بل كانت شركة قناة السويس مصدر رشوة لحكام مصر السابقين ، حتى يمضوا فى خياناتهم للقضية الوطنية وإسلام مصر للمستعمر ...

فتأميم شركة القناة نصر من الدرجة الأولى لمصر فى معركتها ضد الاستعمار ، وتدعيم لاستقلالنا الوطنى ، واسترداد لأرضنا وكرامتنا وعزتنا القومية ، وتدعيم لاستقلالنا الاقتصادى .

كما أن تأميم شركة القناة كان أعنف ضربة أنزلت بسياسة حلف بغداد ، والقضاء على الخطط الاستعمارية للسيطرة على الشرق الأوسط ، إذ أن إفلات قناة السويس من القبضة الاستعمارية . تشجيع قوى لكافة الشعوب على التخلص من القبضة الاحتكارية على البترول العربى ، أى زوال السيطرة الاستعمارية على الشرق الأوسط التى جعلتها إنجلترا محور سياستها بعد الحرب العالمية الثانية ،

كما أن تأميم شركة القناة كان جزءاً من معركة السلام العالمى ، فالقناة فى يد شركة استعمارية ، إنما هى آداة للحرب لا للسلام ، والقناة فى يد مصر المستقلة ، إنما تسير لصالح شعبها ، ولصالح الشعوب جميعاً ، ولصالح السلام العالمى .

لقد كان تأميم القناة تتويجاً من مصر لسياسة الاستقلال الوطنى وسياسة الجبهة العربية ، تؤذن بالانهيار التام لحلف بغداد ، لا مجرد تجميده ، وبالتقلص النهائى للنفوذ الاستعمارى السياسى والاقتصادى فى الشرقين الأدنى والأوسط فى منطقة الشرق الأوسط .

لهذا لم يكتف الاستعمار هذه المرة بالعويل ، إنما أخذ يعد العدة فوراً لغزو مصر !

الفصل الحادى عشر

العدوان الاستعمارى

– ١ –

خطة الاستعمار

كانت نية الإستعمار مبيتة للعدوان على مصر ، فقد بدأت الإستعدادات العسكرية فور تأميم مصر للقنال ، من جانب بريطانيا وفرنسا . لقد صرحت الديلى ميل فى ٣٠ يوليو أن ممثلى الغرب يتناقشون « فى الخطط العسكرية لمواجهة الموقف » .. بل بدأ التفكير مبكراً فى استخدام إسرائيل ، إذ جاءت التقارير فى صحف أغسطس أن الدول الغربية كانت تبعث بأسلحة جديدة لاسرائيل ، وأن هذه كانت تسرع فى إنتاج الأسلحة ، وقد قالت الديلى سكتش التى تصدر فى لندن بتاريخ ١٢ سبتمبر « لو ضمنا سلامة إسرائيل ، وبذلنا لها وسائل الدفاع عن نفسها ، فان هذه الخطوة كافية لوضع «ناصر» ومن يتبعونه فى مكانهم ولفترة طويلة جداً » !

بل حددت النشرة البريطانية الخارجية فى ١٣ سبتمبر نقطة بدء العدوان فى شبه جزيرة سيناء ، أى نفس النقطة التى بدأ فيها الهجوم الاسرائيلى بالفعل فى ٢٩ اكتوبر .

كما أكدت جريدة ليموند الفرنسية أن وحدات بحرية فرنسية ، قد تحركت إلى جهة غير معلومة ، منها البارجة الحربية « جان بارت » .

كما تجمعت قوات بحرية كبيرة وأرضية وجوية فى البحر الأبيض بالقرب من قبرص ومالطا ، وحولت جزءا من القوات الفرنسة فى الجزائر إلى قبرص . وفى نهاية سبتمبر تجمع جيش بأكمله فى الجزء الشرقى من البحر الأبيض ، مزوداً بكافة المراكب الحربية لكل من انجلترا وفرنسا ، وقد بلغ عدد القوات المشتركة

الانجلو - فرنسية ، الموجهة ضد مصر ما بين ١٠٠ - ١٥٠ ألف . وكان الاحتياطى لهذا الجيش قرابة نصف مليون رجل من الاحتياطى .

جيش بأكمله يزعم الاستعماريون أنها مجرد قوة بوليسية !

وقد ثبت أن القوات التى استولت على رفح ، إنما هى قوات بريطانية تؤيدها الدبابات البريطانية ، وأن هذه القوات قد نزلت فى إسرائيل ، قبل أن تعلن هذه التعبئة العامة هناك بزمن طويل ، وقد قامت هذه القوات بعمليات حربية فى شبه جزيرة سيناء .

وقال متحدث بلسان وزارة الخارجية السورية فى ٢٠ نوفمبر ، أنه ثبت أن القوات البريطانية الفرنسية ، اشتركت اشتراكا فعلياً فى العمليات الحربية ، التى قامت بها القوات الاسرائيلية فى سيناء ورفح وغزة ، وأن هذا الاشتراك قد شمل العمليات الحربية ، البرية منها والجوية والبحرية .

بل اعترفت الوزارة الفرنسية بأن بعض المدربين على استخدام الطائرات النفاثة ، كانوا فى إسرائيل أثناء الحملة التى شنتها ضد مصر .

بل أنه إثر النقاش الذى دار فى مجلس الأمن ، بخصوص التسوية السلمية لمشكلة القنال ، سمع البعض بينو وزير خارجية فرنسا يقول « أن اللعبة لم « تنته بعد » !

وقد كشفت مجلة تايم الأمريكية ، أمر الاتفاق السرى بين فرنسا وبريطانيا وإسرائيل ، وأمر شحن فرنسا سراً لإثنى عشر من طائرات « مستير » لاسرائيل ، واطلاع إسرائيل لفرنسا على خططها ، وذهاب بينو إلى انجلترا فى ١٣ أكتوبر ليبلغ إيدن أن إسرائيل مستعدة لشن الحرب على مصر ، وتمخضت الاجتماعات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، عن إنشاء قيادة لعملية حربية مشتركة ، أطلق عليها اسم اميكار .

• • • •

وكانت خطه العدوان مبيتة كالآتى :

١ — أن تأخذ انجلترا وفرنسا فى عقد مؤتمرات دولية (كمؤتمر لندن الأول والثانى إلخ) لاثارة الرأى العام العالمى ضد مصر ، ولحشد أكبر ما تستطيع

أن تحشده من دول ضد مصر .

٢ ـــ هذا فى الوقت الذى تكون قد تمت فيه التعبئة العسكرية اللازمة لغزو مصر ، من قوات برية وجنود مظلات ومراكب حربية وطائرات .

٣ ـــ أنه إذا لم تخضع مصر لهذه التهديدات ، فتقبل تدويل القناة ، أى السيطرة الاستعمارية الجماعية على هذا الشريان الحيوى ، رفعت إنجلترا وفرنسا الأمر إلى مجلس الأمن ، لعلها تكسب مكسبا سياسيا هنالك ، ولعلها فى نفس الوقت توهم مصر ، بأنها قد نبذت سياسة القوة ، فتفاجأ مصر بالعدوان ، فيصيبها الانهيار .

٤ ـــ أن يقوم المعسكر الاستعمارى بحصار إقتصادى على مصر ، بدأ بتجميد الأرصدة ، ومقاطعة مصر إقتصاديا ، لعل هذا يساعد على انهيار الاقتصاد المصرى ، فتعجز عن مقاومة العدوان الاستعمارى .

٥ ـــ وكانت الخطة العسكرية قائمة على أن تهاجم إسرائيل ، صحراء سينا ، بقوات يعززها السلاح الجوى الإنجلو فرنسى ، وقوات إنجلو فرنسية مدربة ، لخدعة عسكرية ، حتى تظن مصر أن الأمر قاصر على مجرد مغامرة إسرائيلية حمقاء .

٦ ـــ ومن لندن جاء على لسان متحدث رسمى لوزارة الخارجية البريطانية ، أن الحكومة البريطانية لا تنوى استغلال القتال ، الذى نشب فجأة فى سينا لصالحها فى الفور ، حتى تطمئن الحكومة المصرية ، فتوجه قواتها الأساسية الضاربة إلى صحراء سينا لمواجهة الغزو الإسرائيلى .

٧ ـــ أن تواجه مصر بإنذار إنجلو فرنسى ، إثر تورط القوات المصرية فى سينا ، بوقف القتال ، والانسحاب إلى عشرة كيلو من القنال .

فاما أن تقبل مصر هذا الانذار ، فتتيح بذلك احتلالا إنجلو فرنسيا للقنال ، دون طلقة واحدة . وإما ترفضه . وقد أعلن إيدن فى مجلس العموم أن قوات رمزية فرنسية بريطانية ستدخل منطقة القنال ، حتى إذا قبلت مصر وإسرائيل الإنذار البريطانى الفرنسى بوقف القتال !

٨ ـــ فاذا ما رفضت مصر الإنذار ، حوصرت القوات المصرية فى شبه

جزيرة سينا ، بين نارين ، نار الهجوم الإسرائيلى ، ونار القوات الانجلو فرنسية التى كان مقدرا لها أن تهبط فى سهولة فى منطقة القنال وتحتل بورسعيد والاسماعيلية والسويس ، وتسارع إلى الاستيلاء على القاعدة البريطانية الموجودة فى التل الكبير ، بموجب اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ والتى كانت ممتلئة بصنوف المعدات العسكرية الصالحة الاستعمال فوراً .

٩ — أن تشن القوات المعتدية ، غارات مركزة على المطارات المصرية ، بهدف القضاء المبرم على سلاح الطيران المصرى .

١٠ — أنه بمقدار ما يتم نجاح هذه الخطوة ، تقوم فى كل من سوريا والأردن ، انقلابات بواسطة عصابات مسلحة فى داخل هاته البلاد ، مزودة بمعونة عسكرية ومالية من حكومة نورى السعيد . وقد كانت الأسلحة المزودة بها هذه القوات ، كما جاء فى بيان لحكومة الأردن ، من تصميم ألمانى من النوع الذى يصنع فى القسم المحلى من فلسطين ، والذى تتجهز به العصابات الصهيونية !

وهذا بهدف قلب نظام الحكم فى تلك البلاد ، وتنصيب حكومات موالية للمعسكر الغربى ، خادمة له .

١١ — أن يتم انقلاب فى مصر فى نفس الوقت ضد الرئيس عبد الناصر ، وتقوم وزارة خاضعة للاستعمار ، تعقد صلحاً مع الدول المعتدية ، وتفسد بذلك أى تدخل من جانب هيئة الأمم المتحدة ، أو أية دولة راغبة فى مساعدة مصر .

١٢ — وأن يتم هذا كله فى سرعة لاهثة ، فى ظرف أسبوع على الأكثر ، والاتحاد السوفييتى قد شغلته المؤامرات الاستعمارية والرجعية فى المجر ، وأمريكا مشغولة بأمر الانتخابات لرئاسة الجمهورية ، فيواجه العالم بالأمر الواقع ، ويستسلم له خاضعا .

هذه هى خطة العدوان الاستعمارية .

• • •

ولم يكن الهدف من هذه المغامرة الاستعمارية الحمقاء ، مجرد إيجاد حل لمشكلة القنال ، ولكن كان الهدف — كما يقول الرئيس عبد الناصر — هو تدمير

مصر تدميراً كاملا شاملا .

وكما قالت حكومة أذربيجان أن «العدوان المسلح على مصر الذى شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، إنما هو موجه ضد الشعوب العربية كافة ، وضد كافة شعوب الشرق التى تكافح ضد السياسة الاستعمارية ، من أجل سيادتها واستقلالها الوطنى» .

كان الهدف هو أن تتخلى مصر تماما عن سياستها السلامية الاستقلالية ، وأن تجثو راكعة على أقدام المستعمر ، وأن تسقط معها سوريا والأردن ، ويتحقق حلم الامبراطورية العجوز ، حلم تكوين مستعمرة كبرى تمتد من أعالى النيل إلى شواطىء بحر قزوين .

وكان الهدف أن يقضى على الحركة التحريرية المسلحة فى الجزائر ، نتيجة لفت عضدها بعد سقوط مصر ، قائدة الكفاح العربى التحريرى .

وكان الهدف ألا تقوم ، لعشرات السنين ، حركات تحررية فى بقية أفريقيا التى تغلى وتوشك على الانفجار .

وأن تتحول هذه المنطقة بأسرها إلى مستعمرة بترولية ، تدر أرباحا فاحشة على الشركات الاحتكارية الانجلو فرنسية ، وأن تصبح سوقاً للسلع البريطانية الفرنسية التى تباع بأسعار احتكارية عالية ، وألا تقوم هناك نهضة صناعية فى الشرق العربى ، من شأنها تطوير اقتصاد هذه البلاد تطويرا مستقلا ، يغنيها عن الاعتماد على المستعمر ... وأن تستمر مصر وبقية الشرق العربى ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا مورداً للخامات والمنتجات الزراعية الرخيصة .

وأن تستخدم موارد الشرقين الأدنى والأوسط من ثروات ورجال وقوداً لحرب عالمية يشنها الاستعمار ضد المعسكر الاشتراكية .

فاذا ما استطاعت بريطانيا وفرنسا أن تحققا كل هذا ، اتخذتا من منطقة الشرق الأوسط ، نقطة وثوب لإعادة سيطرتهما على الهند وبورما وإندونيسيا ، فى المستقبل القريب أو البعيد .

وأخيراً وليس آخراً ، أن يحول هذا الأمر دون الانهيار السريع للاستعمار عامة ، وللاستعمار الانجلو فرنسى خاصة .

وأن تسترضى إسرائيل ، صنيعة الاستعمار ، مقابل قيامها بدور مخلب

القط ، بشبه جزيرة سينا ، والضفة الغربية من شرق الأردن ، وأن تفتح أبواب الشرق لصناعتها البائرة .

هذه كانت أهداف الاستعمار من عدوانه على مصر .

— ٢ —

المقاومة المصرية الرائعة

ولكن الشيء الوحيد الذى لم يتوقعه الاستعمار والصهيونية هو المقاومة الباسلة لمصر ، شعباً وجيشاً وحكومة .

المقاومة العسكرية

• فقد تفوق السلاح المصرى من طائرات « الميج ١٧ » على السلاح الاسرائيلى من طراز المستير الفرنسية تفوقاً باهراً ، وسببت له خسائر فادحة .

• كما قاومت قواتنا المسلحة ببطولة نادرة فى « أبو عجيلة » و « رفح » و « شرم الشيخ » . كما قام سلاح البحرية المصرية بأعمال انتحارية رائعة .

• وأدرك الرئيس عبد الناصر الفخ الذى نصبه الاستعمار لقوات مصر المسلحة ، باستدراجه لصحراء سينا ، فصدر الأمر فى مساء ٣١ أكتوبر بضرورة الانسحاب السريع من سينا ، وتوحيد النشاط العسكرى كله غرب القناة .

وكان انسحاب الجيش ، مهما تكبد من خسائر ، أمراً ضروريا ، إذ كان فيه إحباط لخطة العدو ، خطة القضاء التام على القوات المسلحة المصرية الضاربة .

« ولو أن قرار الانسحاب — كما يقول الرئيس عبد الناصر — كان قد تأخر ٢٤ ساعة فقط ، لكان الأمر كله الآن قد انتهى . »

استراتيجية ثورية جديدة

ولأول مرة أصبح لمصر استراتيجية عسكرية ثورية ، استراتيجية نابعة من المعركة ذاتها . وقد بدأت هذه الاستراتيجية باعلان الرئيس عبد الناصر إنضمام الجيش إلى الشعب فى المعركة المسلحة . وتسليح الشعب وتدريبه تدريبا

كاملا على حرب العصابات والمقاومة السرية .

وها هى الخطوط البارزة للاستراتيجية الحربية لمصر كما تجلت فى المعركة :

ــ أن الاستعمار لن يسكت عن السياسة الاستقلالية السلامية لمصر وبقية البلاد العربية ، ولن يقف مكتوف الذراعين إزاء انهيار نفوذه فى هذه المنطقة ، وأنه لن يتأخر عن القيام بمجازفات أخرى حمقاء ، هذا إذا لم يستطع تدبير مؤامرات داخلية للقضاء على الحكومات الوطنية .

فالاستعداد السياسى والعسكرى لمصر شعبا وجيشا أصبح من أولى المهمات الواقعة على عاتق مصر .

٢ ــ إن أى عدوان إسرائيلى على مصر ، لا يمكن أن يكون عدانا حقيقيا إلا بتأييد عسكرى من جانب المعسكر الاستعمارى . ويستتبع من هذا أن الدفاع الرئيسى عن مصر لا يمكن أن يكون فى غزة أو رفح أو العريش وأبو عجيلة . فهذه نقط تعطيل ومناوشة لقوات العدو العدوانية . وخاصة إذا صحبتها قوة طيران ضاربة لازعاج جيوش العدو .

٣ ــ إن عماد الدفاع عن مصر هو القوات المسلحة المصرية جنباً إلى جنب مع الشعب المسلح تسليحا تاما ، والمدرب تدريبا عنيفا على حرب العصابات والمقاومة السريه .

٤ ــ إن قوات الطيران والقوات المسلحة يجب أن تكون مبعثرة بعثرة تامة ، بحيث لا يستطيع العدو أن يضرب أى تجمعات لها ، هذا فى الوقت الذى يجب أن توزع فيه هذه القوات توزيعا يسمح لها بالتجمع السريع ، لضرب العدو فى أية نقطة تختارها مصر .

٥ ــ إن تسلح الموانىء المصرية الأساسية بأحدث المدافع المضادة للطائرات ، ومدفعية السواحل ، والمدفعية المضادة للدبابات ، وأن ينظم الشعب فى هذه الموانىء تنظيما كاملا لمقاومة أية جنود مظلات هابطة ، وأن يرحل منها النساء والأطفال فى الوقت المناسب .

٦ ــ أن يكون الدفاع عن أرض مصر ، شبراً شبراً ، ومدينة مدينة ، وشارعا شارعا ، وحارة حارة ، وبيتا بيتا ، وقرية قرية .

٧ ـ أن تقوم هناك مقاومة سرية ، مزودة بأسلحة مخبأة ، وبجهاز دعاية وبعناصر واعية سياسيا ، لإزعاج قوات العدو فى حالة احتلاله لأية مدينة أو قرية .

٨ ـ أن يجمع ما بين العمل العسكرى والعمل السياسى بين صفوف الشعب والقوات المسلحة ، بشرح الأهداف الوطنية ، ويكشف المؤامرات الاستعمارية ، وضرورة وحدة الشعب وتكتله مع الحكومة الوطنية ، صفا واحدا ضد أى عدوان استعمارى من الخارج ، أو أى مؤامرات من الداخل .

• • •

هذه الاستراتيجية الثورية قد طبقت فعلا فى كثير من النواحى ، وبخاصة فى منطقة القنال والقرى المحيطة بها ، بحيث أدرك العدو استحالة مواصلة عدوانه فى هذه المنطقة ، وإلا كلفه هذا ثمنا باهظا حقا .

معركة بور سعيد

وقد سجلت بور سعيد مقاومة رائعة للعدوان الاستعمارى ، جعلت منها ستالنجراد الثانية . لقد سجلت هذه المدينة الصغيرة صفحة خالدة فى تاريخ الحركات التحررية .

لقد شهدت بور سعيد ، كما قال الدكتور محمد أنيس بحق « بداية دخول الاستعمار فى بلادنا عام ١٨٥٨ ممثلا فى شركة قناة السويس ، وشاهدت نهايته عام ١٩٥٦ ... من بور سعيد دخل الاستعمار ، ومنها يخرج إلى غير رجعة » ،

وإلينا الخطوط البارزة من مقاومة بور سعيد الباسلة ، كما استقيناها من عدة مصادر :

* بدأت طائرات المستعمر الانجليزية الفرنسية وربيبتهما إسرائيل ، الضرب بشكل مركز فى يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، على عدة نقط فى المدن ، هى : مطار الجميل ، كوبرى الجميل ، ومحطة الرادار ، والمدفعية المضادة هنالك ، والمدفعية الساحلية ببور فؤاد ، وخطوط السكك الحديدية ، وطريق بور سعيد الاسماعيلية .

• وقد ركزت طائرات العدو نيرانها على مدفعية السواحل ، وقد أظهرت هذه المدفعية بطولة رائعة ، فقد كان أحد المدافع يقف تحت الكباين ، ويقذف الأسطول بقذيفة أو اثنتين . ثم يتراجع إلى الخلف ، ويضرب الكابينة التى تستره ، ليوهم الطائرات أنه قد أصيب ، وبسرعة فائقة ينتقل المدفع إلى كابينة أخرى ويكرر العملية بنجاح .

• اضطر العدو إلى استخدام عدد ضخم من طائرات حلف الأطلنطى ، قبل أن ينجح فى إسكات المدفعية المصرية .

• فى الساعة الخامسة من مساء الإثنين ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، أخذت مئات الطائرات تحلق فى سماء بور سعيد ، بعضها من قاذفات القنابل ، والبعض الآخر من حاملات جنود المظلات ، وكانت الطائرات تلقى بقنابل محدثة دخانا كثيفاً كى تتمكن من إنزال قوات البارشوت فى ستار هذا الدخان .

فهرعت القوات المسلحة ، مع القوات الشعبية التى كانت تحمل السلاح ، وقد كان عددها قليلا فى ذاك الوقت ، واستطاعت أن تقضى على القوات المعادية التى نزلت فى منطقة الجبانات ، وعلى معظم القوات التى نزلت فى مطار الجميل .

• بدأ توزيع الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع للشعب . ولو أن هذا التوزيع تم فى عجلة ، فكان أن استولى صغار الشباب على الأسلحة ، وكان أن وقع السلاح فى أيدى أناس غير مدربين .

• بدأت لجنة المقاومة الشعبية كفاحها لإعادة توزيع السلاح على القادرين على حمله ، وامتلأت جدران بور سعيد بشعاراتها : «كل منكم يدرب الآخر فى سبيل وطنه .. لا تبخل على زميلك المدرب بالسلاح .. أنكر ذاتك فى المعركة . منتهى الوطنية أن تعطى زميلك الأكثر تدريباً على سلاحك . . لا تطلق رصاصاتك فى الهواء . اقتصد فى استعمال الذخيرة ..»

وأمكن بعد جهد كبير ، إعادة توزيع الجزء الأكبر من السلاح على المدربين من رجال المقاومة الشعبية .

• اشتبك الشعب المسلح مدى أربع ساعات متتالية مع قوات العدو التى

هبطت فى منطقة الرسوة ، وهى تبعد بثلاث كيلو مترات عن المدينة .

ه كانت طائرات العدو فى ذاك الوقت ومعها مدفعية أسطول الأعداء ، تضرب الشعب ضرباً مركزاً ، لإحداث الرعب فى صفوف الشعب من جهة ، ولحماية قوات الباراشوت الهابطة من جهة أخرى ، ولإمدادها بالسلاح والذخيرة من جهة ثالثة .

وكلما لقيت قوات العدو ، مقاومة شعبية باسلة ، استبد بالأعداء الجنون، فأخذت طائراته تضرب المواطنين بمدافعها الرشاشة ، وتطلق صواريخ مشتعلة على المنازل الخشبية الواقعة فى منطقة المناخ ، وكميات كبيرة من البودرة المساعدة على الاحتراق ، وتضرب تانكات البنزين ومخازن شل للبترول ، وطريق السكة الحديدية والمعاهدة ، بل أطلق العدو النيران على الأهالى الذين كانوا يهاجرون، فكان أن غرق بهم اللنش الذى كان ينقلهم إلى المطرية والمنزلة .

كما كان لوجود الأطفال والنساء أثره المزعج ، وخاصة وقد اشتعلت المدينة بالنيران .

ه بلغت أنباء فى مساء يوم ٦ نوفمبر ، عن أن القيادة المحلية قد اتفقت على هدنة محلية ، ابتداء من الساعة السابعة مساءاً ، وتبلبلت الأفكار ، فانتهز العدو الفرصة وأنزل قوات كبيرة بالباراشوت فى مدينة بور فؤاد ، بل أنزل بعض الدبابات ..

ولكن جاءت الأوامر صريحة من القاهرة ، بوجوب الدفاع عن المدينة حتى آخر رجل . ونزلت عربة الاستعلامات فى ساعة متأخرة من الليل ، تنبه رجال المقاومة الشعبية والقوات المسلحة إلى استمرار المعركة ، كما أعلنت هذه العربات أمر الإنذار السوفييتى لكل من انجلترا وفرنسا ، مما ساعد على رفع الروح المعنوية .

وكان أن زحف رجال المقاومة الشعبية والقوات المسلحة فى اندماج بديع إلى الساحل ، لسحق أية قوة تحاول الدخول إلى المدينة ، فجن جنون العدو وانطلق يضرب المواطنين فى الشوارع ، ويلقى القنابل الحارقة ، حتى تصاعد منها الدخان الكثيف .

• لجأ العدو إلى حيلة غادرة ، فاتجهت بعض دباباته من الساحل ، وهى ترفع العلمين السوفيتى والمصرى ، وخدع البعض ولكن سرعان ما نبهته لجنة المقاومة الشعبية للخدعة ، وقد استطاع الشعب مع القوات المسلحة ، الاستيلاء على خمس دبابات من العدو ، رغم ما كلفه هذا من شهداء لا يقلون عن الأربعمائة عدآ ، وقد استخدم الشعب والجيش هذه الدبابات فى مقاومة العدو .

• كشف الطابور الخامس من الرعايا الفرنسيين والصهيونيين عن نفسه ، وأخذ يطلق الرصاص على قواتنا فى شوارع الحى الأفرنجى ، بل احتمت قوات العدو ببعض منازل الطابور الخامس .

وقد نجح بعض رجال المقاومة الشعبية فى نسف المنازل بمن فيها .

• قامت دبابات العدو بضرب المنازل والشعب بنيران المدافع الثقيلة ، وكانت طائرات الأعداء تمر فوق المنازل على ارتفاع منخفض وتطلق نيرانها. وأصبحت المعركة غير متكافئة ، مما اضطر بعض رجال القوات المسلحة إلى تغيير ملابسهم العسكرية واتخاذ الملابس المدنية والاندماج التام فى صفوف الشعب ، لاستمرار المعركة .

• قامت بعض السيدات والأطفال بدور رائع فى المعركة ، فقد استخدمن غطاء الحلل والسكاكين ، وكل ما استطاعت أن تمتد إليه أيديهن لضرب قوات العدو .

• قضى المواطنون فى بور سعيد ثلاثة أيام بلا طعام وبلا ماء ، إثر احتلال قوات العدو ، كما بقيت أسر كثيرة مشردة فى الشوارع ، بسبب الحرائق التى شبت فى الأحياء العربية كالمناخ .

هذه صورة سريعة رائعة لمقاومة شعب بورسعيد الباسل ، التى أفسدت خطة الاستعمار فى الاستيلاء السريع على منطقة القنال ، وأفسدت مؤامراته فى التحكم فى هذه المنطقة والقيام بنفسه بتطهير القنال قبل الجلاء ، واتخاذها نقطة مساومة لفرض شروط باهظة مقابل الانسحاب .

ولكن المقاومة لم تكف رغم احتلال العدو لبور سعيد ، إذ رأى كثير من العناصر الواعية أن الوقت يحتم — كما جاء فى جريدة المساء — إعادة تنظيم القوى الوطنية المتناثرة ، وإعادة الثقة للشعب ، وربط كفاح الشعب بالجيش . وخلق الاستعداد لتأييد المقاومة المسلحة ، والوقوف موقفاً إيجابيا من الأعمال البشعة التى يقوم بها المعتدون .

وفى هذه الظروف القاسية ، تكونت الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية ببور سعيد ، وهى تضم أعضاء اللجنة العليا للمقاومة الشعبية وكافة الوطنيين الشرفاء من أفراد الشعب والجيش ، وكافة النقابات العمالية ، وكافة الطوائف والفئات ، وكان هدفها الرئيسى هو التمهيد والتحضير للعمليات العسكرية المنظمة ، التى قام بها رجال فرقة الصاعقة ، ثم تعبئة الشعب تعبئة سياسية ضد المؤامرات الاستعمارية .

لقد كانت الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية ، جبهة وطنيه حقا تضم ممثلى الشعب بكافة فئاته والحكومة معاً .

وابتدأت عملها فى كتابة المنشورات بخط اليد ، وإلصاقها على الجدران وتوزيع بعضها على الأهالى .

وقد اشترك الأطفال فى عمليات توزيع المنشورات وإلصاق صور الرئيس جمال عبد الناصر على عربات قوات الاحتلال ، والكتابة على أرض الشوارع باللغات العربية والانجليزية والفرنسية .

وكان بعض هذه المنشورات لايزيد على عبارة واحدة : عودوا إلى بلادكم إن الشركات الاحتكارية هى التى دفعت بكم إلى أرضنا . تذكروا بيوتكم وأمهاتكم وأزواجكم وأولادكم .

وكان الهدف من هذه الأعمال ، كما جاء فى جريدة المساء :

* تأكيد قيادة الرئيس جمال للشعب المصرى .
* ربط الجماهير بالسياسة التحررية للمعركة .

* رفع وعى الجماهير .
* كراهية قوات الاحتلال ، والقيام بأعمال إيجابية ضدهم .
* مقاطعة قوات الاحتلال وعدم التعامل معهم .
* تفنيد إذاعات العدو ومنشوراتهم .

وقد أزعج العدو عمل الجبهة المتحدة ، وكانوا ينزلون بدوريات ، مهمتها نزع اللافتات ومسح الكتابة ، فيفاجئون فى اليوم التالى بغيرها ، قد وضع فى مكانها أو فى مكان قريب .

وقد بعث هذا بالثقة فى صفوف الشعب ، فبدأوا ينضمون للجبهة ويساعدونها فى أعمالها .

كما قامت الجبهة بإلصاق صور الرئيس جمال عبد الناصر واللواء عبد الحكيم عامر على الجدران وعلى عربات قوات الاحتلال .. بل اتبعت أساليب ماهرة فى الدعاية للسخرية من المعتدين ، فأقام الشعب تماثيل رمزية لكل من إيدن وموليه تمثلهما مشنوقين ، وعلق التمثالان على أحد الأسلاك ، كما كتب اسم إيدن وموليه على كلبين ، وتركا يجريان بين الجنود المعتدين .

وقد نظمت الجبهة يوم وصول البوليس الدولى لمدينة بور سعيد ، مظاهرة رائعة تحمل صور الرئيس عبد الناصر ، وقد اشترك اليونانيون فى هذه المظاهرة وكانت الهتافات العدائية ضد المعتدين تتصاعد بالإنجليزية والفرنسية ، مما أثار القوات الفرنسية ، فأطلقت نيرانها على المتظاهرين ، فسقط شهيدان لا يتجاوز عمر كل منهما عن الخامسة عشر ! ! هما حسن حموده ورمضان رضوان ، وكانا يحملان صور الرئيس عبد الناصر .

كما قامت الجبهة بإخفاء الفدائيين ورجال الجيش بالمدينة ، ومساعدتهم أثناء القيام بأعمالهم ضد القوات المحتلة .. وكان أن دمرت أربع دبابات للعدو وقتل الكثير من أفراده . . كما ألقيت قنبلة على الكولونيل وليامز مدير المخابرات فى بور سعيد .

وقامت الجبهة بتنظيم مظاهرات صامتة ، قوامها قرابة ستة آلاف مظاهر ، يحملون صور الرئيس عبد الناصر ولافتات فيها نداء بسقوط الإستعمار ووحدة

الشعب والجيش والحكومة .. وسارت المظاهرة فى موكب رائع يتقدمه المئات من شباب بور سعد على دراجاتهم ، ومئات الأطفال .. كما اشترك فى المظاهرة مئات النساء .. كما ألقيت خطب وطنية فى الجبانه ، وتفرقت المظاهرة بعدها فى هدوء دون أن تجرؤ قوات الإحتلال على التعرض لها .

ثم قامت الجبهة بإصدار جريدة غير دورية إسمها « الإنتصار » ، تشرح للمواطنين طبيعة المعركة ، وتطلعهم على الحقائق ، ولاقت هذه النشرة إقبالا كبيراً من جانب الشعب .

كما ساعدت الجبهة على حفظ الأمن ومساعدة السلطات المحلية فى ذلك الأمر أثناء وجود قوات الإحتلال مما أدى إلى انعدام حوادث السرقة ، اللهم إلا الحوادث التى ارتكبها جنود الإحتلال .

ثم نظمت الجبهة مظاهرة ضخمة لاستقبال رجال البوليس ، الذين وصلوا بور سعيد أثناء وجود قوات الإحتلال ، باعتبارهم رمزاً لحكومة عبد الناصر ثم قامت بتنظيم المظاهرة الكبرى يوم ٢٣ ديسمبر احتفالا بالنصر إثر انسحاب القوات المعتدية من بور سعيد ، وساهمت فى الإستقبال الرائع لقوات الجيش المصرى التى دخلت بور سعيد فى الساعة الرابعة .

وما أن أعلن الرئيس عبد الناصر الغاء اتفاقية اكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وانجلترا ، حتى هب الشعب البورسعيدى بقيادة الجبهة ، يحتفل بهذه المناسبة حتى ساعة مبكرة من الصباح .

. . . .

إن فى الجبهة المتحدة فى بور سعيد ، والأعمال التى استطاعت تحقيقها لدليل عملى على أنها الشكل الرئيسى الناجح لجمع صفوف الشعب فى الوقت الراهن ، بكافة فئاته ، جنباً إلى جنب مع الحكومة الوطنية .. إنها قيادة نابعة من الشعب متعاونة تعاونا وثيقا مع الحكومة ، تتمتع بثقة كل من الشعب والحكومة . ويستجيب الشعب لنداءاتها ، وتستطيع أن تنظم صفوف الشعب ، وأن ترفع وعيه السياسى ، ومن ثم تستطيع أن تحقق تنظيم المقاومة ضد الاستعمار من جانب ، وضد المؤامرات الداخلية من جانب آخر .

لجان المقاومة الشعبية

كما هبت فى كل أنحاء مصر ، لجان للمقاومة الشعبية ، تنظم الدفاع المدنى وحرب العصابات والتدريب العسكرى تحت إشراف جيش التحرير ، فى أكثر أحياء المدن الكبيرة ، ومدن الأقاليم .

وكانت هذه اللجان تضم العمال والطلبة والحرفيين وصغار التجار والصناع والفلاحين والموظفين ، متعاونة تعاونا مباشراً مع ضباط جيش التحرير .

ولم تقتصر هذه اللجان على تنظيم الدفاع عن أرض الوطن من الناحية العسكرية فحسب ولكنها اشتغلت أيضاً بالدعاية الوطنية ، فقامت بمؤتمرات وإلقاء محاضرات ومعارض شعبية للفنانين ، وأفلام سينمائية ، بهدف شرح القضية الوطنية ، وضرورة تدعيم الجبهة المتحدة ، جبهة الشعب وحكومة عبد الناصر .

كما قامت النساء بدور باهر فى المعركة الوطنية فقد حملن السلاح ، ونظمن لجاناً للمقاومة الشعبية النسائية فى كثير من الأحياء ، واستطاعت هذه اللجان أن تجتذب جماهير غفيرة من نساء الشعب ، وقامت بدور فى تشجيع الفتيات على الاقبال على التدريب العسكرى ، والتدريب على التمريض وبذل المعونة للمهاجرات من بور سعيد ، بل قامت بعض عضوات لجان المقاومة الشعبية النسائية بعملية التدريب العسكرى لزميلاتهن فى الريف ، وذلك فى منطقة القنال

لقد أثبتت المرأة المصرية بحق أنهـــا فى الصفوف الأول من المعركة الوطنية المقدسة .

إن لجان المقاومة الشعبية هذه ، قد قامت بدور هام فى تعبئة الشعب ضد العدوان ، وفى جمع الشعب حول حكومة عبد الناصر الوطنية ، وفى القضاء على مفتريات العدو وإشاعاته الكاذبة ، وفى تقوية الروح المعنوية .

وقد كانت ولا شك نواة للاتحاد للقومى ، والجبهة الوطنية التى نادى بهـا الرئيس عبد الناصر .

لقد نبعت هذه اللجان من صفوف الشعب ، من المعركة ذاتها ، وكانت شكلا من أرقى أشكال التنظيم الجماهيرى التى عرفتها مصر ، للدفاع عن أرض الوطن

المقدس، ولتوحيد صفوف الشعب ، ولحماية البلاد من أية مؤامرات داخلية.

والإستعمار الذى لا زال يهدد بلادنا بالعدوان المباشر من الخارج ، أو من المؤامرات من الداخل ، يتطلب ولا شك استمرار هذا الشكل من التنظيم الجماهيرى ، بل وتدعيمه وتوسيع صفوفه ، بحيث يشمل كافة الجماهير الشعبية ويقوم بدوره السياسى الوطنى ، دور التعبئة الجماهيرية المستمرة ، كما يقوم أيضاً تحت إشراف جيش التحرير بدوره فى التدريب العسكرى ، ومختلف الخدمات الأخرى التى تتطلبها واجبات الدفاع الوطنى . وواجب الالتفاف حول الحكومة الوطنية وواجب الوحدة مع الشعوب العربية ، هذا بجانب قيامه بالمساهمة فى حل كثير من المشاكل اليومية التى تصادف الشعب . وشرح طبيعة هذه المشاكل وإيجاد الصلات السليمة بين جماهير الشعب والسلطات المختلفة .

دور العمال المصريين

وقد قام العمال المصريون بدور بطولى رائع فى المعركة الوطنية ضد الإستعمار شأنهم فى ثورة ١٩١٩ ، وهبة ١٩٣١ ، ومظاهرات ٢١ فبراير ، ومعركة القنال أواخر عام ١٩٥١ .

لقد انضم إلى كتائب المقاومة الشعبية والحرس الوطنى قرابة ٤٥٠٠ عامل من عمال كفر الدوار وحدهم ، كما انضم آلاف أخرى من عمال شبرا الخيمة ونسيج وغزل القاهرة وآلاف من مختلف فئات العمال ، وقد استشهد منهم الكثير فى معركة بورسعيد الخالدة .

ولم يقتصر دور العمال المصريين على التطوع فحسب وبذل دمائهم ، وإنما كانت معركتهم معركة إنتاج أيضاً ، فقد قررت كافة نقابة العمال واتحاداتها على دفع مشاكلهم اليومية إلى الوراء وعلى التركيز على زيادة الإنتاج .

لقد ناشد اتحاد عام النسيج مثلا ، العمال على التركيز على المعركة المقدسة ضد الإستعمار « ومن أجل زيادة الانتاج . »

كما أصدرت نقابة شبرا الخيمة ، بياناً تعاهد فيه الوطن : « إننا سنكون فى مقدمة الصفوف ، وفى كافة الميادين ، ميدان القتال ، وميدان الانتاج وميدان

البناء ، حتى نضمن لبلادنا النصر وإنزال الهزيمة بالمستعمرين الغزاة — إننا سنبذل ما فى طاقتنا لزيادة الانتاج عما كان عليه ، قبل ذهـــاب زملائنا إلى ميدان المعركة . »

وقد وجهت نقابات شركة الغزل الأهلية نداء إلى العمال « بأن يكونوا فى الصفوف الأمامية للمعركة ، كما طالبتهم وتطالبهم بضريبة الدم ، لأن أى تهادن المعركة سيترتب عليه القضاء على استقلالنا وسيادتنا » .

وقال رئيس نقابة الغزل الرفيع فى كفر الدوار : « كنا نحدد لكل فرد منا مكانه ، إما فى طابور المقاتلين ، أو طابور الذين يسهرون على المصنع . ولم تمض أيام قلائل حتى كان هناك ٤٠٠٠ عامل منا قد تحولوا إلى جنود مكافحين من الطراز الأول . وكانت نسبة الانتاج فى المصنع ٩٩٪ ، أما بعد الاعتداء ، ورغم أن ثلث العمال قد ذهبوا إلى الميدان ، فإن نسبة الانتاج وصلت إلى ١٢٥٪ عما كان عليه قبل المعركة » .

ولم يقتصر كفاح العمال المصريين على ميدان المعركة ، ولا على ميدان الانتاج وحدهما ، إنما امتد إلى التبرع من أجورهم . . لقد تبرع العمال بمئات الألوف من الجنيهات ، من أجل مهاجرى بورسعيد وإعادة بناء بورسعيد .

لقد أصدرت النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج إلخ بالقاهرة وضواحيها نداء تقول فيه :

« إننا لن نبك من استشهد منهم ، بل سنخلد ذكراهم ، لقد قرر مجلس إدارة النقابة التبرع بأجر يوم من جميع العمال ، والنقابة تأمل ألا يكون تبرعكم تنفيذاً للقرار فحسب ، بل نرجو أن يكون التبرع نابعا من اقتناعكم ووطنيتكم ، نابعاً من إيمانكم وتقديركم لشهداء وطننا فى أشرف معركة » .

وبلغ ما جمعه عمال النقابه أكثر من ألف جنيه . وبلغ ما تبرع به عمال كفر الدوار ١١٫٢٠٠ جنيه ، وشركة الغزل بالإسكندرية ٣٥٠٠ جنيه ، وعمال المنسوجات المصرية ٢٥٠٠ جنيه ، وعمال شركة سباهى ١٥٠٠ جنيه ، والمحلات الصناعية بشبرا ٦٠٠٠ جنيه ، وعمال الترام فى القاهرة ١٨٠٠ جنيه ، واتحاد النقل المشترك قد تبرع بأجر يوم .

ونحن نذكر هذا على سبيل المثال لا الحصر ، فقد تبرعت عشرات أخرى من النقابات والمصـــانع ومختلف عمال الجمهورية المصرية بآلاف أخرى راضين مسرورين .

لقد سجل العمال المصريون بطولتهم الرائعة فى الدفاع عن أرض الوطن ، ببذل دمائهم فى المعركة ، وتحمل المشاق فى سبيل زيادة الانتاج ، ودفع مشاكلهم اليومية إلى الخلف ثم التبرع بنصيب من أجورهم لشهداء بور سعيد ولبناء بور سعيد

. . . .

هذه المقاومة الشعبية الضخمة من شعب مصر ، نساءها ورجالها وعمالها وفلاحيها وطلبتها . . كانت عاملا حاسما فى ضرب العـــدوان الاستعمارى ضربة ساحقة .

لقد ارتفع الكفاح الشعبي التحريرى الوطنى المسلح ضد الاستعمار ، أقصى ما بلغه فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، سواء من ناحية البطولة أو التنظيم الشعبي الواسع ، أو المساهمة الجدية من جانب فئات الشعب .

أعجيب بعد هذا ألا يستطيع المستعمر أن يحتل أكثر من مدينة مصرية واحدة، رغم حشده جنده وأساطيله البحرية والجوية ، المزودة بأحدث الأسلحة ؟

أعجيب بعد هذا ، ألا يستطيع المستعمر أن يبقى فى أرض الوطن المقدس أكثر من أربعين يوما !!

لقد كان أحقر عدوان عرفه التاريخ ، كما كان أسرع انسحاب للاستعمار عرفه التاريخ أيضاً وأكثره خزيا وهوانا ..

لقد حققت مصر استقلالها وسيادتها ، وخاصة بعد أن أعلن الرئيس عبد الناصر إلغاء اتفاقية اكتوبر ١٩٥٤ التى كانت تخول لبريطانيا اتخاذ قاعدة فى القنال إثر أى هجوم على أى بلد عربى من بلاد الجامعة العربية ، ممن وقعوا اتفاقية الدفاع المشترك ، أو إثر أى هجوم على تركيا .

وقد سجل الشعب المصرى هذه السيادة وذلك الاستقلال بدمائه ، بدماء

الآلاف التى سقطت فى سينا ورفح والعريش وأبو عجيلة وشرم الشيخ ، والآلاف التى استشهدت فى بور سعيد ، والمئات التى قتلتها طائرات العدو فى مختلف أنحاء القطر ..

- ٣ -

التضامن الدولى

منذ أربعة وسبعين عاماً ، قامت انجلترا بغزو مصر ، ولكن هذا الغزو لم يثر أى رد فعل يؤبه له فى العالم ، حقاً ، تحرك بعض الساسة والقادة العسكريين وخاصة فى فرنسا . إذ رأوا فى هذا الغزو ، حركة معادية للأطماع الفرنسية فى مصر والشرق العربى ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تعبأ باعتراضات فرنسا ، واستمرت فى غزوها لمصر ، ولم يعن العالم الرسمى إذ ذاك بمأساة مصر ، لقد تركت وحيدة فى الميدان ، تكافح وحدها كفاح الأبطال .

وبعد أربعة وسبعين عاماً ، هاجمت انجلترا وفرنسا ، مصر ، مع ذيلهما إسرائيل .. لقد كان فى جانبهما القوة ، والقوة فى ظن الاستعماريين ، هى الحق .

ولكن عام ١٩٥٦ ، لم يكن كعام ١٨٨٢ !

لقد أثارهذا العدوان الغادر ، ضمائر الملايين من الناس البسطاء فى كل أنحاء العالم ، ولم تكتف هذه الملايين بالاحتجاج أو الأسى ، ولكن هذا العدوان قد دفعها للتحرك ، وقد بلغ هذا التحرك حد إعداد متطوعين مزودين بالسلاح من أكثر من شعب ودولة من الدول والشعوب المحبة للسلام ، وذلك مناصرة لمصر ضد العدوان الغادر .

لقد أجبر الرأى العام العالمى ، والدول والشعوب المحبة للسلام ، امبراطوريتين كانتا إلى حين قريب مسيطرتين على جزء كبير من العالم ، على وقف القتال ، ثم الانسحاب نهائياً من أرض مصر ، دون أن يحققا هدفاً واحداً من أهداف هذا العدوان ، وذلك قبل أن يمضى على هذا العدوان ٤٠ يوماً .

إن كان هذا يدل على شىء ، فهو يدل على تغيير جوهرى فى علاقات القوى

العالمية وقد أشرنا إليه ببعض التفصيل فى الفصل التاسع ، ولا يسعنا إلا أن نلخصه فى الآتى : —

* ظهور العالم الاشتراكى كقوة دولية ، مادية ومعنوية مؤيدة للسلام وحركات التحرر القومى ، ومعادية للعدوان فى كل أنحاء العالم .

* بروز كتلة الدول الأسيوية والإفريقية ، التى ظفرت باستقلالها حديثاً إثر الحرب العالمية الثانية كعامل قوى فى المحيط الدولى ، وتساندها مع الدول المكافحة من أجل تحرير أراضيها وتطور مستقل لكيانها السياسى والاقتصادى .

* بروز الجبهة العربية ، كما وصفها الرئيس عبد الناصر ، كحقيقة واقعة ، كان لها أثرها الفعال فى مساندة مصر فى كفاحها ضد العدوان .

* ارتفاع الوعى السياسى لدى الجماهير فى كل مكان ، ولدى الطبقة العاملة والفئات الشعبية ، حتى فى الدول الاستعمارية نفسها ، وضغطها على حكوماتها العدوانية ذاتها .

* ضعف المعسكر الاستعمارى ، وازدياد حدة التناقضات فى داخله مما أدى إلى وقوف الولايات المتحدة فى مجلس الأمن والجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، موقفاً غير مؤيد للعدوان الانجلو فرنسى .

* الضعف الشديد للامبراطوريتين البريطانية والفرنسية ، سواء عسكرياً أو اقتصادياً ، مما جعلهما أعجز من مواصلة العدوان إزاء المقاومة البطولية لشعب مصر ، والضغط الهائل للقوى المحبة للسلام .

* ارتفاع الوعى الشعبى ، والوعى القومى التحريرى لدى شعوب الشرق عامة ، والشرقين الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا ومصر خاصة .

ألم يهب الشعب الأردنى الذى لا يتجاوز المليون عداً ، متحدياً مشاريع الامبراطورية البريطانيه الاستعمارية ، ونجح فى طرد جلوب ، والتخلص من وزارة خائنة ورفض الانضمام إلى حلف بغداد ، واتباع سياسة عربية خالصة بفضل ارتفاع وعيه السياسى ، وتنظيم صفوفه ؟

ألا يناضل الشعب الجزائرى فى بسالة نادرة ضد أكثر من نصف مليون

جندى فرنسى مزودين بأحدث الأسلحة ؟

فلم يكن عجيباً إذاً ، وقد استطاع الشعب المصرى بقيادة عبدالناصر، القضاء على السيطرة السياسية للاقطاع والاحتكار ، أن يصمد فى بسالة نادرة ضد العدوان الاستعمارى .

هذه هى التغيرات الجوهرية فى الموقف الدولى ، التى جعلت ميزان القوى فى صالح للشعوب ، حتى الصغيرة منها ، وهى التى تجعلنا لا نتهيب أى عدوان استعمارى آخر ، حتى ولوجاء من أقوى الدول الاستعمارية ، أو حتى لو جاء من هذه الدول الاستعمارية مجتمعة !

ولنتناول الآن بشىء من التفصيل ، بعض الوقائع المتصلة بهذا التضامن الدولى لقوى السلام فى الأرض ضد العدوان على مصر .

الانذار السوفييتى

كان للانذار السوفييتى أثر كبير فى إجبار العدوان الاستعمارى على التوقف ويجب أن نفهم الظروف التى صدر فيها الانذار السوفييتى الذى وصفه أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بأنه قد صيغ فى لهجة قوية ، قوية جداً .

لقد أصدر اجتماع الطوارىء الذى عقدته جمعية الأمم المتحدة قرارا يحتم على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إيقاف إطلاق النيران فوراً ، ويلزمها بسحب قواتها من الأراضى المصرية ، ولكن هذا القرار فى بادىء الأمر لم يأت بالنتيجة المطلوبة .

ونشأ عن ذلك حالة مفجعة حقاً ، كما قال د . ت . شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى خطابه أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ : « فالقنابل البريطانية والفرنسية تنهال كالمطر على شعب مصر الوديع الآمن ، والدماء تنزف منها بغزارة ، وقد استغاثت تطلب النجدة ؛ وكان أى تسويف أو مماطله من شأنه أن يهدد مصر بكارثة ، ويحمل معه خطر امتداد الحرب ، وقد رأى الاتحاد السوفيتى — والحالة هذه — أنه لامفر من اتخاذ إجراء حازم حاسم . . ففى ٥ نوفمبر استحث الاتحاد السوفييتى مجلس الأمن

على أن يخطر كلا من بريطانيا وإسرائيل وفرنسا بإيقاف كافة الأعمال العدوانية ضد مصر فوراً ، وبسحب قواتها التى غزت الأراضى المصرية فى ظرف ثلاثة أيام . وقد أوصى الاتحاد السوفيتى بضرورة قيام الحكومات أعضاء هيئة الأمم المتحدة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بصفتهما أعضاء دائمين فى مجلس الأمن بتقديم المعونة العسكرية وغيرها من المساعدات لضحايا العدوان بالجمهورية المصرية ، وبإمدادها بقوات جوية وبحرية ووحدات عسكرية وغير ذلك من المتطوعين والمدربين مع المساعدات المادية ، وذلك فى حالة عدم رضوخ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرار مجلس الأمن خلال المدة المحددة .

وفى نفس الوقت ، قدمت الحكومة السوفيتية اقتراحاً لحكومة الولايات يقضى بالمساهمة مع باقى الحكومات الأخرى فى مجهودات الاتحاد السوفيتى داخل نطاق هيئة الأمم المتحدة ، لوقف العدوان ، ومنع استمرار سفك الدماء ولكن مع الأسف لم تقم حكومة الولايات المتحدة بتعضيد هذه الخطوة من جانب الاتحاد السوفيتى » .

ولم يعد مفراً من أن يتخذ الاتحاد السوفيتى قراراً حاسماً أملته عليه مبادؤه فى سياسته الخارجية ، أن يؤيد كافة الشعوب المكافحة ضد الاستعمار من أجل استقلالها وسيادتها ، مستلهما فى الوقت نفسه مبادىء الأمم المتحدة ، وقرار جمعيتها العامة بوقف العدوان فوراً .

ومن ثم كان الإنذار السوفيتى .

وقد جاء الإنذار فى صورة أربع مذكرات ، واحدة منها موجهة لرئيس مجلس الأمن ، وأخرى موجهة لأنطونى إيدن رئيس وزراء انجلترا إذ ذاك ، وثالثة إلى جى موليه رئيس مجلس وزراء فرنسا ، ورابعة إلى بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل وقد جاء فيه :

« لم تكن قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الانجلو فرنسى الذى له أغراض حربية أخرى . والحقيقة التى لا يمكن إخفاؤها هى أن حرباً عدوانية ، تشن ضد الدول العربية ، بهدف القضاء على الاستقلال الوطنى لدول الشرقين الأدنى

والأوسط ، وبهدف إعادة نظام العبودية الاستعمارية الذى لفظته الشعوب العربية ...

وماذا يكون موقف المملكة المتحدة (أى انجلترا) إذا هاجمتها دول أقوى لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة المدمرة ؟ ودول كهذه تستطيع فى الوقت الحاضر ، أن ترسل قوات بحرية أو جوية إلى شواطىء بريطانيا ، وأن تستخدم وسائل أخرى ، كالأسلحة الصاروخية ، وإذا حدث هذا واستعملت الأسلحة الصاروخية ضد المملكة المتحدة أو فرنسا ، فانكم بلا شك ستصفون هذا بأنه أعمال وحشية . ولكن فيم يختلف هذا عن الهجوم الوحشى الذى تشنه القوات المسلحة للمملكة المتحدة وفرنسا على مصر التى تكاد تكون بلا دفاع ؟

... نعتقد أن حكومة المملكة المتحدة يجب أن تصغى لصوت العقل وتقف الحرب فى مصر .. ونحن مصممون تصميما تاماً على سحق المعتدين بالقوة وأن نعيد السلام إلى الشرق »

....

وجاء فى نفس الإنذار السوفييتى لإسرائيل ما يلى : « إن الحكومة الإسرائيلية بتنفيذها لإرادة غيرها ، تلعب بإجرام وبغير شعور بالمسئولية بمصير السلام وبمصير شعبها » .. إنها تبذر بين شعوب الشرق من الحقد لدولة إسرائيل . ما سيكون له بكل تأكيد أثره على مستقبل إسرائيل ، وما يعرض للهلاك وجود إسرائيل نفسها كدولة .. ونحن نأمل أن تفهم حكومة إسرائيل هذا الانذار فهماً سليما وأن تعيه . »

واضح جداً من كل هذا ، أن الاتحاد السوفييتى لم يلجأ إلى هذا الانذار ، إلا بعد أن استنفد كافة الوسائل القانونية سواء فى مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للامم المتحدة لاتخاذ إجراء مشترك لوقف العدوان بالقوة المسلحة ، وإلا بعد أن رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح ، وإلا بعد أن استنجدت مصر بكافة شعوب العالم ودولها لمساعدتها .

ولم يكتف الاتحاد السوفييتى بإنذاره ، بل اتخذ العدة لتنفيذ هذا الانذار فعلا ، إذا تقاطر ألوف المتطوعين السوفييت يسجلون أسماءهم فى سفارة مصر بموسكو ويطلبون السفر لمصر .

وقام الشعب السوفييتى بمظاهرات ، ضخمة موجهة ضد انجلترا وفرنسا وإسرائيل ، ومطالبة بوقف العدوان بالقوة المسلحة .

وقرر العمال السوفييت العمل ساعتين إضافيتين تخصص أجورهما لمساعدة مصر .. وفى وقت قصير أمكن جمع ٥٠ مليون روبل هدية للشعب المصرى . فضلا عن أطنان من القمح والأدوية والأغذية المحفوظة إلخ ،

لقد أثبتت المعركة عملياً أن قوة ضخمة ، من أكبر دول العالم ، تقف معنا شعباً وحكومة ، فى كفاحنا ضد الاستعمار ، ومن أجل المحافظة على استقلالنا وسيادتنا القومية .

دول باندونج

وهبت معظم دول باندونج شعوباً ، وحكومات ، تؤيد مصر لا بالاحتجاج فحسب ، وإنما بالمظاهرات والمتطوعين . فقد تجمع مئات الألوف من الصينيين فى مظاهرات صاخبة وتوجهوا إلى سفارة بريطانيا فى بكين ، يعلنون سخطهم على العدوان وتأييدهم التام للشعب المصرى وحكومته الوطنية .

وفى ٣ نوفمبر ؛ أعلن ماوتسى تنج ، رئيس جمهورية الصين الشعبية ، أن بلاده مستعدة لإرسال جيش من المتطوعين إلى مصر وقال « إذا انتصر المستعمرون فى مصر ، فإن عدوانهم سيمتد إلى الشرق الأوسط ومناطق أخرى ، ولذلك فلن تتردد الصين فى إرسال جيش من المتطوعين إلى مصر ؛ إذا طلب الرئيس جمال عبد الناصر ذلك . »

ثم أرسلت حكومة الصين تحذيراً لبريطانيا وفرنسا بوقف العدوان . وفى ٧ نوفمبر أعلن السفير المصرى فى الصين الشعبية ، أن ٢٥٠ ألف متطوع صينى أبلغوا السفارة عن رغبتهم فى السفر إلى مصر والمشاركة فى الدفاع عنها .

وفى ١٣ نوفمبر أعلنت حكومة الصين ، أنها قدمت لمصر هدية نقدية قيمتها ٢٠ مليون فرنك سويسرى ، للمساهمة فى كفاحها الباسل ضد العدوان الأجنبى وأن الصين تشحن على وجه السرعة ، كميات كبيرة من الصلب والشاى وزيت بذرة القطن مساعدة لمصر .

• وأعلن وزير خارجية إندونيسيا أن حكومته ستتخذ إجراءات مشددة ضد بريطانيا وفرنسا ، بسبب عدوانها على مصر ، ثم قال إن الموانىء الاندونيسية قد قاطعت السفن البريطانية والفرنسية .

وفى ٨ نوفبر أحرقت الجماهير الثائرة فى جاكرتا ، دار السفارة البريطانية وحاصرت سفارة فرنسا ورجمتها بالحجارة .

وقاطعت مدينة جاكرتا جميع البضائع الإنجليزية والفرنسية ، وتقدم ألوف من الشباب الاندونيسى للتطوع ، لمشاركة مصر فى الدفاع ضد العدوان .

• وقامت فى أفغانستان مظاهرات كبيرة تأييداً لمصر ، وأعلن المتظاهرون استعدادهم للسفر إلى مصر دفاعا عنها ، وصرح رئيس وزراء أفغانستان سردار محمد داود « إن العدوان الوحشى ضد مصر الصديقة العزيزة لأفغانستان قد أحدث ألماً عميقاً ، وهزة عنيفة فى نفوس جميع أفراد الشعب الأفغانى ، وقد وعدت الحكومة بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى هذا الشعب الباسل المجاهد وقد تلقيت طلبات لاحصر لها من جميع أنحاء البلاد ، يعلن فيها مرسلوها أفراداً وجماعات تطوعهم لمساعدة مصر » .

• وفى الهند أصدرت حكومتها بيانا رسمياً فى أول نوفبر ١٩٥٥ قالت فيه : « إن العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر ، يعد انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء باندونج » .

وقال نهرو : « إننى لا أذكر أى حادث عدوان صارخ ، أفظع مما هو حادث اليوم ضد مصر » .

• وثار الشعب الباكستانى على العدوان ، وطالب الحزب الديمقراطى وعلماء الباكستان بإلغاء حلف بغداد وجميع التكتلات العسكرية ، كما تظاهر الطلبة الباكستانيون فى دكاديشار وكويتا وغيرها من المدن الهامة ، وأعلنوا مشاركتهم لمصر فى نضالها ضد المستعمرين .

• ونددت جميع الصحف فى سيلان بالعدوان ، وطالبت المعارضة البرلمانية ، بعدم تقديم أية تسهيلات فى القواعد البريطانية بسيلان للطائرات والسفن البريطانية ، التى تحمل الجنود أو العتاد للشرق الأوسط .

وفى ٣ نوفمبر ، قامت مظاهرات ضخمة احتجاجاً على الهجوم الإستعمارى ، وأنذر رئيس وزراء سيلان بانسحاب بلاده من الكومنولث ، إذا استدعت التطورات المقبلة ذلك .

الشعوب العربية

• وكان موقف سوريا حكومة وشعبا ، رائعاً حقاً . فقد أعلنت التعبئة العامة ووضعت قواتها العسكرية تحت تصرف مصر ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية والثقافية مع بريطانيا وفرنسا .

• ووقفت الأردن الباسلة بجانب مصر ، فأرسلت حكومتها الوطنية فى أول نوفمبر إنذاراً إلى مجلس الأمن ، بأنها ستنفذ الاتفاق الثلاثى العسكرى بينها وبين مصر وسوريا .

وفى ٣ نوفمبر أبلغت الأردن حكومة بريطانيا ، بأنها لن تسمح لها باستخدام المطارات والقواعد العسكرية ضد مصر ، ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا .

وفى ١٢ نوفمبر أعلنت الحكومة الأردنية التعبئة العامة ، وقرر أكثر من ألف طالب أردنى الالتحاق بجيش التحرير ، وطالب النواب الأردنيون بقطع العلاقات مع بريطانيا وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية .

وبالفعل قررت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأردنى ، إلغاء المعاهدة ، وقبول المعونة العربية بدلا من المعونة البريطانية .

• وأعلن الشعب السودانى سخطه على العدوان ، وسارت المظاهرات فى الشوارع تهتف بكفاح الشعب المصرى وسقوط الاستعمار . وقامت الجبهة المعادية للاستعمار بتسجيل أسماء المتطوعين ، وطالبت الحكومة السودانية بقطع علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وإعلان التعبئة العامة ، وأضرب طلبة جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وتطوع الطلبة السودانيون فى مصر فى جيش التحرير . كما أصدرت الحكومة السودانية أمراً بمنع جميع الطائرات الحربية البريطانية والفرنسية من الهبوط بمطارات السودان .

• وأعلنت حكومة ليبيا غداة وقوع العدوان على مصر ، أن القواعد العسكرية فيها ، لن تُستخدم ضد مصر .

وفى ٢ نوفمبر قامت مظاهرات عنيفة فى بنغازى احتجاجاً على العدوان .

• وفى الكويت ، أعلن ٣٠٠٠ وطنى التطوع فى جيش التحرير المصرى ، ورفض الضباط الكويتيون تفريق المظاهرات الوطنية ، التى قامت احتجاجاً على العدوان على مصر ، وسحب أهالى الكويت أموالهم من بنوك بريطانيا ، وقاطعوا شركاتها ، وبلغت التبرعات لمصر أكثر من مليون وربع مليون جنيه .

• وفى العراق ، عندما اتضح للشعب ، أن حكومة نورى السعيد ، يسرت استخدام الطائرات البريطانية لمطاراتها وقواعدها ، أثناء الغارات على مصر ، هب الشعب العراقى ثائراً ضد نورى السعيد ، مطالباً بسقوطه والانسحاب من حلف بغداد ، وقامت مظاهرات صاخبة ، استشهد فيها المئات من الوطنيين العراقيين .

فى البلاد الاستعمارية

وقد دلت الطبقة العاملة فى البلاد الاستعمارية نفسها ، وكثير من الجماهير الشعبية فيها على مقدار تمسكها بمبدأ التعايش السلمى ، واستنكارها للأساليب العدوانية للدوائر الحاكمة فى بلادها .

• ففى ٤ نوفمبر ، اجتمع فى ميدان ترافلجار بلندن ، أكثر من ٤٠ ألف بريطانى ، تلبية لدعوة لجنة السلام ، وحزب العمال ، والحزب الشيوعى الانجليزى للاحتجاج على العدوان على مصر ؛ وطالبوا حكومة إيدن بوقف العدوان ؛ وأصدر عمال المناجم بجنوب ويلز بياناً استنكروا فيه العدوان ، وهددوا بالإضراب قائلين : « إن كثيراً من العمال يطالبون بالإضراب كأداة فعالة لوقف الحرب الرجعية التى شنتها حكومة إيدن على مصر » .

بل استنكر جيتسكل ، رئيس حزب العمال البريطانى ، وممثل الجناح اليمينى فيه ، تحت ضغط جماهير الحزب ، هذا العدوان قائلا بتاريخ أول نوفمبر : « إن ملايين الشعب البريطانى ، قد هزتها فى عمق ، وقد أحست بالخجل لإلقاء

سلاح الطيران البريطانى قنابله على مصر ، لا دفاعا عن النفس . . وإنما متحدياً ميثاق الأمم المتحدة ».

وقالت جريدة « المانشستر جارديان » ، الناطقة بلسان حزب الأحرار بتاريخ ٣١ اكتوبر :

« إن هجوم الحكومة البريطانية على مصر ، كارثة من الدرجة الأولى ، فهو عمل خاطىء من ناحية — أدبيا وعسكرياً وسياسيا — إنه ضربة قاسية لسمعة بريطانيا والحلف الأطلنطى والأمم المتحدة ؛ ولن يحقق أى شىء لازدهار بريطانيا المادى » .

بل أحست الجرائد الانجليزية المحافظة نفسها ، بمقدار عزلة بريطانيا ، فقالت الديلى ميرور بتاريخ أول نوفمبر : « إن بريطانيا وفرنسا تقف منعزلتين »، وقالت فيناشيال نيوز : « إنه لاشك أبداً فى أن الرأى العالمى يعارض بشكل عام الفعلة الانجلو — فرنسية »

* وفى فرنسا ، أضرب العمال الفرنسيون فى مصانع الطائرات ومحطات القوى وأحواض السفن والمناجم ومصانع السيارات .

كما عقد الاتحاد العام للنقابات واتحاد العمال الكاثوليك اتفاقاً للإضراب احتجاجا على العدوان الاستعمارى ، وسارت مظاهرات عمالية فى معظم المدن الفرنسية ، وقام الحزب الشيوعى الفرنسى بأكبر جهد لتعبئة العمال الفرنسيين والجماهير الشعبية الفرنسية ضد العدوان ، وكان النواب الشيوعيون هم الوحيدين الذين عارضوا العدوان على مصر ونددوا به .

* وصرح وزير خارجية اليابان بأن بريطانيا وفرنسا لجأتا إلى استخدام القوة ، وفى ذلك انتهاك صريح لمبادىء الأمم المتحدة وغاياتها .

* وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ المكسيكى ، بأن الاعتداء البريطانى الفرنسى على مصر سبب قلقاً بالغا فى المكسيك . إن الشعوب الحرة والعالم كله يدين العمل الذى قامت به هاتان الدولتين . »

* وفى الأرجنتين أصدرت شركة كاستالدس البحرية أمراً بوقف الباخرة الأجنبية التى تنقل عدداً من المتطوعين الإسرائيليين .

• وقال وزير خارجية النرويج : « إن نبأ العدوان الإسرائيلى ، وكذلك التدخل البريطانى الفرنسى ، قد أصاب الرأى العام النرويجى بصدمة عنيفة » .

...

.. كان واضحاً ، إذن ، أن المعسكر الاشتراكى ، والدول المستقلة فى آسيا وإفريقيا التى فازت باستقلالها حديثاً ، ومعظم الدول العربية ، والطبقة العاملة فى معظم البلاد الاستعمارية ، قد أجمعت كلها على استنكار هذا العدوان ، وقد تحركت كلها بدرجات متفاوتة من الحماسة والقوة ، حركات فعلية من أجل وقف هذا العدوان .

لقد بلغ التضامن العالمى مع مصر من جانب القوى المحبة للسلام ، من القوة والعنف ، ماجعله عاملا حاسماً فى وقف اطلاق النار ، وفى انسحاب القوات الانجلو فرنسية آخر الأمر من بورسعيد .

التضامن العمالى الدولى

وقد قام العمال فى كافة أنحاء العالم ، بدور رائع فى مساندة مصر وتأييد كفاحها البطولى ضد العدوان .

• فقد رسم الاتحاد الدولى لنقابات عمال العرب (الذى تكون فى ٥ مارس ١٩٥٥) خطة كاملة لمقاومة الاستعمار والاشتراك الفعال فى حالة العدوان على مصر أو أى قطر من الأقطار العربية ، وقد أصدر القرارات الآتية فى أغسطس سنة ١٩٥٦ .

أولا : أن يمنع عمال العرب البترول ، فى كافة البلدان العربية ، من تسرب أية نقطة منه أو مستخرجاته أو مشتقاته ، خارج حدود الوطن العربى ، بكافة الوسائل ، ولو أدى الأمر إلى نسف وتدمير كافة الآلات والمنشئات فى حالة الاعتداء على مصر .

ثانيا : مقاطعة شحن وتفريغ وتموين جميع السفن وطائرات الدول التى تعتدى على مصر ، أو تؤيد العدوان عليها .

ثالثا : تدمير كافة المطارات والمنشآت الحربية الأجنبية فى الوطن العربى ، للحيلولة دون استخدامها ضد مصر .

رابعا : دعوة جميع عمال العرب للتطوع فى جيش التحرر الوطنى ، لرد أى عدوان يقع على مصر .

خامسا : مطالبة الحكومات العربية بتجميد أموال وممتلكات الدول التى جمدت أو قد تجمد أموال وممتلكات مصر ، وكذلك سحب جميع أموالها وأرصدتها من تلك الدول .

سادسا : توجيه نداءات إلى الاتحادات النقابية الوطنية والمهنية والدولية لمؤازرة مصر فى موقفها .

وبعد ساعة واحدة من العدوان الغادر على مصر، وجه الاتحاد نداء يطالب فيه عمال الدول العربية بتنفيذ قرارات الاتحاد .

• فقام العمال السوريون بنسف أنابيب شركة البترول العراقية الانجليزية التى تمر بسوريا فى ثلاثة مواضع ، كما نسفوا خطين آخرين على الحدود بين لبنان وسوريا .

• وقام عمال طرابلس بتخريب أنابيب البترول ، ورفضوا شحن سفينة من سفن البترول .

• وأحرق العمال فى البحرين جميع المنشآت البريطانية ونسفوا بعض أنابيب البترول .

• ورفض عمال المطارات بالسودان، إرشاد الطائرات الفرنسية والبريطانية، واستقال سبعون موظفا يعملون بشركة الطيران بالخرطوم ، احتجاجا على قرار وقف الموظفين والعمال الذين رفضوا إرشاد الطائرات الإنجليزية والفرنسية

• • •

ولم يقتصر الأمر على العمال العرب ، وإنما امتد التأييد لمصر إلى جميع عمال العالم ، فأرسل الاتحاد العالمى للنقابات فى ٢ نوفمبر برقية يحتج فيها بشدة على العدوان المشين الذى شنته حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد

مصر ، إن البشرية بأسرها تستنكر هذا التدخل العسكرى وتعده عملا وحشيا» .

وفى ١٧ نوفبر ، اجتمع المكتب التنفيذى للاتحاد العالمى للنقابات ، وأصدر القرارات الآتية :

* حث العمال على جمع التبرعات والأغذية والأدوية لصالح الشعب العربى .
* إرغام الحكومات المعتدية على تعويض مصر من خسائر الحرب .
* التبرع بما يعادل ٥٠٠٠ جنيها استرلينيا لشعب مصر .
* كما قرر عمال الصين الشعبية زيادة ساعات عمل إضافية من أجل مصر ، وكونوا اللجنة الصينية لمساعدة مصر .

وأرسل اتحاد عمال النسيج للصين الشعبية برقية لرئيس اتحاد النسيج والغزل بمصر ، جاء فيها : « نحن نؤيد بقوة الشعب المصرى ، الذى يقاتل فى سبيل سيادته القومية وحريته وفى سبيل تحقيق السلام العالمى .

* وتبرع عمال تشكسلوفاكيا وجمهورية منغوليا الشعبية بمبالغ محترمة لاتحاد عمال العرب .

لقد هب العمال فى كل مكان لنصرة مصر أدبيا وماديا ، وأثبتوا بذلك أنهم القوة الرئيسية فى الكفاح ضد الاستعمار ، وفى مناصرة الشعوب المناضلة عن حريتها واستقلالها ؛ ومن ثم كان للعمال فى كافة انحاء العالم دور حاسم فى وقف العدوان .

...

كان مستحيلا ، إذن ، إزاء الكفاح البطولى للشعب المصرى ، وإزاء التأييد العملى لملايين الشعوب فى آسيا وأوربا وإفريقيا ، وإزاء الموقف الصلب الحازم للاتحاد السوفييتى ، وللصين الشعبية ولبقية المعسكر الاشتراكى ، وإزاء مساندة الشعوب العربية ومعظم دولها ، إلا أن يصاب الاستعمار الإنجلو فرنسى بهزيمة ساحقة ، آذنت بانهياره تماماً .

— ٤ —
موقف الولايات المتحدة

لاشك أن الولايات المتحدة قد انضمت إلى صفوف الدول المعارضة للعدوان .

لقد صرح إيزنهاور : إن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد أخطأت التقدير في عدوانها على مصر ، فاسرائيل كانت تعلم أن بريطانيا وفرنسا ستشتركان في المعركة ، وأن المعركة لن تستمر طويلا ، وستنتهي بنصرها ، مما يرغم مصر على عقد صلح معها ، كذلك كانت تظن بريطانيا وفرنسا أن انتصارها على مصر سوف يرغمها على تدويل قناة السويس ، وكانت هذه الدول الثلاث تعتقد أيضاً أن الولايات المتحدة ستؤيدها وستخذل قرارات الأمم المتحدة .

وقال هنري كابوت لودج مندوب أمريكا في الأمم المتحدة : « إن أمريكا تشعر أن بريطانيا وفرنسا قد أقدمتا على خطأ كبير بانتهاكهما ميثاق الأمم المتحدة »

كما أيدت أمريكا سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العمومية لهيئة الأمم ، قرار وقف النار ، وقرار الانسحاب للقوات العدوانية من الأراضي المصرية .

ولا شك أن هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة كان له أثره في وقف العدوان والانسحاب .

ولكن المسألة القائمة والتي لا تزال موضع بحث تاريخي هي : هل كانت أمريكا تعلم مقدماً بأمر هذا العدوان ؟ وهل كانت موافقة عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من الناحية الفعلية ؟

لا شك أن الاجابة على هذه المسألة تتطلب الاطلاع على أخص الوثائق السرية والمحادثات الخاصة بين رؤساء الدول ورؤساء الوزارات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل .

ولكن هناك جانب من الحقائق يسترعي النظر ويدل على أن أمريكا كانت على علم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بهذا العدوان ، وإنها لم تتخذ أية خطوات إيجابية على الأقل لوقف هذا العدوان .

أنه قد جاء في خطاب دالاس في مؤتمر لندن الثاني الخاص ببحث مشكلة القنال والذي تمخض عن جمعية المنتفعين عبارات تدل على عدم استنكاره استخدام القوة ، وذلك قبل العدوان .

فقد قال دالاس: « إننا جميعاً نرغب في عدم استعمال القوة . ولكن هذا هو وجه واحد من وجهي العملة ، إنني لا أهتم بصدد ما جاء في ميثاق الأمم

المتحدة من كلمات عن عدم استخدام القوة ، طالما كانت هناك مسائل لا يمكن أن تحل إلا بالقوة » !

كانت هذه هي الفلسفة كما يقول فتحي خليل ، التي قدمها دالاس للمجتمعين فى مؤتمر لندن الثانى، فلسفة الحرب

* انه ثبت أن الولايات المتحدة شجعت بشكل غير مباشر على إرسال أسلحة لاسرائيل فى فترة ما بعد تأميم القناة ، وإسرائيل ، كما هو معلوم ، متوقفة حياتها وصادراتها وتمويلها على الولايات المتحدة ، وهى بذلك لا يمكن أن تتحرك حركة واحدة ، تعلم حقا أنها تغضب سيدتها الحقيقية أمريكا .

* إن أمريكا أخذت تسحب رعاياها من مصر وسوريا والأردن ابتداء من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، أى يوم العدوان الإسرائيلى على مصر . ولو كانت المسألة مجرد عدوان إسرائيلى ، لما كان هناك أى خطر ذو قيمة يمكن أن يهدد الرعايا الأمريكان فى مصر أو بقية الشرق العربى .

* وقد قال الجنرال الأمريكى « راندولف بيت » فى تصريح له ، أن قوات الأسطول السادس الأمريكى فى البحر الأبيض كانت مستعدة لشق طريقها إلى القاهرة ، « اذا دعت الضرورة لإنقاذ الرعايا الأمريكيين» ! وأن فرقتين من فرق البحرية الأمريكية الأولى تحركتا لتقوية الأسطول الأمريكى فى البحر الأبيض ، وفى الخليج الفارسى .. وأن أوامر صدرت لتعزيز القوات الأمريكية، خوفا من استيلاء «المتطرفين» ! فى مراكش على القاعدة الأمريكية هنالك، لتعطيل تحركات القوات الأمريكية !! وأن الأسطول الأمريكى فى البحر الأبيض كان مزوداً بالأسلحة الذرية !

هذه الإستعدادات كلها ، أكانت لمجرد إنقاذ الرعايا الأمريكيين ؟ أم توحى بأن الولايات المتحدة كانت تعد العدة للوثوب هى الأخرى فى اللحظة المناسبة ؟

* إنه ثابت أن القوات العدوانية على مصر قد استخدمت أسلحة حلف الأطلنطى . وقد احتجت الولايات المتحدة رسميا على ذلك ، ولكن أكان مستحيلا على قائد قوات الحلف الأطلنطى وهو أمريكى أن يحول دون هذا الإستخدام لأسلحة الحلف ؟

• ثم أى إجراءات عملية اتخذتها الولايات المتحدة لوقف العدوان ؟ لقد اكتفت بأن تؤيدقرارات الجمعية العمومية فىوقفالعدوان والانسحابفورا من مصر . إن اسطولهاالسادسكان موجودا فىالبحر الأبيض . وكان يكفىأبسط اعتراض منه لوقف العدوان فوراً ، بلأكثر من هذا رفضت الولايات المتحدة بشكلحاسم عرضالاتحاد السوفيتى فىاستخدام قوات مشتركة منالبلدين، لوقف العدوان بالقوة المسلحة ، إذا أصرت القوات العدوانية على المضى فى عدوانها رغم قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة . وما جدوى الموافقة الرسمية على قرارات بوقف العدوان ، إذا لم تصحبها الاجراءات العملية لتنفيذها ؟

• ثم ماذا كان موقفالولايات المتحدة حينما أعلنالاتحاد السوفييتى عزمه على سحق العدوان . وحين وجه إنذاره للدول الثلاث المعتدية ؟

لقد أعلنت الحكومة الأمريكية تحذيرها للاتحادالسوفييتى، وقالت إن تلك المحاولة ستقابل بمعارضة من الحكومة الأمريكية .

وقال نيكسون نائب رئيسالولاياتالمتحدة : «يجب أن يعلموا أننا لن نتأخر عن نجدة «حلفائنا» إذا جاء المتطوعون الروس» . «وحلفائنا» هنا هم انجلترا وفرنسا وإسرائيل !

وقال إيزنهاور : «إن روسيا تؤيد أحد الطرفين فى معركة الشرقالأوسط (أىتؤيد العرب) بينما تتجاهل مصالح الطرف الآخر (أى إسرائيل وبريطانيا وفرنسا) ولكن الولايات المتحدة تستهدف العداله التامة للطرفين فهى ترغب فى صداقة كل من الدول العربية وإسرائيل لأنها تشعر أن كلا منهما يحتاج إلى الآخر . وأنه عقبتسوية تلك المسألة ، ستعود الصداقة الأمريكية معبريطانيا وفرنسا أقوى مما كانت فى أى وقت مضى» !

واضح إذاً أن سياسة الولايات المتحدةكانت مزدوجة الوجه : وجه رسمى ظاهرى فى مجلس الأمن والجمعية العمومية للامم المتحدة ، يستنكرالعدوانلفظا وظاهريا ، ولكن الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة لم تكن راغبة قط فى اتخاذ أية إجراءات عملية لوقف العدوان الانجلوفرنسى الاسرائيلى على مصر .. بل على العكس كانت تعد العدة سياسيا وعسكريا للضرب فى الوقت المناسب !

وما السر فى هذا الوجه المزدوج ؟

إن الولايات المتحدة كانت مقبلة على انتخابات الرئاسة ، وكان صعبا ألا تراعى الدوائر الرجعية ذاتها ، رغبة الشعب الأمريكى فى السلام وعدم الدخول فى مغامرات حربية شأن مغامرة كوريا .

لقد كان زعماء الحزب الجمهورى أنفسهم بما فيهم دالاس ، يروجون أثناء الانتخابات لفكرة أن العالم مقبل على سلام وازدهار . بل أشار دالاس فى خطبه الانتخابية إلى أن الولايات المتحدة تريد أن تعتمد أساسا على القوة الأدبية للامم المتحدة !

كما أن العدوان على مصر أثار — كما رأينا — من السخط العالمى والتحرك الفعلى للشعوب ، مما جعل الدوائر الرجعية فى الولايات المتحدة تتردد فى تأييده تأييداً رسميا .

ولكن هناك أسباب لا تقل أهمية عن هذه الأسباب ، ألا وهى سياسة الاحتكارات الأمريكية ، التى تهيمن فى الواقع على السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة .

لقد كانت هذه الاحتكارات تتطلع منذ أمد بعيد لثروات الشرقين الأدنى والأوسط : بترولها ، وسوقها والانفراد بهذه الثروات .

إن تطلعها هذا يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى ! فقد طالب الكولونل هاوس ، وهو يعلق على نقط الرئيس ولسن الأربع عشر ، بضرورة وجود سياسة « الباب المفتوح » فى تجارة الشرق الأوسط ، وضرورة وضع القسطنطينية تحت إشراف دولى وتكوين « أرمينيا المستقلة » .

وكان معنى هذا بلغة بسيطة أن تفتح أبواب هذه المنطقة للنفوذ الأمريكى فلا تبقى منطقة احتكار انجلو فرنسية .

ثم فى الفترة ما بين الحربين ، بدأ نفوذ الاحتكارات الأمريكية يتسرب إلى الشرق الأدنى فى الكويت والبحرين والعربية السعودية .

ولكن إثر الحرب العالمية الثانية ، لم يعد يكفى الاحتكارات الأمريكية مجرد سياسة « الباب المفتوح » ، مجرد التسرب التجارى فى هذه الأسواق والاستيلاء

على امتيازات البترول هناك .

لقد أصبحت الأحتكارات الأمريكية ترغب فى السيطرة الكاملة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتضمن سوق هذه المنطقة لها من جانب، ولتكون نقطة وثوب على الاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية الأخرى من جانب آخر ، ولتستخدم رجال هذه المنطقة وثرواتها فى حرب عدوانية ضد المعسكر الاشتراكى من جانب ثالث، وليكون لها وحدها الأرباح الفاحشة من البترول من جانب رابع.

وكانت سياسة الولايات المتحدة تنتهز باستمرار فرصة ضعف أو عجز الاستعمار البريطانى ، لتفوز بنصيب الأسد فى هذه المنطقه .

ومن ثم كان « مبدأ ترومان » فى سنة ١٩٤٧ منتهزاً فرصة ارتباك القوات البريطانية فى اليونان، وعجزها عن السيطرة على هذه البلاد، ليثبت أقدام الولايات المتحدة فى كل من تركيا واليونان ، كخطوة للقفز على الشرق الأدنى .

وكان « مبدأ ترومان » يتضمن المساعدة العسكرية والمساعدة الاقتصادية فى نفس الوقت ، وتمخض آخر الأمر عن إنشاء نقط عسكرية أمريكية فى هذين البلدين .

وكانت الحجة التى قدمت وقتذاك ، هى نفس الحجة التى يقدمها اليوم مشروع إيزنهاور ألا وهى الخطر الشيوعى والحرص على استقلال هذه البلاد ضد الغزو الشيوعى من الخارج والنشاط الهدام فى الداخل .

وكانت الاحتكارات الأمريكية تنتهز فرصة أى ارتباك من جانب انجلترا فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط ، لتزيد من قبضتها سواء البترولية منها أو العسكرية أو السياسية وكان واضحا هذا فى بترول إيران، والأرقام التالية تدل على مدى هذه السياسة . ففى سنة ١٩٣٧ لم تكن الولايات المتحدة تملك من بترول الشرق الأوسط أكثر من ١٢ر٨ ٪ بينما كان لانجلترا السيطرة على ٨٠ر٩ ٪ من هذا البترول فما أن يأتى عام ١٩٥٠ حتى تبلغ حصة الاحتكارات الأمريكية من البترول فى هذه المنطقة ٤٤ر١ ٪ بينما تهبط حصة بريطانيا إلى ٥٠ر٩ ٪ وما أن يحل عام ١٩٥٦ حتى ترتفع حصة الاحتكارات الأمريكية إلى ٦٥ ٪ من بترول الشرق الأوسط ، وتهبط حصة بريطانيا إلى ٣٠ ٪ !

أى أن أكثر من نصف البترول الذى كانت تملكه بريطانيا تسرب إلى الاحتكارات الأمريكية فى أقل من عشرين عاما !

والأسطول السادس الأمريكى فى البحر الأبيض قد بلغ من الضخامة حتى أصبح ثلاثة أضعاف حجم الأسطول البريطانى فى هذه المنطقة . كما تملك أمريكا أضخم قواعد طيران فى منطقة الشرق الأوسط .

ولهذا لم يكن للاحتكارات الأمريكية مغنم من الاشتراك مع القوات الانجلو فرنسية الاسرائيلية فى العدوان على مصر . إن اشتراكها إذ ذاك معناه أن تتقاسم مع الامبراطوريتين النفوذ فى هذه المنطقة ، وهى تريد الانفراد بالنفوذ وحدها . ولهذا فضلت الاحتكارات أن تدين العدوان . وأن تؤيد قرارات الأمم المتحدة بالنسبة لوقف القتال وانسحاب القوات المعتدية . لتكسب نفوذاً أدبيا فى هذه المنطقة . هذا فى الوقت الذى كانت تعد فيه العدة اضربتها فى الوقت المناسب .

ولكن الاحتكارات الأمريكية لم تكن مستعدة فى نفس الوقت أن تمضى فى إدانتها لهذا العدوان إلى حد اتخاذ خطوات عملية عسكرية لوقف هذا العدوان. إذ معناه أن تقضى قضاء نهائيا على التحالف الغربى . والاحتكارات الأمريكية رغم حرصها على ابتلاع كافة مناطق نفوذ الأمبراطوريتين المنهارتين ، انجلترا وفرنسا إلا أنها لا تنسى أن عدوها الألد هو الاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى ثم الحركات التحريرية فى المستعمرات، التى لا بد لها آخر الأمر أن تقضى على كل مطامع الاحتكارات والاستعمار بما فيها الاحتكار والاستعمار الامريكى ولهذا تحرص الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة على الابقاء على الحلف الغربى نفسه وعلى صداقة انجلترا وفرنسا وقد عبر دلاس عن هذا الأمر فى صراحة حين قال فى الجلسة الأخيرة لمجلس حلف الأطلنطى : «أنه لا بد من استبعاد سوء التفاهم القائم بين أمريكا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، وأنهم سيعملون على إيجاد تفاهم أقرب وأوثق » . . ضد من ؟ بالطبع ضد شعوب آسيا وإفريقيا ، وضد الشعوب المحبة للسلام فى كل أنحاء العالم .

.. من هذا نستطيع أن تدرك تماماً ، سر الازدواج فى موقف الولايات المتحدة بالنسبة للعدوان على مصر .

مبدأ دالاس — ايزنهاور

ومن هذا نستطيع أن نفهم أيضا ما وراء مشروع إيزنهاور الذى قدمه للكونجرس الأمريكى ، والذى عرف « بمبدأ إيزنهاور — دالاس »

ففى الوقت الذى لاقى فيه العدوان الانجلوفرنسى على مصر ، هزيمة ساحقة، وفى الوقت الذى صفيت فيه مراكز الاستعمار الانجلوفرنسى فى الشرق العربى ، وفى الوقت الذى رفضت فيه الولايات المتحدة رفضا باتا أن تستخدم قواتها المسلحة لوقف هذا العدوان بالاشتراك مع القوات السوفييتية ، وفى الوقت الذى كانت تتطلع فيه دول الشرق العربى إلى مزيد من الاستقرار ، وتطوير استقلالها السياسى والاقتصادى ، نرى إيزنهاور يخرج بما يسميه سياسته بالنسبة للشرق الأوسط

والنظرة السريعة لهذا المشروع ، كما تقدم به إيزنهاور للكونجرس ، تدل على حقيقة النوايا الأمريكية فى هذه المنطقة .

فالحجة الرئيسية التى يتذرع بها المشروع للتدخل المسلح دون إذن من الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط ، هى العدوان الشيوعى المزعوم . ومع هذا يعترف الرئيس إيزنهاور فى مشروعه هذا اعترافا صريحا وبالنص الواحد على أن « رغبة روسيا فى السيطرة على الشرق الأوسط لا تنبع من مصالحها الاقتصادية فى هذه المنطقة فروسيا لا تستخدم قناة السويس رئيسيا ، ولا تعتمد عليها . فمقدار حركة مرور السفن السوفييتية فى القنال عام ١٩٥٥ لم تكن تتجاوز ثلاثة أرباع المائة من جملة حركة السفن هنالك . والسوفييت لا يحتاج إلى موارد البترول التى تكون الثروة الرئيسية الطبيعية فى تلك المنطقة هم لا يمكن أن يكونوا سوقا لبترول هذه المنطقة ، إذ أن الاتحاد السوفييتى هو فى الواقع مصدر كبير لمنتجات البترول » .

« ولكن سبب اهتمام روسيا فى منطقة الشرق الأوسط هو سياسة القوة فقط، فنظراً لأن هدفها الذى تعلنه هو تحويل العالم إلى الشيوعية ، فمن السهل أن نفهم أملها فى السيطرة السريعة على الشرق الأوسط » .

هذا هو كلام إيزنهاور بالحرف ، ونحن نعلم من تتبع تاريخ العالم كله ، أن

الرغبة فى السيطرة كان مبعثها دائما هو المصالح الاقتصادية ، مهما اتخذت من أثواب وأعذار مختلفة .. فاذا ما انتفى الصالح الاقتصادى ، انتفت قطعا الرغبة فى السيطرة وقد صرح زعماء الاتحاد السوفييتى بشكل قاطع أن الشيوعية ليست للتصدير ، ولا يمكن أن نتصور أن مبدأ معينا يمكن أن يفرض بالقوة على أى بلد ما . إن محاولة فرضه بالقوة ، يجعل هذا المبدأ كريها غير محبوب ، ويأتى بنتائج عكسية تماما .. ولم يحدث فى أى بلد فى العالم فى تاريخ الانسانية الطويل ، أن سعت بلد للسيطرة على الأخرى واحتلالها لمجرد نشر مبادىء معينة .. إنما كانت السيطرة دائما لتحقيق أرباح فاحشة أو إيجاد أسواق لتجارة بائرة أو الاستيلاء على مغانم .

وخبرة الشرق العربى خاصة فى علاقاته مع الاتحاد السوفييتى تدل بشكل قاطع على أن الاتحاد السوفييتى لا يسعى بأى شكل لفرض أى نوع من السيطرة على أى بلد عربى ، فليس هو الذى قام بالعدوان على مصر ، وليس هو الذى يشترط أى شرط اقتصادى أو سياسى أو عسكرى عندما يمد يد المعونة للشرق العربى .

بل لا يشترط الاتحاد السوفييتى قطع علاقاتنا بالغرب بل ولا يسعى بأى شكل لتسوىء علاقتنا بالغرب عندما يتاجر معنا أو يمدنا بالسلاح .

وقد أعلن الاتحاد السوفييتى فى أكثر من مناسبة عن سياسته الخارجية ، سياسة التعايش السلمى ، سياسة الصداقة والتعاون مع كافة البلاد بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وذلك على أساس المساواة التامة ، وعلى أساس احترام سلامتها وأرضها ، وعلى أساس عدم التدخل أبداً فى شئونها الداخلية .

ولكن من هى الدول التى لها مصالح اقتصادية فى الشرق الأوسط ؟... لقد وضح هذا إيزنهاور فى رسالته للكونجرس فقال ان: «الشرق الأوسط هو مفتاح الطريق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا . وان هذه المنطقة تحوى قرابة ثلثى الاحتياطى من بترول العالم . وانها هى التى تمد كثيراً من شعوب أوروبا بحاجتها من البترول . وأن شعوب أوروبا تعتمد اعتمادا خاصا على هذا المورد وهذا

الاعتماد لا يقتصر على البترول نفسه وانما على وسائل نقل البترول أيضاً وقد اتضح هذا بوضوح أثناء إغلاق القنال وتخريب بعض أنابيب البترول ... وهذه الأشياء كلها تؤكد الأهمية القصوى للشرق الأوسط».

وقد أكد ترومان الرئيس السابق للولايات المتحدة هـذا المعنى حين قال فى رسالة له تعليقا على مبدأ إيزنهاور : « لا نستطيع أن نتردد ، ولا نجرؤ على النكوص فيما ينبغى عمله فى الشرق الأوسط ، فان سلام واقتصاد العالم كله يتوقف على الموارد المركزة فى هذه المنطقة».

وأنت تشتم من هذه الأقوال ، مصالح احتكارات البترول الأمريكية الواضحة ، فهى المهيمنة على بترول الشرق الأوسط وهى التى تربح من ورائها أرباحا فاحشة قدرت فى عام ١٩٥٥ وحده بما لا يقل عن ألف مليون دولار !!

وطبيعى أن ترهب هذه الاحتكارات حركة الاستقلال السياسى والاقتصادى التى بدأت تشتد فى هذه المنطقة .

إن تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس ، إنما هو حافز للبلاد العربية أن تؤمم بترولها ، لتفوز لنفسها بالمكاسب الفاحشة التى تذهب إلى جيوب هذه الاحتكارات . وها هو ما تقوله مجلة «لايف» الأمريكية فى عددها الصادر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ : « إن قوة ناصر تتجلى فى سلاحين ، زيادة الرسوم فى القنال وإلا أغلق ناصر القنال . ثم إنه قد يدفع بفضل نفوذه فى العالم العربى ، بلاد الشرق الأوسط ، لتمزيق الامتيازات التى منحتها وتأميم البترول ، وأنابيب البترول ، ومعامل التكرير التى شيدتها الاستثمارات والكشوف الغربية فى مدى نصف قرن » !!

وتستطرد المجلة قائلة « إن مخزون البترول الخام فى الشرق الأوسط يقدر بمائتين وثلاثين بليون برميل ! ... كما أن انتاجية البترول فى الشرق الأوسط مرتفعة كل الارتفاع ، فلكل قدم من الآبار المفحورة ، ينتج الشرق الأوسط ما متوسطه ١٣٫٠٠٠ برميل من البترول ، بينما أن القدم من الآبار المفحورة فى الولايات المتحدة تنتج أقل من ٣٠ برميلا ! ...

فالبترول الخام للشرق الأوسط هو ارخص بترول فى العالم ، .. فهل يبرر

شعار التأميم السياسى ، تمزيق عقود البترول والإستيلاء على ملكية الشركات ؟

هذا هو ماقالته مجلة كبرى تعبر أصدق تعبير عن مصالح الإحتكارات الأمريكية ،وهذا هو حجر الزاوية فى مبدأ ايزنهاور الجديد، ولكن كيف تضمن شركات البترول احتكاراتها وأرباحها الضخمة ؟ وكيف تأمن تأميمها ؟ إنه لابد من السيطرة السياسية الكاملة على بلاد الشرق الأوسط .

وكيف تحقق هذه السيطرة ؟ — بالإحتلال المسلح ! !

ومن ثم جاء مشروع إيزنهاور ، يطالب الكونجرس أن يخول له: «استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لضمان وحماية السلامة الأقليمية والاستقلال السياسى لهذه الشعوب... ضد أى عدوان مسلح من أى شعب واقع تحت سيطرة الشيوعية الدولية» .. ولكن الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة تدرك جيداً أنه لن يحدث أى عدوان مسلح من الدول « الشيوعية » . ومن ثم يتدارك مشروع ايزنهاور هذه المسألة بقوله :

« إن التشريع المقترح يستهدف فى المحل الأول أن يتناول إمكانية أى عدوان شيوعى مباشر أو غير مباشر !.»

وهنا يتسع المجال لاستخدام القوات المسلحة الأمريكية للسيطرة التامة على الشرق الأوسط بحجة حمايتها من عدوان شيوعى غير مباشر !

ولكن الرئيس ايزنهاور لم يملك فى رسالته أن تفلت منه بعض عبارات تدل على الطبيعة الحقيقية لهذا التدخل العسكرى !

فهو يقول بالنص الواحد : « ينبغى أن أضيف أن الوطنية ، فى هذه المنطقة عاطفة قوية .. ولكن الخوف أحياناً يشوه الوطنية الحقة ويحولها إلى تعصب وإلى قبول مغريات خطيرة من الخارج » .

وهذه نغمة قديمة ! فالحركة الوطنية دائما كانت فى نظر الدوائر الاستعمارية تعصبا ! ولكن النغمة الجديدة ، هى قبول « مغريات من الخارج »، وقد أفصح ترومان عن هذا فى تعليقه على مشروع أيزنهاور ، فهو يراه غير كاف ، وهو يقترح أولا «أن يفرض الحظر على أى شحن للأسلحة والذخيرة من جانب روسيا للشرق الأوسط . . . إنى أسمع بأن الروس ماضون فى إرسال أسلحة

لسوريا ، وإنى أتوقع أنهم سيستأنفون إرسال أسلحة لمصر . ويجب أن يحذر الروس بأن يقفوا هذه الأمور » .

وعقد صفقات تجارية مع المعسكر الاشترا كى يدخل أيضا فى باب المغريات الخطيرة من الخارج . وهكذا يريد مشروع أيزنهاور أن يفرض علينا قيودا فى تسليحنا وفى تجارتنا الخارجية بدعوى الخطر الشيوعى المباشر وغير المباشر !

• • •

ثم فلتة أخرى جاءت على لسان أيزنهاور . فهو يقول : « فى الموقف القائم الآن ، يكمن الخطر الأكبر، كما هو الحال غالبا ، فى إساءة تقدير بعض المستبدين الطامحين ! »

وقد علقت جريدة « نيويورك تيمس » . « أن الرئيس قد رد بذلك على هؤلاء الذين كانوا يخشون ، بعد معارضة واشنجطن للغزو الإنجلو فرنسى لمصر ، أن هذه البلاد (أى الولايات المتحدة) كانت ستتخذ موقفا محدودا أو سلبيا بالنسبة للتطورات فى هذه المنطقة ! »

وكلمة « مستبد » ، و « مستبدين » ، قد استخدمها العدوانيون الإنجليز والفرنسيون والإسرائيليون لتبرير عدوانهم على مصر ، فقد نعتوا الرئيس عبد الناصر بكافة النعوت التى يمكن أن يتصورها أو لا يتصورها العقل !! وها هى الإشارة مرة أخرى تبدو فى ثنايا مشروع أيزنهاور ! لتبرير استخدام القوات المسلحة ! !

ثم ما الذى تقدمه الولايات المتحدة مقابل السيطرة العسكرية والسياسية على مصر ؟

معونة اقتصادية لا تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار فى السنة المالية ١٩٥٨ و٢٠٠ مليون دولار أخرى فى السنة المالية ١٩٥٩ . وذلك للشرق الأوسط كله ، بما فيه إيران وإسرائيل ، معونة لا توازى خمس ما تحققه الشركات الاحتكارية الأمريكية من أرباح صافية من بترول الشرق الأوسط ! معونة يخول للرئيس استخدامها وفق تصرفه هو كسلاح اقتصادى ، فقد قال الرئيس أيزنهاور : « إنه من الضرورى أيضا أن نساهم اقتصادياً لتقوية هذه البلاد التى لها

حكومات قد وهبت نفسها بوضوح للمحافظة على الاستقلال ومقاومة النشاط الهدام » !

وأى بلاد تنطبق عليها هذه الشروط فى عرف الدوائر الحاكمة الأمريكية؟ إنها عراق نورى السعيد ، وتركيا « مندريس »

أما مصر وسوريا والأردن ، فهى فى نظر الاحتكارات الأمريكية ، وفى نظر دالاس ، المعبر عن هذه المصالح ، دول شيوعية ، أو خاضعة للشيوعية ! طالما أنها تصر على المحافظة على استقلالها السياسى واستقلالها الاقتصادى .

. . .

ثم إن لمشروع أيزنهاور جانب آخر لا يقل خطورة ، هو استخدام أراضينا ميدانا لحرب ذرية ، تهلك الحرث والنسل . فقد روت الصحافة الأمريكية أن الدوائر الرسمية فى الولايات المتحدة تبحث الآن مشكلة إنشاء وحدات أمريكية عسكرية ذرية ، مسلحة بالأسلحة الذرية ، فى أراضى البلاد الأخرى ، ويتردد أسماء أوربا الغربية وتركيا وإيران واليابان وجزيرة أوكيناوا ، كمناطق يحتمل أن تعسكر فيها هذه الوحدات الذرية .

ومعنى هذا ببساطة أن تتعرض هذه البلاد لهجوم مضاد ذرى من جانب الاتحاد السوفييتى ، فى حالة إشعال الاستعمار لحرب ذرية . وأن تتلقى هذه البلاد الضربات الذرية الأولى . . ولا شك أن مشروع أيزنهاور ودلاس ، يرمى إلى استخدام الشرق العربى كله كنقط هجوم ذرية على المعسكر الاشتراكى .. ومعنى هذا بلغة أبسط ، أنه مقابل معونة لمصر قد لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار فى العام ، تتحول مصر إلى قاعدة ذرية أمريكية ، تعرض مصر للخراب التام .

. . .

ثم إن لمشروع أيزنهاور صلة كبرى بموقف إسرائيل العدوانى الآخر ، فقد خرجت وزيرة خارجية إسرائيل ورئيس وزرائها ، يتحديان قرارات هيئة الأمم المتحدة بالانسحاب فوراً دون قيد أو شرط ، ويعلقان هذا على ضمانات معينة : حرية الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة وفى قناة السويس ، ودولية منطقة غزة .

وواضح أن إسرائيل ما كانت لتجرؤ على هذا التحدى الوقح لهيئة الأمم المتحدة ، لولا إدراكها تماما أن من ورائها الولايات المتحدة ، وفعلا نرى سبعين من أعضاء الكونجرس الأمريكى يتقدمون باقتراحات مشابهة ، كما يردد وزير خارجية انجلترا نفس الاقتراحات .

فإسرائيل هذه قد خلقها الاستعمار خلقاً ، كشوكة فى جانب الحركة الوطنية العربية ، ومنذ قيام إسرائيل كدولة ، رأيناها تلعب أقذر اللعبات الاستعمارية ، فكانت تستخدم باستمرار فى يد الاستعمار الإنجليزى منه أو الأمريكى للقيام بحركات استفزازية ، بل وبعدوان مكشوف كوسيلة من وسائل الضغط على حكومات وشعوب الشرق العربى، حتى لا تمضى فى سياستها الاستقلالية الوطنية .

وفى الوقت الذى تحمى فيه حكومة الولايات المتحدة واحتكاراتها، إسرائيل وتمولها وتشجعها على سياستها العدوانية التعسفية ، نرى الرئيس أيزنهاور يتحدث فى رسالته إلى الكونجرس عن « إنه هناك عوامل أخرى ترتفع عن الماديات ، فالشرق الأوسط هو مولد ديانات ثلاثة عظيمة (الإسلام والمسيحية واليهودية)، ولا يطاق أن تخضع الأماكن المقدسة لحكم يمجد المادية الإلحادية» .

وتذكرنا كلمات أيزنهاور بالحقائق المريرة ، إن الإسلام والدول الإسلامية لم تتعرض للمهانة والذلة والتخلف مثلما تعرضت له أيام سيطرة الاستعمار، وإن الإسلام والدول الإسلامية فى الشرق المصرى ليست فى حاجة إلى حماية أمريكا ، فقد كانت موجودة قائمة ومزدهرة قبل أن تكتشف أمريكا نفسها .

وإن المسلمين والمسيحيين فى الشرق العربى اليوم لا يطلبون أكثر من أن يتركهم أيزنهاور والولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ، دون تدخل مسلح ، بل دون معونة اقتصادية ، وهم الكفيلون بتطوير اقتصادهم فى ظل حكومات وطنية مستقلة ..

والمسلمون والمسيحيون فى الشرق العربى لا يستفزهم اليوم ، مثلما تستفزهم إسرائيل ودوائرها الحاكمة الخاضعة تماماً لتوجيه أمريكا وانجلترا وفرنسا .

إن الطائرات والدبابات والمدافع التى قتلت آلاف المسلمين والمسيحيين

فى بورسعيد والقاهرة والاسكندرية ، إنما كانت أسلحة إسرائيلية انجلوفرنسية ، بل أسلحة أمريكية ، من هاته التى تزود بها الولايات المتحدة حلف الأطلنطى !!

• • •

إن مشروع أيزنهاور ليس بالشيء الجديد على منطقة الشرق الأوسط ولا الشرق العربى ، إنه متابعة صريحة للسياسة الاستعمارية ، التى درجت عليها كل من بريطانيا وفرنسا ، الاستعمارين العجوزين ، وهى تستخدم نفس الأسلحة الفكرية ، ونفس التهديد بالقوة المسلحة ، ونفس الأساليب العدوانية ، ونفس الضغط الاقتصادى .. مستترة تحت ستار المحافظة على استقلالنا وسيادتنا ضد الغول الشيوعى المزعوم ! أو تحت ستار المحافظة على ديننا ! وإذا كانت الدول العربية قد نجحت فى التخلص من الاستعمار الانجلو فرنسى والقضاء عليه ، فهى لا شك ناجحة فى الوقوف أمام التهديد الاستعمارى الأمريكى

كما يلاحظ أن السياسية الأمريكية اليوم تقوم اليوم على أساس « البلطجة » السياسية ، سياسة التخويف والتهديد ، ففى الوقت الذى لازال فيه مشروع ايزنهاور موضع بحث من الكونجرس ، نرى الرئيس ايزنهاور يصدر أوامره للاسطول السادس أن يقوم بتحركات ارهابية ، وتشاع الشائعات عن تسليحه بأسلحة ذرية ، حتى تندفع بعض الدول العربية فتؤيد المشروع وتعلن موافقتها عليه ، ومن ثم تكون هذه بمثابة حجة لدى ايزنهاور ودالاس لحمل الكونجرس على الموافقة عليه . إن ثبات الدول العربية واصرارها على عدم قبول هذا المشروع واستنكاره لها ، من شأنه أن يشيع الانقسام فى الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة . فلا يمضى مشروع ايزنهاور فى سهولة .

إن الشعوب العربية فى ظروف مواتية حقا اليوم ، فهناك ارتفاع للوعى والإحساس بالكرامة والقوة لم يسبق له مثيل ، وهناك حكومات وطنية عربية فى سوريا والأردن ومصر ، تقف فى جرأة إزاء المطامع الاستعمارية ؛ وهناك الوحدة العربية التى تزداد قوة على مر الأيام ...

• • •

وهناك قوى عالمية ضخمة تؤيدها . فلم تمض أيام على مبدأ أيزنهاور ، حتى

خرجت الحكومتان السوفيتية والصينية. وهما أقوى دولتين اشتراكيتين فى العالم، تضمان ٨٠٠ مليون من البشر ، ومجهزتين بأحدث الأسلحة ، بما فيها الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، تقولان فى بيان مشترك ، هذا نص إحدى فقراته :

— « إن كلا الجانبين يلاحظان أنه أثر هزيمة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى عدوانها على مصر، يسعى الاستعمار الأمريكى فى استغلال الموقف ليحل محل الدول الاستعمارية — بريطانيا وفرنسا — فى الشرقين الأدنى والأسط ، كما يسعى للقضاء على حركة الاستقلال القومى واستعباد شعوب هذه البلاد ،ويحاول أيضا أن يسارع من سياسة العدوان والاستعدادات الحربية فى تلك المنطقه .

وهذا هو بالدقة جوهر ما يسمى « بمبدأ أيزنهاور » . إن السياسة الاستعمارية للولايات المتحدة فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط ، لمن شأنها أن تخلق توترا جديدا فى هذه المنطقة التى كانت أخيرا ميدان معارك سببها العدوان على مصر . وتدين حكومتا الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية ، فى عزم سياسة الولايات المتحدة هذه ، وهما مستعدتان لأن يستمرا فى بذل التأييد اللازم لشعوب الشرقين الأدنى والأوسط ، حتى يحولا دون أى عدوان أو تدخل فى شئون بلاد هذه المنطقة .

وتتمسك الحكومتان ، بهدف التصفية التامة لنتائج العدوان الاستعمارى على مصر، بوجوب إجابة الحكومة المصرية لمطالبها المشروعة بالنسبة لتعويض كامل من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عن الخسائر التى سببتها الأعمال العدوانية

وتقف الحكومتان فى عزم ضد أى مؤامرات استعمارية تستهدف إعادة وضع قناة السويس تحت « إشراف دولى » ، وهما يؤيدان تسوية المسألة الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس ، عن طريق مفاوضات بين الدول المختصة فى الأمر ، مع الاحترام الكامل للسيادة المصرية .

. . .

ثم هناك الدول الآسيوية والأفريقية المحبة للسلام ،

إن الظروف مواتية حقا ، تجعلنا قادرين فعلا على هزيمة الاستعمار الأمريكى . كما هزمنا الاستعمارين الانجليزى والفرنسى .

الفصل الثانى عشر

الغـــد

لقد قطعت مصر كما رأينا ، شوطا من تطورها الإقتصادى والسياسى ، ولكن عجلة التطور ذاتها لا يمكن أن تقف ... فماذا فى الغد ؟

وقبل أن نبحث هذا ، يجب أن نحدد فى دقة علمية حالة مصر اليوم .

فلا يمكن أن نصف مصر بأنها مستعمرة ، أو شبه مستعمرة ، أو منطقة نفوذ لدولة استعمارية .. فمصر اليوم مستقلة سياسيا ، وقد تأكد هذا الاستقلال بإلغاء الرئيس عبد الناصر لاتفاقية اكتوبر ١٩٥٤ ، التى كانت تخول لبريطانيا استخدام مصر كقاعدة عسكرية فى حالة العدوان على تركيا أو أى بلد عربى مشترك فى ميثاق الدفاع المشترك للجامعة العربية .

ومصر اليوم تعمل جاهدة لتدعيم هذا الاستقلال السياسى باستقلال اقتصادى.

كما لا يمكن أن نصف مصر اليوم بأنها إقطاعية ، فمصر اليوم بلد رأسمالى ، رغم وجود بقايا إقطاعية .

إلا أن مصر بلد رأسمالى متخلف ، فنصيب الصناعة من الدخل القومى فيه ، لا يتجاوز ــ على أحسن تقدير ١٢ ٪ من هذا الدخل ، وعدد العمال المشتغلين بالصناعة لا يتجاوز ١٣ ٪ من مجموع الأيدى العاملة من الذكور ، ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ ، ٦٠ عاما .

والصناعة فى مصر لا زالت متخلفة . فهى لا زالت حرفية فى كثير من أوجه نشاطها . وإلينا الجدول الآتى المستخلص من تقرير لجنة الصناعات (القاهرة ــ ١٩٤٨) .

النسبة المئوية للانتاج الحرفى وإنتاج المصانع

الصناعة	الإنتاج الحرفى	إنتاج المصانع
نسيج القطن	٥٥ر٦	٤٤ر٦
غزل ونسيج الحرير	٤٣ر٢	٦٦ر٧
الأسماك	٥٠	٥٠
الأغذية	٦٤	٣٦

كما أن الصناعة المصرية لا زالت صناعة استهلاكية فى الغالب ، تنقصها صناعة الوقود والآلات والصناعات الكيميائية ، فهى أساساً صناعة غزل ونسيج وأغذية .

هذا إذا استثنينا الاتجاهات ، التى أخذت بها منذ ١٩٥٤ ، بالبدء فى إقامة صناعة للحديد والصلب وآخر للسماد ، ومعامل لتكرير البترول ذى طاقة إنتاجية كبيرة .

وضعف الصناعة فى بلد ما ، يترتب عليه حتما تخلف الزراعة . فالقوة الإنتاجية للفلاح المصرى ، وفق تقدير الفريد بونيه ، لا تتجاوز ٩٠ وحدة دولية ، بينما هى تبلغ فى نيوزيلندا ٢٤٤٤ وحدة ، أى أن الفلاح الواحد فى نيوزيلندا ، بسبب تقدم الآلات التى يستخدمها ، والوسائل الفنية الحديثة فى الزراعة ، ينتج قرابة ٢٥٠٠ ضعف ما ينتجه الفلاح المصرى ، كما أن فدان القمح فى أمريكا وفق تقدير بعض مصادر أمريكية ، لا يحتاج إلى أكثر من يومين وربع يوم من عمل الرجال ، أما فدان القمح فى مصر فهو يحتاج إلى ٤٠ يوم عمل لنفس العدد من الرجال .

وقد يكون فى هذه التقديرات مبالغة من جانب كتاب استعماريين ، ولكن الحقيقة هى أن الزراعة فى مصر متخلفة لا ستخدامها وسائل بدائية نسبيا .

ومستوى المعيشة للملايين الكادحة فى مصر منخفض انخفاضاً واضحاً . ومن بين هذه الملايين من لا يتجاوز دخله الحقيقى ثلاثة أو أربعة جنيهات فى العام .

فأى طريق تسلكه مصر لمتابعة نهضتها وتطورها ؟ — ليس أمام مصر سوى طريقين : طريق التطور الرأسمالى ، أى بقاء الملكية الفردية للمصانع والمتاجر والأرض ووسائل النقل سواء كانت ملكية فرد معين أو ملكية مساهمين أو أصحاب سندات فى شركات مساهمة .

أو طريق التطور الإشتراكى ، أى الملكية الجماعية للمصانع والأرض والمتاجر ووسائل الإنتاج المختلفة ، سواء كانت ملكية لدولة العمال والفلاحين أم ملكية تعاونية ، أى ملكية المزارعين فى قرية بأسرها .

وليس هناك فى نظم العالم اليوم ، ولا يمكن أن يكون هناك غير هذين النظامين .

طريق التطور الرأسمالى

ولو تابعت مصر طريق التطور الرأسمالى ، فسينتهى الأمر إلى تركيز الملكية لوسائل الإنتاج ، فى يد حفنة من الشركات والبنوك الكبرى .

وهذا التركيز قائم اليوم إلى حد كبير . فوفق الإحصاء الصناعى فى عام ١٩٥٤ نجد هناك ٦٩ مصنعاً تنتج ما يزيد على ٥٠ ٪ من جملة الإنتاج الصناعى للمصانع التى توظف عشرة عمال فأكثر ، كما أنها توظف ما يزيد على ٤٤ ٪ من عمال هذه المصانع مجتمعة .

ومن دراسة ميزانيات ١٠٣ شركة مساهمة ، تمثل ٢٢ ٪ من مجموع عدد الشركات ، وجد أنها تمثل ٥٠ ٪ من مجموع رأس المال المدفوع فى نهاية ١٩٥٣ .

وهذا التركيز ، لو اتبعنا طريق التطور الرأسمالى ، سيتطور إلى تركيز أكبر ، وإلى دخول البنوك والشركات الكبرى فى اتفاقات احتكارية ، أى سينتهى إلى الرأسمالية الاحتكارية ، حيث تسيطر حفنة من كبار أصحاب الأسهم والسندات فى الشركات والبنوك على الاقتصاد المصرى ، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن ، عن طريق الامعان فى استغلال العمال ، وعن طريق تحديد الكمية المنتجة فى بعض النواحى ، وعن طريق الضغط على الحكومة والسيطرة عليها لفتح أسواق خارجية لتصريف ما يزيد على القوة الشرائية للسوق المحلية . وذلك فى النواحى التى يكون فى مصلحتهم زيادة الانتاج فيها

ولكن مصر بلد صغير محدود موارده ، فهى لا تستطيع أن تمضى فى الطريق الذى مضت فيه الدول الرأسمالية الكبرى ، كانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. وحتى يمكن للاحتكار المصرى ، أن يفوز بأى نصيب فى السوق العالمية ، فمن الضرورى له أن يدخل فى اتفاقات مع الاحتكارات الاستعمارية الكبرى — وبما أن هذه الأخيرة أقوى عشرات الأضعاف ، فالاحتكار المصرى لن يفوز فى النهاية إلا بنصيب ضئيل .

ومن ثم سينتهى الأمر بالاقتصاد المصرى إلى فقدان تطوره المستقل ، وفقدان استقلاله ، وما يتبعه من فقدان الاستقلال السياسى .

ان انجلترا وفرنسا ذاتهما ، وهما دولتان كبيرتان ذات اقتصاد متقدم ، مضطرتان اليوم ، لو مضيتا فى الطريق الاحتكارى لاقتصادها ، أن يكونا مجرد ولايتين امريكيتين لا أكثر ولا أقل . فما بالك بمصر !

أى أن مصر لو تابعت سبيل التطور الرأسمالى لاقتصادها ، فسينتهى بها الأمر إلى أن تصبح منطقة نفوذ لدولة استعمارية كبرى ، وسينتهى بها الأمر إلى أن تفقد عطف ومودة الشعوب العربية جاراتها ، وإلى إبقاء جماهيرها العاملة فى مستوى من المعيشة ، يزداد سوءا يوما بعد يوم .

التطور الاشتراكى

فليس أمام مصر ، إذا أرادت رفع مستوى شعبها المادى والثقافى ، وإذا أرادت أن تكون جبهة عربية حقا ، إلا أن تسلك طريق التطور الاشتراكى ، فى اقتصادها .

وليس هناك من طريق واحد لتحقيق الاشتراكية . فهناك عدة طرق ، كل طريق منها يتفق وظروف البلد وطبيعة اقتصاده ومدى تقدم أو تخلف هذا الاقتصاد وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية فى داخله .

ولكن مهما تعددت طرق التطور إلى الاشتراكية ، إلا أن جوهرها الاقتصادى يستمر واحدا ، هى أن تصبح المصانع والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية ملكا لدولة العمال والفلاحين ، وأن تصبح الأرض بالتدريج ملكية

جماعية للمزارعين الذين يفلحون الأرض بأنفسهم .

ولكن هل معنى هذا أنه من الممكن اليوم، التحول فورا إلى الاشتراكية في مصر؟

إن مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه ... فاقتصادنا متخلف ، ولا زال من الممكن أن يلعب النظام الرأسمالي والملكية الفردية لبعض وسائل الانتاج دوراً في نهضة البلاد الاقتصادية .

ولكن فرقا هنالك بين الرأسمالية الطليقة من كل قيد ، التي تتطور حتما إلى نظام احتكاري ، وبين الرأسمالية المقيدة التي تحاط بألوان من التوجيه والتشريع والقيود ، مما يجعلها تعمل لما فيه صالح الإقتصاد القومي بشكل عام ، رغم أساليبها الاستغلالية لعمالها وموظفيها .

فماذا ينبغي لمصر أن تصنعه حالياً لتمضي في طريق للنمو ، غير الطريق الرأسمالي ؟

أولا — المحافظة على استقلالنا

إن المسألة الرئيسية لتطور اقتصادنا السياسي الذي فزنا به .. فمن غير الممكن حدوث نهضة اقتصادية سليمة ، إذا عادت السيطرة الاستعمارية إلى بلادنا .

ونحن لا نظن أن الاستعمار سيسكت أبداً عن الهزيمة الساحقة التي لحقته في مصر ، وعن الاستقلال السياسي الذي فزنا به ، فها هو «مبدأ ايزنهاور» يهدد باستخدام القوات المسلحة الأمريكية، للسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على بلادنا والبلاد العربية الأخرى .. وهاهي إسرائيل ومن ورائها الدول الاستعمارية ، تصر على عدم الجلاء التام عن غزة وعن جزء من أراضي بلادنا ، وها هي مشاريع تقدم لتحويل صفة القوات الدولية لتكون آداة لتنفيذ المآرب الاستعمارية الصهيونية ، وهاهي مناوراته سواء في الداخل والخارج لا تنقطع .

ه فعلينا أن نمضي إذن، في إعداد جيش مصري وطني ، مزود بأحدث الأسلحة ، مدرب أقصى تدريب ، متوفر له العلم الحربي والفنون الحديثة في القتال ، مكون من أكثر العناصر صلابة وفتوة .

ولا يقل أهمية عن هذا ، أن يدرب جيشنا تدريباً سياسياً ، أي برفع الوعي السياسي الوطني للقوات المسلحة ، وأن يكون في كل وحدة مسئول سياسي ،

يشرح للجنود والضباط الدور الخطير الملقى على عاتق الجيش المصرى الباسل ، وطبيعة المعركة ، ومن هم أعداؤنا وأصدقاؤنا وأن يدرس تاريخ كفاحنا الوطنى المجيد ، والدروس المستخلصة من هذا الكفاح .

وبجانب الجيش ، يجب أن يدرب الشعب المصرى ، شبابه وشيوخه ، نساءه وغلمانه ، على حمل السلاح وحرب العصابات والمقاومة السرية .

لقد أثبتت معركة العشرة الأيام ضد العدوان الانجلو — فرنسى الاسرائيلى أن الشعب المسلح والمدرب جنباً إلى جنب مع الجيش الوطنى هو قوة لا يمكن قهرها فى الظروف الدولية الراهنة .

كما أن معركة بور سعيد الخالدة ، والبطولة التى أبداها الشعب لدرس عظيم ولو كان لشعب بور سعيد تدريب أكبر على السلاح ، وتدريب أتم على حرب العصابات ، وقيادة محلية واعية ، لأتى بمعجزات أكبر من المعجزة التى قام بها .

• كما يتعين علينا أن نتابع السياسة الجريئة، التى جرى عليها، الرئيس عبد الناصر تعبيراً عن مصالح الشعب وأمانيه ، فندعم روابطنا الاقتصادية والسياسية والثقافية بالمعسكر الاشتراكى وبالدول الأسيوية والافريقية ، فى هذا تدعيم لاستقلالنا السياسى ولاشك ، ومعاونة لنا فى تطوير اقتصادنا تطوراً مستقلا .

وهذه السياسة الجريئة التى اتبعها الرئيس عبد الناصر ، قد برهنت فى أزمة القنال على نجاحها تماما ، فلو استمر ارتباطنا التجارى والاقتصادى وقفا على المعسكر الاستعمارى وحده ، ثم جمد هذا المعسكر أرصدتنا ، كما فعل إثر تأميم القناة ، لانهار اقتصادنا ، ولكن تحطيم هذه الروابط ، مكننا من أن نقاوم الضغط الاستعمارى ، بل أن نحطم هذا الضغط دون ثمت عناء .

• كما علينا أن ندعم الجبهة العربية ، لقد أصبحت الجبهة العربية خلال المعركة البطولية التى خضناها أخيراً ضد الاستعمار جبهة قائمة فعلا ، كما قال الرئيس جمال عبد الناصر ، فنسف أنابيب البترول فى سوريا والبحرين ، بل فى العراق ، وقطع سوريا العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وانجلترا ، هذه كلها حقائق تدل دلالة ساطعة على قوة هذه الجبهة .

كما أن ميثاق التضامن العربى الذى وقع أخيراً ، فيه تدعيم للجبهة ، ومساعدة

للأردن على التخلص التام من النفوذ البريطانى

كما أن تكوين الاتحاد الفيدرالى فورا مع سوريا ، وفتح باب هذا الاتحاد للدول العربية المستقلة ، يعتبر خطوة خطيرة من أجل تدعيم الجبهة العربية فى كفاحها ضد العدو المشترك ، ألا وهو الاستعمار .

إن تخاذل بعض الدوائر الحاكمة العربية عن الجبهة ، ليس من شأنه أن يجعلنا نتشكك فى ضرورة هذه الجبهة وإمكانية قيامها فعلا ، لأنها تعبر فعلا عن مصالح مشتركة اقتصادية وسياسية ووطنية للشعوب العربية .

ولكن يتعين علينا أن ندعم الجبهة العربية ، بحيث لا تصبح جبهة دول فحسب ، وإنما جبهة شعوب أيضا ، لها تنظيماتها الشعبية ، فاتحاد عمال العرب ، يجب أن يتسع ليشمل كافة تنظيمات العمال النقابية ، كما يجب أن يعقبه اتحاد الطلبة العرب والشباب العرب ، والفنانين والمحامين والمعلمين والعلماء ، واتحاد الفلاحين العرب .

فالجبهة العربية ، جبهة الدول والشعوب من شأنها أن تدعم استقلال الشعوب العربية ، بما فيها مصر .

إن الشعوب العربية قوميات ، لكل منها خصائصها واقتصادها ونظمها الاجتماعية والسياسية ، ولكن لهذه القوميات مصالح مشتركة وعدو واحد يهدد كيانها ، ألا وهو الاستعمار .

ولهذا يتعين علينا أن نتلاصق أشد التلاصق ، حكومات وشعوبا لمواجهة هذا العدو ، ولتدعيم روابطها الاقتصادية والثقافية والسياسية على أساس المساواة التامة والمنفعة المتبادله .

كما علينا مناصرة الشعب العربى الفلسطينى المستميت من أجل رد الجزء المغتصب من أراضيه ، فمناصرتنا له وفوزه هو بمطلبه الحيوى ، فيه إضعاف للصهيونية ، وحد لمطامع دولة إسرائيل ، ومن ثم تدعيم لاستقلالنا نفسه .

• • •

* ثم علينا تدعيم الروابط بالقطر الشقيق : السودان .. فالروابط التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين مصر والسودان ، تجعل للسودان منا وضعا

خاصاً ممتازاً .. على أن تكون علاقات مصر بالسودان قائمة على أساس المساواة التامة بين البلدين ، وتخدم مصالح الشعبين ، وتساعد على تطور اقتصادهما تطوراً مستقلا ..

إن نداء الجبهة السودانية المعارضة للاستعمار بالنسبة لإقامة تحالف مع مصر ، عسكرى واقتصادى وسياسى ، لهو خير معبر عن مصالح الشعبين حقا .

فالسودان الحر القوى الديموقراطى ، إنما هو دعامة وطيدة لاستقلالنا وحريتنا ، والسودان الضعيف ، الواقع تحت نفوذ أية دولة استعمارية ، فهو مهدد لمصالح الشعب المصرى واستقلاله ، السياسى منه والاقتصادى . والتحالف الوثيق بين مصر والسودان هو خير ضمان لاستقلالها ، وللقضاء على أية مؤامرات استعمارية تهدد هذا الاستقلال .

. . .

كما أن استقلالنا وحريتنا وتطورنا الاقتصادى مرتبط أشد الارتباط ، بقضية السلام العالمى ، فلا نظن أن حربا عالمية ثالثة ستحترم استقلال أحد . ولن يتأخر الاستعمار فى حالة حرب عالمية ثالثة عن استخدام أرضنا بكافة الوسائل وبكل ما لديه من قوة فى حربه العدوانية ، مما يعرض أرضنا وديارنا وشعبنا لخراب شامل وإبادة بالجملة فى حرب ذرية هيدروجينية .

فمن مصلحة شعبنا وحريتنا واستقلالنا السياسى وتطورنا الاقتصادى المستقل بل من أجل حياتنا وعمراننا ، يجب أن نؤيد مبدأ التعايش السلمى بين الدول ..

ولهذا يتعين علينا أن نساهم بنصيبنا فى الكفاح من أجل هذا السلام .

وفى كفاحنا من أجل السلام العالمى ، نقط التقاء مع كافة القوى السلامية فى العالم ، كالمناداة بتحريم التجارب الذرية وتدمير الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتحريم استخدام الأسلحة الذرية . وتخفيض الجيوش والأسلحة للدول الكبرى ، كخطوة من أجل نزع السلاح ، واستنكار وسائل الضغط والتهديد وأساليب القوة فى حل المشاكل الدولية ، وتأييد الحركات التحريرية . والتمسك بقرارات باندونج .

ولكن فى كفاحنا من أجل السلام بعض نقط اختلاف بالنسبة لحركات السلام فى الدول الكبرى . وخاصة الدول الاستعمارية . فبينما تعمل حركات السلام فى الدول الاستعمارية من أجل تخفيض ميزانية الحرب فى بلادهم ، وإنقاص

القوات المسلحة ، نجدنا نحن أنصار السلام فى مصر والشرق العربى والدول الصغيرة بشكل عام مضطرون إزاء التهديد الاستعمارى المستمر، إلى المناداة بمزيد من اليقظة والاستعداد المسلح للدفاع عن أرضنا فكفاحنا الوطنى التحريرى ضد الاستعمار جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلام .

كما أن كفاحنا من أجل السلام العالمى ، هو كفاح من أجل استقلالنا القومى، وخلق الظروف الدولية المناسبة التى تساعد على النهضة السريعة لاقتصاد بلدنا

ثانيا — تحطيم العوائق فى سبيل تطوير اقتصادنا

والاستقلال السياسى وحده ، لا يمكن ضمانه إلا بالاستقلال الاقتصاى .

وحجر الزاوية فى تطوير اقتصادنا ، فى تطوير زراعتنا نفسها ، إنما يكون بتصنيع البلاد والاهتمام بشكل خاص بالصناعة الثقيلة ، كصناعة الصلب والحديد وصناعة الآلات والصناعات الكيميائية ، وزيادة القوى الكهربية فى البلاد أضعاف مضاعفة .

والمتتبع للإستثمار فى العامين الأخيرين ، يجد أن الاستثمارات الفردية فى مصر ، بالرغم من المبالغة الكبيرة فى تقديرها ، لم تتجاوز ٤٦ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٤ ، ٦٢ مليونا عام ١٩٥٥ . أى بنسبة ١٢ ٪ من الدخل القومى .. بينما نجد أن هذه النسبة فى بعض البلاد المتقدمة نسبيا تصل إلى ٢٥٪ أى ضعف النسبة الحالية عندنا .

وقد قدرت بعض المصادر الأمريكية ،أنه يلزم لمصر ٤٧ مليونا من الجنيهات كل عام فى استثمارات جديدة ، كى يزيد دخل الفرد بنسبة ٢ ٪ . أى أن الاستثمارات السابقة بالرغم من التجاوز فى أرتفاعها لا تزيد الدخل القومى إلا بنسبة ضئيلة .

وهذه الزيادة الضئيلة لا تتكافأ مع مستوى معيشتنا من جهة، ولا مع سوء توزيع الدخل القومى من جهة أخرى .

كما أن الإستثمارات فى العامين الأخيرين (١٩٥٤ — ١٩٥٥) لم تكن موجهة توجيها سليما . فقد بلغت الاستثمارات فى المبانى، حسب تقرير اتحاد الصناعات قرابة ٨٢ر٥ مليون جنيه فى عامى ١٩٥٤، ١٩٥٥ . بينما لم تزد الإستثمارات

هذين العامين عن ١٦٫٦ مليون جنيه فى الصناعة ثم ٧٫٢ مليون جنيه فى التجارة.. ويدخل فى هذا الاستثمار الزيادة فى الانفاق على السياحة ! وقد بلغت مليونين من الجنيهات عام ١٩٥٥ وحده .

أى أن نسبة الاستثمارات فى المبانى بلغت ما يزيد على ٧٧ ٪ من جملة الاستثمارات الفردية الخاصة ! فى عامى ١٩٥٤ ١٩٥٥ .. وأكثر من هذا ، فإن النسبة الكبرى من المبانى ، التى أقيمت كانت من النوع الذى يسكنه المترفون وأصحاب الدخول العالية نسبيا ، وهى تكلفنا كثيراً فى باب الإستيراد من الخارج ، سواء من أخشاب أو حديد أو مصاعد أو أدوات كهربية ، وكان من الممكن أن توجه هذه الاستثمارات ، حتى تخدم أغراضاً أهم ، لتعزيز القوى الانتاجية وتحسين وسائل الانتاج الزراعى .

ولو استمر الاستثمار فى مصر على هذا النمط ، وبنفس النسبة الضئيلة ، فسيكون تقدمنا الاقتصادى شديد البطء ، محدود النطاق ، لا يتفق مع الزيادة المضطردة فى حاجات سكاننا ، وفى حجم هؤلاء السكان ، كما لا يتفق مع ضرورة تخصيص قسط متزايد للاتفاق على مشروعات الدفاع عن كياننا ضد الاستعمار ، ومن ثم يخشى أن يزداد مستوى المعيشة للجماهير سوءا .

فنهضة اقتصادنا القومى ، ورفع مستوى المعيشة للشعب، يتطب العمل على تحطيم كافة العقبات التى تقف فى سبيل زيادة الاستثمار ، زيادة تتفق والحاجات الملحة للبلاد كما يتطلب توجيه الاستثمار وفق مصالح جماهير الشعب، لا مصالح أقلية مترفة .

فما هى هذه العقبات ؟

١ — تصفية بقايا الاقطاع

إن قانون الإصلاح الزراعى ، ومصادرة أملاك الأسرة المالكة، كان ضربة ولا شك للاقطاع ، ضربة لنفوذه الاقتصادى والسياسى . ولكن لا زال هناك بقايا أقطاعية ، تتجلى أساسا فى نظام إيجار الأرض ، نظام الاستغلال عن طريق الإيجار .

هذه البقايا الأقطاعية تقف عقبة فى سبيل تطور اقتصادنا القومى. فقد قدرت مصلحة الاقتصاد والتشريع بوزارة الزراعة ، أن قرابة خمسين مليونا من

الجنيهات من الدخل الزراعى فى عام ١٩٥٤ ،كانت من نصيب الملاك غير المشتغلين بالزراعه ! أى أن هذا المبلغ الضخم قد ذهب إلى جيوب قوم لم يقوموا بأى مجهود ، ولا بأى تحسين لوسائل الزراعة، بل ولا حتى بمجرد الإشراف عليها ! وهذا المبلغ الضخم الذى استولوا عليه ، يزيد على ١٦ ٪ من الدخل المستمد من الزراعة ، ويزيد على نصف الدخل المستمد من كافة الصناعات التحويلية .

وهو مبلغ إما ينفق على مواد ترف ، مستورد معظمها من الخارج . وإما فى إقامة مبانى للمترفين ، أوشراء أراضى جديدة لتكبير المزارع الكبيرة. فكأن هذا المبلغ الضخم لا ينفق فيما يطور إقتصادنا القومى ، أو يزيد من قوتنا الانتاجية . سواء فى الصناعة أو الزراعة .

كما أن هذه البقايا الإقطاعية ، مسئولة جزئيا على الأقل ، عن تفشى البطالة فى الريف . فقد قدر المجلس الدائم للخدمات العامة ، أن الفائض من العمال الزراعيين ، كان بنسبة ٤٢ ٪ عام ١٩٤٧ ، وارتفع إلى ٤٧ ٪ عام ١٩٥٤ ، أى أن الزراعة فى مصر ، تستطيع أن تستغنى عن نصف العمال الزراعيين الموجودين حالياً ، دون أن تصاب بسوء .

كما أن بقايا الإقطاع مسئولة أيضا عن الانخفاض الكبير لمستوى المعيشة لصغار الفلاحين وفقرائهم ، بما تستقطعه من دخلهم فى شكل إيجار مرتفع للأرض ، ولو ذهب هذا الإيجار إلى الذين يفلحون الأرض، لترتب عليه زيادة القوة الشرائية فى الريف ، وتوسع فى السوق لمنتجاتنا الصناعية . إن بقاء القوة الشرائية لجماهير الفلاحين على حالها ، معناه تعرض صناعتنا لأزمات تزداد عنفا بتطور إنتاجنا . إذ لا يتاح لها الطلب الفعلى المحلى ، القادر على امتصاص ما تنتجه مصانعنا .

فالقضاء على بقايا الإقطاع أمر ضرورى ، إذا أردنا السرعة لنهضتنا الاقتصادية ، ورفع مستوى شعبنا . وقد يتم ذلك على خطوات ، وقد يتخذ أشكالا مختلفة ، ولكنه أمر ضرورى لنهضة صناعتنا وتوسيع السوق المحلى أمامها ، ورفع مستوى المعيشة للشعب .

وإلى أن يتم التخلص التام من بقايا الاقطاع ، نقترح خطوات مباشرة

تتلخص فى الآتى :

• التمسك تماما بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى نصاً وروحاً بالنسبة للإيجارات .

• إعطاء الأولوية فى توزيع الأراضى المصادرة، لفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .

• توزيع كافة الأراضى الحكومية والأراضى البور على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .

• التمسك بتطبيق قانون الثمانية عشر قرشا كحد أدنى للأجور الزراعية .

• توزيع الأقساط على الملاك الجدد على مائة عام بدلا من ثلاثين عاماً .

• إلغاء حق التجنيب لملاك الأرض ، حتى لا يستخدم كوسيلة للضغط على المستأجرين وزيادة الإيجار عن الحد القانونى بشتى الحيل .

• إيجاد شبكة واسعة للتسليف الزراعى للمستأجرين ولصغار المزارعين على أساس المحصولات ، لا ملكية الأرض ...

• تشجيع الصناعات الزراعية الريفية حتى تستغرق بعض الأيدى العاملة المعطلة ، إلى أن تستوعبها نهضة صناعية شاملة .

٢ — تصفية الاحتكار

عانت مصر من قبضة الاحتكار الأجنبى طويلا . فاحتكارات البترول الأجنبية مثلا — لم تكتف بأن تعوق إنتاج البترول المصرى على نطاق واسع وبأسعار أقل ، بل عملت على تخفيض إنتاج البترول ، إذ هبط هذا الإنتاج من ٢٫٣٥١٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٣، إلى ١٫٩٧٠٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٤ ثم إلى ١٫٨٠٨٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٥ ، وقد قدر الدكتور عبد الرازق حسن مقدار الأموال التى تحتفظ بها إحدى شركات البترول (شركة آبار الزيوت البريطانية المصرية) بحوالى ٦٫١ مليون جنيه ، فى شكل نقد أو استثمارات ليس لها اتصال بالبترول! إنها تكاد تكون أموال مجمدة فى خزائن الشركة ، لا ينفق منها شىء على استكشاف آبار جديدة أو تحسين لوسائل الإنتاج القائمة !

وقد قال الدكتور القيسونى وزير المالية ، إن الحراسة التى فرضت خلال العدوان المسلح ، « قد كشفت عن توجيه هذه المؤسسات لمصلحة الاقتصاد الأجنبى ، ضد رأس المال المصرى ، ورجال الأعمال الوطنيين ، لقد كانت توسع فى إقراض الأجانب ، حتى ترفع من شأنهم وتزيد من قوتهم وسيطرتهم على الاقتصاد المصرى . بينما تترك المصريين دون التمويل المناسب للقيام بالأعمال الإنتاجية المختلفة !

وكانت معظم تجارة الجملة تقع بأكملها فى أيدى رعايا الأعداء من الإنجليز والفرنسيين » .

وطبعاً كانت هذه « الرعايا » توجه تجارة الجملة لصالح انجلترا وفرنسا ! ! لا لصالح مصر .

وإذا تصورنا أن الودائع فى البنوك عام ١٩٥٥ ، بلغت قرابة ٢٥٠ مليون جنيه ، ذلك بخلاف ما فى صناديق التوفير والادخار وحساب شركات التأمين ، التى بلغت قرابة ٩٠ مليون جنيه ، أدركنا خطر القبضة الاحتكارية على الاقتصاد القومى ، واستطاعتها إفساد وعرقلة أى تخطيط ، أو أى توجيه لنهضة الاقتصاد القومى ...

وبهذا نرى أن الخطوة التى خطاها الرئيس جمال عبد الناصر بتمصيره البنوك وشركات التامين والتوكيلات التجارية ، خطوة هامة جداً نحو تحرير اقتصادنا القومى من القبضة الاحتكارية الأجنبية .

فجعل الأسهم لهذه الشركات « إسمية تكون مملوكة لمصريين » ، يمنع تلاعب الاحتكار الأجنبى ويسد عليه الطريق . واشتراط أن يكون « أعضاء مجالس إدارتها والمسئولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريى المولد » ، يسد الباب أمام سيطرة العناصر الاحتكارية الأجنبية ، وذيولها من المتمصرين اسما ، والأجانب فعلا .

إن تمصير الاقتصاد القومى ، تمصير اتحاد الصناعات والغرف التجارية والبورصة وسوق الأوراق المالية ، واختيار العناصر الوطنية الجريئة ، التى

لا روابط لها بالشركات الاحتكارية ، فى مراكز قيادتها ، هى خطوة هامة ولا شك للقضاء على الاحتكار الأجنبي .

• • •

إن التقديرات مختلفة بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية الإنجليزية والفرنسية الموضوعة تحت الحراسة ، إن نشرة البنك الصناعى تقدرها بمبلغ ٧٠ إلى ٨٠ مليون جنيه ، ومجلة « تايم » الأمريكية تقدرها بـ ١٧٠ مليون جنيه ، كما تقدر مجموع رؤوس الأموال الانجلو فرنسية فى مصر بمبلغ ٥٢٠ مليون جنيه ، ورؤوس الأموال الأمريكية بمبلغ ٢١ مليون جنيه .

إن هذه الأموال كلها ، إن كان حقاً هذا التقدير ، تستحق لمصر كجزء من التعويض عن الخسائر الفادحة التى ألحقها العدوان الانجلو فرنسى الإسرائيلى على مصر ، وكمقابل لتجميد أرصدتنا لدى كل من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، وكتحرير لاقتصادنا المصرى من قبضة رؤوس الأموال الاحتكارية الأجنبية .

ثالثا — زيادة القطاع الحكومى

لقد خصصت الحكومة منذ حركة الجيش فى يوليو سنة ١٩٥٢ ، جزءاً متزايداً من ميزانيتها للشاريع الإنتاجية . وهذا معناه زيادة دور الحكومة فى الاقتصاد الوطنى . وهو أمر ضرورى لنهضتنا الاقتصادية .

فالرأسماليون الوطنيون ، مهما توفر لديهم من أرباح واحتياطى . لا يملكون فى مصر من التسهيلات الفنية ولا المقدرة المالية لبناء صناعة ثقيلة ، ومصر فى أشد الحاجة إلى هذه الصناعة .

لقد كان يكفى بالأمس مليون جنيه مثلا . لإنشاء مصنع ضخم للنسيج ، أما أقل مصنع للصلب ، فلا يحتاج لأقل من عشرة أو عشرين مليوناً من الجنيهات وليس من السهل أن ننتظر من الأفراد القيام بمشروع كهذا . إما لقلة ما فى أيديهم من مال ينفق وضخامة هذه المشروعات ، وإما لأنه لا يغل ربحا

عاجلا ... فلا بد من تحمل الحكومة العبء الأكبر فى بناء مثل هذه المشروعات

لقد اتخذت الهند هذا السبيل ، فبلغ مجموع الاستثمارات فى قطاع الدولة الهندية ٤٨ ألف مليون روبية فى مشروع السنوات الخمس ، مقابل ٢٤ ألف مليون روبية فى القسم الخاص .

وهذه الزيادة للقطاع الحكومى فى الصناعة ، فى ظروف مصر الحالية ، أى فى ظروف بلد متخلف كبلدنا ، لا يمكن تصورها بأنها احتكارا حكومى ، رغم بقاء النظام الرأسمالى . فلا يمكن أن نسمى القطاع الحكومى احتكار ، إلا إذا كانت الرأسمالية الوطنية فى مصر قد بلغت مرحلة الاحتكار ، وخطأ بالغ أن يصور بعض الاقتصاديين المصريين ، بنك مصر وشركاته ، على أنه رأسمال مالى او رأس مال احتكارى . إذ يشترط أولا حتى نصل إلى درجة الرأسمال المالى ، بلوغ الصناعة الوطنية مرحلة الاحتكار . وهذا الشيء لم تبلغه مصر ، فالاحتكار فى مصر كان أساساً احتكارا أجنبيا يسيطر على الاقتصاد المصرى .

وكما يقول الدكتور مودست روبنستين إنه : « فى البلاد المتخلفة التى شقت طريقها حديثا إلى تطور مستقل ، نجد أن رأسمالية الدولة تتخذ سمة خاصة ، فمن الخطأ أن نسميها رأسمالية دولة احتكارية ، كما هو الشأن فى الولايات المتحدة أو أوربا الغربية ، فالرأسمالية الاحتكارية للدولة ، إنما هى نمو ناتج لتطور الاحتكارات الخاصة ، المتطلعة لا إلى استغلال شعبها فحسب . وإنما إلى استغلال البلاد الأخرى أيضاً ... ولهذا نرى الرأسمالية الاحتكارية للدولة فى تلك الحالة ، خادم لسياسة توسعية استعمارية ، فدورها فى هذه الحالة رجعى تماما . . ومن ناحية أخرى ، نجد أن رأسمالية الدولة فى بلد كالهند ، إنما مهمتها هى تسهيل التصنيع والتنمية الاقتصادية العامة ، فهى تساعد فى تدعيم استقلال الهند ، وإضعاف مركز الاستعمار . فالمؤسسات الرأسمالية ، ملك الدولة فى الهند فى الظروف الحالية ، إنما تلعب دوراً تقدميا . ولو أن رأسمالية الدولة فى الهند تختلف عن مثيلتها فى الصين ، التى تستخدمها حكومة الشعب هنالك من أجل الإسراع فى بناء الاشتراكية .... »

• • •

فزيادة نصيب القطاع الحكومى اليوم فى مصر ، وزيادة عدد المؤسسات الصناعية وغيرها ، التى تملكها الدولة أو تساهم فيها ، أمر ضرورى ، من أجل تطوير اقتصادنا وإضعاف مركز الاستعمار ..

كما أنه فى ظروف خاصة ، ظروف ازدياد النشاط السياسى للشعب بشكل عام والطبقة العاملة بشكل خاص ، وفى ظروف التوظف الكامل لموارد البلاد ، وزيادة الدخل القومى ، ورفع مستوى المعيشة ، يمكن أن يكون خطوة فى سبيل التطور غير الرأسمالى لاقتصادنا القومى .

رابعا — تخطيط الاقتصاد القومى

إن اتجاه حكومة عبد الناصر الوطنية نحو تخطيط الاقتصاد القومى ، وتعبئة جميع الجهود للنهوض الاقتصادى والاجتماعى للبلاد ، وفق خطة شاملة طويلة الأجل ، يعتبر ولا شك خطوة تقدمية .

وعلم التخطيط للاقتصاد القومى لازال علماً ناشئاً ، والخبرة فيه تكاد تكون قاصرة على البلاد الاشتراكية : الاتحاد السوفييتى بشكل خاص ، ثم الصين الشعبية وبقية الديمقرطيات الشعبية .

والشىء الذى يمكن أن يستنبط من الخبرة الاشتراكية أنه :

أولا : يستحيل التخطيط دون الإشراف على التجارة الخارجية والهيمنة بشكل أو آخر على التجارة الداخلية والبنوك وشركات التأمين ووسائل التمويل المختلفة وتوجيهها فى خدمة التخطيط ،كما أنه يستحيل هذا التخطيط دون الإشراف أيضا على سياسة الإنشاء والمشروعات الجديدة لزيادة القوى الإنتاجية للبلاد وإخضاعها بدورها للخطة الاقتصادية العامة ..

إن عدم الإشراف على هذه النواحى من شأنه أن يفتح ثغرات خطيرة ، تهدم كافة الخطط الاقتصادية ..

ثانيا : إن الشىء الأساسى فى أى تخطيط اقتصادى ، هو تعبئة وتنظيم القوى البشرية للبلاد ..

فيقول س.ج. ستروميلين ، ملخصاً خبرة الاتحاد السوفيتي: « إن الاقتصاد الموجه ممكن فقط فى ديموقراطية عمالية ثابتة ، تتضمن الوحدة الكاملة ومصالح الشعب كله ، كما تضمن فى الوقت نفسه الثقة التامة من جانب الشعب فى حكومتهم المختارة ، وفى التوجيهات الاقتصادية التى تقررها هذه الحكومة . إنه حين وجود هذا الشرط ، وحين تستقبل الخطة الاقتصادية بالاعتراف العام والتأييد الكامل للجماهير العاملة ... إنه عندئذ فقط ، يصبح التخطيط آداة قوية للتقدم الاقتصادى » .

لقد قال لينين فى عام ١٩٢٠ : « إنى أقولها مرة ثانية ، أنه من الضرورى إثارة حماسة جماهير العمال والفلاحين الواعين ، لتحقيق البرنامج العظيم » ... وعاد لينين مرة أخرى إلى القول : « إن أهم شىء ، هو أن نكون قادرين على إثارة التنافس بين الجماهير ، وأن تستطيع الجماهير أن تعبر عن نفسها ، كى يمكن أن تقوم بالعمل فوراً » .

ثم يستطرد ستروميلين قائلا : « إن أهم الأدوات فى تنفيذ الخطة هم العمال الذين يقومون بتنفيذها ... وهؤلاء العمال يجب أن يوفر لهم وسائل العيش وأدوات العمل بكميات متزايدة . ومن ثم يجب على التخطيط الاقتصادى أن يراعى بجانب خطة الإنتاج ، برنامجا خاصاً للتعمير يضمن إمداد المنشآت بأدوات فنية أكثر تقدماً ، وبقوى كهربائية متزايدة » .

• • •

حقاً أن ظروف الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى بشكل عام مغايرة للظروف المصرية ، من حيث الأساس الاقتصادى ، فلكية وسائل الإنتاج هناك هى ملكية جماعية ، فهى إما ملكية دولة العمال والفلاحين أو ملكية المزارع الجماعية ، بينما لا زال أساس الملكية هنا ، هو الملكية الفردية الخاصة ، ومن ثم تختلف أساليب التخطيط للاقتصاد القومى فى مصر اختلافا جذرياً عنها فى المعسكر الاشتراكى ، إلا أن التجربة المصرية ، شأنها شأن التجربة الهندية ، تجربة جديدة ولا شك ، وتعتبر خطوة تقدمية ، ولا شك أنه يمكنها أن تستفيد بعض الشىء من تجارب الأمم الاشتراكية التى سبقتنا فى ميدان التخطيط الاقتصادى.

خامساً — تدعيم النظام التعاونى

ولا شك أن نهضتنا الاقتصادية فى أمس الحاجة إلى نظام تعاونى : جمعيات تعاونية فى الريف وأخرى فى المدن ، جمعيات تعاونية للإقراض ، وأخرى للاستهلاك ، وثالثة للتسويق ورابعة للانتاج .

ولا زال يشوب النظام التعاونى لدينا ، سواء منه ما كان فى الريف أو ما كان فى المدن أوجه نقص ضخمة :

* فلا زال هذا النظام قاصراً ، إذ أن عدد الجمعيات التعاونية وفق إحصاء سنة ١٩٥٢ لم يتجاوز ٢١٠٣ جمعية ، لا يزيد عدد أعضائها عن ٧٤٧ ألفاً ، وتقل رؤوس أموالها عن واحد ونصف مليون جنيه ، ولا يتجاوز احتياطيها عن مليون جنيه .

ولا يكفى قط هذا العدد من الجمعيات ولا ذاك العدد من الأعضاء ، إنما نريد نظاماً تعاونيا شاملا فى الريف والمدن ، يضم الملايين من الفلاحين وأبناء المدن .

* كما أن الجمعيات القائمة ينقصها الإشراف الشعبى والإشراك الحقيقى لأعضائها فى مجالس إدارتها ، فإداراتها إما محصورة فى يد بعض موظفين فى حالة الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى ، وإما فى يد قلة توجه الجمعية لمصلحتها الخاصة ، لمصلحة الأثرياء وكبار الملاك والمحظوظين . لا لمصلحة الكثرة الغالبة من أعضائها ، ومن ثم عدم حماسة الفلاحين وأبناء المدن لهذه الجميات .

بينما لو أشرك الشعب فى إدارتها والإشراف عليها إشرافا حقيقياً ، لاستطاعت أن تكون موضع حماسة بين الجماهير وموضع إقبال شديد .

كما أن نظمها المالية ونظام الإقراض فيها لا زال يراعى أصحاب الأملاك وحدهم ، ويكاد يهمل المستأجرين وفقراء الفلاحين ، وهم الكثرة الغالبة من المزارعين ، فيجب أن يوجد نظام للقروض بضمان المحصول ، لا بضمان الملكية وأن تكون الفوائد قليلة حقاً ، وأن يوضع نظام واضح لتحصيل هذه القروض بشكل لا يضر المقترضين .

• كما أن الجمعيات التعاونية لو أمدت بالقروض من البنوك والدولة ، لاستطاعت أن تلعب دوراً فى إقامة صناعات ريفية ، وريفنا اليوم فى أشد الحاجة إليها .

• كما أن الجمعيات التعاونية تستطيع أن تضع نظاماً لتسويق المحصولات الزراعية للقرى حتى تباع فى الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وبالثمن المجزى ، هذا فى الوقت الذى يمكن فيه أن تحصل للفلاحين على ما يحتاجون إليه من سلع استهلاكية بالثمن المعقول ..

• كما أن الجمعيات التعاونية بانتشارها، يمكن أن تنظم التجارة الداخلية ، وأن تكون وسيلة فعالة لمحاربة الزيادة المصطنعة فى تكاليف المعيشة ومحاربة السوق السوداء فى مواد التموين أو فى التقاوى والسماد ..

حقاً إن الجمعيات التعاونية فى ظل العلاقات الرأسمالية ، لن تستطيع أن تلعب نفس الدور الذى تلعبه هذه الجمعيات فى ظل العلاقات الاشتراكية للإنتاج ، ولكنها تستطيع أن تكون عاملا إيجابياً له قيمته فى التطور الاقتصادى لمصر .

سادسا — المساعدات الأجنبية

ولا شك أننا بمواردنا الخاصة نستطيع أن نتقدم تقدماً اقتصادياً على ضوء الأسس التى أشرنا إليها سابقا ، ولكن ضعف مواردنا الخاصة سيجعل هذا التقدم بطيئاً ، ونظرية التمهل فى مسألة التطور الصناعى ، تهدد ببقائنا فى مستنقع التأخر والعوز، فنى إمكاننا أن نسرع من تصنيع بلادنا ورفع تقدمها الاقتصادى رفعا جوهرياً ، استناداً إلى مساعدات خارجية .

ولكن أى مساعدات ؟ ومن الذى يستطيع أن يمدنا بهذه المساعدات ؟

هل هى مساعدات فرنسية أو انجليزية مثلا ؟ لا شك أننا نستبعد هذه المساعدات ، وخاصة بعد العدوان السافر على أرض بلادنا ، بل حتى قبل هذا العدوان ، فان انجلترا وفرنسا فى حاجة هى نفسها إلى مساعدات خارجية .

تبقى أمامنا المساعدات الأمريكية .

ولكن المساعدات الأمريكية تتطلب أولا خلق ما تسميه بالجو السياسي الملائم، أي كما يقول ليمين ، إقامة نظام سياسي يناسب أهدافهم النهائية ، ويعنى تشريعاً خاصاً يقدم ضمانات وامتيازات للمستعمرين الأجانب ، ويعنى فى جوهره الإشراف الكامل على الحياة الإقتصادية والمالية لبلادنا ، كما يعنى حقوقا سياسية خاصة . أى أن الإستثمارات والمساعدات الأمريكية ليست سوى شكل آخر للاستعمار الحديث . »

وقد اتضح هذا بجلاء فى الشروط التى أرادتها أمريكا عند عرضها تمويل السد العالى . فتمويل السد العالى كان يشترط شروطا تحقق للاستعمار سيطرة تامة على اقتصادنا القومى من شأنه أن يحولنا مرة أخرى إلى شبه مستعمرة .

كما يتضح هذا مرة أخرى من المساعدات الإقتصادية المقدمة بموجب مشروع أيزنهاور ، فهى تشترط شروطا سياسيه ، تجعل مصر شبه مستعمرة أمريكية .

ولو درسنا الإستثمارات الأمريكية فى الخارج للاحظنا عليها الآتى :

• أن المبالغ التى تحصل عليها الإحتكارات الأمريكية من البلاد الأجنبية فى شكل دخل لاستثمارات هذه المبالغ، أضخم بدرجة كبيرة من رأس المال الجديد الذى يستثمر، فقد بلغت الإستثمارات الأمريكية الجديدة ١٣٠٠ مليون دولار سنوياً فيما بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ بينما بلغ متوسط الدخل الذى تحصل عليه الولايات المتحدة ٢٫٣٠٠ مليون دولار كل عام ! أى قرابة ضعف الأموال التى تستثمرها !

• والمساعدات الأمريكية توجه بشكل متزايد للمساعدات العسكرية . فالمساعدات العسكرية تبلغ ٦٧ ٪ من مجموع المساعدات فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥ !

والمساعدة التى تستخدم للاغراض العسكرية لها أثر اقتصادى سلبى . فهى لا تشجع التقدم الإقتصادى ، وإنما تحمل البلاد المتخلفة بحمل عسكرى جديد يعوق تقدمها الإقتصادى ويثبت تأخرها وتبعيتها للبلاد الأجنبية .

• فنحن إذن فى حاجة إلى المساعدة الفنية والآلية، والمالية بشرط ألا ترتبط بأى اشتراطات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ، وبشرط أن تمنح على أساس المساواة الكاملة فى الحقوق والمنفعة المتبادلة ، وعدم تدخل أى بلد فى شئوننا الداخلية .

هذا النوع من المساعدة الذى يمكن أن يتخذ شكل اتفاقات تجارية طويلة الأمد ، من السهل الحصول عليه من الاتحاد السوفييتى والديمقراطيات الشعبية ودول باندونج المستقلة .

سابعا — سياسة الضرائب

لا زالت سياسة الضرائب فى مصر تحمل آثار الماضى الاستعمارى والاقطاعى والاحتكارى ، فالضرائب غير المباشرة كالرسوم الجمركية والدمغة ونقل الملكية والرسوم القضائية لا زالت تمثل ٤٥ ٪ من إيرادات الدولة ، كما هو واضح فى ميزانية ١٩٥٥ .

فإيراد الدولة من هذه الضرائب قد بلغ فى تلك السنة ١١٦٫٧ مليون جنيه .

والضرائب غير المباشرة يقع عبؤها أساساً على الجماهير الكادحة ، لأنها تفرض بغض النظر عن وضع المستهلك ودرجة فقره . . ونظراً لأن الأسر الفقيرة تمثل الأغلبية الساحقة من المصريين ، وهى التى تقوم بمعظم الاستهلاك ، نجد نصيب الفقراء من الضرائب غير المباشرة يبلغ أضعاف أضعاف ما يبلغه نصيب الأغنياء .

ولا شك أن نظام الضرائب فى حاجة قصوى إلى تعديل جوهرى ليتحمل القادرون عبئا أكبر ، وليخفف بعض العناء على غير القادرين .

حقا إن هناك ضرائب على فروع الدخل ولكنها لا تزيد أعلى نسبة لها عن ١٧ ٪ ، وحقا أن هناك ضرائب تصاعدية ، ولكنها لا تفرض إلا بعد أن يصل صافى الدخل ١٠٠٠ جنيه فأكثر .

فنحن فى حاجة ملحة إلى زيادة النسبة التصاعدية على الايراد ، وزيادة معدل الضريبة بالنسبة للدخول العالية ، وأما بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، فيجب أن تعفى منها المواد الأساسية التى تستهلكها جمهرة الشعب ، وأن تزاد الضرائب زيادة أكبر على سلع الترف .

إن مثل هذه السياسة من شأنها أن تزيد إيرادات الحكومة من جهة ، وأن

تخفف من العبء الواقع على الجماهير الكادحة من جهة أخرى ؛ فتزيد بذلك — ولو إلى حد — من قوتها الشرائية فينفسح مجال السوق المحلية للصناعة المصرية .

ثامنا — الأرباح والأجور

كما يجب أن تكون لنا سياسة واضحة بالنسبة للأرباح والأجور ، إذا ما أردنا نهضة اقتصادية حاسمة وارتفاعا لمستوى المعيشة لشعبنا .

وأول ما يلفت النظر أن نسبة الأرباح ، وخاصة فى الصناعات الكبيرة ، مرتفعة ارتفاعا لا مبرر له ، فقد جاء فى تقرير للبنك الصناعى عام ١٩٥٥ أن قيمة الأرباح والفوائد الموزعة عام ١٩٥٥ ، بلغت ١٣٫٩ مليون جنيه ، أى بنسبة ١٣٫٢ ٪ من رؤوس الأموال المستخدمة .

وقد قدرت الأرباح التى وزعتها الشركات خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦ بمبلغ عشرة ملايين وربع مليون جنيه خالصة الضريبة .

وليس بمستبعد أن تبلغ الأرباح الموزعة هذا العام ما ينيف على عشرين مليون من الجنيهات . قد يفوز بالنصيب الأكبر منها ما لا يتجاوز ١٠ آلاف شخص من كبار أصحاب الأسهم والسندات .

هذا فى الوقت الذى قدر فيه الاحصاء الصناعى لعام ١٩٥٢ ، قيمة الأجور للعمال الذين يعملون فى المصانع التى تستخدم عشرة عمال فأكثر بما يقل عن عشرين مليون جنيه موزعة على ٢٣٤ ألف عامل !

هذه السياسة غير المتكافئة بين الأرباح والأجور تؤدى إلى انكماش السوق الداخلية ، فانخفاض مستوى الأجور معناه انخفاض القوة الشرائية للعمال ، والطبقة العاملة المصرية تكون جزءا هاما من القوة الشرائية اليوم ، وبقاء الأجور على حالها معناه اصطدام صناعتنا بأزمات تزداد حدة على مر الأيام بزيادة القوى الإنتاجية لمصانعنا ، إذ لا تجد السوق الداخلية الكافية لتصريف منتجاتها .

فمن مصلحة الإقتصاد القومى نفسه ، بل من مصلحة الرأسمالية الوطنية المصرية

نفسها . في الأمد الطويل أن تزداد القوى الشرائية للعمال، أى أن تزداد الأجور .

ومن العبث القول بأن زيادة الأجور يترتب عليها زيادة التكاليف الصناعية مما يستتبع ارتفاع أسعار المواد المصنوعة ، فارتفاع تكاليف المعيشة .

إنه لا تعارض هنالك بين زيادة الأجور وبقاء تكاليف المعيشة على حالها إذا ما أمكن تخفيض نسبة الأرباح الموزعة إلى ٥ ٪ من الرأسمال الموظف فى مصر مثلا بدلا من ١٣ ٪ ، وقد يقال أن هذه النسبة قد لا تغرى أصحاب رؤوس الأموال على استخدام أموالهم فى الصناعة أو التجارة ..

والواقع أن السياسة التى تسير عليها الصناعة المصرية سياسة جامدة ضيقة الأفق ومحدودة النظرة ، فهى تسعى إلى تحقيق ربح عال عن السلعة الواحدة ، بغض النظر عن جمله الربح !

وإليك ما يقرره الدكتوران شربيني وشريف فى بحث لهما نشر فى مجلة مصر المعاصرة :

« إن سياسة الأسعار قائمة فى أغلب الأحيان على الرغبة فى الحصول على أكبر ربح ممكن عن كل صفقة فى حد ذاتها ، وقد يؤدى هذا إلى أقصى ربح ممكن فى المدى القصير ، ولكنها لا تؤدى إلى أقصى ربح ممكن فى المدى الطويل ، فالسياسة بالنسبة للأسعار ، سياسة انكماشية ، لا تسعى إلى زيادة المبيعات على نطاق واسع ، بخفض أسعار الوحدة »

بينما لو اتبعت سياسة تمدد ، وخفضت الصناعة المصرية نسبة الربح عن السلعة الواحدة ، ورفعت أجور عمالها ، لاستطاعت أن تبيع أضعاف أضعاف ما تبيعه اليوم ، ولتحقق لها آخر الأمر ربحاً أكبر فى جملته من الربح الذى تحققه اليوم .

... كما أنه من العبث القول بأن العامل المصرى لا يستحق أجراً أكبر لنقص كفاءته .. إذ أن مدى الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة يبلغ نسبة ٢٠٠٪ على الأقل ، إذ أن صافى القيمة المضافة فى الصناعات الهامة وفق الإحصاء الصناعى لسنة ١٩٥٢ لا يقل عن ٣٧ مليون جنيه ، مقابل ١٩ مليون جنيه للأجور . . أى إذا قدرنا أن متوسط ساعات العمل فى اليوم يبلغ تسع ساعات ، فان العامل المصرى ينتج ما يوازى قيمة أجره فيما لا يزيد عن ثلاث ساعات فى اليوم ،

وتذهب باقى الساعات التى يعملها فى شكل فائض قيمته يناله صاحب العمل .

... وإذا كان هناك ثمت نقص فى كفاءة العامل المصرى ، فمرجعه طول ساعات العمل وانخفاض الأجور ، وسوء الأدوات التى يترك ليعمل بها ، أو سوء التنظيم نفسه .

فساعات العمل فى المتوسط تتراوح ، حسب الإحصائيات الرسمية ، ما بين ٥٠ و٥١ ساعة عمل فى الأسبوع . وتخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور ، يكفل للعامل وقتا أكبر للراحة ، وفراغاً يستطيع فيه استكمال تدريبه المهنى ، وتحسينا لمستوى معيشته مما يجعل العامل المصرى أقوى جسما وأرفع ثقافة ، فيجود عمله ويتقنه .

لقد أصبحت الحاجة ملحة ، لنهضة اقتصادنا القومى ، أن يزيد الحد الأدنى لأجر العامل المصرى ، مع هبوط معدل الربح إلى ٥ ٪ مثلا مع التمسك بنظام ثمانى ساعات للعمل فى اليوم ، مع عدم زيادة تكاليف المعيشة .

ولن ننتظر من الصناعة المصرية القائمة أن تقوم بهذا من تلقاء نفسها .

فتطبيق سياسة كهذه يحتاج فعلا إلى زيادة نصيب القطاع الحكومى من الاقتصاد القومى ، ومراعاته لهذه السياسة بالنسبة للأرباح والأجور ، كما يحتاج إلى مزيد من التوجيه والتشريع فى مصلحة الطبقة العاملة ، ودون إجحاف بمصلحة الرأسماليين الوطنيين ..

...

هذه هى الخطوط العريضة للسياسة الواجب اتباعها ، إذا ما أردنا نهضة سريعة لاقتصادنا القومى ، وارتفاعاً للمستوى المادى والثقافى للجماهير الكادحة وتعاونا مخلصا مع جاراتنا العربية على قدم المساواة ..

تاسعا — الجبهة الوطنية المتحدة

ولكن السياسة الاقتصادية وحدها لا تكفى ، إذ أن أية نهضة اقتصادية حقة للبلاد ، لا يكفيها قط ، خطط توضع وتشريعات تصدر وأوامر من أعلى ، وإنما لابد لها من إشراك حقيقى للجماهير ، فيما نحن مقبلون عليه من بناء لاقتصادنا وسياستنا القومية ..

فكيف يتم هذا ؟

إننا نعتقد أن مفتاح نهضتنا السياسية التي هي شرط لازم لنهضتنا الاقتصادية هو ماقاله عبد الناصر .. الجبهة الوطنية المتحدة ، التي كرر النداء بها أكثر من مرة في خطبه ..

فماذا نقصد بالجبهة الوطنية المتحدة ؟

إن أول مايطرأ على الذهن ، أن نكون جبهة أحزاب ، الأحزاب التقليدية التي عرفتها مصر ..

ولنتكلم في صراحة :

إنه ليس من مصلحة الحركة الوطنية ، أن تعود الأحزاب القديمة بكيانها وقيادتها التقليدية .. إن هذه الأحزاب إنما تمثل مرحلة متخلفة من تطورنا الاقتصادي والسياسي ، فأصبحت لا تتفق مع التقدم الاقتصادي والسياسي التي أحرزته الحركة الوطنية ..

وقد تجلى هذا بشكل واضح وخاصة في المعركة الاخيرة ضد العدوان الاستعماري .

ونحن لا ننكر في الوقت عينه ، أن من بين هذه الاحزاب التقليدية ، عناصر مخلصة لبلادها ، ولكن على هذه العناصر أن تخرج من عزلتها وسلبيتها ، لتقوم بدور إيجابي في بناء الجبهة الوطنية المتحدة .

فماذا نقصد إذاً بالجبهة الوطنية المتحدة ؟

نقصد بها جبهة طبقات ، جبهة تضم الطبقات والفئات والعناصر المعادية للاستعمار والصهيونية في الخارج ، والمعادية للاقطاع والإحتكار في الداخل ، جبهه تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين ، والطلبة . وصغار أصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة والرأسماليين الوطنيين بكافة أقسامهم ، سواء كانوا أصحاب مصانع متوسطة أو كبيرة . وأثرياء الريف الذين يشرفون على إدارة أملاكهم ويستخدمون العمل المأجور ... ثم أي عناصر أخرى وطنية ، طالما هي مستعدة للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية . وطالما هي معادية للاقطاع والاحتكار .

هذه الجبهة يجب أن تضم كافة المنظمات الجماهيرية القائمة من نقابات عمالية واتحاد عام لها ، ومن نقابات مهنية ونقابات عمال زراعيين واتحادات فلاحين، كما يجب أن تعمل الجبهة على تدعيم هذه المنظمات ، باجتذاب عدد أكبر من الجماهير إليها ، وبأن تكون قيادة هذه المنظمات منتخبة انتخابا حرا — ومنبعثة من الجماهير ، ومكونة من العناصر التى يثق بها الشعب ، والتى تحرص على خدمته .

كما يجب أن تسعى الجبهة إلى تنظيم صفوف الجماهير المصرية غير المنظمة ، بأن تتوسع فى تكوين النقابات الزراعية واتحادات الفلاحين . والجمعيات التعاونية ، بحيث تشمل الريف كله — وأن تساعد الشباب والطلبة والعاملات والنساء على تكوين اتحاداتهم وروابطهم — كما يجب أن تنظم صفوف صغار التجار وصغار أصحاب المصانع .

هذه الجبهة يجب أن يكون لها تنظيماتها الجماهيرية كجبهة فى المصانع والقرى والأحياء وفى كل بقعة من بقاع مصر .

ولجان المقاومة الشعبية والجبهة الوطنية المتحدة للمقاومة الشعبية فى بورسعيد أمثلة حية نابعة من المعركة نفسها للشكل الذى يمكن أن تتخذه الجبهة الوطنية المتحدة — هذه الجبهة ، ونقولها فى صراحة تامه ، هى اليوم جبهة الشعب مع حكومة عبد الناصر بالذات ، لان عبد الناصر ليس مجرد رئيس جمهورية ، وإنما هو اليوم قائد الكفاح الوطنى ضد الاستعمار والصهيونية .

هذه الجبهة لا بد أن ينبثق منها ما أسماه عبد الناصر فى خطابه فى مؤتمر التعاون أول يونيو ١٩٥٦ : «القيادات الجديدة ، قيادات تحس بإحساس الشعب» .

والجبهة الوطنية جبهة سياسية بكل معانى الكلمة ، فهى ليست مجرد جبهة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، فالقيادات التى ستبرز لا يمكن أن تكون شيئا آخر سوى قيادات سياسية ، قيادات سياسية لها برامجها وأهدافها وأساليب كفاحها .

وهذه القيادات السياسية تجمعها جميعاً أهداف واحدة فى المرحلة الحالية من كفاحنا الوطنى : المحافظة على استقلالنا وتدعيم هذا الاستقلال بتطوير اقتصادنا ورفع مستوى الملايين من أبناء هذا الشعب ، والكفاح من أجل السلام العالمى .

إلا أنه رغم الوحدة بينها . لا بد أن تقوم بينها تناقضات وصراع طبقى.

ولكن ليس حتما أن ينقلب هذا الصراع إلى خصومة تتمخض عن حرب أهلية ، وخاصة إذا ما ساد البلاد حكم ديموقراطى سليم ، واتسعت الحريات الشعبية ، فالصراع فى هذه الحالة يكون فى حدود سلبية ، صراع أقرب ما يكون إلى التنافس بين القيادات السياسية المختلفة ، أيها أكثر خدمة للشعب وأحرص على مصالح الملايين ، دون مصالح فئة محدودة أو أقلية صغيرة .. ثم أيها أبعد نظرا وأسلم تقديرا للأمور ..

إن قيام جبهة كهذه وتمثيلها فى الحكم ، يستطيع أن يحقق للبلاد مزيدا من الديموقراطية ومزيداً من الحريات .. ويستطيع أن يشعل حماسة الشعب ويجمع صفوفه حول الأهداف التى وضعتها ، كما يستطيع أن يقطع دابر أية مؤامرات استعمارية ، وأن يكشف ألاعيب أى عناصر معادية أو متخلفة ..

هذه الجبهة فى ظل ديموقراطية سليمة ! تستطيع فعلا أن تدعم استقلالنا السياسى والاقتصادى. بل تستطيع أكثر من هذا أن تمهد الطريق نحو تطور غير رأسمالى لاقتصادنا ، فكما يقول بيير ديبون : « إن خطط التطور الاقتصادى ، تتطلب كى تحقق ، تأييد الجماهير العريضة ، والتعاون الفعال لكافة القوى الحية فى البلاد ، فالمشاكل التى تواجه مصر اليوم لا يمكن حلها إلا باتحاد وثيق لكافة الفئات الاجتماعية المختلفة المصممة على المحافظة على الاستقلال السياسى لبلادها وعلى بناء أسس الاستقلال الاقتصادى.»

مراجع تاريخية

— الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى — عبد الرحمن الرافعى
— مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال — عبد الرحمن الرافعى
— مصطفى كامل — » » »
— محمد فريد — » » »
— ثورة سنة ١٩١٩ (جزئين) — » » »
— فى أعقاب الثورة (ثلاثة أجزاء) — » » »
— المسألة المصرية فى دورها الأخير — تقرير ملنر ، مارس سنة ١٩٢١
— القضية المصرية : سلسلة وثائق المفاوضات ، مطبوعات الحكومة المصرية سنة ١٩٥٦
— تراجم مصرية وغربية — محمد حسين هيكل
— تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده — تأليف تيودور روذستين ، وترجمة على أحمد شكرى سنة ١٩٢٧
— تطور الصحافة المصرية (١٧٩٨ — ١٩٥١) — الدكتور ابراهيم عبده ، الطبعة الثالثة
— سعد زغلول . محمد ابراهيم الجزيرى — طبعة دار أخبار اليوم
— أدب المقالة ـ الجزء الخامس ـ مصطفى كامل - الدكتور عبد اللطيف حمزه
— نقابات العمال فى مصر — الدكتور حسين خلاف ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦
— أيام لها تاريخ — أحمد بهاء الدين — الجزء الأول ، مطبوعات روزا اليوسف
— فى أصول المسألة المصرية — صبحى وحيدة سنة ١٩٥٠
— قصة الثورة كاملة — أنور السادات — مطبوعات دار الهلال
— كفاح الشعب والجلاء — عدة مؤلفين (سلسلة اخترنا لك)
— مصر بين ثورتين — محمد مصطفى عطا (» » »)
— العدوان الثلاثى على مصر — عدة كتاب (» » »)
— الاستعمار اليوم — ا . م . ليمين ، مطبوعات دار الفكر
— هذه الأحلاف — عبد القادر حاتم وآخرون (سلسلة اخترنا لك) سنة ١٩٥٦
— معركة القتال — سعد زغلول فؤاد سنة ١٩٥٦

— قضية قناة السويس ـ الدكتور مصطفى الحفناوى سنة ١٩٥٦
— تأميم القناة ـ ابراهيم عامر ، سنة ١٩٥٦
— خطب الرئيس عبد الناصر ـ الجزء الثانى والثالث (سلسلة اخترنا لك)
— فلسفة الثورة ـ جمال عبد الناصر ، وزارة التربية والتعليم
— خطاب الرئيس عبد الناصر ـ أول يونيو سنة ١٩٥٦
— المؤتمر الأسيوى الأفريقى الأول ـ تقرير محمد عبد الخالق حسونه ، أغسطس سنة ١٩٥٥
— نحن النساء المصريات المصريات ـ أمجى أفلاطون

مراجع أجنبية

— Modern Egypt - The Earl of Cromer - 2Vol.
(New York 1916)

— Egypt since Cromer - (2 Vol. London 1933-34)
Lord Milner

— Anglo - Egyptian Relations (1800 - 1953) - John Marlowe
London 1954

— Great Britain and Egypt (1914 - 1951) - Information Papers No 19
Royal Inst. of Inter. Affairs.

— The Middle East
2 nd Edition
Royal Inst. of Inter. Affairs.

— Seven Fallen Pillars
Jon Kimche

— The Middle East
W. B. Fisher
London 1956

— The Fellaheen
Ayrout
Alex. 1953

دوريات

— جريدة الوفد المصرى : أعداد ما بين سبتمبر سنة ١٩٤٥ ـ ١٠ يوليو ١٩٤٦
— جريدة صوت الأمة : أعداد ما بين اكتوبر سنة ١٩٥١ ـ مارس سنة ١٩٥٣
— أخبار اليوم : أعداد ما بين اكتوبر سنة ١٩٥١ ـ مارس سنة ١٩٥٣
— جريدة المساء : أعداد ما بين أول نوفمبر ـ أول يناير ١٩٥٦

مراجع اقتصادية

— مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل علاجها ـ الدكتور محمد على رفعت سنة ١٩٥١ الجزء الأول .
— مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل علاجها ـ الدكتور محمد على رفعت سنة ١٩٥١ الجزء الثانى .
— حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ـ الدورة الثانية ، سنة ١٩٥٠
— تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث
أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، سنة ١٩٥٢
— أزمتنا الاقتصادية ـ الدكتور عبد الرازق حسن
— بناء الاقتصاد المصرى ـ دكتور جاد لبيب .
— التطور الاقتصادى فى العصر الحديث ـ دكتور راشد براوى وحمزه عايش الطبعة الخامسة سنة ١٩٥٤
— اقتصاديات مصر ـ جمال الدين محمد سعيد ، القاهرة سنة ١٩٥١
— ترجمة التقرير الرسمى لمؤتمر القطن الدولى ١٩٢٩ ، طبعة وزارة الزراعة
— البنك الأهلى المصرى (١٨٩٨ ـ ١٩٤٨)
— بيان وزير المالية والاقتصاد عن مشروع ميزانية ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
— سياسة النقد ـ مريت غالى القاهرة سنة ١٩٣٨

مراجع أجنبية اقتصادية

— Egypt at Mid - Century

Charles Essawi 1954

— The Economic Development of Modern Egypt

Crouchley, A.E.

London 1938

— L'Egypte - Momento Economique

Inst. Nat. de la Statistique et des Etudes Eco.

1950

— Economic Developments in 1955

American Embassy despatch, No. 780,1956

— Eco. Develop. in the Middle East

1945 - 1954

Supplement to world Eco. Report,

United Nations

— The Structure of Modern Industry in Egypt

El Gretly

1948

— The Eco. Development of the Middle - East

Alfred Bonné

— Planning in the U.S.S.R. by S.G. Strumelin, 1956.

— Statistical Year Book 1954

United Nations

— Marketing Problems in an Underdeveloped Country, Egypt

Prepared by Abdel Aziz al Sherbini

& Ahmed Fouad Sherif

دوريات

— مصر المعاصرة ، عدد يوليو ١٩٥٦ .

— الإحصاء السنوى للجيب ، سنوات ١٩٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١٩٥٤ .

— إحصاء الإنتاج الصناعى سنة ١٩٥٠ ، ٥٢ ، ١٩٥٤
مصلحة الإحصاء والتعداد .
— الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية
سنوات ١٩٥٢ ، ٥٣ ، ١٩٥٤
— النشرة النصف شهرية للبنك الصناعى ـ أعداد مختلفة .
— النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، الأربعة أعداد لعام ١٩٥٥ وعددين ١٩٥٦
— التعداد العام للسكان سنة ١٩٤٧ ، الجزء الثانى ، جداول عامة
مصلحة الإحصاء والتعداد
— تحليل الواردات المصرية من ١٩٤٥ـ١٩٥٤ ، الدكتور نزيه أحمد ضيف.
— تقارير البنك الأهلى ، البنك الصناعى ، بنك مصر سنة ١٩٥٥
— الإحصاء السنوى العام ١٩٥٢ ؛ مصلحة الإحصاء والتعداد .
— الإحصاء السنوى العام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ؛ مصلحة الإحصاء والتعداد .
— إحصاء الشركات المساهمة ، يونيو سنة ١٩٤٧ ، ٤٨ ، يونيو ٥١ ، ١٩٥٢
— تقرير لجنة الصناعات ، وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٤٨
— تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٩ ؛ مطبوعات الحكومة المصرية
— المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، تقرير سنة ١٩٥٥

دوريات أجنبية

— The Egyptian Economic and Political Review Vol-I Sep. 1954 - August 1955
— L' Egypte Contemporaine 1953 - 54 - 55
— Raceuil de Statistiques Banque Belge en Egypte (1929 - 1954)
— Economie et Politique (Auot - Sept. 1956)
— New Times No 19 - 52 (1956)
— International Affairs No 4 - 8-6-10 (1956), Moscow

رقم الايداع ١٩٨٣/٥٩٤٢

ملف خاص

- تحقيق النيابة فى مقتل شهدى عطية الشافعى
- حيثيات الحكم الذى أصدرته المحكمة وفضحت فيه التعذيب
- دفاع شهدى عطية الشافعى أمام محكمة أمن الدولة العليا
- ووثائق أخرى

شهدى عطية الشافعى : رائد من رواد حركة التحرر الوطنى المصرية ، بآفاقها الاشتراكية منذ الاربعينات • فبعد عودته أثناء الحرب العالمية الثانية من انجلترا ، وبعد أن حصل على درجة الماجستير فى الأدب الانجليزى ، شارك فى تأسيس دار الابحاث العلمية ، وهى الدار التى قدمت لمصر عددا كبيرا من المثقفين والعلماء الوطنيين والمناضلين من أجل تحرير وطنهم وشعبهم من الاستعمار والاستغلال الاقطاعى والرأسمالى •

وفى عام ١٩٤٥ صاغ شهدى ومعه زملاء له آخرون برنامجا للحركة الوطنية ، صدر فى كتيب بعنوان : « **أهدافنا الوطنية** » • وفى هذه الفترة قام شهدى بترجمات للعديد من كتب الفكر الاشتراكى العلمى ، منها الاشتراكية العلمية والخيالية — لانجلز — وقام بدور بارز وطليعى فى نشر الفكر الاشتراكى والمساهمة فى قيادة الشباب الثورى للمساهمة فى الحركة الوطنية الجماهيرية التى أخذت فى التصاعد عقب الحرب العالمية الثانية ضد الاحتلال البريطانى ، فقاد مجموعة من الشباب الاشتراكى ، كان لها دور بارز فى تأسيس اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة فى صيف عام ١٩٤٥ •

وكان من بين هذه المجموعة **جمال غالى** ، **وسعد زهران** ، **وجمال شلبى** ، **وعبد المنعم الغزالى** ، **ومحمد الجندى** ، **وفاطمة زكى** ، **ولطيفة الزيات** •• ثم كان له دوره القيادى فى التحضير لقيام

اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، والتى قادت يوم ٢١ فبراير عام ١٩٤٦ ، يوم النضال الكبير ضد الاحتلال البريطانى .

وعندما شن « **اسماعيل صدقى باشا** » ، صاحب مشروع صدقى – بيفن حملته الصليبية ضد الحركة الوطنية ، كان شهدى ممن صدر الأمر باعتقاله ، ولكنه تمكن من الاختفاء لمدة ثلاثة شهور .

وعندما عاد الى الحياة العلنية ، قاد العمل من أجل بناء جريدة جماهيرية للاشتراكية ، تكون منبرا للعمال والفلاحين ، فصدرت جريدة الجماهير عام ١٩٤٧ والتى كان يرأس تحريرها محمود النبوى ، وكان المسئول الفعلى عنها هو شهدى . وعرفت الجماهير حينئذ مقالات الشهيد العنيفة ضد الاستعمار وعملائه (وثائق ٧ ، ٨ ، ٩) .

واعتقل شهدى فى آخر عام ١٩٤٨ وقدم الى المحاكمة ، فصدر الحكم ضده بالأشغال الشاقة سبع سنوات . لقد كان شهدى واحدا من الذين ناضلوا بصلابة ضد الملكية ، ونظامها الاقطاعى العميل والتابع للاستعمار ، وعندما طالبه والده بأن يقدم التماسا الى الملك ، قال له السجن أحب الى من حياة الجبناء . وخرج من السجن فى عام ١٩٥٥ ، وكانت ثورة ٢٣ يوليو تخوض معركة عنيفة ضد الاحلاف العسكرية ، وضد حلف بغداد ، فصدر له كتابه « أمريكا والشرق الأوسط » .

وتبين شهدى ، خط التطور الرئيسى لثورة ٢٣ يوليو باعتبارها وطنية معادية للاستعمار ، تستهدف قيادتها المتمثلة فى جمال عبد الناصر ، تحرير الوطن من كل سيطرة استعمارية ، فحدد موقفه – الذى ظل ثابتا عليه حتى لحظة استشهاده – من ثورة ٢٣ يوليو . وهكذا ركز نضاله على جبهتين ..

الأولى : ضرورة وحدة كل القوى الوطنية والتقدمية ..

والثانية : وحدة كل فصائل الاشتراكية العلمية ، حيث كان الانقسام يمزق صفوف الماركسيين .

وفى عام ١٩٥٦ ، وبعد تأميم قناة السويس ، شارك شهدى فى الكتابة فى جريدة المساء بمقالات وأبحاث ودراسات . وخلال العدوان الثلاثى ، انخرط فى المقاومة الشعبية . وفى هذه الفترة افتتح مكتب مصر للترجمة والنشر ، ونشر كتابه « **تاريخ الحركة الوطنية** » ، ونشر روايته « **حارة أم الحسينى** » على حلقات فى جريدة المساء .

وفى عام ١٩٥٨ ـ وبعد شهور من قيام الوحدة المصرية ـ السورية ، وقيام الثورة العراقية ، وسقوط حلف بغداد ـ تمكنت القوى الاستعمارية والرجعية من أن تحدث الفرقة فى الصف الوطنى الديمقراطى وابتداء من عام ١٩٥٩ ، شهدت المنطقة صراعا داخليا عنيفا داخل صفوف القوى الوطنية ، وشنت أعنف حملة ضد الشيوعيين المصريين ، وكانوا قد انقسموا فى يوليو عام ١٩٥٨ ، بعد اتحادهم فى فبراير عام ١٩٥٨ .

ودخل شهدى السجن مع المئات من المثقفين والعمال والفلاحين فى أول يناير عام ١٩٥٩ . ولم يفقد شهدى الرؤية الموضوعية لواقع الحركة الوطنية المصرية والعربية ، وان ثورة ٢٣ يوليو بقيادة **الرئيس جمال عبد الناصر** ، ثورة وطنية معادية للاستعمار ، تتطور نحو آفاق الثورة الوطنية الديمقراطية ، وخاصة بعد تمصيرها للاقتصاد المصرى ، أثر المواجهة مع الامبريالية العالمية عقب تأميم قناة السويس ، واقامة الوحدة المصرية ـ السورية . وفى اللحظة التى تسلم فيها شهدى وزملاؤه قرار الاتهام ، والذى بمقتضاه يقدمون الى محكمة أمن دولة عليا ، لم يفقد ـ باعتباره

المتهم الاول ـ الرؤية الموضوعية ، وضرورة الاستمرار فى المطالبة باعادة الوحدة الى الصف الوطنى والعربى ، فكتب من داخل السجن رسالة وجهها الى **الرئيس جمال عبد الناصر** ، أكد فيها شهدى ان حملة العداء للشيوعية لم تكن الا من تدبير القوى الاستعمارية والرجعية ، لاضعاف جبهة التحرر الوطنى العربى (الوثيقة رقم ٢) .

وعندما مثل أمام محكمة أمن الدولة العليا فى الاسكندرية . القى شهدى كلمة افتتاحية فى جلسة الثلاثاء ٨ مارس عام ١٩٦٠ ، جاء فيها :

« واجب كل وطنى أن يؤيد هذا الحكم . هذا واجب كل وطنى مخلص . والتأييد صادر لا عن مطمع ولا عن خوف . ولم أطلب أبدا ثمنا لهذا التأييد وقمت بالواجب من كل أعماقى كمواطن مخلص شريف . ولا عن رهبة ولا عن خوف ، وسبق اعتقالى والحكم على بالأشغال الشاقة . وجاء لى والدى وقال ممكن السعى الى تخفيف الحكم ، فقلت له السجن أحب الى من أعمال الجبناء . فتأييدى للحكم صادر من قلب خالص وسأستمر فى تأييده حتى ولو قدر الحكم على ، وكل نظام فيه عيوب ونواقص ، والكمال من صفة الله وحده » .

وقال فى نفس الكلمة :

« هل أحاكم لمجرد اعتناق المبادىء الشيوعية كوصف الادعاء ، وحتى لو ثبت للمحكمة بأنى أؤيد النظام وانى لا اسعى لقلبه .. هل أحاكم اليوم لمجرد هذا المبدأ ؟ .. مستحيل لأن مفيش دولة تحاكم من أجل المبدأ ، والرئيس جمال عبد الناصر قال لا يمكن أن تكون محاكمة لمجرد اعتناق مبدأ » .

وقال للمحكمة : **« وبالمناسبة مثلا كانت تسألنى : صحيح انت**

بتأيد الحكومة اليوم انما بكره حتعمل ايه ؟ .. وحكاية بكره شاغلة الأذهان . وقالوا ان كل الثورات الشيوعية قامت على القوة .. أقول : لم تقم ثورة ضد حكم وطنى ، وكل ثورة قامت ضد حكم رجعى خائن ، وعمر الثورة ماكانت ضد حكم وطنى » .. وقال : « والمهم الا يلجأ الحزب الشيوعى الى القوة فى ظل حكم وطنى . والخلاف لا يمكن أن يخرج عن الوحدة الوطنية » .. ثم قال : « أن المسئول عن هذه الأزمة هو الاستعمار والصهيونية .. والخلافات البسيطة استغلها الاستعمار والقوى الرجعية لتكيل للجمهورية العربية المتحدة لاثارة الشكوك والهاجمات ، والجمهورية العربية ستنتصر برغم الشكوك وسيصفو الجو ضد الاستعمار والصهيونية والعدو الداخلى والسحب القائمة لابد أن تنقشع ، وتشرق الشمس من جديد » .

(ص ٢٣٤ وما بعدها من محاضر جلسات المحاكمة) .

ورغم هذه الرؤية الوطنية الواضحة وهى رؤية اتسمت بموضوعية تحلى بها المناضلون الذين كانوا يعانون تعذيبا وحشيا فى سجون عديدة : أوردى ليمان أبو زعبل معتقل العزب بالفيوم، سجن الواحات ، سجن القلعة ، حيث سالت دماؤهم واصابتهم عاهات وأمراض ، واستشهد عدد من خيرة المناضلين مثل **د. فريد حداد ورشدى خليل : ومتولى الديب وسيد أمين** .. كما اختفى المناضل **محمد عثمان** بعد القبض عليه وتعذيبه .

لقد كانت رؤيتهم الموضوعية ـ ورغم كل خلاف داخل بين صفوفهم ـ أن ثورة وطنية معادية للاستعمار وعملائه يقودها جمال عبد الناصر ، وان حماية هذه الثورة والاستمرار بها ، والتحول بها الى البعد الديمقراطى ولصالح الجماهير الشعبية الكادحة ، انما تتحقق بالوحدة الوطنية ، وحدة كل فصائل الثورة المصرية ،

وبتحقيق المزيد من الحرية لجماهير الشعب ، هذا فى نفس الوقت الذى كانت تعمل فيه قوى الرجعية ضد أى تطور وطنى ديمقراطى للثورة يحقق وحدة كل فصائلها بما يعنى الاضرار بمصالحـــــها ووجودها . وانه لتعطيل مثل هذا التطور لابد من اثارة الانقسام والخلافات بين قوى الثورة الوطنية الديمقراطية ، سواء على نطاق حركة التحرر المصرية أو حركة التحرر العربية ، وتغذية هـــذه الانقسامات والخلافات تحت مظلة الشعار الرجعى التتارى : «مكافحة الشيوعية » .

وانتهت محاكمة شهدى وزملاؤه ، ومن قبل كانت قد انتهت محاكمة قضية أخرى ، كان على رأسها د . فؤاد مرسى وزملاؤه ، وقد رحلوا الى اوردى ليمان أبو زعبل ، حيث يلقى مئات من الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين المعتقلين دون محاكمة ، تعذيبا متواصــلا منذ أكثر من سبعة شهور .

وليلة الخامس‌عشر من يونيو عام ١٩٦٠، نقل شهدى وزملاؤه الى أوردى ليمان أبو زعبل ، واعد لهم « استقبال خاص » بدأ مع فجر يوم ١٥ يونيو عام ١٩٦٠ ، تحت اشراف اللواء اسماعيــل همت والعقيد الحلوانى والعقيد عشوب ، والرائد صلاح طه والرائد حسن منير والضباط عبد اللطيف رشدى ، ويونس مرعى ، ومرجان اسحاق وعبد الفتاح هندى ، وكمال رشاد والصول أحمد مطاوع كما أشرف على التعذيب الطبيبين د . أحمد كمال أبو العلا ، و د البير فهمى ، وعدد كبير من قوة الاوردى وحراسه .

وكانت كل أدوات التعذيب معدة .. العصى والكرابيج والحبال وقناة مملوءة بالمياه لاغراق المعتقلين فيها ، و « عروسة » الجلد . وبدأت عملية ضرب مركزة ومخططة .. ومن بين صفوف المعتقلين اخذ شهدى وحده ليركز الضرب عليه .. وخلال عملية من عمليات

الجلد استشهد شهدى داخل الاوردى · وعندما سقط شهدى كان شهيد الجميع ، فقد افتدى بحياته كل زملائه الذين عاشوا شهورا طويلة خلف جدران هذا السجن الرهيب ، يتلقون الوانا عديدة من التعذيب ·

ولم تكن دماء شهدى قد جفت بعد ·· وعلمت زوجته بالخبر بعد ساعات من استشهاده ، فكتبت لتوها برقية الى الرئيس عبد الناصر ، وكان فى زيارة ليوغوسلافيا ، ووجه الصحفيون ســـؤالا الى الرئيس عبد الناصر فى مؤتمر صحفى عقد خلال زيارته عـــن استشهاد شهدى عطية الشافعى نتيجة التعذيب الذى لقيه ويلقاه المئات من الشيوعيين المصريين داخـــل السجون · ومن بريونى ، أصدر الرئيس عبد الناصر أمره بالتحقيق ، وبدأت النيابة تحقيقها· وكشفت النيابة المحـــاولة الزائفة للمسئولين عن المعتقل لاخفـــاء الحقيقة ، وسجلت النيابة الحقيقة كاملة ·· الحقيقة التى كشفت عن وحشية التعذيب الذى لقيه شهدى وزملاؤه وكل معتقل كان خلف جدرانهذا المعتقل ·· (**الوصف التفصيلى لعملية التعذيب ،**

من الفقرة ٧ الى الفقرة ٢٠ من مذكرة الدفا عالى المحكمة) ·

وفى يوليو عام ١٩٦٠ ، كتبت زوجة الشهيد رسالة الى رئيس محكمة أمن الدولة العليا التى حوكم امامها شهدى وزملاؤه ، تطلب منه التحقيق مع المسئولين عن جريمـــة قتـــــل زوجها (**الوثيقة رقم (١)** ·

وبعد الحادث جاء الرائد حسن منير ومعه زوجته وابنته الى زوجة شهدى ـ وقال لها الموت مكتوب على كل انسان ، والأستاذ شهدى مات كما يموت كل الناس وانه معرض للايـــذاء بسبب التحقيق فى هذه القضية ـ وأن الداخلية تريد أن تدفع لابنة شهدى أربعة آلاف جنيه ولها الفان من الجنيهات · فقالت له زوجة شهدى ـ

أن دم زوجى لا يمكن أن تأتى أنت أو غيرك لتدفع ثمنه . أنه ضحى من أجل الوطن والشعب ، وان الجرم الذى اقترفتمـــوه يجب أن تعاقبوا عليه .

وفى فبراير عام ١٩٦٨ ، أقامت زوجة الشهيد ، وبصفتهـــا وصية على ابنتها **حنان** ، دعوى تطلب فيها التعويض عما لحقهـــا وابنتها من ضرر . وتولى اقامة الدعوى والدفاع أمام القضاء **المحامى أحمد الخواجه** ، ونقيب المحامين حينذاك (**الوثيقة رقم ٣**) .

وطلب الدفاع - ضم تحقيقات النيابة منذ أول جلسة نظرت فيها القضية بتاريخ ٢٩-٢-١٩٦٨ ، واستمر تأجيل نظر القضية حتى قدمت صورة خطية غير كاملة لتحقيقات النيابة بجلســـــة ١٠-١-١٩٧٤ ، ازاء اصرار المحكمة على ضرورة ضم التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة . وقد اتضح للمحكمة بعد ضم التحقيقات من كتاب مدير منطقة أبى زعبل الى مدير مصلحة السجون « رقم ٢٥٠ سرى » ، ان الصورة المقدمة كانت لدى مصلحة السجـــــون من ١٢-١٠-١٩٦٠ ، ومع ذلك لم تقدمها الا بعد ست سنوات من رفع الدعوى ، محاولة منها فى اخفاء معالم تلك الجريمة .

(الفقرات ١ ، ٢ من مذكرة الدفاع - الوثيقة رقم (٣) .

ولا شك أن توفر ظروف جديدة للقضاء فى ظل سيادةالقانون ساعدت على ظهور تحقيقات النيابة ، والتى كشفت عن الجريمـة البشعة ..

(الفقرة ٢٢ والفقرة ٢٤ من مذكرة الدفاع - الوثيقـــة رقم (٣) .

وفى ٢٨ فبراير عام ١٩٧٤ ، أصـــــدرت المحكمة حكمها

التمهيدى ، والذى فيه حددت جلسة للتحقيق فى ١٦ـ٥ـ١٩٧٤ ، وفى جلسة ٦ يونيو ١٩٧٤ ، استمعت المحكمة الى شهـــود حضروا الواقعة وعذبوا مع الشهيد وهم : **عبد المنعم الغزالى الجبيلى وعبد العزيز محمود الصباغ ، وعادل محمود حسين ، و د ٠ سعد الدين أحمد بهجت ٠٠**

وفى ٢٨ نوفمبر الماضى ، وبعد أن استمعت المحكمة الى مرافعة الدفاع عن زوجة الشهيد وابنتها حنان ، ومرافعة الخصوم ، أصدرت حكمها ، الذى جاء فيه :

« وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الدعوى ، فقد ثبت فى يقين المحكمة أن رجال الشرطة ، وحرس ليمان أبو زعبل تابعى المدعى عليه الثانى بصفته ، قد تجردوا من القيم الانسانية والأخلاقيـــة حسبما ذكر شهود المدعية ، الذين تطمئن الى أقوالهم المحكمة ، نظرا لمركزهم الثقافى ، مما لا يتطرق معه الشك فى صـــدق أقوالهم ؛ وأعتدوا بالضرب المبرح على مورث المدعية عن نفسـها وبصفتها ، واتخذوا معه صنوف العذاب التى لا يقرها شرع أو قانـون ، ولا يحكمها دين أو خلق ، وتجردوا من آدميتهم فى الانتقام من هـــذا المخلوق الضعيف الذى ساقه القدر الى قلوب غلاظ تجردت من معانى الخلق وقيم الانسانية وانقلبوا وحوشا آدمية انتهزت فرصة وقوع فريستها الضعيفة بين أيديهم مجردا من الحول والقوة ، وارتكبوا معه من صنوف العذاب وألوان التعذيب ما تقشعر منه النفس ويشيب من هوله البدن ، حتى سقط ذلك المخلوق الضعيف صريـع هـذا الظلم والقسوة بين هذه الايدى الاثمة ، لا لذنب جناه الا جريمة رأى لم يفصل فى ارتكابه لها بعد » ٠٠ (الوثيقة رقم ٤) ٠

وهكذا ، كتب القضاء المصرى بحكمه فى هذه القضية صفحة من صفحات سيادة القانون ، وانتصر لنضال الانسان المصرى من أجل حريته ، حرية فكره وحرية جسده من أى اضطهاد أو ارهـاب

أو قسر ، وأدان العناصر والاجهزة التى فى ظل ظروف غيـــاب الديمقراطية تنتهك كل حرمة وقدسية ، مستهينة بكل قيم العدالة والانسانية ، ظانة انها فى ظل غيبة الحركة الجماهيرية والديمقراطية يمكنها ان ترتكب البشع من الجرائم دون أن يكشف الغطاء عـن جرمها ٠

ومن المهم ان نسجل هنا أن نشر وثائق قضية الشهيد شهدى عطية الشافعى اليوم ـ وهى قضية حركت مبكرا منذ فبراير عـام ١٩٦٨ ، ليس هدفه التشهير بالنظام الوطنى لثورة ٢٣ يوليو المعادى للامبريالية والصهيونية ، انما الهدف منه هو التنبيه الى أن قوى الرجعية والظلام والمعششة فى مراكز هامة فى السلطة ، لا يمكن أن تكون هى التى تتولى مسئولية الدفاع عن الثورة وحمايتها ـ فهى بحجرها على حرية الانسان وعدوانها على حرية فكره وحقه الطبيعى فى التعبير عن رأيه ـ انما تخلى الميدان من كل القوى الثورية والتى تشكل الحماية الحقيقية للثورة ، وحرية حركتها هى الضـــمان الرئيسى لأن تكون الثورة معبرة عن الشعب الكادح ، ومستمرة ٠٠ أن وجود مثل هذه القوى والعناصر الارهابية والكارهة لأى حرية للانسان ، يمثل دائما الوجود المضاد للثورة ، وهى رصيد رئيسى لأى انتكاسة بالمكتسبات والمنجزات التقدمية التى تحققت خـــلال الأعوام الماضية التى بدأت بليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وهى الحماية لكل فساد وانتهازية ونمو طفيلى ٠

هذا ٠٠ وان تقديمنا لأوراق قضية شهدى عطية الشافعى . لا يشكل ، ولا يجب الا يشكل رؤية لقيادة الرئيس عبـــد الناصر لحركة الثورة المصرية ، من خلال حوادث التعذيب والارهـاب ٠٠٠ فرؤيتنا الموضوعية والثورية لهذه القيادة تجعلنا نسجل المعـارك التى خاضها وقادها فى مجال الاصلاح الزراعى ، ومحاربة الاستعمار القديم والحديث ، هزيمة حلف بغداد ، والعدوان الثلاثى الامبريالى

الصهيونى ، وتمصير الاقتصاد المصرى ، واجراءات الثورة الاجتماعية فى عام ١٩٦١ واقامة التحالف والوحدة بين حركة التحرر الوطنى العربية وحركة الثورة العالمية ضد الاستعمار والرأسمالية ، واقامة أسس ودعائم الصداقة المبدئية مع المعسكر الاشتراكى والاتحـــاد السوفيتى ٠

ان ادانة تعذيب الانسان المناضل من أجل فكره ، ومن أجل حقه فى التعبير عن نفسه ، هى رفض بشرى فى القرن العشرين لحيوانية سادة المجتمع العبودى ، ولقهر ملوك وأمراء واقطاعيــو العصور الوسطى ، المظلمة ، ودموية غزوات النهب والســلب والاستغلال الاستعمارى للرأسمالية ، والتى فاقت كل تصور فى ظل النازية والفاشية ٠

وانه ـ رغم هذه النقطة السوداء فى مسار ثورة ٢٣ يوليو ـ فانها لا يمكن ان تطمس البناء الوطنى والتقدمى الذى شادته هــذه الثورة ، وانما هى تحفز كل القوى الوطنية على ادانة العناصر التى مارست التعذيب باعتبارها عناصر مضادة لثورة ٢٣ يوليو نفسها ، وأصحاب المصالح الاستغلالية القديمة من اقطاعيين ورأسمالــيين واستعماريين ، وكذلك أصحاب المصالح الجـــدد من انتهازيين وبيروقراطيين ورأسماليين واستعماريين ، وكذلك أصحاب المصالح الجدد من انتهازيين وبيروقراطيين ورأسماليين طفيليين ، الـــذين يريدون الانقضاض على ثورة ٢٣ يوليو ، بتصويرهم ان هذه النقطة السوداء هى ثورة ٢٣ يوليو والاثنين وعشرين عاما الماضية ، وهم فى ذلك ليسوا مخطئين فقط ، ولكنهم يقصدون الارتداد بمصر الى الوراء ، حيث كانت كل القدرات الاقتصادية والسياسيةوالاجتماعية نقط سوداء ٠ ان هذه النقطة السوداء يجب أن تزول لأنها قيد على حرية حركة جماهير شعبنا الكادح ، بعماله وفلاحيه ، وعلى استمرار الثورة المصرية التى قادها عبد الناصر الى آفاق أرحب وأكثـــر

تقدما ، من أجل دعم حرية الوطن اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، ومن أجل تعميق الثورة الاجتماعية ، لتأخذ الثورة مسارها الوطنى الديمقراطى ولتستشرف الاشتراكية •

ان العناصر المسئولة عن تعذيب وارهاب العناصر التقدمية والديمقراطية والوطنية قد تأكد من خلال كل أحداث قضية شهدى، انها هى التى كانت تفجر دائما الصراعات وتفتعلها داخل قوى الثورة المصرية ، وتنفث روح العداء والصدام بينها وتسعى دائما بما تدبر وتدبج من تقارير سرية الى تضليل رؤية القيادة لفكر وحركة ونشاط العناصر الاشتراكية والوطنية والديمقراطية •وهذه العناصر والقوى ما زالت تحتفظ بمراكزها ، وهى مراكز تساعد على استمرارها فى القيام بهذا الدور الذى يخرب وحدة الصف الوطنى الديمقراطى والتقدمى •

وأكثر من ذلك ، فان العناصر التى مارست الارهاب بكل صوره مازالت تتولى مسئوليات داخل الدولة ، بل من بينها على سبيل المثال من تولى مسئولية تربية أجيال من رجال الأمن ، فالرائد (فى ذلك الحين) حسن منير ، تولى عملا هاما فى معهد أمناء الشرطة ، وتحقيق النيابة العامة قد كشف دوره فى التعذيب والارهاب ، وفى محاولته التى بذلها لتزييف الوقائع • والرائد صلاح طه مازال يتولى الاشراف على الشئون العامة بمصلحة السجون • ومازال غيرهم فى مواقعهم • وان نقابة الأطباء يجب وان تحاسب الأطباء من اعضائها الذين ارتضوا الاشراف على التعذيب أمثال الطبيبين أحمد كمال أبو العلا والبير فهمى •

ان هذه العناصر يجب أن تنحى عن مراكزها ، حماية لمسار ثورة ٢٣ يوليو التقدمى ، ولمبدأ سيادة القانون ، ولأى بناء ديمقراطى يقام للتعبير عن مصالح الشعب الكادح ، العمال والفلاحون •

وفى نفس الوقت فانه يجب ونحن نطالب بمحاسبة العناصر المسئولة عن التعذيب ان نسجل مواقف العديد من المواطنين الذين ساعدوا على كشف الجريمة فى وقتها الجندى الذى نقل خبر الوفاة الى رفاق شهدى داخل السجن والى عائلته خارج السجن ، وجندى الحراسة الذى قال لشقيقة زوجـــة الشهيـد لا تصدقوهم انهـم قتلوه ، والطبيب الشرعى الذى رفض الخضوع للتهديد ورفـــض التصريح بالدفن لأن هناك جريمة ·

لقد استشهد شهدى عطية الشافعى ـ وكل الشهداء د · فريد حداد ، ورشدى خليل ، ومتولى الديب وسيد أمين ، ومحمد عثمان ـ لأنهم كانوا يرون أن الدعم الحقيقى لمسار ثورة ٢٣ يوليو ، انما يكون ويتحقق بمزيد من الديمقراطية لجماهير الشعـــب الكادح · العمـــال والفلاحين والمثقفين الديمقراطيين والثوريين ، ومزيد من الحرية والوجود الحقيقى للحركة المنظمة الواعية لهذه الجماهير ·

عبد المنعم الغزالى



رسالة حرم شهدى عطية
الى رئيس محكمة أمن الدولة العليا

القاهرة فى ١٩٦٠/٧/١

السيد الرئيس

بقلب مفعم باليأس والخوف أتقدم اليك ، أيها السيد الرئيس، لأنى أنشد العدالة • العدالة عندك وليست عند أحد غيرك ، وهذا هو اعتقادى فانت أفضل من غيرك فى فهم ما أنوى قوله •

قتل زوجى بطريقة وحشية ودنيئة وخالية من أية قيمة انسانية • وأنت أعلم منى بتفاصيل هذا القتل • وعلى الرغم من مأساة قتله فانها أقوى دليل على صحة ما كان ينادى به أثناء محاكمته • فزوجى لم يقتل لأنه عنصر خطير ، أو مهدد لوطنه ، أو عدو للنظام وأهدافه • انه قتل وهو يدافع عن النظام وعن قائد هذا النظام ، بكل ما أوتى من قوة عقلية وأخلاقية وروحية ، فى الست سنوات الاخيرة • وليس فى امكان أحد أن يرتكب هذا الجرم سوى أعداء النظام بهدف التلويث والتشويه •

فقد قبض على زوجى منذ عام ونصف وسبب له هذا القبض صدمة عظمى • ومع ذلك فقد تحمل هذا الظلم فى صبر وثقة ، لأنه

كان على يقين ، فى ظل هذا النظام الثورى الذى كان يناضل من أجله ، من اثبات براءته ، وتأكيد وطنيته ، واقرار مساهمته فى تدعيم الوطن والثورة ٠

كان زوجى مناضلا فى أحلك أوقات الملكية والاقطاع والاحتلال اذ أدى دوره فى شجاعة وبلا تقتير ٠ وفى عهد الثورة ، كان مشاركا فى النضال من أجل تدعيم مكاسب الأمة ومنجزاتها ٠ كان زوجى على ايمان عميق ، وكان صاحب مبادىء راسخة ٠ كان قلبه مفعما بالمحبة وبعاطفة جياشة ٠ عاش من أجل بلده ومن أجل بنى وطنه ليس على مستوى المشاهدة وانما على مستوى النضال الفعال ٠

ولست فى حاجة الى التدليل على عمق ايمانه بثورة ٢٣ يوليو وعلى مساندته لقائد هذه الثورة ٠ وأنا لا أسطر هذه الكلمات للدفاع عنه ، وانما للتعبير عن حقيقة أفكاره ٠ فهو لم يتردد لحظة واحدة أو يتخلف عن المؤازرة والحمية ٠ فقد كان مستعدا لأية تضحية مطلوبة ، بل كان مستعدا لبذل حياته ذاتها فى غبطة وابتهاج ٠

لقد عاملنى البعض على أنى أجنبية ، منزوعة من حق الدفاع عن مبادىء زوجى الوطنية ٠ ولكنى ولدت وتربيت فى مصر ،وكذلك كان أمر أبى وأمى ٠ تربينا جميعا ، منذ طفولتنا ، على حب مصر وشعب مصر ، وعلى حب النضال العظيم لهذا الشعب من أجل الحرية٠ وقد كنت دائما معجبة بزوجى بسبب ايمانه بهذه المبادىء وما كنت أفكر فى الزواج منه أو انجاب طفلة منه لو كان على خلاف ذلك ٠

وذات يوم دق جرس الهاتف واذا بصوت يدعونى الى الذهاب لاستلام جثة زوجى ٠ ولم تستغرق هذه المكالمة سوى بضع ثوان حتى أعلم أن هذا الزوج الجبار والمثقف والمملوء ايمانا وأملا قد فارق الدنيا بلا رجعة ٠ وفى لمح البصر انتهت حياتنا ، وتلاشت أحلامنا ، وتبخرت آمالنا ٠

كان فى امكانى أن أتحمل موت زوجى لو أنه مات ميتة طبيعية، فكلنا ، فى نهاية الأمر ، الى فناء • وكان فى امكانى ان أتحمل لو انه سقط فى المعركة من أجل مبادئه لأنه كان يعد نفسه لمثل هذا السقوط • بل انه ما كان يأسف لو أنه مات ميتة الابطال وهو يدافع عن وطنه وعن شعبه • أما ان يقتل فهذا ما لا يمكن أن أقبله أو أتحمله • لقد عذبوه عن عمد حتى فارق الحياة بأسلوب وحشى : فارقها وهو يعانى أقسى أنواع الآلام التى يمكن أن يتحملها انسان : أقصد انه فارق الحياة بأيدى نظام كان يؤمن به ويدافع عنه : وأقصد كذلك أنه فارق الحياة فى الوقت الذى كان يرغب فيه فى تحقيق الغاية من وجوده ، وانجاز ما كان يقصد من نضاله الطويل والمرير •

قتل زوجى بلا رحمة فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى الذى يقف فى صف العدالة والحرية • قتل ، ليس فى عهد الملك أو فى ظل الاحتلال البريطانى ، ولكن فى عهد الثورة •

وأنا لا أتهم الثورة ، ولا أحملها مسئولية هذا الجرم • فأنا الآن أرملة وابنتى أصبحت يتيمة لا حول لها ولا قوة ، ومع ذلك فثقتى فى النظام لا تسمح لى بالاستسلام • وأنا على يقين أن زوجى لم يتخل عن ايمانه الحى والعميق وهو يلفظ النفس الأخير •

وأيا كان الأمر ، فأنا أعتقد أن هذا الجرم هو بقعة سوداء فى تاريخ الثورة ، وانه ضد مبادئها التى تناضل من أجلها • وأعتقد كذلك أن دم زوجى سيظل ملطخا أيدى الثورة حتى يقبض على القتلة ويتم محاكمتهم •

لست فى شك من أن زوجى قد قتل عن عمد ، وليس بالصدفة • والمجرمون الذين خططوا لقتله كانوا يهدفون الى سحق

مواطن مخلص • وأغلب الظن أنهم فى طريقهم الى سحق باقى العناصر الأخرى المخلصة التى ستنزع القناع عن الاعداء الحقيقيين والخونة•

كان زوجى رائدا لتيار تقدمى يدعم النظام ويقويه • والايدى التى قتلته هى الأيدى السوداء التى تكره أى تقدم للنظام • ولكن ما يفوق تصورى أن يكون فى مستطاع هذه العناصر المخربة ارتكاب مثل هذه الجرائم ولآثام فى ظل نظام ثورى • وما يفوق تصورى كذلك أن يكون فى امكان هذه العناصر تزييف التقارير الطبية وتخريف الأطباء حتى يتم دفن زوجى بأقصى سرعة ، ويعلن بعد ذلك انه قد مات ميتة طبيعية • ان هذه العناصر على دراية بأن أحدا لن يعترض طريقها • وتأسيسا على هذه الدراية فليس ثمة حد أزاء تعطشهم لسفك دماء الوطنيين •

وما حدث هز كيانى كله ، ولكنه ما هز ايمانى فى بلدى وفى قائدى • بل وانى سأواصل المشاركة فى العمل البطولى الهادف الى حرية الشعوب العربية • وسأعتبر دم زوجى والآلام المبرحة التى كان يعانيها حتى الموت هو الثمن الذى ينبغى دفعه من أجل نزع القناع عن أعداء الثورة ومن أجل سحقهم • وسأشعر بتعويض روحى عن مأساتى فى اللحظة التى أستطيع فيها أن أخبر ابنتى أن دم والدها لم يذهب سدى ، وان استشهاده قد طهر الأمة من أعدى أعدائها •

روكسانى بتريدس
حرم شهدى عطية الشافعى

مذكرة من شهدى عطية
الى الرئيس جمال عبد الناصر
من داخـــل السجن

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

انى أشعر يا سيادة الرئيس بقوة قاهرة تدفعنى دفعـــا الى الكتابة اليكم ، مهما تعرضت فى سبيل ذلك للمخاطر ـ نعم ٠٠ انى أعرف انى مقدم لمحكمة أمن الدولة كالمتهم الأول فى قضية شيوعية (ولو أن جلستها لم تحدد بعد) ٠٠ ونعم انى أدرك أن الفصل فى أمرى انما يجب أن يترك لهذه المحكمة ٠ ولكنى أشعر أن قضية الوطن أكبر من كل شيء ، وان محاكمتى ليست مجرد محاكمة لفرد بتهمة يعاقب عليها قانون العقوبات ٠٠ انما هى أخطر من ذلك بكثير ٠٠ انها قضية مبدأ وقضية جزء من أبناء هذا الوطن ، هم من أخلص المؤيدين لزعامتكم الوطنية ولسياستكم التحررية ، وللاسس الاجتماعية والاقتصادية التى شيدتموها بموجب هذه السياسة ، ومع هذا فهم يوضعون اليوم موضع المحاكمة والاتهام ! ويا له من اتهام ! اتهام بقلب نظام حكم وطنى هم من أشد الناس حرصـــا عليه ، ومن أكثر الناس استعدادا لبذل دمهم دفاعا عنه ٠

والواقع ، أن القضية ليست قضية الشيوعية ، ولا المبادىء

الشيوعية ولا حتى التنظيمات الشيوعية ، فقد كانت هذه موجودة كلها ٠٠ أو مفروض وجودها على الأقل فى السنوات الثلاث ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ ، وهى مع هذا لم تكن تتعرض لمثل هذا الهجوم على نطاق واسع ، ولمثل هذه المحاكمات ٠ وقد قرأت قرار الاتهام بامعان فلم أجد اشارة واحدة ، ولو من بعيد ، تدل على أنه نمى الى علم الباحث أن تغيرا مفاجئا قد تم فى خط الشيوعيين المصريين ، كأن قرروا مثلا التحول من التأييد الى الهجوم ، أو دعوا بشكل مباشر أو غير مباشر ، خفى أو ظاهرى الى قلب نظام الحكم القائم ! مجرد الدعوة الى مظاهرة أو لأى تحرك من التحركات ، أو حتى مجرد اثارة الخواطر ٠

وقد كان هذا تعبيرا ولا شك عن خلاف فى أوجه النظر بالنسبة للقضايا التى تشغل بال القومية العربية ٠ قضية الوحدة السياسية وما يتصل بها ٠

وكان طبيعيا أن يحدث هذا الخلاف ، فأجزاء الوطن العربى مختلفة فى درجة تطورها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والفكرى ٠ ومن ثم لم يكن شاذا قط أن تتعدد أوجه النظر وأن ينشأ الخلاف ، كما ينشأ بين أفراد الأسرة الواحدة ٠ ولكن الأمر الذى كان شاذا حقا هو أن يتحول هذا الخلاف الى خصومة وعداء بين حكومتين عربيتين حديثتين مستقلتين وأن تنقسم القوى العربية الوطنية انقساما مشبعا بالعداوة والخصومة وروح الانتقام ٠

وما كان هذا ليحدث قط لو أن قوى رجعية لم تنتهز فرصة الخلافات ، لتضرم فيها النار ولتضخم فيها ولتهول من أمرها ، حتى يتحقق الانقسام فى الصف العربى والصف الوطنى ـ وقد كان الاستعمار واتباع الاستعمار وذيوله فى بلاد العرب على رأس هذه القوى الرجعية ٠ فان من كان يتتبع وكالات الأنباء الغربية والصحف الغربية الاستعمارية ، والصحف التركية والاسرائيلية وغيرها ، كان

يهوله الكذب والتهويل والتحريف ٠٠ الشيوعيون قد اصبحوا هم حكام العراق ٠٠ الشيوعيون العراقيون والسوريون قد اجتمعوا على فصل سوريا عن مصر وضمها للعراق ٠٠ المفاضلة بين نظامي الحكم في العراق والجمهورية العربية المتحدة ، أيهما أكثر ديموقراطية والمفاضلة الرجلين جمال وقاسم وأيهما أكثر معقولية بالنسبة للاستعمار ٠

دعايات مسمومة كانت تنصب كلها على شيء واحد هو توسيع هوة الخلاف بين الجمهوريتين ، تحطيم كل مسعى لحل مشاكلهما سلميا ، تحطيم كل خطوة لتحقيق التضامن والاتحاد بينهما ، لأن الاستعمار والصهيونية ، كانا يدركان جيدا ـ أن تمام التضامن والاتحاد بين الجمهوريتين انما هو انذار بالتصفية النهائية الكاملة للنفوذ الاستعماري في الوطن العربي وانما هو ايذان بالقضاء التام على كل اتباع الاستعمار وأفكاره في الشرق العربي ٠

ولكن الاستعمار والصهيونية وأذنابهما ، لم يكن ليكتفوا بالتفرقة والانقسام بين الجمهوريتين ، انما أرادوا أن يشعلوها ضراما في الشرق العربي كله ، بأن تنقسم الصفوف الوطنية بين شيوعيين وقوميين ، يتطاحنون معا ـ ويضرب بعضهم بعضا ، حتى تتاح الثغرة للاستعمار والصهيونية فيضربا ضربتهما ، وحتى يشتد ساعد اتباع الاستعمار في داخل الشرق العربي وتزداد سطوتهم تحت ستار مكافحة الشيوعية ، وحتى لو ارتفعت أصوات هؤلاء الاذناب تزعم أن الخطر الاستعماري قد زال أو أوشك أن يزول وأن القضية الرئيسية هي لمن تكون السلطة ، ثم وعلى أي غرار يكون شكل الحكومة ، أتكون ديمقراطية شيوعية أم ديمقراطية وطنية ، لا شرقية ولا غربية !

وقد كان الاستعمار وعملاء الاستعمار على المام كامل بالحقائق

كانوا يعرفون جيدا أن الشيوعيين العراقيين لم يكونوا بالقوة التى يستطيعون بها الاستيلاء على الحكم حتى لو فرض وأرادوا ذلك ، وكانوا يعرفون جيدا أن الشيوعيين فى الاقليم المصرى من أشد أنصار الحكم الوطنى اخلاصا ، وأكثرهم دعوة للشعب للالتفاف حول زعامة عبد الناصر ، لا للجمهورية وحدها ، وانما للشرق العربى بأسره • وكانوا يعرفون أن الشيوعيين حملة لواء الجبهة الوطنية المتحدة التى تضم العمال والفلاحين والمثقفين والرأسماليين الوطنيين وصغار الملاك من أجل دفع الوطن الى الامام ، ومن أجل معركة البناء وهذا الأمر كان يغيظهم أشد الغيظ ، ويؤلمهم أشد الآيلام ، وعلى هذا كان الاستعمار وعملاؤه يدركون أن الشيوعيين المصريين أبعد ما يكونوا عن التفكير حتى مجرد التفكير — فى قلب نظام الحكم أو الاستيلاء على السلطة •

ولكن الاستعمار وعملاءه كانوا يريدون باشعار نار الخلافات باثارة البغضاء والتشكك ، أن تتسع الحملة على الشيوعية ، فتخرج من نطاق العرب الى الشيوعية فى كل مكان ، فتعزل الجمهورية العربية المتحدة عن المعسكر الاشتراكى وعن عونه الأدبى والمادى والسياسى والاقتصادى • فلا يبقى لها الا أحد أمرين — أما ان يشتد بأس هؤلاء الاتباع فيقوضون الحكم الوطنى ، حين يتم انعزاله داخليا ودوليا ••

تلك كانت خطة الاستعمار وعملائه ولكن لم تكن هذه هى القوة الرجعية الوحيدة •• كان هناك الاقطاع على النطاق العربى ، وبقايا الاقطاع فى النطاق الداخلى ، كان هناك بقايا الباشوات الذين أنزلت بهم الضربات تلو الضربات • وكانت هناك الارستقراطية الجديدة التى ارتفع دخلها من ٧٠ الى ٧٠٠ جنيه فى الشهر الواحد والتى أخذتم تهددون — فى خطابكم الرائع بالمؤتمر التعاونى فى نوفمبر ١٩٥٨ — ان لم يرتدع أفرادها ويفكروا فى مصلحة الوطن !

هذه القوى الرجعية كلها كان من مصلحتها يا سيادة الرئيس ـ أن تشعل نار الخلافات ، وان تنفخ فى الحزازات لتحولها لهيبا ٠ نعم ٠ فقد كانت هذه القوى الرجعية تدرك أن سياسة الجمهوريتين العربيتين المتحررتين ، لم تكن موجهة ضد الاستعمار فحسب ، انما هى أيضا موجهة ضد الاقطاع ، وضد الاحتكار وضد سيطرة رأس المال على الحكم ، وان اتحاد هاتين الجمهوريتين ايذان بتحقيق هـذه السياسة كاملة ، أى ايذان بضرب الاقطاع سند الاستعمار على النطاق العربى ٠ وانذار بتصفية بقايا الاقطاع فى الجمهوريتين ، وناقوس الخطر بالنسبة للاحتكار وكل اتجاه احتكارى ، مما يهدد مصالحهم ونفوذهم فى الصميم ، ومن ثم وزعوا انفسهم على النطاق العربى ، ما بين متظاهر بتفضيل قاسم ، ومتظاهر بايثار جمال ! وكل يعمل على أشعال نار الخلاف ، واضافة الجديد من الوقود ٠ كل يوغر صدر هذه القوى الوطنية على تلك ، ويعمل على الامعان فى تقسيم الصفوف ٠ وكان ان اصطلحت هذه القوى الرجعية كلها ، ان توجه ضربتها الرئيسية للشيوعية والشيوعيين وخاصة فى الاقليم الجنوبى ، أولا حتى تتخلص من قوة من أشد القوى حرصا على تنفيذ سياسة عبد الناصر التحررية نصا وروحا ـ وهى السياسة التى تعادى مصالحهم ـ وثانيا حتى تحول أنظار الحكم الوطنى والزعيم عبـد الناصر عن الضربات التى كان يكيلها لها أو التى كان يعتزم كيلها لها ، من حد للارباح ، وتخفيض لتكاليف المعيشة ، ومزيد مـن اخضاع القطاع الخاص للقطاع العام ، وتطهير الشركات والقطاع الحكومى من الجشعين والمبذرين والمرتشين ، ومن المضى فى التوسع فى تطبيق الاصلاح الزراعى ، وثالثا حتى يتاح لها فى غمرة الحملة ضد الشيوعية ، أن تقوى نفوذها الاقتصـــادى والسياسى ، وأن تضعف وتخرب التشريعات والتدبيرات التى اتخذت ضدها فــى السنين الأخيرة ، وأن يشتد بأسها حتى تستطيع يوما ان تقول لا ! لأى تشريعات جديدة موجهة ضدها ، أو ان تحيلها حبرا على ورق بمجرد صدورها ، بل ان يبلغ بها اشتداد البأس الى درجة اما أن

تسيطر تماما على الحكم الوطنى أو تهدمه من أساسه لتكون لهـا السيطرة من جديد ، حتى ولو على حساب استقلال هـذه الأمة ، وكرامتها وحريتها ، حتى ولو أسلمت البلاد للسيطرة الاستعمـارية والصهيونية ٠

هكذا كانت خطة الرجعية على النطاق العربى وفى النـطاق الداخلى ، وقد تلاقت هـذه الخطـة تماما مـع خطة الاستعمـار والصهيونيـة ٠

ياسيادة الرئيس :

انى عندما أتوجه الى سيادتكم بهذا الخطاب ، فانما أخاطبكم من الأعماق وبكل اخلاص وأمانة ٠ ها هى ٩ شهور قد مضت على بدء هذه الحملة ضد الشيوعية ٠ فلنر حصيلتها على النطاق العربى ٠ هل أزالت الجفوة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق ؟ هـل قضت على أوجه الخلاف بينهما ؟ هل مهدت السبيل لتحقيق الوحدة أو الاتحاد أو حتى التضامن بينهما ؟ والتضامن والاتحاد بين هاتين الجمهوريتين المتحررتين المستقلتين بالذات ، هو اليوم فعلا عماد التضامن العربى بأسره ، وركنه الركين وحصنه الحصين ؟

ثم ، ألا ترى النظام الملكى فى الاردن هو الذى توطدت أركانه، والنظام الملكى فى السعودية ـ الذى سبق أن تآمر على حياتكـم الغالية ـ هو الذى ثبتت أوصاله ، وأن أبا رقيبة لا زال ماضيا فى غيه ؟

ثم لنر حصيلة هذه الحملة فى نطاق الجمهورية العربيـة المتحدة ! ألم يفز رجال حزب الشعب فى انتخابات الاتحاد القومى فى الاقليم الشمالى ، وكلنا نعلم من هو حزب الشعب ٠ ألم يكن أقوى عميل فى سوريا لحلف بغداد ولنورى السعيد وللوحدة مـع العراق الملكية ؟

ألم تفز هنا فلول الاحزاب المنحلة ومن رجال العائلات الاقطاعية فى انتخابات الاتحاد القومى فى الاقليم الجنوبى ، وكلنا يعلم أنهم فى جوهرهم معادون للحكم الوطنى لأنه قد حرمهم من كثير من نفوذهم السياسى والاقتصادى ٠

ثم ٠٠ ألا نجد المعارضة تشتد لقراركم الرائع الذى صدر بتحديد أرباح الشركات أوائل عام ١٩٥٩ ، وقانون التأمين الاجتماعى ٠٠ بل ألا نرى التخريب من كل مكان بالنسبة لقراراتكم الموفقة الأخيرة بتخفيض تكاليف المعيشة ؟

ولنسأل يا سيادة الرئيس حتى بالنسبة للصحافة ٠ من أكثر الجرائد اليوم توزيعا ؟ أليست أخبار اليوم التى تجتذب اليوم كثيرا من الصحفيين ، والتى كانت أيام الملك أشد الصحف ملكية ، وأيام مشروع صدقى — بيفن أشد الناس مناداة بتوقيعه ، وأيام المعركة المسلحة فى القتال أواخر ١٩٥١ أشد الصحف تشكيكا فى فائدة المعركة ، ألا ترى ياسيادة الرئيس موقفها المائع الباهت من أمريكا وتصريحاتها الأخيرة بالنسبة لمشروع الجزائر ، وبالنسبة للملاحة فى القنال ٠

يا سيادة الرئيس :

ثم ماذا كان موقفنا نحن رغم اعتقالنا ، رغم كل مالاقيناه من عنف وارهاق ؟ ألم تكن هذه محنة ما أقساها محنة ؟ ومع هذا لم تزحزحنا قيد أنملة عن الثقة بوطنيتك ، وعن الثقة فيك كزعيم هذا الشعب حولك وحول حكمك الوطنى ، تحالف كافة الطبقات الوطنية من أجل تنفيذ برنامجك البنائى تكاتف هذه القوى كلها فى داخل الاتحاد القومى وتحويله فعلا الى تنظيم فعال للشعب كله ٠

تأكيد وحدة مصر وسوريا التى هى الحصن الحصين للعرب

كافة ، وادانة كل حركة انفصالية أو اضعاف لهذه الوحـــدة بأى شكل من الأشكال وحل مشاكلها على أسس من شأنها تدعيم الوحدة لا أضعافها ٠

ازالة الشقاق والجفوة بين الجمهوريتين ، وتناسى الاحقاد فى سرعة وحسم ، وتمهيد الجو للتضامن بين الشقيقتين ، كخطـــوة لتحقيق الاتحاد بينهما مما يمهد بدوره للوحدة الشاملة العربية ، ونحن ننتظر من الدولة الأكبر وهى الجمهورية العربية المتحدة ، ومن الزعيم الاكبر وهو جمال عبد الناصر ، أن يكونا هما الارحب صدرا وهما الساعيان لازالة هذه الجفوة ، فالشقيقة الكبرى هى التى ينتظر منها الصبر والحكمة وازالة مخاوف الشقيقة الصغرى، وليس فى هذا ما يغض من كرامتنا ولا عزتنا ، وانما فى هذا ما يؤكد زعامتكم وقيادة الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها الأقوى مالا وجيشا وموارد وفيرة ٠

تأكيد العلاقات الودية مع المعسكر الاشتراكى ، فكما أنـــه ثبت انه الصديق فى المحنة الماضية ، فقد استمر فى صداقته فى هذه المحنة القاسية ، فلم يتأخر عن الوقوف بصلابة ضد مؤامرات الاستعمار والصهيـــونية ، بتجميع الصف العربى كله ، والصف الوطنى جميعه ، واعداد ما نستطيع من قوة اقتصادية وقوة عسكرية لمواجهة أى عدوان أو ضغط ٠

هذه هى سياستنا ، وهذا هو تطبيق مبادئنا وهى تنطبـــق تماما مع سياستكم الوطنية التحررية ، لأننا لسنا اليوم ولا فـــى السنين العشر القادمة بصدد تطبيق الاشتراكية ، وانما نحن اليوم بصدد استكمال ما بدأته ثورة ٢٣ يوليو ، تحرير الوطن العـــربى من الاستعمار ، وتحرير اقتصادنا من مخلفات الاستعمار وارساء قواعد اقتصادنا من مخلفات الاستعمار وارساء قواعد الديمقراطية فى اطار التحالف الوطنى لكافة القوات الوطنية ٠

يا سيادة الرئيس :

ألم يحن الوقت والاستعمار يتلمز مرة أخرى لنا ولقتالنا بحجة كفالة حرية المرور للسفن الصهيونية والاستعمار ماض فى غيـــه بالنسبة لشقيقتنا الجزائر ، والاستعمار ماض فى استخدام ضغطه الاقتصادى ان يلتئم الصف الوطنى والصف العربى فى سرعة وحسم وان تزال الجفوة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة فى قوة وشجاعة ، وانكم تستطيعون هذا ، بل أنتم وحدكم تستطيعـــون هذا ، بوقف محاكمتنا ، ووقف هذه الحملة بالافراج عنا ، حتى تشعر كافة القوى الديمقراطية وجميع القوى التقدمية (حتى غير الشيوعية) بشروق الشمس وتبدد السحب القاتمة التى حجبت نورها طوال هذه الشهور التسع .

وهل لى ياسيادة الرئيس أن أطمع فى أن تبعث بمندوب نطمئن اليه من قبلكم استطيع أن أفضى اليه بمكنون قلبى . ياللشكر الذى لا أستطيع أن أسطره هنا فى خطاب لا أدرى فى أى يد قد يقع .

وتفضلوا سيادتكم بقبول أخلص تحياتى وأصدق تمنياتى .

سبتمبر ١٩٥٩

شهدى عطية الشافعى

مذكرة الدفاع

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعـة المدنية

مذكرة

بدفاع :

السيدة / راوية شهدى بتدريس عن نفسها وبصفتها مدعية

ضــــد :

السيد / مدير مصلحة السجون والسيد / وزير الداخليـــة
مدعى عليهما

فى القضية رقم ٤١٦٥ لسنة ١٩٧١
المحجوزة للحكم بجلسة ١٤ـ٢ـ١٩٧٤ ٠

١ ـ منذ أن نظرت هذه القضية فى أول جلسة فى ٢٩ـ٢ـ١٩٦٨ وهى تؤجـــل لضم التحقيقات التى كان يمتنع المدعى عليهما عن تقديمها الى أن تم تقديم صورة خطية غير كاملة منها بجلســـة ١٠ـ١ـ١٩٧٤ وأن أصرار المحكمة الموقرة على ذلك اتضح من المرفق

رقم ١٤٩ منها وهو كتاب مدير منطقة أبى زعبل الى مدير مصلحة السجون رقم ٢٥٠ سرى أن تلك الصورة المقدمة كانت لدى المدعى عليها الأولى من ١٢ـ١٠ـ١٩٦٠ ومع ذلك لم تقدمها الا بعد ست سنوات من رفع الدعوى محاولة منها فى اخفاء معالم تلك الجريمة المسئولة عنها ٠

٢ ـ وبالرغم من النقص الواضح فى تلك الصورة المقدمة وتقديمها على ذلك النحو غير المرتب الذى اختلطت فيه محاضر التحقيقات ببعضها ، فان ذلك لم يمنع من استخلاص حقيقة تلك الجريمة البشعة التى ارتكبت فى حق الشهيد شهدى عطيه الشافعى ، زوج المدعية ووالد ابنتها المشمولة بوصايتها وهى جريمة الضرب الذى أفضى الى الموت ، من زبانية المدعى عليهما من ضباط وجنود معتقل الاوردى بحضور كبار المسئولين بالمصلحة ٠ فى صباح يوم الاربعاء الموافق ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ ٠

٣ ـ وسنحاول الاشارة الى تلك الوقائع من خلال هذه الاوراق حسب أرقامها المسلسلة المدونة باللون الاحمر أعلا كل منها ، وان كان تسلسل هذه الارقام لا يتفق وتسلسل محاضر التحقيق ٠

٤ ـ وقد حاول المسئولون عن معتقل الاوردى اخفاء معالم الجريمة بعد وقوعها عندما ظهر من تشريح جثة الشهيد أن سبب الوفاة هو هبوط فى القلب بعد اصابات رضية عديدة منتشرة بجميع الجسم وصدمة عصبية ، فافتعل مأمور المعتقل الرائد حسن محمود منير محضرا بتاريخ ١٧ـ٦ـ١٩٦٠ (المرفقات من ١٤٢ ـ ١٤٤) استمع فيه الى أقوال بعض الزبانية وهم النقيب عبد اللطيف رشدى والصول أحمد مطاوع والعريف عبد الحليم سعد والممرض أمين حسين قنديل والسجان عابد محمد محمد عابد والنقيب يونس

مرعي ، ليصوروا الواقعة على أنها قضاء وقدرا وان الشهيد حضر الى المعتقل فى صباح يوم ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ فى حالة انهاك وأن المأمور أدخله المستشفى وصرف له الادوية والحقن اللازمة وتحسنت صحته بعض الشيء الا أنها ساءت فى صباح اليوم التالى ، وأنه طلب مقابلة المأمور ولما مثل أمامه سقط فجأة وتدحرج على السلم المكون من سبع درجات فادخل المستشفى وفحصه الطبيب واسعفه ولكن القدر كان أسرع .

٥ ـ ولما شرعت نيابة الخانكة فى التحقيق (مرفق ١٣٧) فى اليوم التالى وهو ١٨ـ٦ـ١٩٦٠ أصر هؤلاء الجناة على أقوالهم فى ذلك المحضر المفتعل الذى حرره مأمور المعتقل بل انهم امعانا فى اخفاء الحقيقة يقرر أحدهم وهو الصول أحمد مطاوع أن الشهيد حضر الى المعتقل بمفرده ولم يكن معه معتقلون آخرون (مرفق ١٢٨) .

٦ ـ وعند اعادة سؤال مأمور المعتقل (مرفق ١٢٧) يزل لسانه عند سؤاله عن الذى أحضر الشهيد فيقرر أنه أحضره واحد من فرقة الأمن بالقاهرة برتبة مقدم وده قائد القوة وكانت قوة كبيرة علشان كان فيه مساجين كتير ، فيتنبه السيد وكيل النيابة ويسأله هل معنى ذلك أن هذا المسجون حضر مع المساجين الآخرين؟ فيستدرك المأمور ويجيب ... فى اليوم ده وصلنا عدد كبير وفيه جماعة وصلوا قبل المسجون ده وجماعة حضروا بعده وكانت جيباهم نفس القوة المكونة من سبعة ضباط والعربيات وصلت ووقفت بعيد عن الاوردى وكانت بتجيب المساجين مجموعة مجموعة ، وهذا المسجون حضر لوحده .

٧ ـ ويقرر السيد وكيل النيابة الانتقال الى سجن الاوردى لسؤال زملاء الشهيد الذين حضروا معه من الاسكندرية يوم

١٥ـ٦ـ١٩٦٠ فيدخل العنبر رقم (٢) (ظهر المرفق ١٢٥) ويثبت فى محضره تلك الجرائم البشعة التى وقعت من هؤلاء الوحوش الذين تجردوا من كل القيم الادمية ، اذ تبين أن زملاء الشهيد الذين حضروا معه من سجن الحضرة بالاسكندرية الى معتقل الاوردى بليمان أبى زعبل فى صباح الاربعاء ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ وعددهم (٣٩) معتقلا بخلاف الشهيد كلهم بهم اصابات جسيمة بأعلى الظهر ومؤخرة الذراعين من الخلف والاليتين والقدم والرأس وغير ذلك واجمعوا على أنهم سمعو أسماء الضباط لرجان ويونس مرعى وعبد اللطيف رشدى وحسن منير الذين يتولون الضرب والصول والضابط الذى له شارب كما حضر الضرب وأشرف عليه اللواء اسماعيل همت والعقيد الحلوانى والرائد صلاح طه واشترك فى الاعتداء عليهم عساكر كثيرة بناء على الأمر الصادر من الضباط (ظهر المرنق ١٢٤) .

٨ ـ وقامت قيامة النيابة ، وحضر رئيس النيابة الاستاذ عز الدين سراج ووزع التحقيق بين السيد وكيل نيابة الخانكة والسادة الاساتذة عمر لطفى وأحمد الالفى وجلال عبد العظيم وزكى الدمرداش .

٩ ـ واستمعت النيابة الى أقوال هؤلاء المعتقلين فجاءت كلها متطابقة فمثلا قرر السيد / محمد نور الدين سليمان جاسر ، سكرتير مكتب النشر والثقافة : مرفق رقم ١٢٠ مايلى :

« وصلنا هنا يوم الاربع الصبح بدرى مع زملائى وبعدين قعدونا على الارض لمدة أكثر من ساعة وطول الوقت بيضربونا والضباط كانوا بيضربوا فى الوقت ده ، وبعدين جرونا ثلاثة ثلاثة وكنت وشهدى اللى توفى والثالث مش متذكره وبعدين جرونامسافة حوالى ألف متر وأنا كانت شيلتى تقيلة كيس وبطانية ، ومكنتش قادر أجرى ، وكان الضرب شغال واحنا بنجرى وبعدين وقعت منى

البطانية رجعونى أجيبها فدخت ووقعت حوالى ست مرات وبعدين وصلت البوابة وقلعونى الملابس وحلقوا شعرى وكتبوا اسمى وكله ده بالضرب وشفت شهدى قدامى دايخ وحطينه فى حفرة فيه ميه وعسكرى يملأ ويدلق عليه ، وبعدين جرونى من رجلى ودخلونى من الباب واستلمتنى فرقة ثانية بقيادة يوزباشى عبد اللطيف رشدى وبعدين الضابط نفسه هو اللى كان بيضرب مع العساكر ودخلت ووقعت وقلت له أنا عيان بالقلب والصدر وهو بيضرب ويقول قول أنا مره ، فشالونى ورمونى فى العنبر وجت لى الصدمة العصبية والدكتور شافنى وحولنى هنا وهوه اسمه كمال ٠

١٠ ـ وتتوالى الأسئلة والاجابات ، ثم يسأله السيد / وكيل النيابة :

س ـ هل كان شهدى معك بالسيارة ؟

ج ـ أيوه ٠

س ـ ما الحالة التى كان عليها ؟

ج ـ كانت صحته جيدة جدا ٠

س ـ من الذى شاهدته بالاعتداء عليه ؟

ج ـ بره واحنا بنجرى مخدتش بالى مين اللى بيضربه ، لأنى أنا كنت عيان وشفته لما داخ وحطينه فى الميه وجوه شفت الضابط عبد اللطيف هو اللى ضربه بنفس الكيفية والواحد عريان ملط وينام على وشه والضرب على الظهر من الضابط والعساكر اللى معه ٠

س ـ ما الذى حدث لشهدى بعد الاعتداء عليه ؟

ج ـ معرفشى وأنا رحت المستشفى وبعدين مشفتوش خالص

س ـ الم يكن يشكو من أى مرض ؟

ج ـ لا

س ـ ألم تسمع أنــــه تدحرج على السلم أمــام مكتب المأمور ؟

ج ـ لا

س ـ هل وقع اعتداء على شهدى أثناء جلوسكم قبـــل الجـرى ؟

ج ـ أيوه كان واحد راكب حصان وجه قله انت هنا ياشهدى ونزل فيه ضرب ومعرفشى اسمه ... واعرف شكله ولو عرض على ضباط وقوة السجن أقدر أطلع اللى كانوا بيضربوا فيه ، وفيـه فرقتين للتحية فرقة داخله وواحدة خارجه واعتقد انهم كلـــهم اشتركوا فى ضربنا .

١١ ـ وناخذ مثلا آخر من أقوال الاستاذ سعد الدين محمد عبد المتعال مدير دار النشر (مرفق رقم ١١٧) الذى قال ما يلى :

وصلنا الصبح بدرى يوم الأربع ونزلنا من العربية وقعدونا ورصونا واحنا قاعدين وخلونا بصين فى الأرض وبقوا يضربونـا على ظهرنا بالعصى الغليظة وسمعت مبارك بيقــول للضابط اللى بيضربه يا مرجان واستمر الضرب وفضلنا فترة طويلة واستمروا يجرونا ثلاثة ثلاثة وورا حصان وعليه ضابط وعساكــر بتضرب بالعصى وكل شوية الثلاثة يوصلوا للاوردى ويتم ضربهم بالاوردى أمام باب وداخل الباب وأنا كان معايا شهدى ونور سليمان وجـه علينا الدور فى الجرى واحد ضابط أنا مشفتوش قال فين شهدى ـ فقال أنا يافندم وضربه وهو اللى راكب الحصان وبعدين اتنين ونا بجرى والضرب وبعد ما وصلنا قرب الباب كان فيه الضابط يونس مرعى ضربنى بالشومة أنا والاثنين اللى معايا وبعدما خلصت جرونى

على الأرض ودخلونى عند الضابط اللى هو اسمه عبد اللطيف رشدى وضربنى علقه بمعرفته ودخلونى العنبر •

س ـ هل عرفت الضباط الذين اشتركوا فى الاعتداء ؟

ج ـ عرفت منهم الضابط مرجان وعبد اللطيف ودول اللى متأكد منهم وكان فيه ضباط بيضربوا مقدرتش أعرفهم •

س ـ هل كان هناك ضباط كبار من الداخلية حاضرين ؟

ج ـ أنا ماشفتهمش انما سمعت انه كان موجود سعـــادة اللواء همت ، انما أنا شخصيا معرفوش •

س ـ من الذى اعتدى على شهدى وهو بالصف ؟

ج ـ الضابط مرجان والضابط اللى راكب الحصان •

س ـ ما سبب السؤال عنه بالذات وضربه ؟

ج ـ معرفشى •

س ـ من الذى ضربه بعد ذلك ؟

ج ـ هوه كان ورايا ولازم اللى ضربونى ضربوه وسمعت وأنا بيسحبونى داخل الباب ان هو بيزعق انا فى عرض جمال عبـــد الناصر •

س ـ هل شاهدته بعد الاعتداء ؟

ج ـ لا مدخلشى معايا ومعرفشى ودوه فين •

س ـ ألم يكن يشتكى بأى مرض ؟

ج ـ لا وهو كانت صحته كويسه جدا وعملاق •

س ـ هل سمعت انه سقط على السلم بتاع المأمور ؟

ج ـ لا

س ـ هل عرفت سبب وفاته ؟

ج ـ طبعا من الضرب وذى حاجة مش عايزه شك .

١٢ ـ ويلى تلك الأقوال الأستاذ ابراهيم عبد الحليم مدير دار الفكر وعضو جمعية الادباء التى ورد فيها نفس الأقوال وأضاف اليها ما يلى :

« اللي حصل قضينا أربع شهور فى المحكمة وكنا جميعا نؤيد الرئيس جمال عبد الناصر تأييد كامل وبالذات شهدى عطيه الشافعى الذى كان المتهم الأول فى هذه القضية وقد ألقى شهدى ٤ كلمات أمام المحكمة فى هذا المعنى وبعدين انتهت المحاكمة وصدر أمر بترحيلنا الى أبى زعبل يوم الاربعاء الصبح بدري وكنت مع شهدى فى نفس العربة وكان فى أحسن صحة ونزلونا ورصونا فى الارض ووشنا فى الأرض واحنا قاعدين واشتغلت عملية الضرب والشتيمة وشفت الاصابات الجسيمة بيننا وبعد فترة طويلة قعدوا يجرونا ثلاثة نحو الاوردى وخلفنا الضابط مرجان وضابط بشنب راكب حصان ممكن أعرفه وعساكر كانوا يقوموا بالضرب وبعدين عندما نوصل عند مكتب الاسماء وأثناءها الضرب وخلع الملابس بالضرب والحلاقة بالضرب وكان فى الحته دى الضابط مرعى وبعدين جرونى على ظهرى وأنا عريان ع الارض لغاية داخل الباب وبعدين تولى الضابط عبد اللطيف رشدى عملية الاجهاز الأخيرة كل واحد على وشه والعساكر بتضرب بالعصى وضربنى على صدرى بالحذاء وبعدين رحت العنبر وتولى الصول بمعرفته ضربى وجاب لنا دكتور اسمه كمال رفض يشوف الاصابات وقال على الاصابات الظاهرة فى الوش انها دمامل وما ادناش علاج » .

١٣ ـ ونترك شهادة المعتقلين من زملاء الشهيد جانبا ونقرأ شهادة شاهد من موظفى المعتقل وهو منصور محمد أحمد هندى الكاتب باوردى أبو زعبل اذ ورد فى أقواله (مرفق ١٤) ما يلى :

س ـ هل تعرف المعتقل شهدى عطيه ؟

ج ـ أيوه شفته ٠

س ـ هل لاحظت عليه شيئا أثناء كتابة اسمه وخلع ملابسه أمامك ؟

ج ـ أيوه كان تعبان وكان مضروب وظاهرة الاصابات على ظهره كله ٠

س ـ هل أثار الاعتداء على غيره من المعتقلين ؟

ج ـ ايوه كلهم كانوا مضروبين

س ـ هل كان الاعتداء على شهدى عطيه أشد ؟

ج ـ كلهم كانوا مضروبين وأنا شفته وهو مضروب وكان تعبان معرفشى اذا كانوا ضربوه أكثر أو أقل ٠

س ـ الا تعلم من الذى اعتدى عليه ؟

ج ـ مشفتش

س ـ هل لاحظت أن ملابس شهدى عطيه كانت مبتله ؟

ج ـ أيـــوه ٠

س ـ وهل عرفت سبب ذلك ؟

ج ـ لا علشان كنت جوه مشفتش حاجة ٠

س ـ كيف كان يتم دخول كل معتقل من باب الاوردى ؟

ج ـ بعضهم كان يدخل ماشى وبعضهم كانوا يوقعـوه فى الأرض ويسحبوه من رجله الى الداخل ٠

س ـ من الذى كان يفعل ذلك ؟

ج ـ عساكر قوة الاوردى وأنا مش متذكرهم

س ـ هل كان يتم ذلك فى حضور الضباط ٠

ج ـ أيوه أمامهم وكانوا موجودين ٠

س ـ ألم تلاحظ أحد يضرب شهدى عطيه قبل دخوله وبأمر من دخل المستشفى ؟

ج ـ مشفتش الكلام ده ٠

س ـ وهل كان دخول شهدى عطيه على قدميه أم مسحوبا بأعلى ظهره ؟

ج ـ مسحوبا على ظهره عند دخوله الى الداخل ٠

١٤ ـ ونستعرض أقوال بعض المعتقلين الاخرين من غير زملاء الشهيد فتقرأ أقوال المعتقل صبحى رياض صليب الموظف بوزارة المواصلات (مرفق ٦٤) فنجده يشهد بالآتى :

« اللى أعرفه انى أنا كنت فى عنبر/٢ ونقلت فى عنبر /٤ المجاور للبوابة يوم ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ حضر معتقلين جدد وكان الضرب شغال فيهم وكان الضابط عبد اللطيف رشدى عند البوابة مـــن الداخل بالقرب من العنبر اللى أنا فيه وبيقول لكل واحد زعق اسمك ايه وضرب شديد بعصايا وسمعت اسم شهدى عطيه من ضمن اللى دخلوا وانسألوا عن اسمه والضابط ده قال له زعق وسمعت ضرب بشدة وبعد شويه سمعت صوت المأمور حسن منير يقول للضابط عبد اللطيف رشدى اقلبه يا عبد اللطيف على بطنه ولازم ده ينضرب ربع ساعة تانى وبعدها سكت صوت الضرب وسمعت بعد كـــده بيقولوا نادوا أمين التومرجى وده اللى سمعته » ٠

س ـ هل شاهدت بنفسك وقائع التعدى ؟

ج ـ ٠٠٠٠

س ـ وهل عرفت من الذي اعتدى على شهدى عطيه ؟

ج ـ لا وسمعت المأمور بيكلف الضابط عبد اللطيف رشدى ويقول له اقلبه على ظهره واضربه ربع ساعة تانى ٠

س ـ هل تعرف صوت الضابط عبد اللطيف رشـــــدى والنقيب حسن منير ؟

ج ـ أعرفهم كويس خالص وأميزهم بوضوح وبقى لى هنا ثمانية شهور ٠

س ـ ألم تستطع تمييز أحد آخر خلاف من ذكرت ؟

ج ـ لا صوت الاتنين دول الضابط عبد اللطيف رشـــــدى والمأمور حسن منير وكانوا قريبين منا ٠

١٥ ـ ويلى ذلك أقوال المعتقل عبد العزيز محمد يوسف الصباغ الذى قرر مايلى :

« أنا بالملاحظة الطبية من ثلاثة شهور وفى يوم حضور المعتقلين دون سمعنا وهما بيقولوا أسماءهم وسمعنا صوت ضرب وسمعت شهدى وهو عالى يقول اسمه ويقول شهدى عطيه الشافعى واللى كان بيسأله عن الاسم مع عملية الضرب اليوزباشى عبد اللطيف رشدى بصوت عالى جدا وكان يطلب منه باستمرار أن يرفع صوته وسمعت صوت المأمور حسن منير بيقول أضربوه الولد ده ربع ساعة وكان الصوت الظاهر والضرب وعبد اللطيف رشدى وصوت المأمور وبعد كده بشوية سمعنا صوت شىء يسقط على الأرض كجســـم انسان بالقرب من باب الملاحظة وكان الضرب مستمر فيه وصراخ بصوت ضعيف وبعدين ابتعد الصراخ للناحية البحرية وسمعت صوت المأمور يقول لو وقع الولد ده تانى مرة افتح له قرنه وما اعرفشى كان بيوجه الكلام ده لمين وأمر بالضرب وميزت فيها صوت عبد اللطيف رشدى والمأمور والصول مطاوع وبعد حكاية شهدى وضربه بحوالى عشر دقائق سمعت سكوت تام وتانى يوم عرفنا انه مات ٠

١٦ ـ وبعد أن إنتهت أقوال هذا الشاهد استمعت النيابة الى أقوال للمعتقل عبد الحميد محمد هريدى الموظف بمكتبة السلام بالاسكندرية (مرفق ٦٣) الذى شهد بما يلى :

« أنا كنت فى الملاحظة وهو المبنى بالقرب من الباب العمومى للاوردى وفى صباح يوم ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ حضر مجموعة جدد للمعتقل وسمعنا أثناء دخولهم ضرب نازل عليهم والضابط عبد اللطيف يسألهم عن اسمهم ويضربهم ولما وصل الى شهدى سأله عن اسمه فقال أنا شهدى ثم أعاد سؤاله فكرر ذكر اسمه فعرفت ان اسمه شهدى وأمره بأن يركز على ركبته ثم انهال على شهدى بالضرب ولا أعرف من الذى ضربه وبعدين سأله انت شيوعى فلم يرد عليه فقال افرزوه، وضربوه وبعدين سمعت عبد اللطيف رشدى بيقول فوقوه ومشوه وفعلا مشوه وسمعت صوت بيقول شمال يمين لم أتبين صاحب هذا الصوت ولأن هذا تم أمام باب الملاحظة فنظرت من نظارة باب الملاحظة فشاهدت شهدى عطيه عاريا تماما من الملبس وعندما مر أمام الباب بخطوة سقط على الأرض وذهب اليه عبد اللطيف رشدى وقال انت بتقع وقال اعطينى كتفه وكان فى يد عبد اللطيف رشدى عصايا جريد وسميكة نسبيا ونزل عليه ضرب حوالى خمس ست ضربات على كتفه من الخلف فقام شهدى بصعوبة ومشى وبعدين سمعت عبد اللطيف رشدى بيقول لواحد لا أعرفه ان وقع افتح قرنه واختفى الصوت وتانى يوم عرفنا انه مات » .

١٧ ـ ونستعرض أقوال الدكتور عبد العظيم أنيس الأستاذ بكلية العلوم والصحفى المعروف والذى كان معتقلا فى ذلك الوقت (مرفق ٦٧) فنراه يشهد بما يلى :

فى يوم ١٣ـ٦ـ١٩٦٠ بدأ الاستعداد لاستقبال مسجونين جدد واخلى عنبر رقم ٢/ وعلمنا ان فيه ناس جدد سيحضروا واحنا

بجوار عنبر رقم /٢ وفى الصباح المبكر يوم ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ خرجنا بطابور النمام ولاحظنا حضور القائمقام الحلوانى مع السيد مأمور الاوردى وشخص بملابس مدنية وبعد انتهاء طابور النمام انهال علينا الضرب وفهمنا ان هذا بداية الاستعداد لاستقبال مسجونين جدد وبعد ذلك طلب منا أحد السجانة ان نقف داخل العنبـــــر ووجوهنا للحائط فى سكوت نام ، وفعلا كان الاوردى كله فى هدوء نام وبعد حوالى نصف ساعة بدأنا نسمع صوت ضرب داخل الاوردى وأصوات صريخ واسغاثة وصوت جهورى هو صوت النقيب عبـد اللطيف رشدى وهو يطلب من كل واحد من المسجونين الجدد ان يرفع صوته بشدة وهو يذكر اسمه ويسأله أن يقول ان كان سيوعى وبهذا استطعت ان أميز أسماء كثيرة من المسجونين الجدد والسابق راجدى معهم فى معتقل القلعة مثل صوت السيد عبد الوهاب ندا وهو يصرخ ومبارك عبده فضل وآخرين وقد كان الضرب شديدا بالنسبة لهؤلاء ثم سمعت صوت عبد اللطيف رشدى وهو يقـــول بأعلى صوته شهدى ايه ففهمت انه يطلب من شهدى عطية الشافعى أن يذكر اسمه بالكامل ولم اسمع اجابـــة شهدى على هذا السؤال بوضوح وكنت أعلم انه المتهم الأول فى هذه القضية الثانيــــة بالاسكندرية واستطعت أيضا ان اميز الصاغ حسن منير وهو يصرخ لشهدى ان يذكر اسمه بالكامل ويقول بالضبط الولد ده اضربـوه وكان يحضر كل مسجون يبدأ بالضرب عليه من جديد وكان يتولى ذلك الصول وبعض السجانة واستطعت تمييز صوت الصول لأنه كان يطلب من كل فرد يقول انا امرأة ويشتم فى الشيوعيين واحب ان اذكر ان معى فى عنبر رقم /١ معتقل اسمه عبد الحميد هريدى كان فى الملاحظة الطبية فى ذلك الوقت وذكر لى أنه سمع وشاهد من خلال النظارة تفاصيل أكثر عن حادث شهدى..

س : هل شاهدت بنفسك اى واقعة من وقائع التعدى يوم ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ على المعتقلين الجدد؟

جـ ـ أنا بالنسبة للمعتقلين الذين حضروا يوم ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ نفسه فبعد ان وصلنا من الطابور واثناء وجـــودى فى عنبر ١/ استطعت ان اشاهد من النظارة ضرب عنيف وقع على كل مـــن محمود المانسترلى وكان يركز على قدميه وهو يضرب وكان أحدالذين حضروا من الواحات الى الاوردى يوم ١٣ـ٦ـ١٩٦٠ واستقبلوا نفس الاستقبال الذى استقبل به المعتقلون الاخرون وهذا ماتم أيضـــا بالنسبة لنا عندما وصلنا الاوردى يوم ١٧ـ١١ـ١٩٥٩ ٠

١٨ ـ وتأتى بعد أقوال الدكتور عبد العظيم أنيس أقـــوال الدكتور اسماعيل صبرى وزير التخطيط الحالى والذى كان معتقلا فى ذلك الوقت فنجده يشهد بما يلى (مرفق ٦٦) ٠

عرفنا ان فيه دفعة جديدة من المعتقلين ستأتى علشان عنبر ٢/ أخلى وشفنا عند خروجنا لاستلام الغذاء كمية من جريد النخيل وده يوم الثلاثاء ١٤ـ٦ـ١٩٦٠ ٠ وكانت هذه العصى موضوعة أمام المخزن شمال الداخل من باب الاوردى وهذا الجريد معروف لدينا أكثر باستعماله فى ضربنا بعد ان قل استعمال الشوم أثر مقتل المرحوم الدكتور فريد حداد الذى قتل فى هذا السجن الاوردى عند استقباله فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٥٩ بحضور شاهدى عيان وما زالا معتقلين بالاوردى هما الاستاذ عبد الله الزغبى المحامى والمهندس سعد الطويل وكانا واقفين عند حضوره وعلمنا من وجود الجريد ان فيه حفلة استقبال فى اليوم التالى وفعلا صباح يوم ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ فتحت العنابر مبكرا قبل الموعد المعتاد وخرجنا لطابور التمام وكان حاضر الصاغ حسن منير مأمور الاوردى وبصحبته القائمقام الحلوانى مدير سجن الاسكندرية وشخص آخر يرتدى ملابس مدنية واعدنا للعنابر بسرعة وكانت الساعة (٧) صباحا تقريبا وعرفنا من هــذا التبكير ومن الاستعدادات السابقة اننا سنخرج للجبل بعد حفلـة الاستقبال وان السيد اللواء اسماعيل همت الذى حضر اليوم للاشراف

على الاستقبال سيمر علينا بالجبل وبعد قليل بدأنا نسمع أصوات صريخ وكنا فى ذلك الوقت داخل العنابر وصوت اليوزباشى عبد اللطيف رشدى وصوت الصاغ حسن منير وفهمنا من موضوع الصوت ان اليوزباشى عبد اللطيف رشدى ينتظر الداخلين من داخل باب الاوردى عند غرفة الملاحظة على يمين الداخل وسمعناه جيدا وهو يصيح لكل داخل ارفع صوتك اسمك ايه زعق قول انا امرأة وعديد آخر من الشتائم وكان الصوت متقطعا بشكل يفهم من أن هذه الكلمات يتخللها ضربات يوجهها بنفسه للمعتقلين وكان واضحا كذلك ان المعتقلين يدخلون كل ثلاثة دفعة وعند انتهاء ضربهم كنا نسمع صفارة ثم تدخل دفعة جديدة وفهمنا أيضا أن الضرب كان يقع عليهم وهم عرايا تماما لأن سمعنا السجانة فى عنبر /٢ يقولون لكل واحد اثناء دخوله العنبر البس بسرعة وكنا نسمع أحياناصوت الصاغ حسين منير وهو يتبع بعض المعتقلين حتى وصولهم العنبر /٢ يأمر بالضرب بقوله (أديله تانى) أو لسه الولد ده عايز ياخد فوق دماغه وفجأة بعد دخول حوالى ثلثى المعتقلين حسب تقديرنا سمعنا صوت اليوزباشى عبد اللطيف رشدى وهو يصرخ ويزعق وصوت آخر يجيب بكلمة واحدة شهدى ثم رد اليوزباشى رشدى يعنى على يا ابنى واستمر الضرب ثم خفقت الأصوات كلها وحضر عندئذ الى باب عندنا احد السجانة وأمرنا بالوقوف ووشنا للحائط ومرت فترة لم نسمع فيها الا أصوات متباعدة بعضها ينادى فين أمين وهو الشاويش التومرجي والآخر فين الحقنة ياأمين ولم أميز أصحاب هذه الاصوات الأخيرة وبعد مدة أخرى استؤنفت دخول دفعات جديدة ولاحظنا أن معدل الضرب أصبح اخف ثم انتهت حفلة الاستقبال لأنه لم يحدث أى مرور على العنابر بل تركنا واقفين ووشنا للحائط ولم نخرج للجبل فزاد احساسنا بأن شيئا غير عادى قد وقع فى الاوردى فحاولنا الاتصال بزملائنا فى عنبر /٢ وعلمنا منهم ان شهدى لم يدخل العنبر وان أربعة آخرين سحبوا من العنبر لخطورة اصابتهم واتصلنا ببعضنا بالاشارة عبر الشبابيك أيضا

وعرفنا من زملاء فى هذا العنبر انهم سمعوا بالتفصيل أكثر حادث استشهاد شهدى عطية ثم عرفنا بعد ذلك من زميل لنا بالعنبر هو عبد الحميد هريدى كان موجودا بغرفة الملاحظة فى ذلك اليوم انـه سمع كل ما حدث وشاهد حادث الاعتداء على المرحوم شهدى عطية وهو يطلب من النيابة سماع أقواله وفى اليوم التالى وجدنا جثة شهدى فى الزنزانة الأخيرة على الشمال التى لصـــق على بابها بهذه المناسبة يافطة مكتوب عليها مستشفى مع انها فى الأصل زنزانة تأديب وعرفنا من زميلنا بالعنبر ..

١٩ ـ ونكتفى بهذا القدر من أقوال الشهود سواء كانوا من زملاء الشهيد أو من موظفى المعتقل أو من المعتقلين الاخرين وقـد تأيدت هذه الأقوال من باقى الشهود وهم كثيرون وأكدت المعاينات والمراجهات والتجارب التى أجرتها النيابة صدق هذه الأقوال وان الشهيد وزملائه المعتقلين حضروا من معتقل الاسكندرية الى معتقل الاوردى فى الساعة السادسة من صباح يوم الاربعاء ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ فى اتم صحة وفى حراسة المقدم حنفى عبد الرحمن مفتش فرق أمن القاهرة الذى شهد بذلك (ظهر المرفق ٤٣) وكما تدل على ذلك مذكرة طبيب سجن الإسكندرية (مرفق ٤) وانهم انزلوا من العربات التى تقلهم فى نقطة بعيدة عن باب المعتقل وجلسوا القرفصاء فى صفوف ووجوههم نحو الأرض ، لمدة ساعة تقريبا فى انتظار تشريف كبار المشاهدين وبدأت عملية الضرب من الضباط والعساكر بقيادة النقيب مرجان اسحق ثم بدأ استعراض الجرى أمام اللواء اسماعيل همت وكيل مصلحة السجون والعقيد محمد عبد الغنى الخلـوانى مدير سجن الاسكندرية والرائد محمد صلاح طه مدير الشـــئون العامة بمصلحة السجون الذين تصدروا المنصة لمشاهدة العـــرض وكان المعتقلون يجرون فى جماعات كل جماعة من ثلاثة أفراد محملين باكياس حاجاتهم ويلاحقهم الجنود بالضرب مع الضابطين النقيب كمال رشاد والملازم أول عبد الفتاح (ذو الشارب المبروم) ومـــن

يتعثر يزداد ضربه وان الرائد صلاح طه أمر باحضار الشهيد ليضرب بشدة أمام كبار المشاهدين بوصفه المتهم الأول حتى يغمى عليه فوضعوه فى الترعة لافاقته ثم اخذوه أمام كاتب السجن ليقيد اسمه ثم الى الحلاق ليحلق شعره مع استمرار الضرب وخلعوا ملابسه وأصبح عاريا تماما وسحبوه من قدميه وظهره للارض والبطانية والبرش على صدره ليدخل من باب المعتقل فيتلقاه الرائد حسن منير مأمور المعتقل والنقيب عبد اللطيف والصول أحمد مطاوع فى نهاية المطاف وينهال الضرب عليه بأمر مأمور المعتقل لمدة ربع ساعة أخرى وبواسطة النقيب عبد اللطيف رشدى حتى ينهار فيطالبوه بالوقوف والسير والا فتحوا له قرنه على حد تعبير الرائد حسن منير حتى يسقط فاقد النطق فيطلبون التومرجى أمين قنديل الرقيب ليعطى له حقنه ولكنه كان قد مات من الضرب ويفشل طبيب المعتقل الدكتور البير أمين فهمى فى اسعافه بعد أن وجده فى الفضاء بين العنابر (ظهر المرفق ٣) ويزعم ان سبب حالته جلطة دموية بالقلب تسببت فى صدمة وهبوط دورى ويحاول اسعافه حتى الساعة الثالثة (مرفق رقم ٣٠) مع انه دخل المعتقل فى حوالى الثامنة صباحا ، ويستعين بالطبيب الآخر الدكتور أحمد كمال أبو العلا بعد نقله الى الزنزانة التى وضعوا عليها لافتة باسم المستشفى (مرفق ١٢٩) ولا يحاول الاطمئنان عليه بعد ذلك اليوم (المرفق السابق) لعدم الحاجة الى ذلك بعد أن كان الشهيد قد مات فعلا من ذلك الضرب ٠

٢٠ ـ وهكذا يتضح حقيقة الحادث وانه جناية ضرب أفضى الى الموت بتلك الطريقة الوحشية التى ارتكبها ضباط وجنود المدعى عليهما ٠

٢١ ـ وعندما تتولى النيابة التحقيق يحاول المتهمون التأثير على الشهود لاخفاء الحقيقة ثم يأتى المتهمون أمام النيابة وبعد افتضاح أمرهم يتصرفون بعد ذلك التعذيب وان جميع الضباط

والجنود اشتركوا فيه ويقررون ان الضرب حدث لأن المعتقلين رفضوا دخول المعتقل وهتفوا ضد الحكومة ورئيس الدولة وانشدوا النشيد الشيوعي وانهم تعدوا على مأمور المعتقل بثني ذراعه ولاكمال الصورة وضع مأمور المعتقل يده في الجبس بعد أن بدأت النيابة في التحقيق بعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث ويكذب الشهود تلك الاقوال بل ويقرر اللواء اسماعيل همت بأن المعتقلين لم يصدر منهم أي هياج وانه لم يسمع بالتعدي على المأمور وينكر الجنود ان المعتقلين أنشدوا النشيد الشيوعي ولا تجد النيابة الا تقرير الاتهام ل ٢٢ من هؤلاء الجناة وترسل الأوراق الى نيابة أمن الدولة ٠

٢٢ ـ وتقيد الجريمة بنيابة الخانكة بالقضية رقم ٢٥٦٦ لسنة ٦٠ وبرقم ٦٠/٧٣٩ كلى وبرقم ٣٧٦ لسنة ٦٠ حصر تحقيق أمن الدولة العليا وفي ٢٦ـ٢ـ١٩٦٢ ترسل الى نيابة استئناف القاهرة برقم ١٠ ـ ٣/١ وتقيد برقم برقم ٦٢/٢٢٣ لعرضها على الاستاذ برهان العبد حسب التأشيرة الثابتة على كتاب مصلحة السجون الى السيد النائب العام برقم ٥٠٠٨ في ٩ـ٨ـ١٩٦٢ ملف برقم ٢٣ـ١ـ٤٨ (مرفق ٢٥٤) وللاسف الشديد فلم يتم التصرف فيها حتى الآن وتركت كما مات الشهيد ويظل هؤلاء الجناة يرتقون، ولا يأبهون لأي شيء وربما وصلوا الى أعلا المناصب وكأنهم لم يرتكبوا ثمة جريمة ٠

٢٣ ـ وقد تأثر الرئيس الراحل من ذلك الحادث وواسى أسرة الشهيد حسبما هو مستفاد من المرفق رقم ١٦١ ومع ذلك فلم تتحرك الدعوى العمومية حتى وقتنا هذا ٠

٢٤ ـ ومن كل ما تقدم وهو قليل من كثير يبين بشاعة الجرم الفاحش الذي صدر من الضباط والجنود التابعين للمدعى عليهما في حق الشهيد المجني عليه الذي وصل الى المعتقل الاوردي صباح الاربعاء ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ وهو في أكمل صحة فتلقى من هؤلاء الجنود

ذلك الضرب المبرح والوحشى الثابت فى حقهم من هذه التحقيقات فأدى ذلك الى موته على ذلك النحو الذى اثبتـــــه تقريـر الطبيب الشرعى ٠

٢٥ ـ فالثابت الذى لا شك فيه ان الشهيد دخل الى ذلك المعتقل فى صباح يوم ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ ٠ فضرب من هؤلاء الجناه وخرج من ذلك المعتقل فى صباح اليوم التالى ميتا الأمر الذى يثبت بما لا يدع مجالا للشك خطأ هؤلاء الجناة على ذلك النحو الثابت من هذه التحقيقات التى قدم المدعى عليهما صورتها والتى تكشف عن ان نيابة الخانكة انتهت الى تقرير اتهام ٢٢ من هؤلاء الجناة الضباط والجنود بتهمة ضرب الشهيد ضربا أفضى الى موته ٠

٢٦ ـ ومن المسلم به ان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض (م ١٦٣) مدنى وانه اذا صدر الخطأ من التابع فيكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى تم بمعرفة تابعة بعمله غير المشروع متى كان واقعا فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها (م ١٧٤/ مدنى) ٠

٢٧ ـ والثابت الذى لا شك فيه ان خطأ هؤلاء الجناة التابعين للمدعى عليهما وقع منهم أثناء تأديتهم فى ذلك المعتقل وبسبب تلك الوظيفة ومن ثم فتسأل المدعى عليهما بالتعويض عن الضرر الذى لحق بالمدعية وابنتها من جراء ذلك الخطأ الذى وقع من هؤلاء التابعين طبقا لنص المادة ١٧٤/١ مدنى المتقدم ذكرها ٠

٢٨ ـ ومما لا جدال فيه ان هذا الضرر المادى والأدبى طبقا لحكم المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مدنى طبقا لما تقرره المادة ١٧٠ من القانون المدنى التى تنص على ما يلى :

يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبـــقا لأحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعيا فى ذلك الظروف الملابسة ٠٠

٢٩ ـ وما من شك انه بموت الشهيد على ذلك النحو البشع فقدت المدعية وابنتها المشمولة بوصايتها عائلهما الذى كان يوفر لهما أسباب العيش الكريم والحنان الغامر والسعادة الكاملة فضلا عما الم بهما من الم لن ينسى مدى الحياة كلما تصورا تلك الميتة الشنيعة التى تعرض لها الشهيد على ايدى هؤلاء الوحوش الذين تجردوا من كل المعانى الانسانية والقيم الخلقية .

٣٠ ـ ولقد كان الشهيد من خير من انجبتهم هذه البلاد علما ووطنيه وكان مربيا فاضلا تخرج من على يديه الكثيرون من أبناء هذا الجيل ممن تلقوا العلم والوطنية على يديه وتكشف لنا شهادة الشهود فى تلك التحقيقات المقدمة على مدى ما كان يتمتع به الشهيد من حب وتقدير من جميع زملائه .

٣١ ـ لقد حصل الشهيد على ليسانس الاداب ودبلوم المعلمين واشتغل بالتدريس ولكنه لم يكتف بذلك بل تقدم فى مسابقة للغة الانجليزية فكان أول الناجحين وحصل على درجة الماجستير فى الآداب الانجليزى وكان يحضر للدكتوراه فى الفلسفة لولا أن الميتة عاجلته على أيدى هؤلاء الطغاة .

٣٢ ـ ولقد شغل وظيفة مدرس أول اللغة الانجليزية بمدرسة التجارة ثم تدرج فى منصب بوزارة التربية والتعليم حتى وصل الى وظيفة مفتش أول اللغة الانجليزية ويعد من أوائل المصريين الذين اشتغلوا فى هذا المنصب حتى اتهم فى القضية التى اعتقل بشأنها .

٣٣ ـ ومن الغريب أن تلك القضية كانت منظورة أمام محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية وكان الشهيد محبوسا على ذمة هذه القضية بسجن الاسكندرية وكانت تلك القضية مؤجلة لجلسة ٢٢ـ١٠ـ١٩٦٠ حسبما هو ثابت من ملحوظة النيابة بظهر ١ مرفق

رقم ١٣١ ومؤدى ذلك انه كان سيحضر أمام المحكمة بالاسكندرية في تلك الجلسة وبالتالى فلم تكن هناك ثمة حاجة لنقله الى معتقل الاوردى فى ١٥-٦-١٩٦٠ ولكن الأمر كان مبيتا لتلك المأساة التى أراد الاستمتاع بها كبار ضباط المدعى عليهما على ذلك النحو الثابت من تلك التحقيقات والتى اختتمت بمقتل الشهيد على ذلك النحو الذى كشف عنه تلك الأوراق •

٣٤ ـ ولم يرضى الشهيد بطلب العلم لنفسه بل كان ينفع بعلمه الآخرين لا فى مجال التعليم فحسب بل بنشر العديد من المؤلفات التى من بينها كتابه عن أمريكا والشرق الاوسط وكتابه تاريخ الحركة الوطنية وكتابه عن أهدافنا الوطنية الى غير ذلك العديد من التراجم والسير •

٣٥ ـ وفضلا عن هذا وذاك فقد افتتح مكتبا للترجمة والنشر باسم مصر للترجمة والنشر حتى لا يقتصر الأمر على نشر مؤلفاته فحسب بل يتيح الفرصة للغير لنشر مؤلفاتهم •

٣٦ ـ ومن المسلم به ان الدولة فى القضايا السياسية خصم شريف فهى وان كانت تتحفظ على بعض الأشخاص أو تقدمهم للمحاكمة فى بعض القضايا السياسية بناء على تقارير أمثال هؤلاء الزبانية فانها مع ذلك وباعتبارها دولة تخدم القانون تؤمن بأن المتهم برىء حتى تثبت ادانته • ومن ثم فلا يمكن أن نتصور بأى حال من الأحوال ان الاعتقال كان يقصد به تعذيب للمعتقلين على ذلك النحو الذى انتهى اليه تفكير هؤلاء الجناة الذين تجردوا من الانسانية وظنوا انهم بذلك يرضون الحكام •

٣٧ ـ وليس ادل على ذلك ان الدولة ردت اعتبار هؤلاء المعتقلين وقد رأينا انهم وصلوا الى مناصب كبيرة بل ان بعضهم وصل الى منصب الوزير •

٣٨ ـ ولم يكن من المستبعد ان تنصف الدولة هذا الشهيد لو كانت الحياة قد كتبت له لا سيما وانه كان المتهم الأول فى تلك القضية رغم وطنيته وحبه لبلده فترد له اعتباره وتسند له منصبا من المناصب الكبيرة ان لم يسند له منصب الوزير ٠

٣٩ ـ لقد كانت الشيوعية هى التهمة التى يسندها دائما المستعمرون وأذنابهم الى الوطنيين المخلصين ليتخلصوا منهم بعد أن كشف هؤلاء الوطنيون أساليب الاستعمار وحذروا أبناء وطنهم منها وقد أشرنا الى أن الشهيد كان قد ألف كتابا عن أمريكا والشرق الاوسط كشف فيه عن أساليب الامبريالية الأمريكية ٠

٤٠ ـ وماكان الشهيد الا وطنيا مخلصا لبلده درس التاريخ والفلسفة وألف فيهما وفهم أساليب الاستعمار وحذر أبناء وطنه منها وبالرغم مما تعرض له من ألوان التعذيب فلم يفقد ايمانه فى بلده أو فى المسئولين عنه وكلماته التى ألقاها أثناء محاكمته خير شاهد على ذلك ٠

٤١ ـ ومثل هذا الشهيد الذى كان كان نشاطه لا يقف عند حد كان يجنى من ورائه الكثير من المال الذى يوفر به الحياةالسعيدة لزوجته وابنته الوحيدة فى مسكنهما بالزمالك فى أرقى أحياء القاهرة ولا شك ان خسارتهما فيه لا تعوض ولا يمكن لأى تعويض مهما بلغ قدره أن يعوضهما عن تلك الرفاهية والسعادة التى كان يجتهد الشهيد فى تحقيقها لهما ٠

٤٢ ـ ومن المؤلم على النفس ان يتعرض الشهيد لذلك التعذيب الوحشى الذى اودى بحياته والذى يقشعر له البدن كلما تصور ذلك الموقف الذى مر به الشهيد الأمر الذى لم يسبق له مثيل فى أى صورة من صور التاريخ وهو أمر يبعث على الالم الذى لا يوصف كلما مر بالخاطر لا سيما خاطر الزوجة أو الابنة بالنسبة

لذلك الرجل الذى كان بارا بوطنه وأسرته فكان جزاؤه التعذيب والتنكيل والموت بأيدى تلك العصبة الطاغية والوحوش الادميةالتى تعودت على سفك الدماء دون وازع من ضميره أو ذرة من انسانيـــة تردها الى عقولها أو يكن تلين قلوبها التى تجردت من كل معانـــى الرحمة والشفقة ٠

٤٣ ـ وما من شك ان بشاعة الحادث والجرم الذى ارتكب فى حق الشهيد ولا حول له ولا قوة وما ترتب عليه من ضرر مـــادى وأدبى فى حق المدعية وابنتها لن تجبرهما اى تعويض مهما بلغت قيمته لأنه لن يحيى لهما الشهيد الذى حرما منه والذى كان نعم الزوج ونعم الأب ونعم الرجل الوطنى المخلص ومن ثم فاذا قصرنا التعويض على ذلك المبلغ المطالب به فما ذلك الا لكى نجد بعـــض الشيء من تلك الاضرار التى لا يمكن تعويضها ولذلك فنحن على يقين من أن المحكمة الموقرة ستقضى لنا بذلك التعويض البسيط كنوع من رد الاعتبار الواجب لذلك الشهيد الذى ضحى بحياته من آجل مصر وعظمة مصر ٠

لذلك

نصمم على الطلبات ٠٠

وكيل المدعيـــة
المحامى
احمد الخواجة

حكم القضاء

باسم الشعب
محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعة

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسراى المحكمة فى يوم الخميس الموافق ٢٨-١١-١٩٧٤ برئاسة السيد الاستاذ عبد الرحمن حسن قطايا رئيس المحكمة وعضوية الأستاذين سلامة شاهين وشريف عبد الرحيم غنيم القاضيين وبحضور السيد / محمد عبد الهادى أمين السرر .

صدر الحكم الآتى :

فى القضية المرفوعة من :

السيدة راوية شهدى بتريدس عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصر حنان شهدى عطيه عبد الله الشافعى ، ومقيمة بالقاهرة وموطنها المختار مكتب الأستاذ أحمد الخواجه المحامى بالقاهرة ، بشارع شريف باشا رقم ٣٦ .

ضـد :

١ ـ السيد مدير مصلحة السجون
٢ ـ السيد وزير الداخلية

الواردة بالجدول العمومى تحت رقم ١٩٦٨/٥٢٦ كلى القاهرة والمقيدة أخيرا برقم ١٩٧١/٤١٦٥ كلى جنوب القاهرة ٠

المحــــكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا ٠

حيث أن الوقائع سبق للمحكمة بهيئة أخرى أن فصلتها فى الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضـــــوع بتاريخ ٢٨ـ٢ـ١٩٧٤ وموجزها أن المدعية عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصر حنان شهدى عطيه عبد الله عقدت الخصومة بصحيفة أودعت قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٣ـ٢ـ١٩٦٨ وأعلنت للمدعى عليهمـــا بتاريخ ٥ـ٢ـ١٩٦٨ طلبت فيها الحكم بالزام المدعى عليهما بصفتهما متضامنين بأن يدفعا لها مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه والمصروفات واتعـاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجـل ، وقالت شرحا لدعواها أنه بتاريخ ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ توفى المرحوم زوجها شهدى عطيه الشافعى نتيجة جريمة ضرب أفضى الى موته قام بها مأمور وحراس ليمـان أبى زعبل ادارة المدعى عليهما حيث كان معتقلا على ذمة اتهامه فى تضية شيوعية ـ وقد ثبتت هذه الوقائع من تحقيقات أجرتها وزارة الداخلية والنيابة العامة ـ وقد قررت أن ابنتها حنان المشمولـــــة بوصايتها أنها تقاضت تعويضا من وزارة الداخلية أمام النيابـــة الحسبية وهو أمر لم يحدث ٠ ولما كان ما قارفه تابعى المدعى عليهما بصفتهما يشكل جريمة تنطبق عليها المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات الأمر الذى حق لها أن تلجأ الى القضاء المدنى للمطالبة بتعـــويض جابر لما اصابها وابنتها من ضرر نتيجة فقد عائلها الأمر الذى أقامت معه الدعوى طالبة سماع المدعى عليهما بصفتهما الحكم عليهمـــا بالطلبات السابقة ٠

. حيث أن المحكمة بعد أن استمعت الى دفاع الطرفين وقضت بحكمها السالف الاشارة اليه ـ وللاسباب التى ساقها الى التقرير بأن المرحوم شهدى عطيه الشافعى مورث المدعية توفى بتاريخ ١٦ـ٦ـ١٩٦٠ بليمان أوردى أبو زعبل ابان اعتقاله على ذمة اتهامه باحدى قضايا الشيوعية نتيجة اعتداء رجال الشرطة التابعين للمدعى عليهما عليه بالضرب ـ الا أن الشخص الذى أدى اعتداءه الى وفاة المورث لم يتحدد مما لا يمتنع معه قانونا اقامة الدعوى على المتبوع باعتباره مسئولا مسئولية مفترضة عن خطأ تابعه وقضت باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات خطأ التابع حتى تقوم مسئولية المتبوع قانونا عن خطأ تابعه ـ وذلك لاثبات ونفى أن أحد تابعى المدعى عليهما أخطأ فى اعتدائه على مورث المدعية بأن اعتدى عليه بالضرب بغير مسوغ مشروع حتى أدى الضرب الى وفاته وأنه أصابها من جراء ذلك ضرر تقدر قيمته (٢٠٠٠٠ جنيه) ولينفى المدعى عليهما ذلك بذات الطرق .

وحيث أنه نفاذا لحكم التحقيق أشهدت المدعية شهودا قرر أولهما عبد المنعم غزالى الجبيلى المحرر بمجلة الطليعة قرر أنه كان معتقلا مع مورث المدعية بليمان أبو زعبل ابان الحادث حيث ترحل معه من الاسكندرية الى ليمان أبو زعبل بعد نظر قضيتهم أمام محكمة الاسكندرية واذ دخل الى الليمان استقبله نفر من الضباط والصف ـ منهم الضابط عبد اللطيف رشدى ومرجان وحسن منير والصول مطاوع وعدد كبير من الحراس حيث أوسعوهم ضربا بالكراسى والعصى والكرابيج والأحذية ـ ثم انفردوا بمورث المدعية المرحوم شهدى عطيه عبد الله ـ وأمروه بالمرور على صفين من الحراس ـ صف على ظهور الخيول وصف يقف أرضا حيث كان يمر عليهم ويتسلموه ضربا بالكرابيج ثم اصطحبوه الى مكان (العروسة) وأمروه بخلع ملابسه وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب على ظهره ثم قلبوه على الوجه الآخر وأوسعوه ضربا ثم قلبوه على الوجه الآخر

وأوسعوه ضربا ثم سحلوه أرضا وكان عارى الجسد ـ وأثر ذلك أمروهم بالدخول للعنابر حيث حضر أحد الحراس وأخبرهم مع من معه من زملائه أن زميلهم شهدى قد لفظ أنفاسه الأخيرة وأضاف الشاهد ان المتوفى كان فى صحة جيدة ابان ترحيله معهم من الاسكندرية وان وفاته نشأت عن ضرب وتعذيب حراس الليمان عليه ـ ذلك التعذيب الذى فاق كل انسانية ـ كما قرر أن المورث كان يعمل مفتشا أولا للغة الانجليزية ـ بعد أن تخرج من جامعة كمبريدج بانجلترا ، وكان صاحب ومدير دار مصر للترجمة والنشر وكان يعمل كاتبا بجريدة المساء ـ وكان ذلك يدر عليه دخلا شهريا لا يقل عن (٢٧٠ جنيه) ٠

واذ سئل الشاهد الثانى للمدعية عبد العزيز محمد يوسف الصباغ الذى يعمل موظفا بشركة الجمهورية للادوية وذكر انه كان معتقلا بالليمان وقت الاعتداء على مورث المدعية وحدث أن كان موضوعا تحت المراقبة الطبيةبسبب كسر فى يده نتيجة الاعتداء عليه وكان قد نزل الى الليمان بسبب اتهامه فى قضية شيوعية أخرى قبل نزول شهدى بحوالى ثمانية أشهر ويوم الحادث سمع صراخا وعويلا وسمع أصوات الضابطين حسن منير وعبد اللطيف رشدى والصول مطاوع يستعلمون من المرحوم شهدى عن اسمه ثم يأمر أحدهم الحراس بالاعتداء عليه بالضرب كما سمع استغاثة المورث ثم سكت الى الابد حيث علم بعد ذلك بوفاته ـ وأضاف الشاهد أنه يعلم أن المورث كان صحفيا ولكنه لا يعلم شيئا عن مؤهلاته كما قرر أنه تأكد له أن وفاة المورث كانت نتيجة للاعتداء عليه بالضرب ٠

وحيث أنه بسؤال الشاهد الثالث للمدعية سعد الدين أحمد بهجت الذى يعمل صيدليا قرر أنه ترحل مع مورث المدعية المرحوم شهدى من الاسكندرية الىسجن ليمان أبو زعبل وبقوا خارج السجن

حوالى ثلاث ساعات حيث استدعى الحراس المرحوم شهدى بمفرده لأنه كان المتهم الأول فى القضية وكان بصحة جيدة وقتذاك كما أضاف أن المورث اعتدى عليه من الحراس بالضرب المبرح هو وبعض المعتقلين ممن كانت لهم الصدارة فى الاتهام فى قضية الشيوعية ، وكان ذلك على مسمع ومرأى منه ، كما ذكر أنه بعد ابلاغ النيابة بالحادث وتوليهـــا التحقيق استدعاه الضابط يونس مرعى وطلب اليه أن يدلى بأقوال مؤداه أن المرحوم شهدى كان مقيدا معه بقيد حديدى واحد وأنه كان يشكو من مرض قلبه وأثر نزوله من السيارة سقط فاقد النطق فرفض ذلك فهدده بأن مصيره سيكون مصير المرحوم شهدى فأنهى ذلك الى مدير السجن الضابط زغلول شلبى الذى طمأنه على مصيره ـ وأضاف الشاهد أنه عقب حضور وكيل النيابـــة على أثر موت مورث المدعية وسماع أقواله ـ طلب اليه الضابـط يونس مرعى عقب خروج وكيل النيابة بعد معاينته الاصابات سريعا أن يقرر بالتحقيق أن وفاة شهدى نتيجة حدوث اضراب واضطرابات بالسجن واعتداء من المتهمين على ادارة السجن ولكنه رفض وأضاف أنه سمع أحد التومرجية بالسجن يذكر للضابط أنه أعطى لشهدى حقنة كورامين ولكن لا فائدة فقد كان ميتا ـ واكد أن الاعتداء على المرحوم شهدى من حراس السجن هو الذى أدى الى وفاته ٠

وحيث أنه بسؤال الشاهد الرابع للمدعية عادل محمود حسين المعلق السياسى بجريدة الأخبار قرر أنه ترحل مع المرحوم شهـدى من الاسكندرية عقب نظر القضية التى كانوا متهمين فيها ، فوصلوا السجن الساعة السادسة صباحا حيث تسلم حراس السجن المرحوم شهدى وأوسعوه ضربا بالكرابيج والعصى والشوم ـ وكانوا يعتدون عليه بعد خلع ملابسه حيث أدى الضرب الى وفاته وأضاف أن من الذين تناوبوا الاعتداء عليه هم الضابط عبد اللطيف رشدى وحسين مرجان والصول مطاوع كما قرر ان المرحوم شهدى كان بصحة جيدة ولم يكن يشكو ألما وكان مفتشا للغة الانجليزية وله مكتب للنشر وكان يكسب مبلغا لا يقل عن (٢٨٠ جنيها) شهريا ٠

وحيث أن الحكومة لم تشهد أحدا نفاذا لحكم التحقيق حيث طلب الطرفان حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتبادل المذكرات حيث قررت المحكمة بذلك ، وتقدم الحاضر عن المدعية بمذكـــرة شارحا دفاعه صمم فيها على طلباته وعرج على أقوال شهود الواقعة التى نشأت عنها وفاة المورث قائلا أن الاعتداء ثابت من أقوال الشهود الذين لا يرقى الى شهادتهم أى شك فضلا عن أن المبلغ المطالب به غير مبالغ فيه نتيجة مركز المورث الاجتماعى وماضيه السيـاسى ووطنيته التى لا يرقى اليها أى شك وما ألم بالمدعية وابنتها مـن ضرر كبير نتيجة لفقده ، فضلا عن الضرر الأدبى بحرمانها وابنتهـا من عطف الابوة وحنانها وانتهى الحاضر عن المدعية الى التصميم على طلب القضاء له بالتعويض المطالب به ٠

وحيث أن الحاضر عن الحكومة تقدم بمذكرة شارحة لدفاعه دفع فيها الدعوى بعدم قبولها بالنسبة لمدير مصلحة السجون قائلا انه لا يمثل المصلحة وانما المصلحة ممثلة فى السيد وزير الداخلية بصفته فقط ـ كما دفع بطلب وقف الدعوى المدنية حتى ينتهى الفصل فى الدعوى الجنائية اعمالا لحكم المادة ٢٦٥ من قانون الاجـراءات الجنائية التى تقضى بوقف الدعوى المدنية حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها واسترسل الحاضر عن الحكومة فى شرح أسس هذا الدفع القانونية وما استقر عليه القضاء بشأن ذلك منتهيا الى أن الفعل المنسوب الى تابـــعى المدعى عليه الثانى بصفته جريمة تحقق فيها النيابة العامة ولـــا تتصرف فيها بعد ـ فيجب وقف الدعوى حتى ينتهى الحـــكم فى الدعوى الجنائية ٠

وحيث أن الحاضر عن الحكومة دفع الدعوى أيضا بسقوط الدعوى بالتقادم أعمالا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى اذ أن وفاة المرحوم مورث المدعية حسبما وضح من أوراق ـ تحقيق الواقعة بسجن أبو زعبل كانت بتاريخ ١٥ـ٦ـ١٩٦٠ وقد انقضى على ذلك

أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ اقامة هذه الدعوى ـ فضلا عن أن دعوى التعويض قد انقضت أيضا بسقوط الدعوى الجنائية حتى اقامة الدعوى اعمالا للفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني. وأضاف الحاضر عن الحكومة أنه من حيث موضوع الدعوى فقد ثبت من التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة وسلطات السجن أن وفاة مورث المدعية حدثت من جراء سقوطه من أعلى سلم السجن حال دخوله ـ كما أن المدعية لم تورد عناصر الضرر الذى أصابها من جراء وفاة المورث ـ فضلا عن أنها لم تثبت أن المورث كان يعولها وقت وفاته ـ وبذلك يكون مبلغ التعويض المطالب به مبالغا فيه وقصد منه الاثراء وانتهى الى التصميم على الدفوع وفى الموضوع طلب رفض الدعوى .

وحيث أنه بعد مراجعة الاوراق ودفاع الطرفين تتطرق المحكمة للرد على الدفوع المبدأة من الحاضر عن الحكومة ، وفيما يتعلق بالدفع المبدى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الاول السيد مدير مصلحة السجون فهو على أساس اذ أن الممثل القانونى لليمان أبي زعبل هو السيد وزير الداخلية التابع له مصلحة السجون وبذلك يكون اختصام السيد مدير مصلحة السجون للحكم عليه بطلبات المدعية على غير أساس ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة له لرفعها على غير ذى صفة .

وحيث أنه فيما يتعلق بطلب الحاضر عن الحكومة وقف الدعوى حتى ينتهى الفصل فى الدعوى الجنائية التى تباشر فيها النيابة التحقيق فالثابت من ملف التحقيقات الخاص بواقعة وفاة مورث المدعية المنضم للاوراق أن النيابة لم تتصرف بعد فى هذه التحقيقات اذ قيدت التحقيقات برقم ٣٧٦ سنة ١٩٦٠ حصر تحقيق أمن الدولة، وأشر بعرضها على السيد النائب العام الذى لم يتصرف فى الدعوى الجنائية حتى الآن ـ واذ كان ذلك وكان من الثابت أن الفقه مستقر

حسبما تنص على ذلك المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يشترط لوقف الدعوى المدنية التى ترفع الى المحاكم المدنية بسبب رفع الدعوى الجنائية عن جريمة اسندت لمن ارتكب الفعل الضار ـ أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت قبل اقامة الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها - أى أن تكون الدعوى الجنائية مرفوعة أمام المحكمة الجنائية قبل اختيار الطريق المدنى ويتحقق رفع الدعوى الجنائية بتقديمها الى قضاء الحكم سواء عن طريق التكليف بالحضور أوبقرار الاحالة « يراجع فى هذا الشأن مؤلف أصول قانون الاجـــراءات الجنائية الدكتور أحمد فتحىسرور طبعة ١٩٦٩ ص ٣١٣ بند١٩٦٠» والدكتور محمود مصطفى ص ١٨٢ ورؤوف عبيد ص ١٩٨ والدكتور حسن المرصفاوى ص ٢٣٥ - ذلك لأن وقف الدعوى المدنيـــــة يقتضى أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أو حركت بالفعل ، بتكليف بالحضور أو بقرار احالة ـ لا أن تكون هناك فرصة للمدعى المدنى لرفعها - هذا بالاضافة الى أن الحكمة التى توقاها الشارع من تقرير قاعدة وقف الدعوى المدنية حتى يقضى فى الدعوىالجنائية نهائيا ـ هى أن يكون الحكم الجنائى سابقا على الحكم المدنى ـ ليتقيد الأخير بالأول ـ فاذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية وفصل فيها نهائيا قبل رفع الدعوى الجنائية فلا يتقيد الحكم المدنى بالحكم الجنائى « يراجع الوسيط الدكتور السنهورى الجزء الأول ص١٠٧٤ بند ٦٣٣ » ويراجع فى هذا الشأن رسالة الاثبات للمرحوم أحمـــد نشأت طبعة ١٩٧٢ ص ٣٥١ بند ٧٠٢ وما بعــــدهـا بند ٧٠٢ والهامش .

وحيث أنه متى كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية موضـــوع الفعل الضار الذى تسبب الى تابعى المدعى عليه الثانى بصفته ـ لما تنتهى بعد ولما ترفع الدعوى الجنائية بها بعد - حتى اليوم - اوقف تحقيق النيابة عنها حسبما وضح من التحقيقات المنضمة علىعرضها على السيد النائب العام ـ انتفت بذلك حكمة وقف هذه الدعـــوى

المدنية حتى يفصل فى الدعوى الجنائية التى لم تتحرك ولم ترفع بعد على مرتكبى الفعل الضار اذ بصدور هذا الحكم فى هـــذه الدعوى ــ انتفى موجب الوقف لعدم قيام تعارض بينه وبين الحكم الجنائى ــ الذى سيصدر بعد ذلك ــ واذا ما عن للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية ــ حسبما سلف شرحه ــ وبذلك يكون الدفع بطلب وقف هذه الدعوى ليس له أساس ويتعين الحكم شرفضه .

وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع المبدى بسقوط حق المدعيـــة فى اقامة هذه الدعوى بالتقادم أعمالا لنص المادة ١٧٢ ــ القانــون المدنى ــ لمضى أكثر من ثلاث سنوات على وقوع الفعل الضار « وفاة مورثها » فى ١٥ــ٦ــ١٩٦١ وحتى اقامتها هذه الدعـــــوى فى ٣ــ٢ــ١٩٦٨ فهو بدوره على غير أساس اذ من الثابت قانونا اذا كان أساس الفعل الضار جريمة يجرى تحقيقها والمحاكمة عنها فانالمدة اللازمة لسقوط الحق فى المطالبة بتعويض عنها عملا بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى تقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمـــة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم النهائى فى الدعوى « يراجع حكم النقض الصادر بتـــاريخ ٤ــ٤ــ١٩٧٢ والمنشور فى مجموعة النقض المدنية السنة ٢٣ ص ٦٣٦ ذلك لأن قوام هـــذا السقوط وعلته هـــو تنازل المضرور عن المطالبة بحقه ولا يفترض هذا التنازل بل يجب أن يقوم علم المضرور حقيقيا بالفعل الضار ومرتكبه ولا يتأتى ذلك الا بعد انتهاء التحقيقات الجنائيـــة والفصل فى الدعوى بحكم يحدد ذلك صراحة « يراجع حكمالنقض الصادر بتاريخ ٢ــ٤ــ١٩٦٨ والمنشور فى مجموعة النقض المدنى السنة ١٩ ص ٧١٩ » ــ ومتى كان ذلك كذلك وكانت تحقيقـــات النيابة العامة بشأن الفعل الضار المنسوب الى تابع السيد المدعى عليه بصفته لما تنته بعد بمحاكمة جنائية ولما يصدر فيه بعد قـــرار بانتهائه كان ذلك سببا موقفا لمدة التقادم اللازم لسقوط حقالمدعية فى اقامة هذه الدعوى عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى وكانالدفع على غير أساس خليقا بالرفض .

وحيث أنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى ـ فقد ثبت فى يقين المحكمة أن رجال الشرطة وحرس ليمان أبو زعبل تابعى المدعى عليه الثانى بصفته ـ قد تجردوا من القيم الانسانية والاخلاقية حسبما ذكر شهود المدعية الذين تطمئن الى أقوالهم المحكمة نظرا لمركزهم الثقافى ـ مما لا يتطرق معه الشك فى صدق أقوالهم ـ واعتدوا بالضرب المبرح على مورث المدعية عن نفسها وبصفتها ـ واتخذوا معه صنوف العذاب التى لا يقرها شرع أو قانون ولا يحكمها دين أو خلق وتجردوا من آدميتهم فى الانتقام من هذا المخلوق الضعيف الذى ساقه القدر الى قلوب غلاظ تجردت من معانى الخلق وقيم الانسانية وانقلبوا وحوشا آدمية انتهزت فرصة وقوع فريستها الضعيفة بين أيديهم مجردا من الحول والقوة وارتكبوا معه من صنوف العذاب وألوان التعذيب ما تقشعر منه النفس ويشيب من هوله البدن ـ حتى سقط ذلك المخلوق الضعيف صريع هذا الظلم والقسوة ـ بين عنده أيدى الآثمة ـ لا لذنب جناه الا جريمة رأى لما يفصل فى ارتكابه لها بعد واذا كان ذلك وكان الثابت من أقوال شهود المدعية الذين لا يرقى اليهم الشك والذين تطمئن اليهم المحكمة أن مرتكبى هذا الفعل الضار الذى وصل الى حد الجريمة البشعة والذى كان سببا فى وفاة مورث المدعية حدث من رجال وحراس سجن ليمان أبو زعبل التابعة للمدعى عليه الثانى بصفته حقت مسئوليته عن فعلهم عملا بالمادة ١٦٣ و ١٧٤ من القانون المدنى بوصفهم تابعين له ، نتيجة لما يجب أن يتحمله من ضمان سوء اختياره لهم عندما عهد اليهم بالعمل عنده وتقصيره فى مراقبتهم عند قيامهم بأعمال وظيفتهم ، ولا ينفى قيام هذه المسئولية أن تكون موزعة على أكثر من شخص واحد ما داموا يؤدون عملا مشتركا ـ بل يكفى لقيام هذه المسئولية أن تكون هناك علاقة سببية بين ذلك الخطأ ووظيفة التابع يستوى فى ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ـ علم به أو لم يعلم ـ مادام التابع ما كان يستطيع ارتكاب هذا الخطأ لولا الوظيفة • وعلاقة التبعية مسألة موضوعية تستخلصها محكمة

الموضوع بغير معقب ما دامت تقيمها على عناصر تنتجها « يراجع حكم النقض الجنائية السنة ١٣ ص ٦٢٥ بند ١٥٦ » ٠

وحيث أنه فيما يتعلق بالضرر الذى أصاب المدعية عن نفسها وبصفتها فان المحكمة مستهدية فى ذلك بمركز المورث — من أنه كان على ثقافة عالية ومفتشا للغة الانجليزية ومديرا لدار نشر يقوم بترجمة الثقافات الاجنبية للاهتداء بها وكان يعمل بالصحافة حسبما ذكر شهود المدعية الذين تطمئن اليهم المحكمة وكان يتكسب مبلغا يقارب الى (٢٧٠ جنيها) شهريا فانه ولا شك حاق بالمدعية عن نفسها وبصفتها ضرر مادى محقق يتمثل فى حرمانها من عائلها هى وابنتها القاصرة وانقطاع مورد رزقها الى الأبد بعد أن كانت تتطلع الى الحياة بنظرة ملؤها التفاؤل والأمل فأصبحت تقاسى شظف العيش بعد أن أصبحت بلا عائل يعولها أو موئل تعتاش منه — لا سيما ولم يثبت أن ثمة تعويض صرف لها لتعويضها ماديا عما حاق بها من جراء فقد عائلها هى وابنتها نتيجة لفعل تابعى المدعى عليه الثانى بصفته — هذا بالاضافة الى الضرر الادبى الذى حاق بها وابنتها من جراء حرمانها من أبوة حانية كانت الموئل والملاذ فأصبحتا تقاسيا الحياة بلا عطف أو حنان — واذ كان ذلك فالمحكمة مستهدية فى تقدير مبلغ التعويض بأحكام المواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون المدنى ترى مناسبة تقدير مبلغ اثنى عشر ألفا من الجنيهات كتعويض جابر لجميع الأضرار التى حاقت بالمدعية عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصر وهو ما يتعين القضاء لها به على المدعى عليه الثانى بصفته « يراجع حكم النقض الصادر فى ٨-٤-١٩٧٢ والمنشور فى مجموعة النقض المدنية السنة ٢٣ ص ٦٧ » ٠

وحيث أنه عن المصروفات فيتعين الزام المدعى عليه الثانى بصفته بالمصروفات المناسبة عملا بالمادتين ١٨٤ و ١٨٦ من قانون المرافعات شاملة مقابل أتعاب المحاماة ٠

وحيث أنه فيما يتعلق بالنفاذ فلا ترى المحكمة موجبا له الأمر الذى يتعين معه رفض هذا الطلب •

لذلك :

حكمت المحكمة :

أولا - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليه الأول •

ثانيا - الزام المدعى عليه الثانى بصفته بأن يدفع للمدعية عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصرة حنان شهدى عطية عبد الله الشافعى اثنى عشر ألفا من الجنيهات والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ عشرين جنيها أتعابا للمحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات •

أمين السر	رئيس المحكمة
امضاء	امضاء

نماذج من
مقالات الشهيد فى سنة ١٩٤٧
المنشورة فى مجلة الجماهير

● اننا لا نريد أى استعمار
انجليزيا كان أم أمريكيا

الارتماء فى أحضان سيد جديد ... الاستعمار الامريكى هذا هو الاتجاه الخطير الذى ينهجه بعض الساسة المصريين ، فرئيس مكتب الدعاية فى مجلس الوزراء المصرى .. أمريكى والمستشار الرئيسى للوفد المصرى المسافر الى مجلس الأمن أمريكى ! ووزارة الدفاع المصرية ترفع مذكرة ، تقترح انتداب بعثة عسكرية من كبار الامريكيين لاعادة تنظيم الجيش المصرى !

والاحاديث تدور عن استقدام خبراء اقتصاديين أمريكيين .

(*) أعد هذه المقالات د. رفعت السعيد .
(*) الجماهير ـ العدد السابع عشر ـ ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٧ (افتتاحية)

والدعاية لامريكا على قدم وساق ، يقوم بها بعض الساسة المصريين فى أمريكا تارة وفى مصر تارة أخرى .

فعزام باشا يصرح : « توجد فى الشرق العربى امكانيات كبيرة للتوسع وفيه أموال كثيرة لكم .. ولنا » .

وان مصر من الوجهة العملية تعتبر نقطة ارتكاز للنفوذ الامريكى فى الشرق الأوسط ! .

وهنا فى مصر يقوم أحمد حسين بدعايته السافرة لامريكا وها هى الاخبار تترى .. ان المسألة الكبرى للنقراشى فى أمريكا هى عقد قرض أمريكى .. أما القضية الوطنية فقد بذل فيها دولته جهده !

● ● ●

وأمريكا ولا شك ترحب بهذه الحفنة من الساسة المصريين ، وتخصص لهم صفحات كاملة فى جرائدها الكبرى لا دفاعا عن القضية المصرية ولا حرصا على استقلال مصر — وانما لأن أمريكا — كما تصرح دوائر هويتهول الرسمية معتزمة « أن تحل محل بريطانيا العظمى فى الدفاع عن قناة السويس اذا أيد مجلس الأمن مصر فى مطلبها بالجلاء الناجز للجنود البريطانيين » .

ان أمريكا تواجه العالم فى سفور فاجر ..

انها تريد تحقيق حلم هتلر القديم . سيادة العالم وتحويل شعوبه عبيدا لحفنة من الاحتكاريين الأمريكيين .

● ● ●

هذه كلها نذر شريرة لاتجاهخطير ٠

فستتاح لمصر فى مجلس الأمن أن تكسب مكاسب وسيتاح لمصر فى مجلس الأمن أن تضغط على الاستعمار الانجليزى بفضل القوى الديمقراطية العالمية بفضل يقظة الرأى العام المصرى ٠

ولكننا لا نريد أن نكسب هذه المكاسب ليخسرها وأدى النيل، وليخسرها الشعب المصرى ، وليذهب الغنم الى مستعمر جديد ٠٠ المستعمر الامريكى ٠

● ● ●

فليحذر الشعب المصرى وليحذر أشد الحذر من هذه الحفنة من الساسة المصريين الذين يتظاهرون بالبطولة الوطنية ضد المستعمر القديم ويرتمون فى أحضان السيد الجديد ٠

أن الشعب المصرى يريد الاستقلال الكامل والتخلص التام من الاستعمار ٠

ان الشعب المصرى لا يريد أن يستبدل استعمارا باستعمار ، ولا أن يضيف استعمارا الى استعمار ٠

شهدى عطية الشافعى

● أيها الشعب ..

عبر عن سخطك على الاستعمار

.. خمسة وستون عاما من احتلال بغيض ، عبث فيه الانجليز بحرياتنا ، وامتصوا دماءنا واذاقونا الجوع والعرى والويل والحرمان .

.. خمسة وستون عاما اعتدت فيها انجلترا على سيادتنا ، وسيرت سياستنا الخارجية واستخدمت مواردنا الاقتصادية وفق مصالحها الاستعمارية على حساب الملايين من المصريين والسودانيين.

.. خمسة وستون عاما من احتلال غادر أثر عدوان أثيم ، كم اطلقت فيه قوات الاحتلال النيران على الالاف التى هتفت «ليسقط الانجليز ، ولتحيا الحرية والاستقلال فى ثورة ١٩١٩ ، وفى ثورة ١٩٣٥ وفى يوم الجلاء ، يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ .

ومع هذا يجرؤ كادوجان فى مجلس الأمن أن يتفكه ويتندر .. أن المساواة فى السيادة متحققة بين مصر وبريطانيا مادام ممثل

(*) الجماهير ـ العدد التاسع عشر ـ ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧ (الافتتاحية)

مصر جالسا على مائدة مجلس الأمن يناقش بكامل حريته المستر كادوجان !

يا للسخف الهزيل ..

.. بل تبلغ به الصفاقة الاستعمارية أن يصرح بأن القوات البريطانية موجودة بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦عن رضى مصر ومحض ارادتها ؟

اذن فيم هذه الآلاف التى هبت تنادى بالجلاء ـ وفيم هذه الآلاف التى احتجت وأضربت وتظاهرت وخضبت أرض مصر بالدماء.

ألم يكن هتافها المدوى ، ودماؤها الذكية الطاهرة الدليل القاطع على أن الشعب المصرى كاره لكم ، ساخط على بقائكم ثائر على تعسفكم واستعبادكم واستعماركم .

وتمتد الصفاقة الاستعمارية فتقلب كل وضع وتتحدى مبادىء الأمم المتحدة .. فنقول أن هذه القوات باقية الى عام ١٩٥٦ برغم مجلس الأمن ... وبرغم سخط الشعب !

بل تبلغ الوقاحة الاستعمارية أقصاها عندما يزعم كادوجان أنه اذا حدث ما من شأنه أن يهدد السلم الدولى وأمنه : فلن يكون سببه الا أن مصر تعتزم اتخاذ اجراءات تهدد السلم والأمن الدوليين !

مصر تهدد السلم والأمن ؟!

.. انجلترا التى استخدمت بوارجها ونفوذها وضغطها أكثر من مرة لتحول دون تنفيذ تشريع أو قانون مصرى لا ترتاح اليه لا تهدد الأمن !

انجلترا التى تستخدم مصر مركزا لمؤامراتها على السلم فى الشرق الاوسط فتسعى لتجميع هذا الشرق فى كتلة تحت سيطرتها، لا تعكر السلم !

•• انجلترا التى تريد أن تفرض تحالفا عسكريا فى مشروع صدقى ــ بيفن ، وتستخدم موارد مصر ورجالها فى حروب استعمارية جديدة تعد لها هى وأمريكا ــ انجلترا هذه لا تهدد ببقائها فى وادى النيل السلام والأمن الدوليين !

•• وانما مصر الحريصة على حريتها واستقلالها هى التى تهدد الأمن اذا ما غضبت على الاحتلال الآثم ــ واذا ما طالبت بالجلاء الكامل •

مصر هذه تهدد السلم ! وانجلترا هى الذئب البرىء المسكين !

أيها الشعب :

لتعبر عن غضبك وسخطك ، على المستعمرين ولتظهر مقتك للاستعمار البغيض •

أيها الكتاب والصحفيون :

لتنبذوا المهاترات ولتشعلوها نارا مقدسة ضد الاستعمار والمستعمرين ، ولتلهبوا صدور الشعب ضد العابثين بحرياته وأقواته واستقلاله •

أيتها الحكومة :

لتفسحى الحريات ، ولتطلقى الاجتماعات ، حتى يستطيع الشعب أن يتنفس فيعبر عن سخطه وألمه وغضبه ــ فهذه هى اللغة الوحيدة التى يحترمها الاستعمار •

شهدى عطية الشافعى

● الشعب يئن من الغلاء
وأقلية تتمتع « بالنايلون والباكار »

« ده الغلا بقى فظيع ٠٠ » والحالة زى الزفت » ٠٠٠ قالها وبطنه تكاد تنفجر من كثرة ما حشيت من ألوان دسمة من طعام ٠٠ وانطلق وهو يجفف عرقه الغزير ٠

تصور البدلة الجديدة دى ٠٠ تكلفت ثمانية وأربعون جنيها ! ومصاريف البيت كانت تتكلف فى زمن الحرب ٨٠ جنيها أصبحت تكلفنى ١٢٠ جنيها ! ده بقت حالة زفت ٠٠ ايردا الواحد مائتين جنيه فى الشهر ، والواحد مش عارف يعمل أيه !

● ● ●

هذا هو الحديث الذى سمعته فى أحد مجالس الكبراء ووالله لقد كدت انفجر غيظا ولم أملك الا أن أصيح أنت صاحب المائتين٠٠ تشكو الغلاء ! اذن فما بالك بالآلاف من الموظفين فى الدرجةالسابعة

(*) الجماهير ـ العدد ١٨ ـ ٤ أغسطس، سنة ١٩٤٧

والثامنة وما دونها من عمال المياومة ومن الخدمة السائرة ؟ ماذا يصنعون بمرتبات تافهة ، تتراوح بين ثلاثة جنيها وعشرة ؟ ماذا يلبسون ؟ فى أى الحوارى يسكنون ؟ كيف يتعلم أولادهم ؟ ٠٠٠ وماذا يصنع مليون عامل مصرى ازاء هذا الغلاء الفاحش وأصحاب المصانع يصرون على تخفيض أجورهم ، وطرد الآلاف منهم ؟ ماذا يصنع عامل وزوجته وخمسة أطفال بعشرة أو خمسة عشر قرشا فى اليوم ؟ خمسة عشر قرشا ! والله لا تكفى علف يوم واحـــد لجاموسة واحدة من جاموسك أيها السيد الكبير ؟

• • •

٠٠٠٠ بل قل ماذا يصنع أربعة ملايين عائلة من الفلاحـــين المصريين لا يتجاوز ايراد الغالبية لعائلاتهم عن جنيه واحد فى العام (جنيه واحد) ماذا يلبسون منه ؟ كيف يداوون الانكلستـــومـا والبلهارسيا والسل المصابين بها ؟ كيف يشترون حتى الذرة التى منها يقتاتون ؟

• • •

أتدرى أيها السيد الضخم الكبير سر ما يعانيه الشعب مـــن حرمان ؟!

ـ لأن الجشعين من أصحاب الشركات يصرون على زيادة الارباح حتى ولو هللت العمال٠

ـ لأن النهمين من أصحاب الأراضى يصرون على زيادةالايجارات ولو هلك الفلاحون ؟

٠٠٠٠ لأن أصحاب الأموال المكدسة يرفضون أن يقرضوا الا

بفوائد ربوية فاحشة متحدين كبار التجار يأبون الا انتزاع كل قانون !! لأن المتخمين من الارباح الضخمة ولو من دماء المستهلكين ٠

لأن كبار رجال الدولة يوزعون الدرجات والعلاوات والمرتبات فيكون للكبار نصيب الأسد ولصغار الموظفين الكادحين قروشا وملاليم !

٠٠٠٠ لأن القابضين على زمام الأمور فى مصر قد رضوا بتسوية الديون الاسترلينية وهى نكبة على اقتصاد مصر ـ تحرمها من شر السلع الواردة من الخارج ، وما تريده من آلات لانشاء مصانع جديدة توفر عملا للعاطلين ، وتنتج بعض حاجات البلاد ٠

٠٠٠٠ لأن العمال والفلاحين وصغار الموظفين محرومون من التجمع فى حرية وتنتظم صفوفهم كما يرغبون للدفاع عن صفوفهم ٠

هذا هو السر أيها السيد الكبير ٠

أيها العمال :

ان من حقكم المطالبة بزيادة الاجور ، والتأمين ضد البطالة فطالبوا بها ٠ فاذا لم تكن لكم نقابات تقوم بهذا الكفاح فكونوا نقابات ، وان كانت لكم نقابات ضعيفة أو خائنة فطهروا لتحل محلها أخرى قوية تمثلكم خير تمثيل ٠٠

أيها المواطنون :

ان من حقكم أن تنصفوا وأن تضاعف مرتباتكم لتواجه هذا الغلاء ـ فان يكن لكم رابطات ضعيفة أو متخاذلة فغيروها ٠٠

أيها الفلاحون :

ان من حقكم المطالبة بتخفيض الايجارات وتخفيف الديون وفوائدها ٠

يا سكان الاحياء فى المدن والأقاليم :

ان من واجبكم محاربة التجار الجشعين فكونوا جماعـــات تعاونية تشرفون عليها اشرافا صحيحا ، وتستطيع أن تضع حـدا لجشع الجشعين ٠

أيتها الجماهير المصرية المحرومة :

من حقكم أن تطالبوا بفك الاغلال التى تقيد اقتصادنا وتحول دون استيراد ما نحتاجه من سلع ومن حقكم ا نتطالبوا بفرض يـد من حديد على ارتفاع الأسعار والسوق السوداء ٠

من حقكم أن تجاب هذه المطالب والا فلا حق لاية حكومة أن تبقى لحظة واحدة فى الحكم اذا لم تستطع أن توفر لجماهير الشعب الغذاء والكساء ، وأن تضع حدا حاسما للغلاء ٠

شهدى عطية الشافعى

لكي لا ينـــدم احد
على الحيــاة

١ ــ ربما كانت اثارة قضيا التعذيب الذى تعرض له حتى الموت شهيدنا المناضل شهدى عطية الشافعى مناسبة هامة ، لوقفة يحسن ــ أن نستخلص منها العبر والدروس • ومن هنا فلن تكون اثارة هذه القضية ــ على صفحات هذه المجلة ــ وسيلة للغرور أو التباهى بالبطولات • فليس للناس التقدميين أن يفعلوا ذلك • لأن كل من ضحى بحياته منهم يحمل كتابه بيمينه ، ولسوف ينصفه حتما تاريخ النضال الوطنى والاجتماعى فى مصر • ولسوف ينصف حتما شهدى ولويس اسحق ومحمد عثمان وفريد حداد ورشدى خليل ومتولى الديب وسيد أمين •

٢ ــ واذا كنا لا نصادر على حق أى فرد أو جماعة فى اثارة أى قضية تمس الحريات العامة والفردية ••• فان الملاحظ ــ مع ذلك ــ أن قضية التعذيب الذى وقع على مجموعات مختلفة الاتجاهات والمذاهب ، وفى فترات معينة ، من مسيرة ثورة يوليو ، طرحتها أول ما طرحتها ــ فى الفترة الأخيرة ــ أوساط يمينية معروفـــة بعدائها الثابت لثورة يوليو • ولم يكن الخطأ ــ من جانبها ــ انها طرحت القضية ، ولكنها طرحتها لتخدم أهدافا يمكن أن نسميهـا بأهداف « حزبية » ضيقة • ولما كانت البلاد لا تزال فى حالة حرب مع العدو الصهيونى الاميربالى ، وتحتاج ــ بالتالى ــ أكثر من أى

وقت الى صيانة الوحدة الوطنية ، فان طرح أى موضوع يتعلق بالماضى والحاضر يجب أن يخدم هذا الهدف ، ويتعين أن يتم فى اطاره • والدليل على أن هذه الاوساط لم تكن تقصد من اثارة قصة التعذيب وجه « الديموقراطية » و «الحرية» و «حقوق الانسان » ، انها تقبلت فى فترة الحكم الملكى الاستعمارى ظواهر التعذيب الجماعى والفردى كظواهر « طبيعية » لا تستلفت النظر • وكل من عاصر فترة الحكم الملكى الاقطاعى الاستعمارى يعلم – مثلا – ان كثيرا من الاقطاعيين كانت لهم فى داخل أملاكهم « سجون » خاصة ، غير سجون الدولة • وفيها كان يحبس الفلاحون ويجلدون ويهانون • ولكن ، علينا أن نذكرهم ـ بالتحديد ـ بأن القضاء المصرى قد أدان ـ مثلا ـ حكومة المرحوم اسماعيل صدقى فى جرائم تعذيب • لكن اسماعيل صدقى قدمته أخبار اليوم فى الاربعينات باعتباره بطل الوطنية ، ونجمها اللامع ، ولم يخطر ببالها ـ أو هى لم ترد – أن تقلب ملف حكومات الاقلية فى مصر •

فلنؤكد – اذن ـ مرة أخرى على أننا فى ظروف حرب التحرير لابد وأن يكون الحرص على الوحدة الوطنية هو منطلقنا • وليس يجدى أن تثار اليوم قضية من القضايا على طريقة « دق اسفين » فى « الناصرية » • فهذا المنهج لا يخدم الوحدة الوطنية ، لأن قطاعات ضخمة من الوطنيين يتمسكون بحزم بثورة يوليو ، وينتمون اليها• ووفقا لتصريحات عديدة ادلى بها الرئيس أنور السادات نفسه ، فى أكثر من مناسبة ، فان هذا النظام القائم استمرار لثورة يوليو التى قادها عبد الناصر • لكن الرئيس السادات الذى أكد على هذا الانتماء هو الذى أكد فى الوقت نفسه ، فى ورقة أكتوبر ، على منهج مواجهة تجربة يوليو : التمسك بايجابياتها وتجاوز (أى التغلب على سلبياتها) ، وذلك من منطلق أن التجربة ايجابية بشكل عام ، وفى المحصلة الأخيرة •

٣ ـ وما دامت قضية التعذيب قد طرحت ، فلنحاول أن

نتعرض لها لنستخلص الدروس اللازمة ، تلك الدروس التى تفيد ـ فى آن واحد ـ تعزيز الديموقراطية ، وفى تعزيز الوحدة الوطنية المعادية للامبريالية الصهيونية والاستعمار الجديد ٠

فهذه القضية يمكن أن يكون لها أكثر من مدخل أو طريقة للمعالجة ٠ وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون مدخلها :

(أ) ما يفرضه منطق العصر والسلوك المتحضر ،

(ب) أو المبادىء المسجلة فى وثيقة حقوق الانسان ،

(ج) أو المنهج الصحيح الذى يجب أن يسود فى تصفية التناقضات والخلافات بين القوى الوطنية والتقدمية ٠

فاذا أخذنا بالمدخلين أ ، ب فسوف نجد ـ فى هذه الحالة ـ اننا ـ عموما ـ أمام ثلاث مجموعات سياسية قد تعرض أفراد منها لعمليات تعذيب مختلفة : مجموعة الماركسيين والشيوعيين ، ومجموعات من اليمين السياسى (بما فيهم الاخوان المسلمون) ومجموعات من داخل النظام نفسه ٠ وبمنطق المدخلين الاولين أ و ب ، فان هذه المجموعات الثلاثة كلها تقف على قدم المساواة ، وبدون أى تمييز ـ كبشر ـ لتؤكد حقها الانسانى فى رفض كل وسيلة عنيفة مادية أو معنوية تعرضت لها ٠ فاختلاف الموقف السياسى لا يغير من حقيقة أن التعذيب ضد الفرد والمواطن مناف الى أقصى حد لمبادىء السلوك المتحضر ، ولا بسط حقوق الانسان ٠ وان هذا الأمر يجب أن يشجب ويدان ، ، وبكل صراحة ٠

فاذا كان مدخلنا الى هذا القضية هو (ج) ، أن اختيار المناهج التى تحكم تصفية الخلافات داخل القوى الوطنية ٠ فان أساليب التعذيب أو الضغوط المادية والمعنوية ـ بوجه عام ـ ليست مرفوضة فحسب بين القوى الوطنية والتقدمية ، بل انها لتضر ، الى

أقصى حد ، بالوحدة الوطنية ، اذ هى تدفع التناقضات الثانوية بينها الى مستوى التناقض الرئيسى ، وتفتح ـ من ثم ـ ثغرة تنفذ منها قوى الرجعية والاستعمار الجديد ٠

لكن هذه النقطة الأخيرة ، تقودنا الى النقطة التالية :

٤ ـ هنا نسأل : كيف يمكن أن تقع عمليات تعذيب فى ظل نظام وطنى ثورى كنظام يوليو ٠

من السهل أن نقدم اجابة عامة ـ فنقول ان المجتمع الذى ظهرت فيه الثورة ، لم يعرف حياة سياسية صحية ، ولم تتكون فيه تقاليد ثابتة للممارسات الديموقراطية العميقة ، وأن قيم المجتمع شبه الاقطاعى وشبه المستعمر ، وهى قيم امتهان حقوق الفردوكرامة الانسان ، استمرت قائمة ، بكيفية أو باخرى ٠

لكن ، هذه الاجابة العامة على صحتها لا تضع أيدينا على قضايا ملموسة ٠ ولابد من معرفة العناصر الموضوعية التى ولدت التعذيب فى ظل نظام يوليو ٠ وهذه العناصر هى ـ بشكل عام :

(أ) السلطة غير المحدودة للحاكم :

والقضية هنا هو أن الحاكم الفرد قد لا يكون مسئولا بشخصه عن عمليات التعذيب ٠ وقد يستنكرها اذا أخذ رأيه فى تنفيذها ٠ لكن تجارب التاريخ القديم والمعاصر تعلمنا أن حكم الفرد المطلق له « آليات » أو « ميكانزمات » خاصة ٠ فالحكم المطلق يعتمد على :

- الشلل وذلك على حساب المؤسسات ، وأحيانا الكفاءات٠
- الأجهزة وذلك على حساب حركة الجماهير الواعية والمنظمة ٠

- الاجراء الاستثنائى على حســـــاب المشروعيــة وسيادة القانون ·
- القمع على حساب الاقناع وتنوير الرأى العام ·

وكلما ازداد الاعتماد على الأجهزة كلما اكتسبت هذه الاجهزة « استقلالا ذاتيا » عن الحاكم حتى انه كثيرا ما يحدث أن تنفـــذ ما يلقى اليها من توجيهات بالأسلوب الذى تختاره وتحدده هى ·

(ب) استمرار جهاز الدولة القديم :

فى الفترة التى تلت اجراءات يوليو الثورية عام ٦١ ، كان جمال عبد الناصر دائم الشكوى مما كان يسميه بخطر «البيروقراطية» · والواقع ان ثورة يوليو واجهت منذ مولدها هذا التناقض · وهى أنها تريد أن تبنى مجتمعا جديدا وتحقق أهدافا سياسية واقتصادية واجتماعية معتمدة على جهاز السلطة الموروث من النظام السابق · وهذا الأمر لم يحدث فى أى ثورة · وترتب على هذا أن غالبيــــة العناصر المنتشرة فى أجهزة الدولة ــ على اختلافها ــ كانت تعتنق سلم القيم الذى يقول أن «الشعوب يجب أن تؤخذ بالشدة لا باللين» · وظل جهاز الدولة منفصلا عن الشعب ·

(ج) التناقضات داخل قيادة ثورة يوليو :

لم يعد سرا أن قيادة ثورة يوليو لم تكن موحدة الفكر والارادة · فبينما كان جمال عبد الناصر يمثل ــ داخل هذه القيادة ــ الاتجاه الذى يصر على تأمين الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وبالتالى ، على مواصلة التنمية وعلى اجراء تغييرات اقتصادية عميقة لمصلحـة الجماهير الشعبية ، كان السيد زكريا محيى الدين مثلا كما كان المرحوم المشير عبد الحكيم عامر ، فى جانب تجميد الثـــــورة الاجتماعية ، والانكماش فى التنمية والعودة الى الطريق الرأسمالى ·

وبالنظر الى آن جمال عبد الناصر لم يكن يعتمد على حركة جماهيرية منظمة ، وعلى حزب سياسى مناضل ، فقد ترتب على ذلك ان دعمت القيادات المعارضة له مراكزها فى الاماكن التى احتلتها من جهاز السلطة وراحت تصوغها هو صورتها ووفق فلسفتها وهذا دعم الأجهزة الخاصة فى مواجهة المشروعية ٠

(د) الدور الغوغائى لقوى اليمين الرجعى :

عندما يصطدم نظام وطنى بأقسام من القوى الوطنية والتقدمية، تنطلق ــ كقاعدة ــ قوى اليمين الرجعى والاستعمار ٠ هذا ما حدث فى عام ١٩٥٩ ٠ فقد سمح هذا الانقسام لقوى اليمين الرجعى بأن تشن حملة غوغائية ضد الماركسيين المصريين فتنسب اليهم اعمالا ومواقف لم تحدث موجهة ضد العقيدة الدينية وجمهرة المؤمنين ٠ ثم لا تتورع ــ كذبا ــ عن أن تصفهم بأنهم « اعداء الأسرة ودعاة الاباحية الجنسية واعداء الوطن والوحدة العربية » وفى ظل هذه الحملات المسمومة يتم غسيل مخ للرأى العام ، ويتواجد بالضرورة أفراد سذج أو رجعيون داخل الاجهزة مستعدون لتنفيذ أى أمر أو لارتكاب أى عمل انتقامى أعمى ضد المعتقلين والمسجونين ٠

على أن ذكر هذه العوامل التى أفرخت فى ظلها عمليات التعذيب يفسر ولا يبرر ٠ ويؤصل القضية ولا يرفع المسئولية ٠ ويظل جمال عبد الناصر يتحمل مسئوليته ، فى هذا وهو قادر على تحملها تماما كما حمل مسئولية الانجازات الوطنية والاجتماعية التى قادها ٠

٦ ــ ذلك أن جمال عبد الناصر يظل ــ بعد ذلك ــ قضية تاريخية ووطنية ، ان عولجت فبكل الموضوعية ومتطلبات العلم التاريخى ٠ وعند هذه النقطة تندرج قضية التعذيب فى مكانها من سلبيات التجربة ٠ ويظل اطار التجربة الوطنية والثورية بعد

٥٢ هو اطار انجازات هائلة لها كل الابعاد المحلية والعربية والدولية : استقلال مصر السياسى وتصفية الاحتلال • وضع أسس متينة للاستقلال الاقتصادى • تصفية الاقطاع والرأسمالية الكبيرة العميلة • طرح قضية حتمية الحل الاشتراكى وما قدمه فيها من اجتهادات فكرية وما حاوله من تطبيقات • الانحياز الى الشعب العامل فى الفكر والموقف • التوجه الى الأمة العربية لتاخذ مصر مكانها فى أسرة الشعوب العربية • ومساندة نضالها الوطنى التحريرى بلا تردد • النضال المجيد والتاريخى ضد الاستعمار الجديد وضد محاولات الولايات المتحدة ملء فراغ الامبراطوريات القديمة فى المنطقة • باندونج ، وحركة عدم الانحياز • التضامن والتحالف مع البلدان الاشتراكية ، وفى مقدمتها الاتحادالسوفيتى على أساس مبدأى من النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والسلام العالمى • فهذا هو الموقف فى مجمله ، وبمحصلته الايجابية النهائية ، هو الذى أثار جنون الاستعمار الجديد والصهيونيةاللذين لم يضعها السلاح ضده (أى ضد مصر) مرة واحدة • وكل معركة فرضت على عبد الناصر كانت محصلتها النهائية هى محصلةالتفاعل بين ماهو ايجابى وما هو سلبى • وعندما أجل عبد الناصر قضية تنظيم الشعب بالديموقراطية ، بعد أن بدا عام ٦١ أصعب المعارك اطلاقا وأشقها وهى معركة التحول الاجتماعى ، تمكن الاستعمار منه فى معارك يونيو ١٩٦٧ • هنا توضع قضية التعذيب فى اطار ما كان يجب أن يفعله عبد الناصر ولم يفعله ، وهو الأمر الذى أدى الى عثرات وانتكاسات فى مسيرة الثورة •

وتبقى بعد ذلك حقيقة أن عبد الناصر بما حقق من انجازات وطنية واجتماعية ، عربية ودولية قد أصبح ـ بعد رحيله ـ حلقة من حلقات تاريخنا الوطنى • ولما كانت هذه الانجازات قد تمت استجابة لمتطلبات الوضع الثورى الذى عاشته مصر ، ولأنه ما كان من الممكن أن تتحقق بدون اصرار الشعب الذى عبر عنها قبل

١٩٥٢ ، وبدون تضحيات ووعى الشعب بعد ١٩٥٢ ، فان قضية التعذيب يجب أن تطرح وتدرس بما يمكن من صيانة المكاسب التى تحققت ، وتخطى السلبيات التى وقعت • وهذا هو منهج الحفاظ على الوحدة الوطنية •

٧ ـ غير أن هذا المنهج الذى ندعو الى الأخذ به كان مثـار انتقادات وتعليقات استفزازية من جانب اليمين الرجعى •

فريق منه ادعى أنه لا يستطيع أن يفهم أو « يهضم » موقف الماركسيين من قضية التعذيب ، وتساءل هل هم «مـــرضى» حتى يستعذبوا ما صب عليهم من عذاب •

وفريق آخر ادعى الشهامة (بعد فوات الاوان) وأعلن أنه ضد التعذيب حتى ولو وقع على الماركسيين المصريين ثم أضاف هذا الفريق انه سيقف هذا الموقف رغم أنه لا يعرف « كيف يمكن أن يكون الانسان مصريا وماركسيا » •

وردا على الفريق الاول نقول : انه فى التعامل مع القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية يطبق الماركسيون مبـدأ « الوحدة والصراع » • وهذا المبدأ ليس لغزا ولا بدعة ، انه يعنى النضال المشترك ضد العدو المشترك وحل التناقضات بين القوى المعادية للاستعمار بالأسلوب السلمى وبتغليب عوامل الالتقاء على عوامل الفرقة • ونقد سلبيات الحليف • ثم نضيف ، ان هـــذا المبدأ ليس « بدعة ماركسية » ، ولا يدعو الى الاستغراب • بل هو صياغة علمية للعلاقات الحية بين البشر بما فيها من تشابك وتعقد . وليس من المتعذر أن يكتشفه ناس غير ماركسيين •• وان الشاعر الذى قال :

بلادى وان جارت على عزيزة
وأهلى وان ضنوا على كرام

هذا الشاعر ، يعبر بشكل من الأشكال عن صياغة لقانون الوحدة والصراع ٠

ثم نرد على الفريق الثانى فنقول : انكم عندما تعودون الى النغمة البالية والكئيبة ، والمستعارة من الترسانة الفكرية للاستعمار . لتجرموا تيارا بأكمله ، محاولين ـ رغم فشلكم فى الماضى ـ أن تخرجوه من الصف الوطنى ، فانكم بهذا تعودون ، مرة أخرى . لاشاعة هذا المناخ الفكرى المظلم الذى يفرخ فيه كل عمل من أعمال التعدى على حريات الأفراد والمواطنين ٠ ونحن نعلم أنه كان لكم دائما أعمال التعدى على حريات الأفراد والمواطنين ٠ ونحن نعلم أنه كان لكم دائما دور مرموق فى هذا ٠ وها أنتم تعودون مرة أخرى ٠ وان كان هذا لا ينفى حقيقتين :

الأولى : انكم تنافقون عندما تدعون انكم ضد التعذيب بما فى ذلك تعذيب الماركسيين ، لانكم تحرضون عليهم بكل أنواع التحريض والافتراء ٠

والثانية : انكم تنسون انه ما أن تنطلق الأساليب المنافية لحقوق الانسان والمواطن حتى تصل اليكم ، ولا مفر !

واذا كان فتح ملف تعذيب المناضل شهدى عطية مناسبة لتكريم ذكراه ، فلتكن أيضا مناسبة لاستخلاص الدروس اللازمة ، وفى هذا ليكن المستقبل رائدنا من أجل احترام حقيقى لحقوق الانسان والمواطن ومن اجل انتصار المشروعية وسيادة القانون ٠

٨ ـ هنا لابد وان نسجل أن كل تقدم تشريعى فى هذا الاتجاه هو عمل ايجابى يستحق أن ينوه به وأن يساند ٠ ومن ثم فان بعض التشريعات التى أصدرها مجلس الشعب سنة ١٩٧١ تدخل فى هذا الاطار ٠ نخص بالذكر قانون حماية الحريات الذى

نص على تأثيم العدوان على حرمة الحياة الخاصة للمواطن ، وعلى حماية الحريات لا فى مواجهة سلطات الأمن وحدها ، بل فى مواجهة النيابة • ونص على الغاء الحبس المطلق الذى كانت تمارسه النيابة العامة فى حالات متعددة فأصبح الحبس الاحتياطى محدود المدة • ونص على أن جرائم العدوان على الحريات مما لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية عنه بالتقادم • كما ألغى قانون تدابير أمن الدولة الذى كان يجيز القبض على أى شخص أو اعتقاله لمجرد أنه كان من بين فئات معينة ، مثل أن يكون قد سبق اعتقاله • وكان هذا القانون يسرى حتى فى غير حالة الطوارىء •

فمثل هذه التشريعات تدخل فى الرصيد الايجابى لنظام الرئيس أنور السادات •

٩ ـ وان ما هو مطلوب هو أن تتعزز ، الآن ، وبكيفية مضطردة ، ضمانات متزايدة لحماية حقوق المواطن وحرياته • ان القانون الجديد ضمانة هامة • ولكن يبقى تنفيذ أى قانون مشروطا فى النهاية بضمانات (شروط) سياسية واجتماعية فى الأساس وفى اعتقادنا أن فى مقدمة هذه الضمانات :

(أ) تعزيز الوحدة الوطنية لتحرير الأرض على أساس مبدأ المساواة فى التضحية بين جميع الطبقات • فالتمسك بهذا المبدأ أساس حل التناقضات بين القوى الوطنية بالطرق السلمية •

(ب) التنمية الاقتصادية المستقلة ، التى تستند فى الأساس الى القوة الذاتية للشعب ، والى التخطيط القومى الشامل ، والدور القيادى للقطاع العام ، والتصنيع الثقيل ، والتوزيع العادل للدخل القومى •

ـ فمثل هذه التنمية تعزز حرية الأفراد والجماعات ، وتحميها

لأنها ترفع بكيفية مستمرة المستوى المادى (الكرامة) والثقافى (الوعى) للشعب ٠

(ج) حل مشاكل التحالف بين الطبقات الشعبية والوطنية بما يكفل لكل طبقة اجتماعية أن تنظم نفسها على المستويات السياسية والاقتصادية ، وأن تعبر عن مصالحها من خلال منابرها وصحافتها الحرة ٠ وأن تقيم التحالف فيما بينها على أساس الالتزام بالأهداف القومية والاجتماعية التقدمية وحل التناقضات فيما بينها بالطرق السلمية ٠

(د) تعزيز الصحافة بالحريات والضمانات التى تفرض عليها - كواجب مستمر - خلق رأى عام مستنير ديموقراطى وعصرى ٠

ومثل هذه الضمانات هى التى تعزز المشروعية ، وتجعلها قانونا عاما للحياة الاجتماعية ، وهى التى تجعل من سيادة القانون علاقة ثابتة تعزز الديموقراطية ٠

١٠ - تبقى بعد ذلك كله كلمة أخيرة :

فاذا كان ملف التعذيب قد فتح بما طرحته الصحافة على الرأى العام ، وبالاحكام التى أصدرها القضاء ، فان لنا مطالب محددة نتوجه بها :

(أ) الى الاتحاد الاشتراكى ليدرس هذه القصة برمتها دراسة شاملة وموضوعية ، ثم ليقدم توصياته الى مؤسسات الدولة الى مجلس الشعب والى الحكومة ٠

(ب) والى الحكومة لتشكل لجنة تتولى صرف تعويضات لأسر جميع الذين فقدوا حياتهم فى السجون والمعتقلات ٠ فهذا الاجراء

فضلا عن عدالته ، يرفع عن هذه الأسر عبء الدخول فى اجراءات قانونية قد تمتد سنوات وسنوات •

(ج) والى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ليبعد على الفور عن جهاز الشرطة كل العناصر التى اشتركت فى عمل من أعمال التعذيب وذلك أيا كانت المواقف والانتماءات السياسيـــة لضحايا التعذيب •

ابو سيف يوسف

رقم الايداع ١٩٨٣/٥٩٤٢

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ ـ القاهرة

